

دورية دولية محكمة

مجلة

الدراسات الاستراتيجية والعسكرية



مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية

مجلة دورية دولية محكمة



رقم التسجيل: VR.3373.6325.B



مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية

المركز الديمقراطي العربي

Journal of Strategic and military studies International scientific periodical journal

المجلد الأول-العدد الثاني- ديسمبر / كانون الأول 2018



Germany: Berlin 10315

Gensinger- Str: 112

<http://democraticac.de>

تصدر عن “المركز العربي الديمقراطي” ألمانيا – برلين تعنى المجلة في مجال الدراسات والبحوث والأوراق البحثية في مجالات الدراسات العسكرية والأمنية والإستراتيجية الوطنية، الإقليمية والدولية

المجلد الأول-العدد الثاني- ديسمبر/كانون الأول 2018

Nationales ISSN-Zentrum für Deutschland

ISSN 2626-093X

Journal of Strategic and Military Studies

المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049–Code Germany

030– 54884375

030– 91499898

030– 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

رئيس المركز الديمقراطي العربي

أ.عمار شرعان

رئيس التحرير

أ.يوسف بوغرارة-جامعة وهران 2/الجزائر

مدير التحرير

أ.سيد علي بن عומר-جامعة معسكر/الجزائر

مدير التحرير المساعد

أ.عبدي اسماء-جامعة وهران 2/الجزائر

سكرتير التحرير (أمانة التحرير)

ب.د محمد سنوسي-جامعة الجزائر 3

هيئة التحرير

أ.كمال بولعراس-جامعة نجم الدين أريكان/قونيا.تركيا

أ.مصطفى دموش-جامعة وهران 2/الجزائر

أ.إسماعيل بونيف-جامعة سلجوق/قونيا.تركيا

أ. محمد نبيل بخدمة-جامعة البليدة/الجزائر

التدقيق اللغوي

أ.بن عوالي فوزية-تعليمية اللغة الفرنسية،جامعة تيسمسيلت/الجزائر

التركيب والتنسيق

أ.عمرو نصايبيية - أستاذ الاعلام الآلي / معسكر

رئيس اللجنة العلمية

د. لطفي صور، أستاذ الدراسات الدولية-جامعة معسكر/الجزائر

أعضاء اللجنة العلمية

أ.د. هاني إلياس خضرالحديثي، كلية العلوم السياسية، جامعة جينا، ألمانيا

أد محمد كريم كاظم، أستاذ في كلية العلوم السياسية - جامعة النهريين

د. زهير بوعمامة، أستاذ العلاقات الدولية-جامعة سكيكدة/الجزائر

د. العربي العربي، أستاذ العلاقات الدولية-جامعة مستغانم/الجزائر

د. محمد عياد سمير، أستاذ العلاقات الدولية-جامعة تلمسان/الجزائر

د. سعد عبيد السعيد: كلية العلوم السياسية-جامعة بغداد/العراق

د. عادل أورابح، باحث في الدراسات الأمنية الدولية/جامعة الجزائر 3

د. محمد حسان دواجي، أستاذ العلاقات الدولية-جامعة مستغانم/الجزائر

د. يوسف بوزار، أستاذ علم إجتماع جنائي - جامعة البليدة 2/الجزائر

د. نور الهدى بن نقعة، باحثة في الدراسات الأمنية الدولية/جامعة الجزائر 3

د. حفيفة عابر، أستاذة علم الإجتماع السياسي-جامعة وهران 2/الجزائر

د. صادق حجال، باحث في الدراسات الإقليمية/جامعة الجزائر 3

شروط النشر بالمجلة:

1. أن يكون البحث أصيلاً معدّ خصيصاً للمجلة، و أن لا يكون جزءاً من رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه.
2. تقبل البحوث والمقالات باللغة العربية مع ضرورة مراعاة الوضوح وسلامة النص واجتناب الأخطاء النحوية والإملائية واللغوية
3. مجلة الدراسات الإستراتيجية والعسكرية الصادرة عن المركز الديمقراطي العربي ببرلين، مجلة متخصصة لذلك تقبل البحوث المتعلقة فقط بموضوعات الدراسات الإستراتيجية والعسكرية والأمنية.
4. أن لا يكون البحث قد نشر جزئياً أو كلياً في أي وسيلة نشر إلكترونية أو ورقية.
5. أن يرفق البحث بسيرة ذاتية للباحث باللغة العربية و اللغة الانجليزية أو الفرنسية.
6. أن يقوم الباحث بإرسال البحث المنسق على شكل ملف مايكروسوفت وورد، إلى البريد الإلكتروني strategy@democraticac.de
7. تخضع الأبحاث و الترجمات إلى تحكيم سرّي من طرف هيئة علمية و استشارية دولية، و الأبحاث المرفوضة يبلغ أصحابها دون ضرورة إبداء أسباب الرفض.
8. يبلغ الباحث باستلام البحث و يحوّل بحثه مباشرة للهيئة العلمية الاستشارية.
9. يخطر أصحاب الأبحاث المقبولة للنشر بقرار اللجنة العلمية و بموافقة هيئة التحرير على نشرها.
10. الأبحاث التي ترى اللجنة العلمية أنها قابلة للنشر و على الباحثين إجراء تعديلات عليها ، تسلم للباحثين قرار المحكم مع مرفق خاص بالملاحظات ، على الباحث الالتزام بالملاحظات في مدة تحددها هيئة التحرير .
11. يستلم كل باحث قام بالنشر ضمن أعداد المجلة :شهادة نشر و هي وثيقة رسمية صادرة عن إدارة المركز الديمقراطي العربي و عن إدارة المجلة تشهد بنشر المقال العلمي الخاضع لتحكيم ، و يستلم الباحث شهادته بعد أسبوع كأقصى حد من تاريخ إصدار المجلة.
12. للمجلة إصدار إلكتروني حصري صادر عن المركز الديمقراطي العربي كما أنها حاصلة على الترميز

الدولي ISSN 2626-093X

13. لا يراعى أي أسبقية في نشر المواد العلمية ضمن أعداد المجلة، بحيث أن المعيار الأساسي لقبول النشر ضمن أعداد المجلة هو جودة و أصالة المادّة العلمية و سلامة اللغة و العناية بكل ما يتعلق بالضوابط المنهجية في البحث العلمي .

14. أي تقرير صادر من اللجنة العلمية بما يتعلّق بالسرقّة العلمية فسيحمّل الباحث تبعات و إجراءات كما هو متعارف عليه في سياسات المجلة العلمية الدولية.
15. تعتبر جميع الأفكار المنشورة في المجلة عن آراء أصحابها، كما يخضع ترتيب الأبحاث المنشورة.
16. تعرض المقالات إلى مدققين و مراجعين لغويين قبل صدورها في أعداد المجلة.
17. لغات المجلة هي: العربية، الانجليزية و الفرنسية.
18. في حالة الترجمة يرجى توضيح سيرة ذاتية لصاحب المقال الأصلي و جهة الإصدار باللغة الأصلية.

كيفية اعداد البحث للنشر:

- يكتب عنوان البحث باللغتين العربية والإنكليزية، وتعريف موجز بالباحث والمؤسسة العلمية التي ينتمي إليها.

عنوان جهة الباحث:

- الملخص التنفيذي باللغة العربية- الإنكليزية، ثم الكلمات المفتاحية في نحو خمس كلمات، كما يقدم الملخص بجملة قصيرة ، دقيقة وواضحة، إلى جانب إشكالية البحث الرئيسية، والطرق المستخدمة في بحثها والنتائج التي توصل إليها البحث.

- تحديد مشكلة البحث، أهداف الدراسة وأهميتها، وذكر الدراسات السابقة التي تطرقت لموضوع الدراسة، بما في ذلك أحدث ما صدر في مجال البحث، وتحديد مواصفات فرضية البحث أو أطروحته، وضع التصور المفاهيمي، تحديد مؤشرات الرئيسية، وصف منهجية البحث، وتحليل النتائج والاستنتاجات.

- كما يجب أن يكون البحث مرفوقاً بقائمة ببليوغرافية، تتضمن أهم المراجع التي استند إليها الباحث، إضافة إلى المراجع الأساسية التي استفاد منها ولم يشر إليها في الهوامش، وتذكر في القائمة بيانات البحوث بلغتها الأصلية (الأجنبية) في حال العودة إلى عدة مصادر بعدة لغات.

- أن يتقيد البحث بمواصفات التوثيق وفقاً لنظام الإحالات المرجعية الذي يعتمده "المركز الديمقراطي العربي" في أسلوب كتابة الهوامش وعرض المراجع.

- تستخدم الأرقام المرتفعة عن النص للتوثيق في متن البحث، ويذكر الرقم والمرجع المتعلق به في قائمة المراجع.

-ترتب أرقام المراجع في قائمة المراجع بالتسلسل، وذلك بعد مراعاة ترتيب المراجع هجائيا في القائمة حسب اسم المؤلف وفقا للاتية:

أ- إذا كان المرجع بحثا في دورية: إسم الباحث (الباحثين) عنوان البحث وإسم الدورية، رقم المجلد، رقم العدد، أرقام الصفحات، سنة النشر.

ب- إذا كان المرجع كتابا، اسم المؤلف (المؤلفين)، عنوان الكتاب، اسم الناشر وبلد النشر، سنة النشر.

ج- إذا كان المرجع رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه: يكتب اسم صاحب البحث، العنوان، يذكر رسالة ماجستير أو أطروحة دكتوراه بخط مائل، إسم الجامعة، السنة.

د- إذا كان المرجع نشرة أو إحصائية صادرة عن جهة رسمية: يكتب إسم الجهة، عنوان التقرير، أرقام الصفحات، سنة النشر.

يرأوح عدد كلمات البحث بين 2000 و 7000 كلمة، وللمجلة أن تنشر بحسب تقديراتها، وبصورة استثنائية، بعض البحوث والدراسات التي تتجاوز هذا العدد من الكلمات.

يتم تنسيق الورقة على قياس (A4) ، بحيث يكون حجم ونوع الخط كالتالي:

-نوع الخط في الأبحاث باللغة العربية هو Simplified Arabic

-حجم 16 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس ، 14 غامق بالنسبة للعناوين الفرعية، و 14 عادي بالنسبة لحجم المتن.

-حجم 11 عادي للجداول والأشكال ، وحجم 9 عادي بالنسبة للملخص والهوامش.

-نوع الخط في الأبحاث باللغة الانجليزية Times New Roman ، حجم 14 غامق بالنسبة للعنوان الرئيس، حجم 12 غامق للعناوين الفرعية ، 12 عادي لمتن البحث وترقيم الصفحات، 11 عادي للجداول والأشكال ، 9 عادي للملخص والهوامش.

-يراعي عند تقديم المادة البحثية، التباعد المفرد مع ترك هوامش مناسبة (2.5) من جميع الجهات.

وتعتمد “مجلة الدراسات الاستراتيجية و العسكرية ” في انتقاء محتويات أعدادها المواصفات الشكلية والموضوعية للمجلات الدولية المحكّمة. والمجلة تصدر بشكل ربع دوري “كل ثلاث أشهر” ولها هيئة تحرير اختصاصية وهيئة استشارية دولية فاعلة تشرف على عملها. وتستند إلى ميثاق أخلاقي لقواعد النشر فيها والعلاقة بينها وبين الباحثين. كما تستند إلى لائحة داخلية تنظّم عمل التحكيم، وإلى لائحة معتمدة بالمحكمين في الاختصاصات كافة.

وتشمل الهيئة الاستشارية الخاصة بالمجلة مجموعة كبيرة لأفضل الاكاديميين من الدول العربية، والأفريقية حيث يتوجب على الاستشاريين المشاركة في تحكيم الأبحاث الواردة إلى المجلة. حيث أن “المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية” جهة إصدار “مجلة الدراسات الاستراتيجية و العسكرية”

Berlin 10315 Gensinger Str: 112

Tel: 0049–Code Germany

030– 54884375

030– 91499898

030– 86450098

mobiltelefon : 00491742783717

•

الإفتتاحية

المعرفة الاستراتيجية من الاختيار إلى الحتمية

لايشك أحد، أن وحدات المجتمع الدولي اليوم، تتجه نحو التشابك والتعقيد أكثر من العقود التي مضت. وأن هذه الوحدات، تواجه اكراهات عمودية وأفقية للتكيف مع طفرات هذه المستجدات، التي تسير بسرعة داخل عالم يزداد عولمة وشمولية. وفق استراتيجيات سياسية، اقتصادية وأمنية وعسكرية، تؤطرها معتقدات تهدف تبرير وشرعنة توازنات عالمية، وفق نظريات تغطيها ايدولوجيات تخضع لقيّم متخفية. هذا الواقع المعقد والمتشابك، طرح العديد من الاشكالات والتساؤلات من لدن الباحثين والأكاديميين من تخصصات متباينة.

تروم هذه التساؤلات من قبل الباحثين، محاولة تفكيك الترابط غير المعلن بين المتغيرات والتفاعلات التي تصنع مخرجاتها من مشاهد حزينة، في أخيرة مكانية متباعدة، يُنظرُ إليها من قبل صانعي القرار كأبعاد أمنية تفرض صناعة استراتيجيات تتجاوز حدود الجغرافيا والتاريخ.

في هذا الاطار، تأتي مجلة الدراسات الاستراتيجية والعسكرية لتحلّ موقعا طالما ظلّ شاغرا في الساحة الفكرية العربية، وتقدم رأسمال معرفي إضافي في حقل الدراسات الاستراتيجية والأمنية من خلال مشاركة أساتذة ومتخصصين، من جامعات، ومراكز فكر، وصناع للسياسات. بدراسات تهتم بالتحليل للسياسات والاستراتيجيات الأمنية الدولية، الصراعات والنزاعات، ومقاربات عن الجغرافيا السياسية للموارد، وانعكاساتها على الأسواق المالية العالمية، وإبراز الجوانب الأمنية الخفية لصناعة السلطة والقوة في النظام الدولي.

ترقى صفحات هذا العدد لتضمّ مواضيع مميّزة على غرار التي تدرس جدلية العلاقة بين المدني والعسكري والتدخل في ليبيا، أو التي اهتمت بالتحول الاستراتيجي لحلف الناتو، إلى جانب دراسة الواقعية وتفسيراتها للسياسة الخارجية، ومواضيع أخرى لاتقل أهمية.

إن حقل الدراسات الاستراتيجية والأمنية، حقل مفعم بحيوية علمية وفكرية، تؤطرها مدارس ونظريات تقدم مفاتيح تُسرّل عملية فهم العديد من الظواهر الدولية، وإضاءة الجوانب الغامضة للعديد من القضايا المتنامية الأهمية. والتوظيف الجيد للمفاهيم الأساسية المستخدمة في هذا النوع من الدراسات، والتعامل معها بالشكل الصحيح في ظل الثورة الصناعية الثالثة، ومسار التطور التكنولوجي الذي صنع مجالاّ تجاوز فيه الخيال الحقيقة. إنها حتمية المعرفة الاستراتيجية، وسلطان التخصص المعرفي.

الدكتور العربي العربي / جامعة عبد الحميد بن باديس ، مستغانم

المحتويات

الصفحة	عنوان المقال	إسم الباحث
09	الإفتتاحية	د. العربي العربي
11	جدلية تحليل العلاقات المدنية-العسكرية.	أ.زينب شنوف.
23	التدخل الدولي في ليبيا بين الأبعاد الإنسانية ومصالح القوى الكبرى	د.محمد عبدالحفيظ الشيخ
42	تحصين الجبهة الداخلية من حروب الجيل الخامس	د. محمد محمد عبد ربه المغير
59	حول مفاهيم الإستراتيجية والجيوبوليتكس ودورها في بناء مستقبل قضايا الأمة القضية الفلسطينية نموذجا	أ.طارق عبد الفتاح الجعبري
76	التعاون الأمني الجزائري الأوروبي في إطار منتدى 5+5 دفاع	أ.بن حداد هشام
86	التحول الإستراتيجي لحلف الناتو بعد الحرب الباردة.	د.أحمد بوخريص
104	تركيا والحراك العربي في شمال إفريقيا: الموقف ومحدداته.	أ.صبرينة مزباني.
117	الواقعية الكلاسيكية وتفسيرها للسياسة الخارجية للدول: دراسة حالة السياسة الخارجية الأمريكية (2001-2008)	أ. خالد خميس السحاتي
144	انضباط الشرطة في دولة فلسطين	أ.عبد الرحمن علي إبراهيم غنيم
159	العلاقات المصرية الإسرائيلية علي ضوء المتغيرات السياسية المصرية ، وضرورة إعادة النظر في معاهدة السلام (26 مارس 1979)	د. صلاح سمير البنداري
188	هجرة الكفاءات: قراءة في الأسباب وآليات استرجاعها	أ.منصوري نوال
204	L'ANP : entre modèle de conscription et professionnalisme .	D. DJOUHRI SMAIL

جدلية تحليل العلاقات المدنية-العسكرية.

Controversy In The Analysis Of Civil-Military Relations

زينب شنوف.

باحثة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات إستراتيجية،

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية جامعة الجزائر—3، الجزائر.

ملخص :

المسعى البحثي لهذه المقالة هو فهم وتحليل طبيعة التفاعل الإستراتيجي في العلاقات المدنية-العسكرية، ومعرفة مختلف أنماط هذه العلاقة، وتأثيراتها على صياغة الإستراتيجية الوطنية، انطلاقاً من مناقشة جدلية المدلول المفاهيمي للعلاقات المدنية-العسكرية حتى تسهل علينا فهم المتغير التابع (طبيعة العلاقات المدنية) من خلال تفكيكه لتحديد مستويات تحليله وفواعله، والعناصر المكونة للبنية النظرية لهذا المفهوم باعتبارها متغيرات مستقلة، وفي المحور الثاني تُقدّم رؤية مقارنة نقدية للمناقشات النظرية التي حلت نمطية العلاقات المدنية-العسكرية. ثم في المحور الأخير تعرض المقالة مختلف العوامل التي تؤثر في تغير نمطية العلاقات المدنية العسكرية.

الكلمات المفتاحية: العلاقات المدنية-العسكرية، السيطرة المدنية، الإصلاح الدفاعي، الفعالية العسكرية.

Summary

This article aims to identify the reasons that led to the lack of agreement on the best model for civilian interaction with the military. Includes the following points : Definition of Civil Military Relations, Actors in civil-military relations, Elements of the theoretical structure of civil-military relations, Theories of civil-military relations, Influences on Civil-Military Relations.

key words : Civil-military relations, Civil control, Defense reform, Military effectiveness.

مقدمة:

يشير مصطلح "العلاقات المدنية والعسكرية" *Civil-Military Relations* على نطاق واسع إلى التفاعل بين القوة المسلحة للدولة كمؤسسة، والقطاعات الأخرى في المجتمع. إنها مجال بحثي متعددة التخصصات *Interdisciplinary Area Of Research* بشكل مكثف، تعكس عمل علماء السياسة، وعلماء الاجتماع العسكريين والمؤرخين. والعوامل مثل: التاريخ والثقافة، ودستور الدولة والقوانين والممارسات الناشئة عنها، والتغيرات في البيئة الأمنية الدولية، والتكنولوجيا، وطابع النزاع، والمفهوم المتغير لـ "الجنود" *soldier-hood* جميعها تؤثر على العلاقات المدنية-العسكرية للدولة، والتي تخلق أنماط متعددة للعلاقات المدنية - العسكرية مُشكلة معضلة *Dilemma*، بحيث لا توجد نظرية "عامة" أو "حقل موحد" يشرح بنجاح النمط الذي يحقق السياسة الدافعية للأمن القومي. وهذا راجع إلى غياب تعريف جامع لمصطلح العلاقات المدنية ومختلف العناصر المكونة له، وكذا مؤشرات قياس تأثير مختلف العوامل المستقلة المؤثرة على هذه العلاقات (العلاقات المدنية العسكرية) لتنتج نمط معين -غير ثابت- يختلف حسب الفترات التاريخية على مستوى النظام السياسي الواحد ومن دولة إلى أخرى.

يتمحور جوهر المسعى البحثي لهذا المقال في الإشكالية التالية: ماهي الأسباب التي تجعل من العلاقات المدنية-

العسكرية مفهوم ديناميكي مثير للنقاشات النظرية؟

مسار البحث وحدود الإشكالية تحددها فرضية التالية: الجدول النظري في تفسير العلاقات المدنية-العسكرية راجع إلى ديناميكية هذه العلاقات نتيجة تأثيره بمتغيرات مستقلة سببية. تجعل من الصعب وضع نموذج نظري إرشادي يوضح التفاعل الاستراتيجي الأفضل بين المدنيين والعسكريين.

أهمية الدراسة: أهمية الفهم الصحيح للعلاقات المدنية-العسكرية كنظرية جديدة في حقل الدراسات الاستراتيجية تحلل التفاعل بين أهم مكونات الدولة: النخبة المدنية، والجيش. وتحاول تحديد النموذج النظري الذي يخدم سياسات الدفاع الوطني ويحقق الأهداف إستراتيجية للأمن القومي.

أهداف الدراسة: البحث عن أن أسباب غياب تفسير نظري جامع لفهم طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية، ومعرفة مختلف العوامل المؤثر في ديناميتها، قصد تحديد النمط التفاعلي الإستراتيجي بين المدنيين والعسكريين الأكثر فعالية والذي يحقق أهداف الأمن القومي.

أدبيات الدراسة:

جلال أحمد، صراع القوى المدنية-العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط (2010-2002)، القاهرة، مصر، دار المكتب العربي للمعارف للنشر وتوزيع، 2015

عامر مصباح، نظرية العلاقات المدنية-العسكرية الحالات التطبيقية في التحليل الاستراتيجي، القاهرة، مصر، دار الكتاب الحديث، 2018.

Suzanne C. Nielsen, *Civil-Military Relations Theory And Military effectiveness*, Public Administration and Management Volume Ten, Number 2, Pp. 61-84, 2005.

° سيتم الإجابة عنه الإشكالية في المحاور التالية:

المحور الأول: جدلية المدلول المفاهيمي للعلاقات المدنية العسكرية.

- موجات البحث في مجال العلاقات المدنية العسكرية
- تعريف العلاقات المدنية العسكرية
- فواعل العلاقات المدنية العسكرية
- عناصر البنية النظرية للعلاقات المدنية-العسكرية

المحور الثاني: النقاشات النظرية المفسرة لطبيعة العلاقات المدنية-العسكرية

• نظرية صامويل هنتنغتون *An Institutional Theory of Civil-Military Relations*

• نظرية التوافق للعلاقات المدنية والعسكرية لـ"ريبيكا شيف" *Rebecca L. Schiff*

• نظرية "بيتر فيفر" *Peter Feaver*

المحور الثالث: العوامل التي تؤثر على العلاقات المدنية – العسكرية

• العوامل العسكرية الداخلية *Military-Internal Factors*

• المتغيرات العسكرية -الخارجية *Military-External Variables*

• المتغيرات الناتجة عن ظاهرة العولمة المؤثرة على العلاقات المدنية العسكرية حسب

Harold Trinknas و *Thomas Burneau*

المحور الأول: جدلية المدلول المفاهيمي للعلاقات المدنية العسكرية

العلاقات المدنية-العسكرية مفهوم مركب يغيب الإجماع على تعريفه. حيث أثار عدد من النقاشات النظرية في مختلف التخصصات حول التصور الأكثر فعالية وقابلية للتطبيق، في هذا المحور سنحاول تعريف العلاقات المدنية العسكرية ومختلف العناصر المكونة لها، حتى يسهل تحديد المتغير التابع في الدراسة وهو طبيعة العلاقات المدنية العسكرية، ومن ثم معرفة كيف تؤثر مختلف المتغيرات المستقلة على تغير نمطية هذه العلاقات. قبل ذلك سيتم عرض مختصر لموجات البحوث حول العلاقات المدنية العسكرية.

• موجات البحث في مجال العلاقات المدنية العسكرية:

كانت هناك عدة "موجات" من البحوث حول العلاقات المدنية-العسكرية، والتي انطلقت في أواخر الخمسينات وأوائل الستينيات، أين قام كل من صموئيل هنتنغتون *Samuel Huntington* في كتابه *الجنديوالدولة* (1957)، وموريس جانوفيتس *Morris Janowitz* الجندى المحترف (1960)، وصمويل فينر *Samuel Finer* (1962)، بإعادة توجيه الأبحاث بعيداً عن الأفراد، نحو العلاقات بين المؤسسات العسكرية والمجتمعات والحكومات. ولكن بالنظر إلى الاعتقاد بأن التدخل العسكري في الولايات المتحدة كان مستبعداً إلى حد كبير،¹ فقد كان المهم في التنظير للعلاقات المدنية العسكرية، هو اتخاذ المنظرون من الديمقراطيات العريقة المستقرة سياسية وأمنياً كمرجعية معيارية، أساسية للتحكيم والقياس على الدول الناشئة² في إفريقيا وأمريكا اللاتينية والشرق الأوسط، أو حتى الجديدة والفتية. وذلك في أعقاب الانقلابات العسكرية التي وقعت في الستينات من القرن الماضي، حيث دارت الأسئلة الأولية في هذا المجال حول كيفية إدارة العلاقات بين العسكريين والمدنيين، ومن هنا ظهرت العديد من الدراسات التي تحلل أسباب التدخل العسكري في الحياة السياسية، ودور المؤسسة العسكرية في إحداث التنمية السياسية أو إعاقته.³ ظهرت موجة ثانية في السبعينيات رداً على الاعتقاد بأن الوفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي قد يخلق الظروف للسلام الدولي، واندلعت موجة ثالثة مع نهاية الحرب الباردة وتستمر حتى يومنا هذا. الكثير من أبحاث هذه الموجة ركزت على السيطرة المدنية على الجيش في الديمقراطيات الليبرالية⁴.

1- تعريف العلاقات المدنية العسكرية:

تعددت وجهات النظر المحددة للمدلول المفاهيمي للعلاقات المدنية-العسكرية. ما خلق ما أسماه "بيتر فيفر" *Peter Feaver* "المشكلة المدنية العسكرية" *The Civil-Military Problematique*، بحيث لا توجد نظرية "عامة" أو "حقل موحد" يشرح بنجاح الأنماط المختلفة لهذه العلاقات، والتي تقع في قلب نظريات سلوك الدول والجماعات على المستويين الدولي والمحلي.⁵

¹ Mackubin Thomas Owens, *Civil-Military Relations*, Oxford Research Encyclopedia of International Studies, Oxford University Press USA, 2018, in site: <http://internationalstudies.oxfordre.com/view/10.1093/acrefore/9780190846626.001.0001/acrefore-9780190846626-e-123?print=pdf>

² عامر مصباح، *نظرية العلاقات المدنية-العسكرية الحالات التطبيقية في التحليل الاستراتيجي*، القاهرة، مصر، دار الكتاب الحديث، 2018، ص 16.

³ جلال أحمد، *صراع القوى المدنية-العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط (2002-2010)*، القاهرة، مصر، دار المكتب العربي للمعارف للنشر وتوزيع، 2015، ص 139.

⁴ Mackubin Thomas Owens, *Civil-Military Relations*, Op.Cit.

⁵ Ibid.

كمجال للدراسة، العلاقات المدنية-العسكرية هي معنية بدراسة العلاقة بين الجيش والسلطات المدنية، أو بمعنى أوسع بين الجيش والمجتمع ككل¹. كما أنّ العلاقات المدنية-العسكرية هي أحد جوانب سياسة الأمن القومي، والهدف من سياسة الأمن القومي هو تعزيز سلامة المؤسسات الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية في البلاد ضد التهديدات الناشئة عن الدول المستقلة الأخرى... والعلاقات المدنية-العسكرية هي المكون المؤسسي الرئيسي للسياسة الأمنية العسكرية². الباحثة "ليمان باسك آري" *Ari.Leman Basak* أكدت في دراسة لها عن العلاقات المدنية العسكرية في تركيا، والتي أعدتها في قسم العلوم السياسية، جامعة تكساس، أن العلاقات المدنية-العسكرية هي: "التحدي الأقوى في معادلة الصراع المستمرين المدنيين والعسكريين لتحديد من له اليد العليا في التعامل مع القضايا الخلافية"³. أما "صمويل هنتغتون" *Samuel Huntington*: فيرى في العلاقات المدنية العسكرية "تعارضاً بين المدنيين والعسكريين كجماعتين منظميتين لهما مصالح متناقضة"⁴. وتعرفها الباحثة "سوزان نايلسون" *Suzanne C. Nielsen*: كل الإجراءات والقرارات والسياسات التي تجعل القيادة العسكرية/الأمنية تعمل تحت إمرة القيادة السياسية المدنية، وتقوم بأداء دور الدعم والتعزيز لوظائف القيادة المدنية في إدارة البلاد محلياً وخارجياً، والحفاظ على الاستقرار السياسي⁵. إذاً المفهوم السائد للعلاقات المدنية-العسكرية معني بالدرجة الأولى بالقوات المسلحة، والقضايا المتعلقة بالنفوذ العسكري *Praetorianism*، والتدخل العسكري في السياسة الداخلية من خلال الانقلابات، وكذلك التأكيد على السيطرة المدنية على الجيش، "فلورينا كريستيانا ماتي" *FlorinaCristianaMatei* في مقال نشرته تحت عنوان (تصور جديد في مفهوم العلاقات المدنية العسكرية) *A New Conceptualization Of Civil–Military Relations* توسعت في هذه الأفكار، في إطار يصور بشكل جيد أولويات ومتطلبات كل من الدمج الديمقراطي والتحديات الأمنية المعاصرة. فحسبها يتكون المضمون النظري للعلاقات المدنية-العسكرية من ثلاثة عناصر وهي: السيطرة المدنية الديمقراطية على القوات المسلحة، فعالية القوات المسلحة في أداء أدوارها المحددة (الفعالية العسكرية)، والكفاية الدفاعية⁶، ويزيد البعض الآخر شرط ليبرالية الاقتصاد الوطني⁷. عند توفر هذه العناصر الأربعة يمكن الحديث عن وجود علاقات مدنية-عسكرية ديمقراطية وفق المعايير الدولية، بغض النظر عن الجدل حول نسبية توفر كل عنصر من حالة دولية لأخرى⁸ ويُقر أنصار نظرية العلاقات المدنية-

1 Louis W. Goodman, *Civil-Military Relations*, Harvard International Review, Vol. 8, No. 6 (May/June 1986), pp. 13-17 (p9)

2 Brandon L. DeWind, *Civil-Military Relations: From Vietnam to Operation Iraqi Freedom*, phd thesis, School of Advanced Military Studies United States Army Command and General Staff College Fort Leavenworth, Kansas, 2008-2009, P11.

3 جلال أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 156.

4 نفس المرجع السابق، ص 157.

5 Suzanne C. Nielsen, *Civil-Military Relations Theory And Military effectiveness*, Public Administration and Management Volume Ten, Number 2, Pp. 61-84, 2005. (62).

6 Florina Cristiana Matei, *A New Conceptualization Of Civil–Military Relations*, in, *The Routledge Handbook Of Civil–Military Relations*, Ed. Thomas C. Bruneau and Florina Cristiana Matei, Routledge, British, London, p26.

7 عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص 13.

8 نفس المرجع السابق.

العسكرية في التحليل الاستراتيجي بوجود غموض نسبي في هذه المصطلحات، وذلك من حيث عدم القدرة على القيام بالقياس الكمي الدقيق وكذلك الاختلاف حول اختيار التحكم في حد ذاته، أي بمعنى قياس المتغيرات المستقلة مقارنة بماذا؟ وما هو النموذج المتفق عليه لمعرفة مدى تقدم هذه الحالة أو تلك في عملية الإصلاح الدفاعي. بسبب أهمية هذه المشكلة أثير الجدل وحاول المنظرون في الدراسات الإستراتيجية تحديد المضامين الاصطلاحية للمتغيرات المستقلة المتحركة في العلاقات المدنية العسكرية¹.

2- فواعل العلاقات المدنية العسكرية:

البحوث والدراسات تحدد الفواعل في العلاقات المدنية العسكرية في:

(1) المدنيون هم أعضاء في المنظمات والوكالات السياسية التي يحق لها بموجب ولاية دستورية اتخاذ قرار بشأن "التخصيص الرسمي للقيم بالنسبة للمجتمع"، وصياغة وتنفيذ والإشراف على تنفيذ هذه القرارات السياسية الموثوقة. وهذا يشمل أعضاء الهيئات التنفيذية والتشريعية للحكومة على المستوى الوطني².

(2) الجيش: (أو "القوات المسلحة"، فكلا المصطلحين سيتم استخدامه بالتبادل)، من ناحية أخرى، هو تلك البنية الهرمية، التنظيم البيروقراطي للدولة مكلف دستورياً بتقديم المشورة بشأن مجموعة فرعية من القرارات الرسمية التي تعنى بتأسيس ودعم احتكار الدولة للقسر المنظم وحماية المجتمع والدولة من التهديدات الأمنية الخارجية. ويشمل ذلك الخدمات المسلحة (مثل الجيش والبحرية والقوة الجوية) وغيرها من منظمات الإكراه المنظم (مثل الوحدات شبه العسكرية أو وكالات الاستخبارات العسكرية) التي تخضع لقيادة هيئة الضباط المحترفين³.

• عناصر البنية النظرية للعلاقات المدنية-العسكرية

وضع المنظرون للعلاقات المدنية-العسكرية عددا من العناصر المشكلة لبنية نظرية، التي يمكن من خلالها تقييم مستوى تقدم الحكومات في عمليات الإصلاح الدفاعي وفق الشروط الديمقراطية. لقد صاغ المنظرون هذه العناصر في علاقات مفترضة بين متغيرات محيطية-تدخلية- وهي التي تقع بين المتغير المستقل (عناصر البنية النظرية للعلاقات المدنية-العسكرية) والمتغير التابع وهو العلاقات المدنية العسكرية الديمقراطية (أنظر الشكل-1)، يمكن تحديد هذه المتغيرات المستقلة في النقاط التالية:

1. تعريف السيطرة المدنية

هي أهم متغير في تحليل العلاقات المدنية العسكرية. إن السيطرة المدنية على الجيش شرط لا غنى عنها من أجل الدمج الديمقراطي. والتي تُفهم على أنها مشاركة سياسية، والسيطرة من قبل الحكومة على الجيش⁴ وعلى الرغم من هذا الإجماع، لا تزال المؤلفات الضخمة حول التحولات إلى الديمقراطية تفتقر إلى تعريف مقبول عالمياً وتصور أمثل لفرض الرقابة المدنية. بناء على العمل النظري الأخير لكينيث كيمب Kenneth Kemp وتشارلز هودلين Charles Hudlin (1992) وفيلبي أغيرو Felipe Agiiero (1995) وبتر فيفر Peter Feaver (2003)، نقترح تعريف السيطرة المدنية "توزيع السلطة والإشراف الذي يستطيع المدنيون بموجبه اتخاذ قرار مستقل بشأن جميع المسائل السياسية، ويمكن أن

1 نفس المرجع السابق.

2 David Easton, *A Systems Analysis of Political Life*, New York: Wiley, P1

3 Ibid.

4 Aurel Croissant and David Kuehn, *Patterns of Civilian Control of the Military in East Asia's New Democracies*, Journal of East Asian Studies 9 (2009), 187-217.

يفوضوا ويُجلون تفويض اتخاذ القرارات السياسية وتنفيذها إلى الجيش، ويمكنهم الإشراف على صنع القرار وتوجيه وتنفيذ تلك القرارات التي قاموا بتفويضها للجيش¹.

منذ نشر أعمال "صموئيل هنتنغتون" الجوهريّة "الجندى والدولة" (1957)، أنتجت المؤلفات العلمية مجموعة واسعة من الحجج لتوضيح الشروط التي يمكن بموجبها إنشاء السيطرة المدنية، فليس هناك وصف محدد وواحد لكل التطبيقات حول السيطرة المدنية في القوات المسلحة²، وهو من الأسباب التي تثير جدل في تحليل مفهوم العلاقات المدنية-العسكرية. بعد بيتر فيفر (1999)، يمكن تقسيم هذه التفسيرات تقريباً إلى تلك التي تركز على الخصائص المحددة للجيش (العوامل الداخلية العسكرية)، وتلك التي تركز على جوانب المجتمع المدني، أو تطورات هيكلية أو تاريخية، أو النظام الدولي (العوامل العسكرية الخارجية)³.

بناءً على ما سبق ذكره يمكن تحديد مستويات تحليل العلاقات المدنية-العسكرية ومتطلبات الفهم لتحليلها:

"صمويل هنتنغتون" ثلاثة مستويات للعلاقات المدنية:4

° العلاقات بين القوات المسلحة ككل والمجتمع ككل.

° علاقة بين نخبة القوات المسلحة والنخب الأخرى في المجتمع.

° العلاقة بين القيادة العليا في القوات المسلحة والقيادة السياسية العليا في الدولة.

(2) **الفعالية العسكرية Military Effectiveness**: الجيوش الفعالة هي تلك التي تحقق الأهداف الموكلة إليها أو تنتصر في الحرب. وكما يشير آلان ميليت، وليامسون موراي، وكينيث واتمان، فإن "النصر ليس سمة مميزة لمنظمة ما، بل هو نتيجة لنشاط تنظيمي. ومن ثم، فإن أحكام الفعالية ينبغي أن تحتفظ بشيء من التكلفة التناسبية والعملية التنظيمية⁵".

(3) **الكفاءة الدفاعية Defensive Efficiency**: وكثيراً ما تُفهم كفاءة الدفاع على أنها تقليص في حجم ميزانية القوات المسلحة⁶، من أجل تحديد الكفاءة العسكرية، يجب أن يتفق القادة المدنيون والعسكريون أولاً على الأدوار والمهام. ويعرفها: توماس برونو Thomas Bruneau وهارولد تريكوناس Harold Trunkunas الفعالية في استخدام الموارد لانجاز الأدوار والمهام المحددة⁷.

(4) **إصلاح سياسة الدفاع Defense Policy Reform**: متغير تابع يعبر عن نتائج ومخرجات المتغيرات المستقلة السابقة ذكرها، ضمن الإطار العام لنظرية العلاقات المدنية العسكرية، استنباطاً من تجارب المجتمعات المختلفة في تنظيم العلاقة بين المؤسسات المدنية والعسكرية، وتثبيت نمط معين للعلاقة، الذي يُنظر له على أنه مظهر يعكس

1 David Kuehn, *Institutionalising Civilian Control of the Military in New Democracies: Theory and Evidence from South Korea*, German Institute of Global and Area Studies, No 282 February 2016, P7.

2 عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص153.

3 David Kuehn, OpCit, Pp7-8.

4 جلال أحمد، مرجع سبق ذكره، ص156-157.

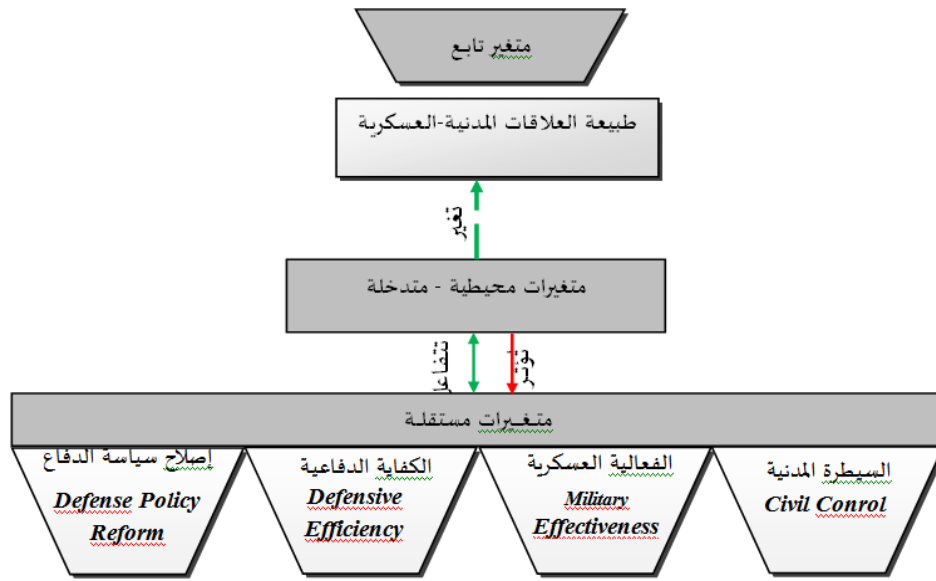
5 Suzanne C. Nielsen, *Civil-Military Relations Theory And Military effectiveness*, Public Administration and Management Volume Ten, Number 2, pp. 61-84, 2005.

6 Thomas Bruneau, Harold Trinkunas, *Global Politics Of Defense Reform*, Printed In The United States Of America, Palgrave Macmillan, 2008, P8.

7 عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص15.

الاستقرار السياسي والمجتمع المدني القادر على إدارة شؤونه بنفسه وبطريقة سلمية، يطلق على هذا النمط بالحكم المدني الديمقراطي¹.

انطلاقاً مما سبق ذكره يمكن تعريف نظرية العلاقات المدنية-العسكرية بأنها كل الإجراءات والقرارات والسياسات التي تجعل القيادة العسكرية/الأمنية، تعمل تحت إمرة القيادة السياسية المدنية، وتقوم بأداء دور الدعم والتعزيز لوظائف القيادة المدنية في إدارة البلاد محلياً وخارجياً، والحفاظ على الاستقرار السياسي والأمني للمجتمع.



شكل: يوضح عناصر البنية النظرية للعلاقات المدنية العسكرية-

من إعداد الباحثة

المحور الثاني: النقاشات النظرية المفسرة لطبيعة العلاقات المدنية العسكرية:

3- نظرية صامويل هنتنغتون Samuel Huntington: *An Institutional Theory of Civil-Military Relations*

يبدو أن عمل صموئيل هنتنغتون هو المرجع الأساسي لجميع الأعمال الأخرى في مجال العلاقات المدنية العسكرية على مدى السنوات الستين الماضية، وترتكز نظرية صمويل هنتنغتون "على الاحترافية العسكرية في إطار كونها مهنة مهمة مثل

1 نفس المرجع السابق.

المهنة الأخرى، محدداً ثلاثة خصائص مميزة للإحترافية وهي: تحمل المسؤولية، والقابلية للتعاون، وإطاعة الأوامر العسكرية، مضيفاً أن إدارة العنف هي سمة مميزة للجندى المحترف¹.

كان الادعاء الوصفي أو التجريبي الرئيسي "لهنتنغتون" هو أن العلاقات المدنية-العسكرية الأمريكية تتكون من ثلاثة متغيرات: أولاً ، التهديد الخارجي، الذي وصفه ضرورة حتمية، والضرورة المجتمعية: أي القوى الاجتماعية، والأيدولوجيات والمؤسسات السائدة في المجتمع "2. إن المكون الأول للحمية المجتمعية هو الهيكل الدستوري للولايات المتحدة، وهو الإطار القانوني والمؤسسي الذي يوجه الشؤون السياسية بشكل عام والشؤون المدنية - العسكرية على وجه التحديد. والثاني هو الإيديولوجيا، النظرة السائدة لدولة ما. حدد هنتنغتون أربعة إيديولوجيات: محافظة عسكرية مؤيدة للجيش، فاشية مؤيدة للعسكريين، وماركسية مضادة للمقاتلين، ومحركة مضادة ليبرالية. وقال أن المكون الرابع هو الإيديولوجية السائدة في الولايات المتحدة.³

أكد هنتنغتون أن كلا من مكونات الحتمية المجتمعية - الهيكل الدستوري والأيديولوجية الأمريكية الليبرالية غير العسكرية - ظلت ثابتة طوال التاريخ الأمريكي. وبناء على ذلك ، فإن عبء تفسير أي تغيير في السيطرة المدنية أو مستوى التسلح العسكري يجب أن يكتفى بالواجب الوظيفي ، أي التهديد الخارجي⁴.

ومنها جاء تركيز " صمويل هنتيغتون" في مؤلفه على مفهوم السيطرة المدنية *Civilian Control*. ويُقصد بها أن القادة المدنيين هم الذين يضعون خطة تأمين المؤسسة العسكرية وذلك بما لا يتعارض مع المبادئ الأساسية للقوات المسلحة، وفي إطار من الاستقلالية، وذلك بهدف تحديد العمليات العسكرية المطلوبة لتأمين الأهداف والمصالح السياسية⁵، مؤكداً على اعتبارات:6

(1) مستوى عال من الاحتراف العسكري والاعتراف من قبل ضباط الجيش من حدود كفاءتهم المهنية ، (2) الخضوع الفعال للجيش إلى القادة السياسيين المدنيين الذين يتخذون القرارات الأساسية بشأن السياسة الخارجية والعسكرية ، (3) الاعتراف والقبول من جانب تلك القيادة لمنطقة من الكفاءة المهنية والاستقلالية للجيش، و (4) نتيجة لذلك ، التقليل من التدخل العسكري في السياسة والتدخل السياسي في الجيش.

4- نظرية التوافق للعلاقات المدنية والعسكرية لـ"ريبيكا شيف" *Rebecca L. Schiff*

A Concordance Theory Of Civil–Military Relations: إحدى هذه النظريات هي نظرية التوافق ، التي قدمها ربيكا. شيف ، أستاذة العلوم السياسية من جامعة ميتشيجان ، في مقالة حول "القوات المسلحة والمجتمع" في عام 1995. انتقدت فيها الطرح الواقعي التحليل للنظريات السائدة (عمل هنتنغتون وJanowitz)، وتبنت الطرح البنائي ، وهي تؤكد أن هذه النظريات "مرتبطة تاريخياً وثقافياً بالقضية الأمريكية". ما يجعل من الصعب

1 عامر مصباح، مرجع سبق ذكره، ص 15..

2 Mackubin Thomas Owens, Op.Cit.

3 Ibid.

4 Ibid.

5 جلال أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 150.

6 Deane-Peter Baker, *Agency Theory A New Model of Civil-Military Relations for Africa?*, 15 JUN 2007, In site : <https://www.accord.org.za/ajcr-issues/0001/agency-theory/>

تطبيقها على دول أخرى غير الولايات المتحدة الأمريكية. وتجادل بأن النظريات السابقة للعلاقات المدنية - العسكرية تكثرت من المبالغة في الجوانب المؤسسية - أي تستوجب سيطرة المدنيين على العسكريين - وتهمل القضايا الثقافية¹. ترى نظرية التوافق مستوى عال من التكامل والتعاون بين الشركاء الثلاثة في المجتمع: - الجيش والنخب السياسية والمواطنين - لأن العلاقات الفوقية تعكس ظروفًا مؤسسية وثقافية محددة يتقاسمها الشركاء الثلاثة². فالعوامل الثقافية لها دور مؤثرًا جدًا في إمكانية تدخل العسكريين في الشؤون السياسية، ومن بين هذه العوامل منظومة القيم، والمواقف، التصورات، هذه العوامل لا تشكل فقط رؤية وطنية حول دور الجيش لكن رؤية العسكريين أنفسهم لمهامهم وأدوارهم.

تُحدد نوع العلاقات المدنية-العسكرية المعتمدة بناءً على أربعة مؤشرات تعكس درجة التوافق بين الشركاء الثلاثة وهي: التكوين الاجتماعي لضابط فيالق، عملية صنع القرار السياسي، طريقة التوظيف، النمط العسكري³. أما "جون كيمينو" فيرى أن العلاقات المدنية العسكرية إما أن تكون في حالة تعاون أو في حالة صراع نتيجة لاختلاف التوجهات والأهداف لدى كل منها.

5- نظرية "بيتر فيفر" *PeterFeaver*

يقترح "بيتر فيفر" نظرية بديلة للعلاقات المدنية العسكرية تستند على مبدأ الوكالة أو الوكيل، وتتميز هذه النظرية بملمحين هما: التفاعلات الإستراتيجية من ناحية والهيكلية أو النظام الهرمي والبناء التنظيمي من ناحية ثانية، ويقصد بالتفاعلات الإستراتيجية أن خيارات القادة المدنيين-ويقصد بالمدنيين هنا من هم في موقع القيادة العليا مثل الرئيس أو رئيس الوزراء-تتوقف على رغبات العسكريين وخططهم. كما يقصد بالنظام الهيراركي أنّ المدنيين يمسون بأعنة السلطة في النظام السياسي، ومن ثم يمارسون قدرًا من الرقابة والسيطرة على القوات المسلحة⁴. والفكرة الرئيسية في نظريته هي التشاركية بين الحكومة المدنية والمؤسسة العسكرية، وعلى أساس افتراض *Feaver* أن الجيش يتصور نفسه كخادم "للحكومة 5"، توجد طريقتان ينفذ بها الجيش عمله المطلوب من جانب الحكومة المدنية، الأولى أن يقوم الجيش بعمله من قبل الحكومة وفق رؤيته وأهدافه، والثانية أن يقوم بعمله وفق رؤية الحكومة المدنية إدراكًا منه بأنه سوف يعاقب إذا لم ينفذه على النحو المطلوب.

المحور الثالث: العوامل التي تؤثر على العلاقات المدنية – العسكرية:

هناك عدد من العوامل التي تؤثر على ديناميكية طبيعة العلاقات المدنية - العسكرية للدول، منها التاريخ وثقافة الدول. في كثير من الأحيان، طلاب العلاقات المدنية والعسكرية يعاملون هذه العوامل كمسائل محيطية أي من "المتغيرات المتداخلة" التي تقع بين العامل "الحقيقي" الذي يجب دراسته - المتغير المستقل، والمتغير التابع للدولة أو نمط العلاقات المدنية – العسكرية، لكن الاختلافات الجوهرية في أنماط العلاقات-المدنية والعسكرية يرجع إلى تأثير هذه العوامل على عناصر البنية النظرية للعلاقات-المدنية العسكرية، على سبيل المثال الاختلاف في أنماط العلاقات-المدنية والعسكرية بين

1 Edward R. Taylor, *Command In The 21st Century: An Introduction To Civil-Military Relations*, Master's Thesis, Naval Postgraduate School Monterey, California, 1998, P44.

2 Rebecca L. Schiff, *The Military and Domestic Politics: A concordance theory of civil-military relations*, the Taylor & Francis e-Library, 2008, P44.

3 Ibid, Pp44-45.

4 جلال أحمد، مرجع سبق ذكره، ص150.

5 Suzanne C. Nielsen, Op.Cit.

بروسيا وبريطانيا العظمى في القرن التاسع عشر وبين الولايات المتحدة وإسرائيل اليوم تُعزى مباشرة إلى الاختلافات في الثقافة والتاريخ¹. فيما يلي نذكر أهم هذه العوامل:

° العوامل العسكرية الداخلية *Military-Internal Factors*: تشمل فقط على المتغيرات المعيارية مثل القيم

العسكرية - على سبيل المثال ، "الاحتراف" - أو درجة الدعم الشعبي للجيش، العوامل الهيكلية والمؤسسية مثل الهيكل الطبقي للجيش، مصالحها المؤسسية، أو المظالم، حجمها، وتماسكها الداخلي².

° المتغيرات العسكرية - الخارجية *Military-External Variables*: ويشمل العوامل التاريخية مثل التاريخ

الاستعماري، طبيعة ونوع النظام الذي يسبق النظام الديمقراطي الجديد، وانتشار الانقلابات العسكرية قبل الانتقال إلى الديمقراطية، المتغيرات الهيكلية مثل التهديدات الأمنية المحلية القائمة، الانشقاقات العرقية الاجتماعية، والعوامل الاجتماعية والاقتصادية، التفسيرات المؤسسية مثل تماسك النخب المدنية، التكوين المحدد للمؤسسات السياسية ونظام الحكم، والعوامل الدولية مثل تأثير الجهات والمنظمات الدولية، والتهديدات الأمنية الخارجية³.

كما يُضيف البعض الآخر ثلاث حقائ هامة أولها: أنَّ العلاقات المدنية-العسكرية غير متجانسة في طبيعتها وفي نتائجها وتختلف من نظم ديمقراطية إلى أخرى، وثانيها أنَّ معظم الأدبيات المتخصصة في مجال العلاقات المدنية-العسكرية تؤكد أنَّ السيطرة الديمقراطية على المؤسسة العسكرية تعتبر عُصراً مهماً من عناصر استقرار الأوضاع السياسية داخلياً، وثالثها: أنه يجب عند تحليل القضايا المتعلقة بالعلاقات المدنية-العسكرية في دولة ما نأخذ في الاعتبار طبيعة النظام الحاكم في هذه الدولة وسماته وخصائصه بمعنى، هل هو نظام ديمقراطي أو استبدادي؟ إذ يلاحظ أن المظهر الأهم في العلاقات المدنية العسكرية في النظام الديمقراطي هو خضوع القوات المسلحة أو المؤسسة العسكرية للسلطة السياسية المدنية، حيث أنَّ تحقيق السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية من قبل سلطة مدنية منتخبة من جانب الشعب أمر يعزز الممارسات الديمقراطية في أي دولة، على عكس النظم الاستبدادية التي عادة ما تلعب فيها المؤسسة العسكرية دوراً أساسياً انطلاقاً من الوضع الاستثنائي الذي تشهده هذه المؤسسة في حماية نظام الحكم تارة، وتارة أخرى نتيجة لسيطرة المؤسسة العسكرية من خلال الانقلاب على نظام الحكم⁴.

° المتغيرات الناتجة عن ظاهرة العولمة المؤثرة على العلاقات المدنية العسكرية حسب **Thomas**

Harold Trinknas و Burneau:

سيتم التركيز على أربعة اتجاهات كان لها تأثير واضح على العلاقات المدنية - العسكرية: الديمقراطية. الأفكار الجديدة العابرة للقوميات؛ انتشار الليبرالية الاقتصادية، والآثار العسكرية لانتشار التقنيات الجديدة، التي يشار إليها أحياناً باسم الثورة في الشؤون العسكرية (RMA) في الأدب الدفاعي الأمريكي. وهي عوامل ذات أهمية في تفسير سياسات إصلاح الدفاع، مع ما يترتب على ذلك من تأثير على العلاقات المدنية - العسكرية⁵.

1 Mackubin Thomas Owens, *Civil-Military Relations*, Op.Cit.

2 David Kuehn, Op.Cit , Pp7-8.

3 Ibid, P8.

4 جلال أحمد، مرجع سبق ذكره، ص 158.

5 Thomas Bruneau, Harold Trinkunas, Op.Cit, Pp7-8-9.

إذا اخترنا تضيق تحقيقنا لهذه المفاهيم من الناحية النظرية سيكون لها التأثير الأكبر على التغييرات في ثلاثة أبعاد للعلاقات المدنية العسكرية - السيطرة المدنية، وكفاءة الدفاع ، والفعالية العسكرية.¹

كان العنصر التوجيهي أو المعياري لنظرية هنتنغتون هو اقتراح طريقة للولايات المتحدة للتعامل مع المعضلة التي أثارها إشكالية "فيفر" المدنية-العسكرية: كيف تُقلل من قوة الجيش وبالتالي تجعل السيطرة المدنية أكثر تأكيداً، دون التضحية بحتمية الحماية من الأعداء الخارجيين. بمثابة وصفة العلاجية.²

تغيير طبيعة النظام وآلية الاختيار لقادة الدولة، تجعل من الممكن حدوث تحولات سريعة في درجة السيطرة المدنية على حساب سياسة الدفاع، على الرغم من أنه من الواضح تماماً أن هذا لا يحدث دائماً في كل حالات. أيضاً أن التحرر الاقتصادي، الذي يقلل من دور الدولة في القرارات الاقتصادية، ويفتح الاقتصاديات على السوق الدولية، ويغير الأفكار حول الأهمية النسبية للأمن، وله تأثير على مفاهيم الكفاءة الدفاعية. وأخيراً، فإن تطوير تكنولوجيات عسكرية ومدنية جديدة ، أي RMA، ونشرها إلى جهات فاعلة جديدة ، يجبر على إصلاح النظام الدفاعي في بعض القوى الرائدة في النظام الدولي.

خاتمة

على الرغم من الثراء النظري والجدل، لتفسير طبيعة العلاقات المدنية-العسكرية سواء بشكل عام أو فيما يتعلق بالدول الديمقراطية الجديدة، فقد تعرضت النظرية للنقد ووُصفت على أنها ضعيفة التطور، وفشلت في المساهمة بشكل كبير في فهمنا للعلاقات المدنية-العسكرية.

التعددية في الحجج المؤيدة للتفاعل الإستراتيجي بين المدنيين والعسكريين الأكثر فاعلية في تحقيق مصالح الأمن القومي، قد أدت إلى مجموعة من "النظريات الجزئية" غير المترابطة أو "الموضوعات الإرشادية" التي لا توفر هيكل أو النهج أو إطار توضيحي، هذا من ناحية، من ناحية أخرى يرجع ذلك إلى عدم وجود اختبار تجريبي صارم للتفسيرات المتنافسة، نظرية العلاقات المدنية - العسكرية هي أيضاً ضعيفة نسبياً من حيث الجودة النظرية، مع وجود عدد كبير من التفسيرات التي تحدّ من المتغيرات، حيث نجد تأثيرها السببي بشكل غير متسق في الأدبيات لكن الأهم من ذلك هو أن تطور النظرية والتراكم المفيد للمعرفة في هذا المجال قد تم تقويضه حتى الآن بسبب تجاهل التنظير الواضح للعمليات السببية.

قائمة المراجع

(أ) الكتب

° باللغة العربية

- 1/ أحمد جلال، صراع القوى المدنية-العسكرية وأثره على السياسة الخارجية التركية في منطقة الشرق الأوسط (2002-2010)، القاهرة، مصر، دار المكتب العربي للمعارف للنشر وتوزيع، 2015
- 2/ مصباح عامر، نظرية العلاقات المدنية-العسكرية الحالات التطبيقية في التحليل الاستراتيجي، القاهرة، مصر، دار الكتاب الحديث، 2018.

1 Ibid.

2 Ibid.

- 1/Brandon L. DeWind, *Civil-Military Relations: From Vietnam to Operation Iraqi Freedom*, phd thesis, School of Advanced Military Studies United States Army Command and General Staff College Fort Leavenworth, Kansas, 2008-2009.
- 2/David Easton, *A Systems Analysis of Political Life*, New York: Wiley,
- 3/Florina Cristiana Matei ,*A New Conceptualization Of Civil–Military Relations*, in, *The Routledge Handbook Of Civil–Military Relations*, Ed. Thomas C. Bruneau and Florina Cristiana Matei, Routledge , British, London,
- 4/Rebecca L. Schiff, *The Military and Domestic Politics: A concordance theory of civil–military relations*, the Taylor & Francis e-Library, 2008
- 5/Thomas Bruneau, Harold Trinkunas, *Global Politics Of Defense Reform*, Printed In The United States Of America, Palgrave Macmillan, 2008.

ب) المقالات

- 1/ Aurel Croissant and David Kuehn, *Patterns of Civilian Control of the Military in East Asia's New Democracies*, Journal of East Asian Studies 9 (2009), 187-217.
- 2/ David Kuehn, *Institutionalising Civilian Control of the Military in New Democracies: Theory and Evidence from South Korea*, German Institute of Global and Area Studies, No 282 February 2016
- 3/Louis W. Goodman, *Civil-Military Relations*, Harvard International Review, Vol. 8, No. 6 (May/June 1986).
- 4/Suzanne C. Nielsen, *Civil-Military Relations Theory And Military effectiveness*, Public Administration and Management Volume Ten, Number 2, Pp. 61-84, 2005.

ج) الرسائل الجامعية

- 1/ Edward R. Taylor, *Command In The 21st Century: An Introduction To Civil-Military Relations*, Master's Thesis, Naval Postgraduate School Monterey, California, 1998.

د) المواقع الالكترونية

- 1/ Mackubin Thomas Owens, *Civil–Military Relations*, Oxford Research Encyclopedia of International Studies, Oxford University Press USA, 2018, in site: <http://internationalstudies.oxfordre.com/view/10.1093/acrefore/9780190846626.001.0001/acrefore-9780190846626-e-123?print=pdf>
- 2/ Deane-Peter Baker, *Agency Theory A New Model of Civil-Military Relations for Africa?*, 15 JUN 2007, In site : <https://www.accord.org.za/ajcr-issues/003/agency-theory/>

التدخل الدولي في ليبيا بين الأبعاد الإنسانية ومصالح القوى الكبرى

International intervention in Libya between the humanitarian dimensions and the interests of the major powers

د. محمد عبد الحفيظ الشيخ

رئيس قسم العلوم السياسية، كلية إدارة الأعمال

جامعة الجفرة - ليبيا

ملخص

مع التسليم بأهمية وأولوية البعد الإنساني في منطق التدخل الدولي في ليبيا لحماية المدنيين، سوى أن ذلك التدخل وفق الكثير من المراقبين تجاوز روح القرار الأممي عندما منح نفسه إرادة إسقاط القذافي. أي أن هذا التدخل لم يكن فقط يقتصر على أبعاده الإنسانية كما تم التسويق له، وإن كان أحد مبررات التدخل المعقولة، بل أن هناك أبعاد أخرى تخفي مصالح أمنية وسياسية واقتصادية للكثير من الدول الغربية محل التأثير في الساحة الدولية. أي بمعنى أوضح أن دافع التدخل في ليبيا كان يهدف بالدرجة الأساس إلى تحقيق مصالح الدول المتدخلة وتكريسها لواقع الهيمنة والاستغلال، وأن اعتبارات تفعيل الحماية الإنسانية هي آخر من تحضر في أولويات التدخل الدولي. فالتدخلات في الأخير هي حاصل مصالح أكثر من كونها أعمال إنسانية، إذ ليس في قاموس السياسة الخارجية ثمة أعمال خيرية محضة.

لقد نتج عن التدخل الدولي في ليبيا كثير من الآثار والتداعيات السلبية. إذ فتح الساحة الليبية على تأثيرات عميقة أتت على بنية الدولة الأمنية والسياسية والتنمية بمقتل، وبما يهدد الأمن الإقليمي والعالمي بدرجة غير مسبوقة، خصوصاً في ظل تجاذب إقليمي شبه معادٍ للثورات، ويسعى للإطاحة بها ورموزها.

الكلمات المفتاحية: التدخل الدولي، الأبعاد الإنسانية، المصالح الاقتصادية والإستراتيجية، القوى الكبرى، ليبيا.

Abstract

While recognizing the importance and priority of the human dimension in the logic of international intervention in Libya to protect civilians, but that intervention, according to many observers, exceeded the spirit of UN resolution when he gave himself the will to overthrow Gaddafi. In other words, this intervention was not limited to its humanitarian dimensions, as was marketed, although it is one of the rationales of reasonable intervention. There are other dimensions that hide the security, political and economic interests of many Western countries in the international arena. In other words, the motivation to intervene in Libya is to achieve the interests of States and to consolidate them in the reality of domination and exploitation. The considerations of activating human protectionism are the last to be placed in the priorities of international intervention. Interventions in the latter are more interests than humanitarian acts, as there is no purely charitable work in the foreign policy dictionary.

International intervention in Libya has had profound effects on the security, political and developmental structure of the country, threatening regional and global security to an unprecedented degree, especially in the context of regional rivalry that is almost counter-revolutionary and seeks to overthrow it and its symbols.

key words : International intervention, humanitarian dimensions ,economic and strategic interests, Super powers, Libya.

اندلعت الاحتجاجات الشعبية في ليبيا، في السابع عشر من شباط/ فبراير 2011، للمطالبة بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. وبدلاً من أن يتفهم ويستجيب نظام القذافي لمطالب المتظاهرين واجه تلك الاحتجاجات السلمية بالعنف والاستخدام المفرط للقوة، سرعان ما تصاعدت الأحداث وأدى ذلك إلى وقوع انتهاكات جسيمة وخطيرة لحقوق الإنسان، أقضت مضجع المنظمة الأممية، ولأمت اهتمامها الإنساني، ودفعت في ذات الوقت أطرافها للعمل السريع لوقف تلك الفضاعات بحق أبناء الشعب الليبي. فأصدر مجلس الأمن القرار 1973، استند فيه إلى مبدأ "مسؤولية الحماية"، أو مبدأ المصالح الحيوية للدول محل التأثير في المنظومة الأممية، وبموجبه فرضت منطقة حظر للطيران عبر ليبيا مما فتح المجال أمام طائرات حلف شمال الأطلسي في القضاء على مقدرات النظام العسكرية ووسائل مقاومته.

جاء التدخل الدولي لكن بدون حسابات دقيقة للشأن الليبي وتداعياته على أمنه وتنميته، بقدر ما هي حسابات الدول محل التدخل، والتي تسعى إلى تأمينها بغض النظر عن حسابات الواقع الليبي، إلا من إسقاط الديكتاتور، ثم ماذا بعد؟

هذا السؤال هو لغز أبعاد وتداعيات التدخل الخارجي، الذي لا يساعد على حل المشكل بقدر ما يخلق تعقيدات يصعب التعامل معها، وهي ذاتها ما واجهته القوى الثورية في ليبيا ما بعد القذافي، خصوصاً في ظل لعبة التجاذبات الإقليمية والدولية ذات الأجندة الانتهازية، التي تسعى إلى خلق ليبيا على مقاسها، وليس مقاس المصالح الليبية الحقيقية، والتي تعود بالنفع على أمن المواطن وتنمية بناء المؤسسة.

هذه المشكلة تطرح الحاجة إلى الإجابة عن السؤال الرئيسي التالي، محور اهتمام هذه الدراسة، وهو:

هل كان البعد الإنساني هو الدافع الحقيقي للتدخل الدولي في ليبيا أم أن هناك أبعاد أخرى تخفي مصالح إستراتيجية واقتصادية للقوى الكبرى محل التأثير في الساحة الدولية؟

وهنا نفترض أن الأبعاد الاقتصادية والسياسية والأمنية كان لها أثر كبير في سرعة التدخل وفاعليته في ليبيا تحت المسمى الإنساني؛

تسعى هذه الدراسة لكشف أبعاد التدخل الدولي في ليبيا، بعيداً عن التسطيحات المطروحة من قبيل أن ذلك التدخل جاء لدواعي إنسانية محضة، من خلال البحث العميق لماهية الأبعاد الرئيسة والحيوية للتدخل في ضوء المتغيرات السياسية والاقتصادية والأمنية والجيوبوليتكية، التي تساعد في فهم أعمق للتدخل الدولي، حتى تنجلي الأبعاد الحقيقية وراء ظاهرة التدخل الدولي بكل معالمها وتفاصيلها.

وترجع أهمية هذه الدراسة لعدة اعتبارات أهمها: الرغبة في فهم الأبعاد الحقيقية للتدخل الدولي في ليبيا وتوضيح آثاره؛ لاسيما في ضوء الخلافات والنقاشات الحادة التي أثارها موضوع التدخل الدولي في ليبيا في الساحة الإقليمية والدولية، وكذلك في الأوساط الأكاديمية والقانونية.

اعتمدت الدراسة على المقاربة النظامية (النسقية). حيث تنظر هذه المقاربة إلى الحياة السياسية على أنها نظام سلوك موجود في بيئة يتفاعل معها أخذاً وعطاءً من خلال دراسة بيئة مدخلات صناعة القرار الأممي، الذي جاء تحت مبرر إنساني

في ضوء مصالح الأعضاء الدائمين، وبعض القوى الفاعلة في هذه المنظومة الأممية، كما أن طبيعة النسق السياسي لا يغفل أهمية مدخلات البيئة الداخلية الإستراتيجية أمنياً واقتصادياً للدولة محل التدخل وهي ليبيا.

وقد تم تقسيم الدراسة إلى المحاور التالية في محاولة للإجابة عن التساؤل في أعلاه، وهي كالتالي:

المحور الأول: مفهوم التدخل الدولي الإنساني ومدى مشروعيته

أولاً: مفهوم التدخل الإنساني

لم يكن هناك إجماع واتفاق لفقه القانون الدولي حول تحديد المقصود بالتدخل الدولي الإنساني، فانقسم فقهاء هذا القانون إلى فريقين رئيسيين، فهناك من يؤيد المفهوم الضيق، ومنهم من يعتمد المفهوم الموسع .

1- المفهوم الضيق للتدخل الإنساني

يرى فريق محدود من الفقه أن التدخل الإنساني لا يمكن أن يحدث إلا من خلال استخدام القوة المسلحة، وهو الأساس الذي يقوم عليه هذا التدخل، من أجل وقف الانتهاكات الخطيرة والصارخة التي تمس بحقوق الإنسان وحياته الأساسية، والتي يهتز معها الضمير الإنساني.

ويُعد الفقيه ليلاش (Lillich)، من أبرز أنصار التدخل الإنساني، حيث اعتبر أن الهدف من التدخل يكمن في حماية الرعايا وحياتهم متى كانت دولهم عاجزة عن حمايتهم أو غير راغبة في ذلك، ويتضح أن المفهوم الضيق للتدخل الإنساني يرتبط بالقوة المسلحة فقط¹.

كما يرى سان ميرفي (Sean D.Murphy) أن التدخل الإنساني يكمن في قيام دولة أو مجموعة دول أو منظمة دولية بصفة أساسية، بالاستخدام الفعلي للقوة بغرض حماية مواطني الدولة المستهدفة أو رعايا الدول الأخرى متى كانوا في أوضاع معرضين فيها للخطر².

أخذ بهذا الرأي كل من براونلي وهليك وروسو Rousseau، Halleck، Brownlie حيث أكدوا أن التدخل ليس مبرراً فقط، بل واجب على الدول التدخل لوقف المذابح الدموية التي تحدث نتيجة للحرب الأهلية المندلعة في دولة أخرى وفقاً لما تفرضه المصلحة الإنسانية العليا³.

1 محمد عبدالحفيظ الشيخ، التدخل الدولي الإنساني للأمم المتحدة ليبيا نموذجاً، مجلة دراسات شرق أوسطية، (مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان) العدد83، ربيع 2018، ص23.

2 عماد الدين عطا الله المحمد، التدخل الإنساني في ضوء مبادئ وأحكام القانون الدولي العام، القاهرة، دار النهضة العربية، 2007، ص300.

3 المرجع نفسه، ص23.

يتضح مما سبق، أن السبب في اعتماد بعض الفقهاء للقوة المسلحة كوسيلة أساسية لتنفيذ التدخل الإنساني، ربما يعود حسب تقديرهم إلى أن الوسائل السلمية، دائماً ما تحتاج إلى وقت طويل لكي تحقق أهدافها الخاصة بإنقاذ حياة الأفراد الذين يتعرضون لخطر الموت. كما أن اختلاف سياسات الدول وتضارب مصالحها السياسية والاقتصادية، غالباً ما يحد من جدوى اللجوء إليها، ويجعل من اللجوء إلى التدابير العسكرية أمراً لا مناص عنه .

2- المفهوم الموسع للتدخل الإنساني

لا يربط المدافعون عن المعنى الواسع بين التدخل الذي يتم لأغراض إنسانية، وبين استخدام القوة المسلحة. فهذا النوع من التدخل يمكن أن يتم بوسائل أخرى سلمية، كاستخدام الضغط السياسي أو الاقتصادي أو الدبلوماسي... الخ، فكلما كان الهدف من هذه الوسائل دفع إحدى الدول على الكفّ عن انتهاك حقوق الإنسان، أمكن اعتباره تدخلاً دولياً إنسانياً.

وبدوره ينحو الأستاذ ماريو بيتاتي Mario Bettati صوب الدفاع عن المعنى الواسع لحق التدخل الإنساني، حيث لا يقتصر هذا الحق على استخدام القوة المسلحة فحسب، وإنما يمدّه إلى إمكانية اللجوء إلى الوسائل الدبلوماسية، كل ذلك بشرط أن يكون من شأن استخدامها وقف الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان¹.

يتضح مما سبق، أن للتدخل الإنساني أشكالاً مختلفة تندرج من الوسائل السلمية، منها السياسية والاقتصادية، وصولاً إلى الوسائل العسكرية من أجل وقف المعاناة الإنسانية، سواء كانت ناتجة من كوارث طبيعية أو أزمات إنسانية، تجدر الإشارة أن التدخل الإنساني لكي يكون شرعياً يجب أن ينفذ من خلال الشرعية الدولية وفقاً لميثاق الأمم المتحدة، كما أن التدخل الإنساني ينأى عن أن يكون إنسانياً إذا كان يهدف إلى تحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية للمتدخل، أو إذا كانت وسائله أو نتائجه تزيد من حدة المعاناة لمن هم هدف التدخل الإنساني .

ثانياً: موقف الفقه الدولي من التدخل الإنساني

مثلما اختلف الفقه الدولي حول مفهوم التدخل الإنساني، فإنه اختلف أيضاً حول مدى مشروعيته، وانقسم على نفسه بين فريقين أحدهما يعارض التدخل الإنساني ويعتبره تدخل غير مشروع، أما الآخر يؤيد التدخل ويعتبره تدخل مشروع أقرته الممارسة الدولية لمجلس الأمن.

1- عدم مشروعية التدخل الإنساني المنفرد المشاهد أن ثمة وجهتي نظر أساسيتين فيما يتعلق بتكييف موقف القانون الدولي العام إزاء مشروعية التدخل الإنساني المنفرد، فقد انقسم الفقه إلى تيارين: الأول يعتبر التدخل الإنساني المنفرد عملاً مشروعاً، والآخر يعتبره عملاً غير مشروع، يمكن الإشارة إليهما كالآتي:

أ. التيار المؤيد للتدخل الإنساني المنفرد

¹جمال منصر، التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2012، ص20-19.

يرى أنصار هذا الرأي أن التدخل الدولي الإنساني يعتبر وسيلة ناجحة لوقف عمليات القتل، ويضع حداً للمعاناة الإنسانية للشعوب، وإنهاء اضطهادها وقمعها من قبل السلطات المحلية. وأن السلوك الاستبدادي من إحدى الحكومات تجاه مواطنيها وعمليات القتل الوحشي في الحرب الأهلية أو الاضطهاد الديني تشكل أساساً مناسباً للتدخل الإنساني. وإن اللجوء إلى هذا المبدأ هو لحماية جميع حقوق الإنسان من اضطهاد الدولة وتعسفها.

ويضيف هذا التيار في إجازته للتدخل الإنساني، أن الدولة التي تتعسف في استعمال حقها في السيادة، فتستخدم القوة لاضطهاد رعاياها، أو رعايا غيرها الموجودين على إقليمها، تكون قد منحت من تلقاء نفسها حق التدخل لأية دولة أخرى ترغب في التدخل، ويعتبر عمل الدولة المتدخلة إجراءً مشروعاً باعتباره وسيلة لتطبيق القانون ونصرة الحق وتأكيد العدالة¹.

ينتهي التيار المؤيد للتدخل الإنساني المنفرد إلى نتيجة مفادها أن القانون الدولي العرفي لا يمنع في ظل شروط وظروف معينة استخدام القوة لأغراض إنسانية، فإذا عجز مجلس الأمن عن ممارسة سلطاته المقررة في الفصل السابع من الميثاق بسبب استخدام إحدى الدول الكبرى حق النقض، يكون التدخل العسكري المنفرد مشروعاً في حالة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان، شريطة توافر أدلة موضوعية تؤكد بوضوح وقوع انتهاكات جسيمة وواسعة النطاق لحقوق الإنسان، وعدم قدرة أو رغبة الدولة المعنية اتخاذ التدابير المناسبة لوقف هذه الانتهاكات، وأخيراً استنفاد التدابير غير العسكرية دون جدوى وفشل مجلس الأمن في اتخاذ التدابير المناسبة لمنع استمرار هذه الانتهاكات².

ب. التيار المعارض للتدخل الإنساني المنفرد

يرى أنصار هذا الاتجاه أنه لا يجوز استخدام القوة إلا في حالة الدفاع الشرعي عن النفس. ويرفض هذا التيار الاعتراف بمشروعية التدخل الإنساني المنفرد كونه يخالف أحد المبادئ الأساسية في القانون الدولي المعاصر، وهي مبدأ حظر استخدام القوة أو التهديد باستعمالها في العلاقات الدولية، والذي يعد أحد القواعد الأمرة التي لا يجوز مخالفتها. كما أن الاعتراف بالتدخل الإنساني المنفرد ينكر جميع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تحرم استخدام القوة في العلاقات الدولية تحريماً شاملاً بموجب الميثاق. فقد استثنى الإعلان الرقم 2625 الصادر في تشرين الأول/ أكتوبر 1970، والخاص بمبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول من نطاقه الحق في التدخل، ولم يتضمن أي نص يتعلق بالتدخل الإنساني³.

سبق لمحكمة العدل الدولية أن تعرضت لمبدأ عدم التدخل الشؤون الداخلية للدول الأخرى، في قضية مضيق كورفو بين ألبانيا والمملكة المتحدة، حيث ورد في حكمها الصادر في 9 نيسان/ أبريل 1949 أنه "يعمل بقاعدة تحريم اللجوء إلى القوة

1 محمد يعقوب عبدالرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2004، ص 22.

2 خالد حساني، بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني، المستقبل العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت)، العدد 425، تموز/ يوليو 2014، ص 23.

3 المرجع نفسه، ص 36.

مهما كانت النقائص الحالية للأمم المتحدة"، واعتبرت التدخل المزعوم وسيلة سياسية لاستخدام القوة، مضيفة أنه حتى لو فشل مجلس الأمن في اتخاذ التدابير المناسبة تطبيقاً للفصل السابع، بحيث تعود الدول إلى الحالة السابقة على الميثاق، إلا أنه لا يمكن قبول ذلك كمبرر للتدخل الإنساني¹.

وفي السياق ذاته، أدانت محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر في 27 حزيران/يونيو 1986 قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتدريب وتسليح وتمويل قوات الكونترا وتشجيع ومساعدة النشاطات العسكرية وشبه العسكرية الموجهة ضد نيكاراغوا منتهكة بذلك القانون العرفي الذي يفرض عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، وخلصت في قرارها بما جاء في الفقرة 268، أن استخدام القوة ليس الأسلوب المناسب للتحقق من ضمان احترام حقوق الإنسان، تبعاً لطابعها الإنساني، وإن المحكمة تخلص إلى أن الدافع المبني على حماية حقوق الإنسان في نيكاراغوا لا يمكن أن يبرر قانوناً².

وبناءً على ما سبق، يرفض بعض الفقهاء تأييد مشروعية التدخل الإنساني من جانب دول منفردة أو دول مجتمعة، خاصة إذا ما ترتب على ذلك التدخل إسقاط حكومة، حتى ولو كانت مسئولة عن إهدار حقوق مواطنيها. يؤيد هذا الاتجاه العديد من منظري دول الجنوب بعدم مشروعية التدخل الإنساني بسبب المطامع الاستعمارية، وأن الحجة الإنسانية هي فقط ذريعة للتدخل في شؤون البلدان الأخرى. إضافة إلى أنه يثير ردود فعل كثيرة تكون مصحوبة بهم الانحياز والمعايير المزدوجة، كما تظهر مشاكل عديدة لها علاقة بشرعيته وفاعليته وبتبعاته الإنسانية وانعكاساته على القانون والنظام الدوليين.

2- مشروعية التدخل الأممي الإنساني

بعد انتهاء الحرب الباردة، تزايدت النزاعات المسلحة الداخلية بصورة كبيرة، وكان لهذه النزاعات آثار إنسانية خطيرة، تمثلت في تزايد أعداد اللاجئين والضحايا. فأصدر مجلس الأمن العديد من القرارات، استناداً إلى الفصل السابع من الميثاق، والتي تبرر التدخل الإنساني باستخدام القوة العسكرية في هذه النزاعات، نتيجة لتوسع مفهوم مصادر تهديد السلم والأمن الدوليين. إذ لم تعد النزاعات التي تكتسي طابعاً دولياً وحدها تمثل مصدر التهديد الحقيقي للنظام الدولي، وإنما أصبح التهديد يأتي من النزاعات المسلحة داخل الدول، وما ينجم عنها من انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، مما يستوجب تدخلاً أممياً عسكرياً لوقف تلك الانتهاكات.

وبالاستناد إلى نص المادة (7/2) من الميثاق، فإنه لا يمكن رفض التدخل الإنساني الذي تقوم به الأمم المتحدة، فمقدمة الميثاق نصت صراحة على إنقاذ الإنسانية من الويلات الكارثية، وأكدت المادة 3/1 على "احترام حقوق الإنسان والحريات للناس جميعاً". وفي ضوء هذا النص الصريح أصبحت الحماية الدولية لحقوق الإنسان تمثل أحد المبادئ الرئيسة فيه. لذلك، فإن تدخل الأمم المتحدة يستثنى مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية من مبدأ الاختصاص الداخلي، لاسيما أن

1 عبد الرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، مرجع سابق، ص 104.

2 الشيخ، التدخل الدولي الإنساني للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 23.

هذه المادة 7/2 قد استثنت إجراءات القمع التي تتخذ بواسطة مجلس الأمن تطبيقاً لأحكام الفصل السابع لحفظ السلم والأمن الدوليين¹.

أمام إشكالية التعارض بين التدخل الدولي لحماية حقوق الإنسان وقيد الاختصاص الداخلي للدول، فقد اعتبرت محكمة العدل الدولية في حكمها الصادر في 5 شباط/ فبراير 1970 في قضية Barcelona Traction أن حقوق الإنسان ذات طابع شامل وعالي مُلزم وتندرج ضمن القواعد الأمرة التي تتجاوز الاختصاص الوطني².

وهناك من يؤيد التدخل الإنساني مستنداً إلى مبدأ مسؤولية الحماية الدولية الذي أقرته الأمم المتحدة عام 2005، والذي يقضي بأنه في حالة عجز الدولة أو عدم رغبتها في حماية رعاياها فإنه يتعين على المجتمع الدولي القيام بهذه المهمة، ولا تستطيع الدولة "محل التدخل" أن تتذرع أو تدفع بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية أو مبدأ السيادة الوطنية.

وعليه، فإن تدخل الأمم المتحدة الإنساني يشكّل أحد الاستثناءات الجديدة لمبدأ عدم التدخل والتي فرضتها قواعد القانون الدولي المعاصر.

المحور الثاني: الأبعاد الإنسانية للتدخل الدولي في ليبيا

بعد اندلاع الاحتجاجات الشعبية في السابع عشر من شباط/ فبراير 2011، مارس نظام القذافي مختلف أشكال القمع والانتهاكات الجسيمة والممنهجة لحقوق الإنسان ضد المتظاهرين، وهو ما أدى إلى خسائر فادحة في صفوف المدنيين. وفي هذه الأثناء أدان كل من جامعة الدول العربية والاتحاد الإفريقي الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، وقرر مجلس حقوق الإنسان في 25 فبراير 2011 بإيفاد لجنة دولية مستقلة على وجه السرعة للتحقيق في جميع انتهاكات القانون الدولي لحقوق الإنسان المزمع ارتكابها في ليبيا.

وبسبب تفاقم الوضع الإنساني في ليبيا، والانتهاكات الواسعة في حق المدنيين، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 1970 بتاريخ 26 فبراير 2011، الذي ذكّر تحديداً بـ "مسؤولية السلطات الليبية عن توفير الحماية لسكانها"، وأدان العنف الذي تمارسه ضدهم، وطالب بوقف ذلك، وسعى إلى دفع القذافي إلى التفكير في عواقب تطبيق عقوبات ذات أهداف محددة بحق نظامه، إضافة إلى فرض حظر للأسلحة، والتهديد بإحالة الملف إلى المحكمة الجنائية الدولية بتهمة ارتكاب جرائم ضد الإنسانية³. عندما اتضح أن القذافي لم يكن يتجاهل ذلك القرار فحسب، وإنما يخطط أيضاً لشن هجوم كبير على الثوار في مدينة بنغازي، مما استدعى تدخلاً أممياً سريعاً تحت مسمى الإنساني لوقف نظام القذافي عن قتل المدنيين. سرعان ما أتبّع مجلس الأمن الدولي ذلك بالقرار 1973/2011. بعد أن احتكم المجلس إلى مبدأ "مسؤولية الحماية"، وأعاد تأكيد تصميمه على ضمان حماية المدنيين، وشجب عدم الامتثال للقرار الأول، ودعا إلى وقف فوري لإطلاق النار، وإنهاء تام للهجمات العنيفة

1 حساني، بعض الإشكالات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني، مرجع سابق، ص 49.

2 المرجع نفسه، ص 49-50.

3 يوسف محمد الصواني، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، المستقبل العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت)، العدد 431، كانون الثاني/ يناير 2015، ص 9.

على المدنيين والإساءة إليهم¹. معتبراً أن الحالة في ليبيا لا تزال تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين، وفرض حظر للطيران فوق المجال الجوي الليبي من أجل المساعدة على حماية المدنيين².

بدأ عمل حلف شمال الأطلسي العسكري على الفور، ويمكن تأكيد فضله في وقف كارثة كبرى محدقة ببنغازي كان يمكن أن تحصد عدداً كبيراً من أرواح المدنيين. لذلك، يرى الحلف أن تدخله العسكري في ليبيا جاء بناءً على مرتكبات أساسية منها، وجود شرعية قانونية دولية عبر تفويض واضح من مجلس الأمن للتدخل لحماية المدنيين في ليبيا، وتوفير دعم إقليمي بالتدخل، أي طلب الجامعة العربية للتدخل في ليبيا، وطلب الشعب الليبي المساعدة الدولية لإنقاذه من جرائم نظام القذافي الذي كان يسعى للقضاء على الثورة الشعبية وإبقاء نظامه³.

بالرغم من أن القرار 1973 لم يتضمن أي إشارة تفوض حلف شمال الأطلسي التدخل العسكري في ليبيا، باستثناء نصه على إنشاء منطقة حظر للطيران فوق الأجواء الليبية. إلا أن هناك من يرى أن الحلف استغل حماية المدنيين كذريعة ومدخل لإسقاط نظام القذافي. ومع ذلك فإن القرار يجسد مسؤولية المجتمع الدولي في التدخل العسكري لحماية المدنيين، من خلال طلب جامعة الدول العربية من مجلس الأمن أن يتحمل مسؤوليته في حماية المدنيين في ليبيا⁴.

لا يمكن أيضاً إغفال حساسية الدول الأوروبية، وهواجسها مما يدور من حراك ثوري عميق في المنطقة محل هيمنتها واستغلالها، وما يمكن أن تكون له من تداعيات على مصالحها، وحرصها بأن تكون مثل تلك الثورات تحت طائلة تأثيرها، حتى لا تفقد السيطرة على مناطق امتيازاتها ونفوذها، وبالتالي لم يكن أمام الدول الغربية من خيار أمام الزخم الثوري التي تمر به المنطقة وتحديداً ليبيا، إلا أن تكون حاضرة في تأثيرها تحت أي مسمى، وما أقدمت عليه من تدخل ليس حبا في الحراك الثوري التحرري في ليبيا، بقدر ما هو مخاوف مستقبلية لتداعيات الثورة، ومحاولة ملئ فراغ ما بعد القذافي والتحكم بإيقاع المرحلة المقبلة واللعب بمتغيراتها. مما حدا بالفاعل الدولي الأوروبي على وجه الخصوص الدخول في ثناياها رغبة الشراكة، وضمان تقاسم مصالح ليبيا ما بعد الثورة. عدا عن اهتمام الدول الغربية بما يجري في ليبيا، ومحاولة تلافي الوضع الملتب والسيطرة عليه. برغم أن الحضور الخارجي جاء وفقاً لحاجة ماسة إنسانية نتيجة لهمجية، وعجرفة الفعل المعادي للثوار، والذي خلف مأساة وانتهاكات جسيمة وممنهجة لحقوق الإنسان، أقضت مضجع المنظمة الأممية، ولاست اهتمامها الإنساني، ودفعت في ذات الوقت أطرافها للعمل السريع لوقف تلك الفضاعات بحق أبناء الشعب الليبي⁵.

المحور الثالث: الأبعاد الإستراتيجية والاقتصادية للتدخل الدولي في ليبيا

مع التسليم بأن استجابة المجتمع الدولي لدعوات المعارضة الليبية إلى التدخل لوقف نظام القذافي عن قتل المدنيين، وتجهيزاته لمذبحة كبرى في بنغازي، فيه نوع من التسطيط لمسألة التدخل. فثناك حسابات وأبعاد أخرى تحتاج لمزيد من البحث والتأمل في متغيراتها وفقاً لفلسفة الاحتياجات الإستراتيجية والحيوية للدول المتدخلة، نجل أبرزها في الآتي:

1 انظر قرار مجلس الأمن الدولي 1970، الصادر بتاريخ 22 فبراير 2011.

2 سمح لذلك العمل العسكري القسري باتخاذ شكلين: ((جميع التدابير اللازمة لإنفاذ منطقة حظر الطيران))، ((وجميع التدابير اللازمة لحماية المدنيين والمناطق الأهلة بالسكان المدنيين المعرضين لخطر الهجمات، ولم تستبعد صراحة إلا قوة احتلال أجنبية)) .

3 الشيخ، التدخل الدولي الإنساني للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 27.

4 حساني، بعض الإشكاليات النظرية لمفهوم التدخل الإنساني، مرجع سابق، ص 54.

5 محمد عبدالحفيظ الشيخ، آثار التدخل الخارجي السلبي في ليبيا وسبل الانعتاق من مأسيره، المركز الديمقراطي العربي، 2018/11/1.

أولاً: الأبعاد الاقتصادية

تعتبر الدول في سياساتها الخارجية أهمية كبرى لحسابات مصالحها المختلفة. ويحتل الاقتصاد أولوية في مهمة السياسيين، وتقاس على أساسه نجاحاتهم في التدبير، كما أن تضارب المصالح وشحة الموارد في مسرح التفاعل الخارجي التنافسية، تدفع بكثير من صناعات القرار الدخول في مغامرات سياسية وعسكرية مقابل الحفاظ على بعض المزايا الاقتصادية، خصوصاً إذا ما كانت مصالح حيوية للدولة.

حظيت ليبيا بأهمية بالغة في المعادلة الاقتصادية للدول الغربية وغيرها من الدول الصناعية، كونها تمتلك ليبيا مخزوناً احتياطياً مهماً، بامتيازات مغرية هي محل اهتمام القوى الغربية وتحديداً منها الأوروبية. وتفيد أحدث التقديرات أن الاحتياطيات المؤكدة من النفط الخام في ليبيا تقدر بنحو 46,4 مليار برميل. وحسب الوكالة الأمريكية أن احتياطي النفط الليبي ارتفع من 48 مليار برميل إلى 74 مليار برميل. بما يجعل ليبيا تحتل المركز الخامس عالمياً في احتياطيات النفط الصخري بعد روسيا وأمريكا والصين والأرجنتين. وأوضحت الوكالة ذاتها أن العمر الافتراضي لإنتاج النفط الليبي ارتفع من 70 عاماً إلى 112 عاماً، بعد الإعلان عن أن الاحتياطي الليبي من المخزون بالضرخور والقابل للاستخراج بالتقنيات الحالية يبلغ 26 مليار برميل. وكشفت الوكالة أيضاً عن ارتفاع احتياطيات الغاز الليبي إلى ثلاثة أضعاف، حيث بلغ 177 تريليون قدم مكعب بعد أن كان 55 تريليون قدم مكعب، وذلك بإضافة 122 تريليون قدم مكعب من الاحتياطي القابل للاستخراج من الضخور¹. وكون ليبيا تمتاز بالرطوبة المنخفضة لمناخها، كما أن أكثر من 90% من مساحة ليبيا البالغة مليون وسبعمائة وستون ألف كم² هي صحراء مشمسة حارة طوال العام تقريباً. فإنه في حال استغلال وتطوير التقنية المناسبة للاستغلال الأمثل وتطبيقها، فإن ليبيا ستصبح في مركز حقبة ما بعد النفط في صناعة الطاقة العالمية، وهذا ما يبرر الأهمية الحالية والمستقبلية لليبيا ضمن سياسة الطاقة العالمية².

تملك الكثير من الدول الغربية استثمارات وعقارات في ليبيا، ولها شركات ضخمة تعمل في مجال النفط والتنقيب، وعدم مشاركتها في هذه الحملة ضد النظام في ليبيا، قد يجعل هذه الدول تخسر هذه الاستثمارات أو تتعرض المنشآت التابعة لها إلى التدمير، وتحتل شركة إيني مرتبة متقدمة من حيث ضخامة الاستثمارات الإيطالية في ليبيا التي يناهز حجمها 30 مليار دولار، فضلاً عن عقود لشركات إيطالية أخرى، مما جعلها تحاول المحافظة على مصالحها الاقتصادية في ليبيا عبر فرض الحظر عليها، لكي تبقى محافظة على مكانتها ومكتسباتها الاقتصادية في ليبيا لضمان استمرارية عملها في مرحلة ما بعد القذافي³.

في المقابل، يمكن أن يفسر جزئياً تردد إيطاليا في تأييد فرض الحظر الجوي على ليبيا، كون شركة "إيني" الإيطالية تملك استثمارات هائلة خصوصاً في مجال النفط والغاز الليبي، إذ تنتج نحو 550 ألف برميل يومياً وتمثل عائداتها من النفط الليبي 14% من مجمل عائدات المجموعة. وتلجأ شركة "أو أم في النمساوية بنسبة 10% من مجمل إيراداتها من ليبيا. ثم

1 الصواني، الولايات المتحدة وليبيا، تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، مرجع سابق، ص9.

2 المرجع نفسه، ص10.

3 أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، حال الأمة العربية 2010-2011 رباح التغيير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، مايو 2011، ص161.

شركة "مراثون أويل الأمريكية 11%، وشركة "رييسول" الإسبانية بنسبة 5% في حين تأتي شركة توتال الفرنسية في مرتبة متأخرة، إذ تبلغ عائداتها من النفط الليبي نحو 2% فقط من مجمل عائداتها¹.

يمكن القول، إن التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي في ليبيا، ينبع أساساً من دوافع إستراتيجية تتجه نحو أهداف كبرى تتصل بالتوازن الأوروبي والعالمي، الذي يلعب فيه الحلف دوراً محورياً لفترة ما بعد الحرب الباردة، على الرغم من محاولاته تغليف التدخل العسكري بمؤثرات إنسانية وقيمية.

كانت الأزمة الاقتصادية الحادة، من بين أهم الأسباب التي دعت الدول الغربية للتدخل في ليبيا؛ وذلك لتخفيف الأزمة المالية وإيجاد أسواق جديدة مفتوحة لهذه الدول، وكان لدى ليبيا أيضاً فوائض مالية هائلة في وقت تعاني فيه أغلب الدول من أزمة مالية تقريباً، وكان ترك هذه الأموال ليتصرف بها القذافي كما يحلو له غير مناسب لمصالح دولية مختلفة، خاصة بعد أن أطلق القذافي سياسته في القارة الإفريقية، وتحديداً منها مشروع "الدينار الذهبي"، فقد دعا القذافي الدول العربية والأفريقية لاستخدام هذه العملة البديلة في التعاملات النفطية، بيد أن هذه الفكرة جُوِّهت بمعارضة شديدة من قبل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، لكونها ستضر بعملاتها، الدولار واليورو².

إذ أن سياسات القذافي الاقتصادية خلال السنوات الأخيرة قبل سقوط نظامه عرفت نوعاً من التهميش للشركات الصناعية الغربية في مقابل تنامي دور الشركات الصينية والروسية وغيرها من الشركات الهندية والفلبينية، في المجالين الاقتصادي والاستثماري، وهذا ما جعل هذه الدول، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا، تبدي استياءها من هذه السياسات في ليبيا. ولما كانت ليبيا ساحة اقتصادية مقفولة على بعض الدول الكبرى وتحديداً الصين وروسيا، فقد ألّبت نقمة بعض الدول الغربية خصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وبريطانيا على نظام القذافي، ورأت في الثورة الليبية فرصة مواتية للتخلص من نظامه المزعج، والتي تعتقد بأنه كان سبباً رئيساً في حرمانها من مزايا اقتصادية مهمة، يمكن أن تحصل عليه في أي دولة نفطية من دول العالم الثالث.

كما أبدت الولايات المتحدة الأمريكية انزعاجها من سياسات القذافي بشأن تأمين البترول والغاز، خصوصاً بعدما أشار بكل وضوح في إحدى خطابه أن الشركات الأجنبية تسيطر وتتحكم في النفط الليبي محققة مكاسب مالية كبيرة، وهدد بطرد الشركات الأمريكية وخفض إنتاج البلد من النفط. فقد اتخذت ليبيا خطوات عملية في هذا الشأن، حيث قامت بتعديل قوانين العمل من أجل تأمين فرص العمل، وقامت بالضغط على الشركات الأجنبية العاملة على أراضيها، لتوظيف أبناء البلد في مواقع قيادية³.

تعد المصالح الاقتصادية أحد أهم العوامل الرئيسة والمحرك الأساسي لكثير من العمليات الدولية، والتدخل الدولي في ليبيا مرتبط إلى حد بعيد بهذه المصالح. ويتصل ذلك بالحرص الأمريكي على تأمين مصادر الطاقة لحلفائها في أوروبا، وهو ما يرتبط بشكل وثيق أيضاً بتماسك حلف شمال الأطلسي ومهامه أو دوره الإستراتيجي، خصوصاً بعد إعلان وزارة النفط والطاقة الليبية مؤخراً عن اكتشافات نفطية جديدة.

1 التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا، وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 24 مارس 2011. ص 2. شوهد في

<http://www.dohainstitute.org/release/998cdfcb-4772-41ac-b1e8-717f8adb694c>

2/11/2018

2 يوسف محمد الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013، ص 120.

3 الصواني، الولايات المتحدة وليبيا، تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، مرجع سابق، ص 15.

وبعيداً عن شعارات حماية المدنيين، فإن المصالح الاقتصادية والإستراتيجية كانت وراء المواقف الغربية بالتدخل في ليبيا، وهذه المصالح تتضمن في المقام الأول التخلص من الإرباك الذي سبب صداماً خصوصاً لفرنسا والولايات المتحدة وقوى طامحة أخرى، بعد أن أطلق القذافي سياساته وأنشطته في القارة الأفريقية المناوئة للنموذج الأمريكي والفرنسي، عبر مشاريع ومنح ومساعدات قدمها لأنظمة ودول فقيرة، للحد من الاعتماد عليها، مقابل الدور المتنامي للصين خصوصاً في المجال الاقتصادي والاستثماري، إذ عجزت الشركات الفرنسية الكبرى عن منافسة مثيلاتها الصينية التي تقدم قروضاً ومنحاً للدول الأفريقية، لمساعدتها على استثمار ثرواتها، بما يحقق منفعة متبادلة للطرفين، بعد أن كانت الشركات الفرنسية تتعامل مع بلدان أفريقيا كمصدراً للمواد الخام وسوقاً لتصريف منتجاتها الصناعية¹.

ثانياً: الأبعاد السياسية

ثمة أبعاداً متعلقة بسياسات نظام القذافي تجاه كثير من القضايا الداخلية في ليبيا ومحيطها الإقليمي، وممارساته السياسية في كثير من مناطق العالم كانت محل حسابات الدول محل التدخل، حيث أن منظومة استحقاقات غربية تجاه نظام القذافي كانت حاضرة في أجندة اللاعبين الغربيين وتحديد الأوربيين. وأن حصداً ما كان يجب على نظام القذافي دفع فاتورته من حساب ثروة الشعب الليبي لهم الأطماع الغربية. وبما أن التدخل الدولي كان يخفي الاهتمام الاقتصادي في سياسته العلنية لعمليته العسكرية، لكن الغرف المغلقة كانت كفيلة بفهم أبعاد التدخل الحقيقية، حيث كانت وعود التدخل لترجيح كفة الثورة تسيل لعاب الفاعل الغربي وتحديد الفرنسي. وتأتي الرسالة التي نشرتها صحيفة ليبراسيون الفرنسية، وتضمنت وعداً من ثوار ليبيا خلال قمة لندن بإعطاء فرنسا 30% من النفط الخام في البلاد، مقابل تقديم الدعم العسكري للثوار. وبرغم أن فرنسا نفت أن الدعم العسكري جاء من أجل اقتسام كعكة النفط، وإعادة الإعمار التي تقدر بنحو مائة مليار دولار خلال السنوات الخمس ما بعد الثورة، فإن وزير الخارجية الأسبق، الآن جوبيه، رأى أنه من المنطقي أن تتمتع الدول التي دعمت الثوار بأكبر الفرص².

مسلماً به، أن البعد السياسي كان دافعاً مهماً في التدخل الدولي، الذي يكتن مخزون كبير من العداء لنظام متسلط على شعبه، ومزعج في نفس الوقت للمصالح الغربية أمنياً ولو في مرحلة سابقة قبل أن يتصالح مع الغرب بشأن أزمة لوكربي، والتنازل عن برنامج أسلحة الدمار مقابل أن ينجو القذافي بجلد زعامته.

لا شك بأن هناك حيثيات وتراكمات تاريخية سياسية حفزت الولايات المتحدة الأمريكية والقوى الكبرى في الاتحاد الأوروبي للتدخل في ليبيا، يمكن النظر إليها من بوابة العلاقات الإستراتيجية والمميزة بين نظام القذافي وروسيا، فالاهتمام الروسي بليبيا لا يرجع فقط إلى مواردها، بل يعزى لما تتمتع به من موقع إستراتيجي في إطار سياساتها الإقليمية بأفريقيا، فليبيا تقع في نقطة ترابط بين أجزاء هامة من أفريقيا شمال الصحراء وجنوبها. ناهيك عن مخاوف الروس من مرادات الأمريكان لنظام القذافي، ومحاولتهم لإقناعه بالانضمام إلى سياستهم في أفريقيا أو عدم معارضتها على الأقل، وخاصة ما يتصل بالقوة المعروفة أفريكوم (AFRICOM). التي أسسها البنتاغون لمواجهة التغلغل الروسي، واحتواء النفوذ الصيني

1 الشيخ، التدخل الدولي الإنساني للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 29.

2 خالد حنفي علي، سقوط الجماهيرية: من يحكم ليبيا بعد القذافي؟ السياسة الدولية. (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة)، العدد 186، أكتوبر 2011، ص 142-143.

المتزايد في أفريقيا، بيد أن القذافي عبّر سراً وعلانية عن رفضه، بل ومحاربته لأهدافها المتصلة بالسيطرة على موارد أفريقيا والحيلولة دون وصول المنافسين إليها¹.

خلاصة القول أن كل تلك العلاقة المميزة، التي حظيت بها روسيا والصين من قبل نظام القذافي، مقابل حرمان الدول الغربية الكبرى من فرص اقتصادية واستثمارية كبيرة في ليبيا، وانتهاج القذافي تجاه تلك الدول سياسيات عدائية، كانت دافعاً مشجعاً ومحفزاً لتدخلها في انتهاز فرصة التخلص من نظام مغامر وغير مستقر في محدداته السياسية، وبالتالي انتهزت فرصة التدخل الإنساني لتكون قريبة من معادلة التفاعل السياسي، ومحاولة صياغة النظام السياسي الجديد في ليبيا، وذلك للحفاظ على مكاسبها الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية، من خلال التحكم في قنوات اتخاذ القرار، كي تكون أكثر تأثيراً ونفوذاً خدمة لمصالحها.

ثالثاً: الأبعاد الأمنية

ملفات الأمن العديدة كالهجرة غير الشرعية، وانتشار العنف، وفوضى السلاح والاتجار به، وتهريب المخدرات، هذه الملفات جميعها ربما كانت حاضرة في أجندة التدخل، للحيلولة دون تفاقمها بشكل يهدد المنظومة الأمنية والتنمية للبلدان الأوروبية، وترى هذه الأخيرة بأن من شأن انهيار الوضع في ليبيا أن يفتح باب المخاطر على مصراعها، وهو ما يقلق صانع القرار الأوروبي، والذي لم يكن أمامه إلا أن يتخذ قرار التدخل منفرداً وسريعاً حتى قبل شرعنته في المنظومة الأممية. تواجه الدول الغربية إشكاليات أمنية عدة، تتمثل أولها فيما يتعلق بقضايا الهجرة غير الشرعية وكيفية التعامل معها، خصوصاً بعد تحولها من قضايا اقتصادية في الماضي إلى قضايا أمنية وسياسية في المقام الأول في الآونة الأخيرة. فمشكلة تدفق المهاجرين غير الشرعيين، وهاجس الحد منها ضرورة ملحة تضع الدول الأعضاء في الحلف الأطلسي أمام إيجاد حلول لبعض الأزمات التي تعاني منها بعض دول القارة الأوروبية، إذ تؤدي مثل هذه الأحداث إلى تنامي مثل هذه الظاهرة، خصوصاً وأن حالة الفوضى التي خلقتها تلك الثورات في الشمال الأفريقي ربما يقلل من احتمالات السيطرة على تدفق المهاجرين بشكل كبير.

تتخوف دول الاتحاد الأوروبي من تزايد تدفق المهاجرين، خاصة وأن الهجرة لم تتوقف مع نهاية الثورة الليبية، وكان القذافي قد استغل ظاهرة الهجرة غير الشرعية كورقة ضغط وتفاوض مع أوروبا، وأرسل مع بدايات الثورة الليبية تهديدات بغزو أوروبا وإغراقها بالمهاجرين غير الشرعيين، حيث وصل تدفق المهاجرين إلى الشواطئ الأوروبية ذروته في أثناء الثورة، مما دفع آلاف الأفارقة إلى التوجه نحو شواطئ الجزر الإيطالية القريبة لإثبات أن أوروبا ستغرق بالمهاجرين حال غيابها². بل إن الأوضاع الأمنية المتردية في ليبيا زادت من وتيرتها بإيقاع أسرع، فقد تضاعف عدد المهاجرين ثلاث مرات، وبحسب أرقام المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين فقد تجاوز عدد الذين عبروا المتوسط 207 آلاف في عام 2014 أكثر من 80 % منهم قاموا بذلك انطلاقاً من السواحل الليبية. وتعدّ ليبيا بوابة الهجرة غير الشرعية من شمال أفريقيا إلى

1 الصواني، الولايات المتحدة وليبيا، تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، مرجع سابق، ص 14.

2 محمد عبد الحفيظ الشيخ، السياسات والآليات الأوروبية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في ضوء تداعيات الثورة الليبية، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، (المركز الديمقراطي العربي، برلين)، العدد الثالث، سبتمبر/أيلول 2018، ص 127.

أوروبا، وما يعنيه ذلك من هواجس أمنية بالنسبة لأوروبا، وتسعى دول الاتحاد الأوروبي لرسم سياسة في المنطقة المتوسطة تقوم على التعاون لمنع الهجرة غير الشرعية، إضافة إلى الأهمية الإستراتيجية باستظهار الدور العسكري¹. أما ثانياً تعود إلى تزايد وتنامي نشاط التنظيمات الإرهابية، لعل أبرزها تنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، وما يشكله من تهديد للمصالح الأمريكية والأوروبية خاصة في دول شمال أفريقيا. ثمة إجماع بين الدول الأعضاء في حلف الأطلسي على أنه يجب التصدي لخطر الإرهاب، وبخاصة أنه بات يستهدف المنشآت النفطية في البلدان المنتجة وأساس الصناعة في البلدان الأوروبية. وما يشكله من هاجس لدى الدول المستهلكة عموماً، وقد نشأ هذا الهاجس بالنظر إلى طبيعة الطلب على الطاقة من ناحية، وحالة الأمن والاستقرار في الدول المنتجة لها من ناحية أخرى، إذ أن الجزء الأكبر من مصادر النفط والغاز يقع في مناطق غير مستقرة ومضطربة، ومنها منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بالإضافة إلى استهداف التنظيمات الإرهابية لمناجم النفط والغاز، ضمن إستراتيجية بعض الجماعات المتطرفة التي تستهدف الإضرار بمصالح الدول الغربية بشكل خاص².

ولما كانت أهمية تأمين إمدادات الطاقة، من أهم قضايا الأمن القومي المحددة لسياسات الدول الغربية من خلال إستراتيجية حلف شمال الأطلسي الجديدة، تجاه منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، فقد عُدَّت الأزمة الليبية، وما ترتب عليها من انقطاع في إمدادات النفط الليبي، وتأثير ذلك في أسعار النفط، تحدياً مباشراً لمصالح دول الحلف، نظراً لما يمثله النفط الليبي من أهمية لهذه الدول، سواء على صعيد الاحتياطيات أو الإنتاج، وهو ما دفع دول الحلف الأطلسي إلى التحرك سريعاً والتدخل في ليبيا³.

المحور الرابع: الجدل حول التدخل الدولي في ليبيا

نالت قضية التدخل الدولي في ليبيا استناداً إلى قرار مجلس الأمن 1973، اهتماماً وجدلاً واسعاً من قبل كثير من المهتمين والسياسيين وفقهاء القانون الدولي، حيث انقسم هؤلاء حول طبيعة التدخل بين مناصر ومعارض، وإن كانت الرؤى تلتقي عند أهمية البعد الإنساني في التدخل، فبين مؤيد يرى أن التدخل لحماية المدنيين من وحشية جرائم نظام القذافي في ضوء مبدأ الحماية هي أسى وأرفع من مبدأ الدفاع عن فظاعات الاستبداد وكارثيته تحت مبدأ عدم التدخل، الذي يوفر حصانة وحماية تتنافى مع مبدأ الحماية، والذي ما زالت شعوب دول العالم الثالث في أشد الحاجة إليه كي يقيها من طيش جرائم الأنظمة ذات الطابع التسلطي القمعي، ولا تعير للإنسان وكرامته وحرية اعتباراً يذكر. وفي المقابل هناك المعارضين لمبدأ الحماية تحت مسوغات السيادة واستحقاقاتها في ضوء مبدأ عدم التدخل يمثل انتهاكاً لسيادة الدول، ونيلاً من استقلالها وهيبته، وخطراً كارثياً على بنيتها الأمنية والسياسية والاجتماعية، وتمترس في إطار رؤى لا تخدم سوى ديمومة الاستبداد

1 عبد الواحد أكمر، الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط، المستقبل العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت)، العدد 433، (آذار/ مارس 2015)، ص 31.

2 محمد مطاوع، الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات، المستقبل العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت)، العدد 431، (كانون الثاني/ يناير 2015)، ص 30.

3 أشرف محمد كشك، الحلف الأطلسي من الشراكة إلى التدخل في الأزمات العربي، السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة)، العدد 185، يوليو 2011، ص 24.

ومنظومته، وهذا مأخذ أنصار التدخل والداعمين له من سياسيين وقانونيين. وأن دافع التدخل هو فقط مصالح الدول وتكريسها لواقع الهيمنة والاستغلال، واعتبارات تفعيل الحماية الإنسانية هي آخر من تحضر في أولويات التدخل الدولي¹.

إن الإشكاليات المطروحة حول التدخل الإنساني تتمثل في عدم وجود اتفاق أو إجماع عام حول الظروف التي تسمح بالتدخل الدولي أو الممانعة له، وهذا ما يفتح الباب واسعاً أمام احتمالات وجود شبهة التصرف وفقاً للانتقائية والمعايير المزدوجة، فالمدنيين في ليبيا استحقوا حماية الأمم المتحدة والمساعدات الإنسانية، لكن المدنيين في سوريا لم ينالوا نفس الحماية، بالرغم أن الانتهاكات واضحة في كلتا الحالتين. إضافة إلى أن غالبية تدخلات الأمم المتحدة الإنسانية تمت ضد دول ضعيفة ولا تملك نفوذاً اقتصادياً أو سياسياً يحميها من التدخل، لكونها لا تتمتع بحصانة نووية، أو حصانة العضوية في حلف الأطلسي، أو حصانة العضوية الدائمة في مجلس الأمن، أو الإحتماء بمظلة إحدى الدول الخمس الكبرى².

وهذا ما يثير الشكوك أيضاً حول مصداقية البعد الإنساني في التدخل الدولي لاسيما مع استمرار تقاعس المجتمع الدولي عن وقف جرائم النظام السوري، برغم مقتل مئات الآلاف من المدنيين، وبسبب هذه الانتقائية الموجودة داخل مجلس الأمن حالت دون أي تحرك دولي لوقف كل هذه الانتهاكات، ومرد ذلك إلى توازنات القوى الدولية بين الولايات المتحدة وروسيا، التي منعت تطبيق مبدأ "المسؤولية في الحماية"، دون إغفال دور القوى الإقليمية الفاعلة كإيران وتركيا. بل إن القوى الكبرى دعمت الأطراف المتصارعة بالأسلحة، وكشفت من جانب آخر عن معضلة إهمال حماية السكان المدنيين مقابل تحقيق مصالح القوى الكبرى، خاصة أنه طال أمد الصراع، والضحايا لا يزالون يسقطون بالعشرات يومياً. ويبدو أن الثغرة الأخطر في تطبيق هذا المبدأ تكمن حالياً في الطابع الانتقائي للتدخل، حيث نرى القوى الكبرى تحيد التدخل في مناطق بعينها، وتعرض عنه في مناطق أخرى، مما يولد ازدواجية في معايير التعامل مع النزاعات الأهلية وحروب الإبادة الجماعية وقضايا حقوق الإنسان بشكل عام. ووفقاً لأهداف التدخل، فإنه غالباً ما تكون الأهداف المعلنة للتدخل غير الأهداف الفعلية وراء التدخل³.

إجراءات التدخل الأممي ومداها دفعت عدداً من النقاد، لاسيما فيما يتعلق بالتهمة الموجهة لحلف شمال الأطلسي، بأنه تجاوز حدود تفويض قرار مجلس الأمن 2011/1973 الخاص بليبيا، أو على الأقل توسع نصه إلى حد انتهاك روحه، بحيث بدى في نظر بعض القانونيين والسياسيين، كنوع من انتهاك السيادة الليبية، من وحي تجاوز الخطوط المرسومة والمحددة لجوهر القرار الأممي، فالتوسع في اجتهاد تطبيق القرار دخل في إطار جدلية مبدأ مسؤولية الحماية ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والذي كان محل تحفظ بعض منتقدي ترجمة التدخل الدولي في ليبيا بذات الصورة، كما أنتج ردود فعل سلبية عن الجامعة العربية، بعد أن أيدت القرار بقوة في البداية، وعن العديد من البلدان التي لم تعارضه في البداية، ومنها روسيا والصين، عبر امتناعهما عن التصويت على القرار الخاص بليبيا، والذي سمح لحلف شمال الأطلسي

1 ليلى نقولا الرحباني، التدخل الدولي مفهوم في طور التبدل، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2011، ص22-26.

2 محمد عبدالحفيظ الشيخ، أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية ليبيا وسورية نموذجاً، المجلة العربية للعلوم السياسية، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت)، العدد 43-44، شتاء 2015، ص127-132.

3 خالد حنفي علي، ما بعد الواقعية: التدخل الخارجي بين قيود القوة والدواعي الإنسانية، السياسة الدولية، (ملحق اتجاهات نظرية)، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة)، العدد 195، يناير 2014، ص3-4.

بشن حرب في ليبيا، حتى سقط النظام. وهو السيناريو الذي لا تريد موسكو تكراره في الحالة السورية رغم الانتهاكات حقوق الإنسان، وعنف ودموية النظام السوري¹.

كما طرحت علامات استفهام عديدة في حينها حول تدخل حلف الأطلسي في ليبيا، سواء على مستوى العمليات العسكرية أو إطاره القانوني والأخلاقي أو خلفياته الإستراتيجية في السياسات الدولية للقوى الكبرى. وتركزت تحديداً حول تأخر قوات الحلف في الحسم العسكري سريعاً والقضاء على كتائب القذافي التي كانت متجهة إلى بنغازي، ومرد ذلك ربما إلى سعي الحلف لإخضاع الثوار الليبيين، بعدما تبين أن هوية المكون الرئيس للقوى الثورية هي قوى إسلامية، ووصمها بأنها متشددة، وهو ما كشفت عنه تقارير استخباراتية غربية، ناهيك عن رغبة الحلف في السيطرة على الثوار وجعلهم في حاجة دائمة ومستمرة للمساعدة، حتى يتم فرض الشروط عليهم أثناء الحرب وفي مرحلة ما بعد القذافي².

المحور الخامس: تداعيات التدخل الدولي في ليبيا

لا شك أن تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا كانت له تأثيرات متعددة، إذ فتح الساحة الليبية على تأثيرات عميقة أنت على بنية الدولة الأمنية والسياسية والتنموية بمقتل، وهو ما ألقى بظلاله على منظومة الأمن والاستقرار على المستوى الإقليمي والدولي بدرجة غير مسبوقة.

إن ما نجم عن تدخل حلف شمال الأطلسي في ليبيا، خلق أوضاعاً أمنية غير مستقرة، فقد فتح الباب على مصراعيه لإثارة نزاعات وصراعات قديمة من جديد، من خلال تأجيج الانقسام وإعاقة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، فضلاً عن انتشار رهيب للسلاح والمليشيات المتنافسة والمتحاربة بوسائل مختلفة. تتقوى هذه المليشيات وتزداد عدداً وعدة وبدعم خارجي من أطراف وفواعل إقليمية ودولية، ليمتد أثر ذلك إلى كامل المنطقة، وهذا بدوره فتح الباب على مصراعيه لنمو وانتشار جماعات العنف والسلاح التي ساهمت في تلغيم الساحة الأمنية الليبية، حيث وجدت فيها التنظيمات المتطرفة بيئة مناسبة ومرتبعة خصباً لممارسة أنشطتها الإرهابية³.

كل هذه الأحداث نتج عنها تردي الأوضاع الإنسانية إلى درجة مفزعة، ولم تنته الأزمة الإنسانية عند هذا الحد بل امتدت إلى ما بعد التدخل، وهو ما جعل أوجه الشك تعتري عملية حلف الأطلسي. فهناك من يرى إن تدخل الحلف في ليبيا رغم استهدافه المبدأ الإنساني، إلا أنه لم يستهدف أساساً حماية المدنيين، بل إن الأمر كان في حقيقته يتعلق بإسقاط النظام والتخلص من القذافي كأولوية.

وهذا ما ذهب إليه سيومان ميلن" المحرر في صحيفة "الغارديان"، بقوله: "إذا كان هدف حلف الأطلسي هو التدخل لحماية المدنيين في ليبيا، فإنه يرى أن مهمته باءت بالفشل، إذ تضاعف عدد الضحايا عشرات المرات، وتعرض العديد من المدنيين

1 الشيخ، التدخل الدولي الإنساني للأمم المتحدة، مرجع سابق، ص 34.

2 الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، مرجع سابق، ص 219.

3 الصواني، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، ص 19-20.

للتعذيب والقتل من قبل ميليشيات مسلحة، بمساندة غربية، فضلاً عن أن طريقة قتل القذافي تُعدّ جريمة حرب حتى وإن كانت انتقاماً من استبداده"¹.

وعلى هذا النحو، خَلَفَ الانهيار الأمني في ليبيا فراغاً استراتيجياً كبيراً في منطقة شمال أفريقيا والمغرب العربي، وهو ما استغلته التنظيمات المسلحة والعصابات الإجرامية العابرة للحدود في إعادة تنظيم نشاطاتها وتوسيع شبكاتها في كامل المنطقة. وهذا بدوره سهل عملية تهريب السلاح والمخدرات والمهاجرين غير الشرعيين وتهريب بعض الأفراد المطلوبين أمنياً، مما شكّل عامل تهديد لاستقرار دول الجوار، كما هي الحال في سيناء المصرية وفي منطقة الشغباني على الحدود بين الجزائر وتونس، وفي بلدان منطقة الساحل الأفريقي، لأن التهريب والإرهاب مرتبطان. وهذا ما أكدته الوقائع لاحقاً بعد حادثة القنصلية الأمريكية في بنغازي ومقتل السفير الأمريكي "كريستوفر ستيفنس"، وكذا استهداف مركب الغاز عين أميناس في الصحراء الجزائرية.² فضلاً عن استهداف متحف باردو في تونس العاصمة، من قبل مجموعة إرهابية مسلحة، وهو ما أسفر عن 23 قتيلاً و50 جريحاً، وقد أشارت عدة تقارير أممية أن الأسلحة التي استرجعتها قوات الأمن الجزائرية بعد هجوم عين أميناس مصدرها مخازن السلاح في ليبيا².

خاتمة

من خلال مناقشة بعض متغيرات هذه الدراسة أتضح أن المبدأ الأساسي الذي يقوم عليه التدخل الإنساني هو استخدام القوة العسكرية بهدف حماية حقوق الإنسان ومنع حدوث انتهاكات جسيمة وصارخة لهذه الحقوق. ومع أن التدخل الإنساني يعدّ هدفاً نبيلاً وسامياً في الوقت ذاته، لكن المؤسف أنه يخضع لاعتبارات سياسية شديدة الانتقائية. لا بدّ من الاعتراف أن الدافع الإنساني لا يمكن أن يكون مسوّغاً أساسياً يسمح بالتدخل الدولي، وإنما توجد في الحقيقة من الدوافع والمسوّغات ما يمكن أن تحفز القوى المهيمنة على التدخل في المناطق الساخنة باسم حقوق الإنسان، ولعل أقوى تلك المسوّغات هي المصلحة والمنافسة والحصول على مناطق النفوذ بين الدول القوية داخل الأمم المتحدة، وهي بطبيعة الحال الدول الغربية ولاسيما الولايات المتحدة. أي أن الدافع الإنساني ليس هو الهدف العام للتدخل الدولي الإنساني وإنما هو ستارٌ تخفي وراءه الدول القوية مصالحها وأهدافها الأساسية.

لقد كشفت عملية التدخل العسكري في ليبيا من الناحية الإستراتيجية بأنها حرب مصالح بامتياز قبل أن تكون حرب حماية القيم الإنسانية. فالتدخل الأممي في ليبيا كان تحت المسوّغات الإنسانية والمسؤولية الأخلاقية للمجتمع الدولي، سوى أن الأبعاد الأمنية والاقتصادية والأهمية الإستراتيجية لليبيا، كان لها أثر كبير في فاعلية التدخل وسرعته في ليبيا تحت المسمى الإنساني، فالتغلغل الصيني الاستثماري في ليبيا بشكل خاص، والصراع الدولي على مناطق النفوذ الاقتصادية، والتخلص من الإرباك الذي سببه القذافي للدول الغربية وسياساتها في أفريقيا خصوصاً الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا،

1 توبي مانير، الربيع العربي: التمرد، والثورة، والنظام العالمي الجديد، السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة)، العدد191، يناير 2013، ص155.

2 عباس بوغالم، تقرير عن الملتقى الدولي، ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة، الحصيلة، المآلات وسبل الخروج من الأزمة، تونس، 2-3 حزيران/يونيو 2015، المستقبل العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت)، العدد441، تشرين الثاني/نوفمبر 2015، ص169.

كانت وراء التسريع بالعملية العسكرية الأمريكية والأوروبية في ليبيا. إذ أن سياسات القذافي الاقتصادية في السنوات الأخيرة قبل سقوطه، عرفت نوعاً من التهميش للشركات الصناعية الغربية، ذلك في مقابل تنامي دور الشركات الصينية الاقتصادي والاستثماري، وهذا ما جعل هذه الدول وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا تبدي استيائها من هذه السياسات في ليبيا، جملة هذه الأسباب شجعت هذه المنظومة الدولية في انتهاز فرصة التخلص من نظم مغامر وغير مستقر في محدداته السياسية، وبالتالي انتهزت فرصة التدخل الإنساني لتكون قريبة من معادلة التفاعل السياسي، ومحاولة صياغة النظام السياسي الجديد في ليبيا، وذلك للحفاظ على مكاسبها العسكرية والسياسية، من خلال التحكم في قنوات اتخاذ القرار، كي تكون أكثر تأثيراً ونفوذاً خدمة لمصالحها.

هذا التدخل بطابعه الإنساني غاب في الحدث السوري بكل معطياته الإنسانية الأكثر إلحاحاً، حيث إن التباطؤ الدولي في وقف جرائم النظام السوري في حق الأغلبية من أبناء الشعب السوري، وتركه لقمة سائغة من دون تحرك دولي فاعل جعل هذا التدخل محلاً لإعادة النظر في حقيقة إنسانية، ويثير نوعاً من عدم المصادقية في تطبيق هذا الحق الذي يمارس بنوع من الانتقائية والازدواجية في معايير التدخل.

وفي ضوء الشواهد العديدة اتضح أن مبدأ التدخل الإنساني ليس متغير طارئ على واقع العلاقات الدولية المعاصرة، بل أصبح بصورة كبيرة عصا غليظة تستخدمه القوى الكبرى للنيل من أي نظام أو دولة لا تتماشى واعتبارات سياساتها، وقلما تم اللجوء إلى هذا المبدأ لتأديب الأنظمة المستبدة في حق شعوبها.

وفي إطار هذا الوضع المتداخل والمعقد، الذي لم يسعف في خدمة الواقع الليبي، إذ فتح الساحة الليبية على تأثيرات عميقة أنت على بنية الدولة الأمنية والسياسية والتنموية بمقتل، خصوصاً في ظل تجاذب إقليمي شبه معاد للثورات، ويسعى للإطاحة بها ورموزها، فإن أي دولة تسعى لتجنب ذاتها آثار التدخلات الخارجية السلبية، فلا بد أن تحصن جبهتها الداخلية بمزيد من الشراكة والتوافق والتعايش.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- أحمد أحمد يوسف، ومسعد، نيفين، حال الأمة العربية 2010-2011 رباح التغيير، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، مايو 2011.
- الرحباني، ليلى نقولا، التدخل الدولي: مفهوم في طور التبدل، بيروت، منشورات الحلبي الحقوقية، ط1، 2011.
- الصواني، يوسف محمد، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2013.
- عبدالرحمن، محمد يعقوب، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2004.

- منصر، جمال، التدخل العسكري الإنساني في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة التحالف إلى فجر الأوديسا، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2012.

ثانياً الدوريات:

- أكمر، عبدالواحد، الربيع العربي والهجرة غير القانونية في البحر الأبيض المتوسط، المستقبل العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 433)، آذار/ مارس 2015.

- الشيخ، محمد عبدالحفيظ، أبعاد التدخل الإنساني للأمم المتحدة في أحداث الثورات العربية ليبيا وسورية نموذجاً، المجلة العربية للعلوم السياسية، (مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 43-44)، شتاء 2015.

- الشيخ، محمد عبدالحفيظ، التدخل الدولي الإنساني للأمم المتحدة ليبيا نموذجاً، مجلة دراسات شرق أوسطية، (مركز دراسات الشرق الأوسط، العدد 83)، ربيع 2018.

- الشيخ، محمد عبدالحفيظ، السياسات والآليات الأوربية لمكافحة الهجرة غير الشرعية في ضوء تداعيات الثورة الليبية، مجلة الدراسات الإفريقية وحوض النيل، (المركز الديمقراطي العربي، العدد الثالث)، سبتمبر/أيلول 2018.

- الصواني، يوسف محمد، الولايات المتحدة وليبيا: تناقضات التدخل ومستقبل الكيان الليبي، المستقبل العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 431)، كانون الثاني/ يناير 2015.

- بوغالم، عباس، تقرير عن الملتقى الدولي، ليبيا بعد أربع سنوات من الثورة، الحصيلة، المآلات وسبل الخروج من الأزمة، تونس، 2-3 حزيران/يونيو 2015، المستقبل العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 441)، تشرين الثاني/نوفمبر 2015.

- حساني، خالد، إشكاليات نظرية في مفهوم التدخل الإنساني، المستقبل العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 425)، تموز/ يوليو 2014.

- علي، خالد حنفي، سقوط الجماهيرية: من يحكم ليبيا بعد القذافي؟ السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 186)، أكتوبر 2011.

- علي، خالد حنفي، ما بعد الواقعية: التدخل الخارجي بين قيود القوة والدواعي الإنسانية، السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 195)، يناير 2014.

- كشك، أشرف محمد، الحلف الأطلسي من الشراكة إلى التدخل في الأزمات العربي، السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 185)، يوليو 2011.

- مانير، توني، الربيع العربي: التمرد، والثورة، والنظام العالمي الجديد، السياسة الدولية، (مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 191)، يناير 2013.

- محمد مطاوع، الاتحاد الأوروبي وقضايا الهجرة: الإشكاليات الكبرى والاستراتيجيات والمستجدات، المستقبل العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 431)، كانون الثاني/يناير 2015.

ثالثاً: مواقع الكترونية

- التدخل العسكري الغربي ومستقبل ليبيا، وحدة تحليل السياسات، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 24 مارس 2011.

<http://www.dohainstitute.org/release/998cdfcb-4772-41ac-b1e8-717f8adb694c>

- محمد عبدالحفيظ الشيخ، آثار التدخل الخارجي السلبي في ليبيا وسبل الانعتاق من مأساياه، المركز الديمقراطي العربي، 2018/11/1.

<https://democraticac.de/?p=57140>

تحصين الجبهة الداخلية من حروب الجيل الخامس

Fortifying home front from the wars of the fifth generation

د. محمد محمد عبد ربه المغير

أستاذ مساعد برنامج ماجستير إدارة الأزمات والكوارث- أستاذ مساعد كلية الهندسة جامعة فلسطين

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أجيال الحروب بالخمسة وأهم سماتها والتركيز على مجالات الجيل الخامس وأسوأها العوازل المساعدة على انتشار حروب الجيل الخامس، وذلك بغية الوصول إلى آليات توم قترحات وأساليب تتساهل مع تفحصنا للجبهة الداخلية من تبعات حروب الجيل الخامس، ولتحقيق تلك الأهداف استخدمنا منهجاً الوصفياً التحليلية تحليلياً لأبعاد المؤثرة على الجبهة الداخلية ووصفها، وأماكن وقوعها ووصف أهم سماتها وخصائصها

خلصت الدراسة إلى أن الحروب بشكل عام لها تأثيرات سلبية على الجبهة الداخلية يمكن أن تساعد في تدمير المجتمع واستنزاف مواردها المادية والبيئية والطبيعية واستهداف الشباب ونشر الفساد الأمني والفكري، وقد أوصت الدراسة بضرورة فهم المخاطر التي تسببها أجيال الحروب للجبهة الداخلية ليتم تقييم كل خطر وفهم منهجية متكاملة، وضرورة إعداد دراسة حول لتقييم مخاطر حروب الجيل الخامس على الجبهة الداخلية، واتباعا لتحصين الجبهة الداخلية والتقييم والتقدير لها بالدراسة.

الكلمات المفتاحية

تحصين ، أجيال الحروب ، الجبهة الداخلية ، حروب الجيل الخامس ، الكوارث الحربية.

Abstract

The study aimed to explain the five generations of war and its most important features, focus on the areas of the fifth generation and factors contributing to the spread of the wars of this generation, in order to reach mechanisms, proposals and methods that contribute to the fortification of home front of the consequences and effects of the wars of the fifth generation, and to achieve those goals, the researcher used descriptive analytical approach to analyze the dimensions affecting the home front and description, and where they occur to describe the most important features and characteristics.

The study concluded that wars in general have negative effects on home front that can help in destroying society and depleting its material, environmental and natural resources, targeting youth and spreading security and intellectual corruption.

The study recommended that the dangers caused by war generations should be understood on home front, and need to prepare a study on the risk assessment of the wars of the fifth generation on home front, and follow the fortifying and protection provided by the researcher in this study.

Key words:

Fortifying, Generations of wars, home front, the wars of the fifth generation, Disaster Wars

1. الإطار العام

1.1 مقدمة:

مر العالم بسلسلة من المتغيرات والمخاطر العسكرية التيمن شأنها أن تغير خارطة العالم فلقد اختلفت موازين المواجهة العسكرية وتعددت مجالات الاستهداف فقد أصبحت الحروب الاقتصادية وما تسببت به من تغيرات ديمغرافية وعمرانية واستنزاف الموارد البيئية والطبيعة في الأماكن المستهدفة.¹

1 محمد المغير. (2016). خطة الحماية البيئة في قطاع غزة. القاهرة: رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة الأزهر مصر، ص 56-57.

توسعت نطاق الاستهداف للحروب والعمليات العسكرية وزادت الوسائل الدفاعية والآليات القتالية بما يساهم في انتشار المخاطر اللاحقة لانهاء النزاعات العسكرية المسلحة، والتي يمكنها أن تجعل المجتمعات غير قادة على استمرار البقاء لفترات زمنية أكبر، مما يزيد من التغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية على المجتمع¹.

إن الحروب تتنوع وتزداد الأجيال يوماً بعد يوم تقدماً في الوسائل التقنية والأساليب التي يمكنها أن تغير من المجتمع، إذ أن التوسع في مجالات الاستهداف ودخول المواجهة الغير مباشرة والمحاربة بأيدي الغير إلى أرض الميدان يمكنه أن يساعد في انتشار الجيل الخامس من الحروب وتحقيق أهدافه الموجه للمجتمع وذلك بالاعتماد على الأهداف الخفية والغير معلنة للقوات المعتدية على المجتمعات الضعيفة ولقد أضحت الوسائل القتالية المتعدد في المواجهات الغير عسكرية هي السمة الأبرز في حروب الجيل الخامس وما يليه.

إن المجتمع المكون الأساسي للجهة الداخلية يتطلب آليات توجيه وحماية من مخاطر حروب الجيل الخامس لاعتمادها على الوسائل الحربية غير التقليدية وتقليب المجتمع على الدولة ونشر الصراعات الحزبية والطائفية والتفرقة العنصرية وتكوين المجموعات الانتشارية الغير معلنة لنشر الفساد في الدولة.

2.1 مشكلة الدراسة والتساؤلات البحثية:

تبرز مشكلة الدراسة في أهمية توفى الحماية الشاملة للجهة الداخلية لتحقيق الأمن القومي الوطني من المخاطر العسكرية التي تحققها الحروب بكافة أشكالها وأنواعها، ومنه انطلقت المشكلة في كيفية تحصين الجهة الداخلية من حروب الجيل الخامس ومنه ظهر التساؤل الرئيسي للدراسة: ما هي آليات تحصين الجهة الداخلية من حروب الجيل الخامس، وقد انطلق منه تساؤلات فرعية وهي:

- ما هي أجيال الحروب؟
- ما هي مجالات حروب الجيل الخامس؟
- ما هي أهم عوامل حروب الجيل الخامس؟
- ما هي الإجراءات الوقائية لتحصين الجهة الداخلية من حروب الجيل الخامس؟

3.1 أهداف الدراسة: تهدف الدراسة البحثية إلى تحقيق الأهداف التالية:

- تسليط الضوء على أجيال الحروب الخمسة.
- التعرف على مجالات الحروب للجيل الخامس
- تقديم مقترحات وأساليب تحصين الجهة الداخلية.
- دراسة عوامل حروب الجيل الخامس.

4.1 أهمية الدراسة:

1.4.1 أهمية علمية: سوف يستطيع الباحث فهم سمات والعوامل التي تؤثر وتساعد في انتشار حروب الجيل الخامس وكيفية تأثيرها على الجهة الداخلية للمجتمعات، وهذا سوف ينعكس ايجابياً على الدراسات البحثية التي يجريها الباحث.

1. أمل دكاك. (2007). أثر الحروب والنزاعات المسلحة على الأسرة العربية. دمشق: مجلة جامعة دمشق- المجلد 23- العدد الثاني، ص233-240.

2.4.1 أهمية تطبيقية: السعي لتوفير مقترحات وآليات تساهم في تحصين الجبهة الداخلية من حروب الجيل الخامس وأهم العوامل المساعدة في تجاوز الأزمات المصاحبة للجيل الخامس.

5.1 منهجية الدراسة:

اعتمد الباحث الأسلوب الوصفي التحليلي بواسطة منهج تحليل المحتوى للدراسات السابقة التي تناولت أجيال الحروب ومجالات الاستهداف التي تحددها تلك الدراسات وخاصة الدراسات الأمريكية التي تعتبر هي منشأ الجيل الخامس، وتحليل الأبعاد المؤثرة على الجبهة الداخلية ووصفها للوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة البحثية، كما ويمكن أن يستعرض الباحث بعض المجالات وأماكن وقوعها لتوضيح الجوانب النظرية لتطبيقات عملية يمكن أن يستفيد منها أي باحث في المستقبل.

2. الإطار المفاهيمي:

1.2 الجبهة الداخلية: هي عبارة عن المجتمع وما يحيط به من متغيرات واستعدادات تقدمها الوكالات الوطنية لتحسين المجتمع من التحديات الأمنية التي يصنعها الإنسان، والمخاطر الطبيعية وما تسبب به من تغيرات على صعيد المجتمع¹. هذه المتغيرات والتحديات يصاحبها الصمود المجتمعي الأسطوري في وجه المشاكل الداخلية والخارجية وتعزيز القدرات المجتمعية لتجاوز الأزمات التي يمكنها أن تتولد من المخاطر الواردة على المجتمع وهناك تحديات كبيرة تحتاج للاستعداد المتقن فيما يتعلق بالكوارث المهجنة والمشاركة بين المخاطر الطبيعية والبشرية أو الصناعية.

التعريف الإجرائي للباحث: الجبهة الداخلية هي القوة الشعبية المجتمعية وما يلزمها من القوة الخدماتية التي تديرها الدولة من خلال المؤسسات والأطر والهيئات الوطنية والمحلية والمنظومة الفكرية الإعلامية التي تساهم في تغير أنماط المجتمع وتؤثر على تعزيز التحصينات النفسية والاجتماعية.

2.2 العمليات العسكرية: هي نشاطات عسكرية تعتمد فيها على قوات العسكرية في الاستهداف باستخدام الوسائل القتالية المتعددة وتنوع مجالات العمليات العسكرية ما بين العمليات العسكرية البرية والجوية والبحرية، وتعتمد على التخطيط المتقن لاستخدام القوات حسب التخصص والنطاق الجغرافي لتحقيق الأهداف العسكرية التي تضعها المؤسسات العسكرية بالتنسيق مع الدولة².

3.2 الحروب: هي عبارة عن نشاطات بشرية ترجع إلى العصور الأولى للحياة منذ الأزل وتحدث عنها ابن خلدون في مقدمته "أعلم أن الحرب وأنواع المقاتلة لم تزل واقعة في الخليقة منذ برأها الله، وأصلها إرادة انتقام بعض البشر من بعض ويتعصب لكل منها أهل عصبته، فإذا تدمروا لذلك وتوافقت الطائفتان أحدهما تطلب الانتقام، والأخرى تدافع، كانت الحرب وهو أمر طبيعي في البشر لا تخلو عنه أمل ولا جيل³، وبالتالي الحروب سلوك بشري موجود بالفطرة يعتمد على الاعتداء وصد الاعتداء وتختلف درجات العدوانية وذلك حسب البيئة التي يرجع لها المجتمع، فالسلوك العدواني بدأ بوجود

1Meir Elran .(2016) .*The Israeli Home Front Command: Missions, Challenges, and Future Prospects*. Tal Aviv- Israeli : Military and Strategic Affairs, Volume 8, No. 1, P 59-62.

2ميشيل إسبوزيتو. (2009). سنة على حرب غزة العمليات العسكرية الاسرائيلية ضد غزة 2008-2000م. بيروت- لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلسه الدراسات الفلسطينية ، المجلد العشرون العدد 80-81، ص 4-1.

3محمد المغير. (2016م). المدن الحدودية وأثارها على الحد من الكوارث الحربية- حالة دراسية مدينة رفح، مؤتمر رفح الأرض والإنسان، بلدية رفح بالتعاون مع اجمعية المنتدى التربوي، ص 2.

سيدنا آدم على الأرض عندما قتل هابيل قابيل، وقد أشار المؤرخون بأن المعارك والصراعات مستمرة على مر العصور القديمة مثل معارك قبل الميلاد بآلاف السنين كالحروب التي كان يخوضوها الهكسوس والرومان والفرس والفراعنة واليونانيون وغيرهم من الشعوب الأولى¹.

ومما سبق يستطيع الباحث تعريف الصراع: بأنها عبارة عن النزاعات والحروب التي تكون في الغالب ذات طابع عسكري وديني وعرقي يهدف الصراع على السلطة ومنها ما هو سياسي على السلطات وتنازع الصلاحيات بين الوكالات الوطنية، والتي ممكن الممكن أن تتحول تلك الصراعات إلى صراع مسلح يتطلب إعلان حالات الطوارئ ويمكن أن يتم استغلال هذه الحالة من الصراعات لتوجيه المجتمع من قبل الإعلام المسموم والجهات المعادية للدولة.

4.2 حروب الجيل الخامس: هي عبارة عن الصراعات التي تتنوع فيها مجالات الاستهداف والسائل القتالية المستخدمة في المعركة وتعتمد على موارد بشرية من داخل البلد المعتدى عليه مباشرة وذلك من خلال تكوين المجموعات التي تنتشر بين أرجاء الوطن بغية الإضرار بالأمن الوطني العام واستهداف الجبهة الداخلية دون ترك أي دليل على يدين الدولة المعتدية².

3. الدراسات السابقة:

1.3 دراسة (Elran، 2016):

قيادة الجبهة الداخلية الإسرائيلية المهمات التحديات والآفاق المستقبلية

The Israeli Home Front Command: Missions, Challenges, and Future Prospects

هدفت الدراسة إلى تحديد المراحل التي مرت بها الجبهة الداخلية الاسرائيلية من صراعات وحروب وتحديات وتحليل المهام الموكلة للجبهة الداخلية وأهم التحديات والآفاق المستقبلية، وقد ركزت الدراسة على المخاطر الأمنية المتعلقة بالجبهة الخارجية بعد الاعتداءات العسكرية التس سنتها اسرائيل على الشمال والجنوب، ولتحقيق الأهداف السابقة استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يوصف الحالة الظاهرية للمشكلة وتبديد أسبابها للوصول لنتائج هامة وتوصيات تعمل على تجاوز المشكلة.

توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج والتوصيات أهمها ضرورة الربط بين المخاطر الأمنية والاستعدادات المدنية وتحقيق الحماية الشاملة للجبهة الداخلية الاسرائيلية بالتعاون المثمر بين الوكالات القطرية، على أن يكون المجتمع على اطلاع مباشر بمستويات المخاطر التي تحددها الجبهة الداخلية الإسرائيلية، إضافة إلى ضرورة مروني الخطط والبرامج التشاركية التي تقدمها الوكالات الوطنية في اعداد السكان وتأهيلهم للحالات الطارئية من خلال اعداد البنى التحتية للمأوى والتدريب المستمر والمناورات الافتراضية ومساعدة السكان ذو الحالات الخاصة، وعليه تبنت الجبهة الداخلية الاسرائيلية منهج جميع المتخاطر بتوازن وفق مستويات التكرار والاحتمالية.

2.3 دراسة (عامر، 2015)

دور المقاومة في تعزيز الجبهة الداخلية خلال العدوان الصهيوني على محافظات غزة 2014م وسبل تطويره

1محمد المغير. (2017). أثر مخلفات المبانى المستهدفة على البيئة في غزة. طرابلس لبنان: مجلة جيل حقوق الإنسان العدد 22 - مركز جيل البحث العلمي، ص 93-91.

2T.x. Hammes. (2007). *Fourth Generation Warfare Evolves, Fifth Emerges*. USA: Military Review, Vol. 87, No. 3, P20-23.

هدفت الدراسة للتعرف على دور المقاومة الفلسطينية في تعزيز صمود الجبهة الداخلية خلال العدوان الصهيوني على محافظات غزة 2014م والسعي لتوفير آليات يمكنها أن تساهم في سبل تطوير دور المقاومة في تعزيز الجبهة الداخلية، ولتحقيق ما سبق اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي لوصف دور المقاومة وتحليل آليات تعزيز الجبهة الداخلية، وذلك باستخدام الاستبان الذي وزع على (300) شخص من شرائح المجتمع المختلفة.

توصلت الدراسة لمجموعة نتائج أهمها أن فصائل المقاومة نجحت في تعزيز الجبهة الداخلية بنسبة 87.7% وأن الاعلام نجح في دعم واسناد المقاومة وحماية الجبهة الداخلية ورفع الروح المعنوية لدى المواطن الفلسطيني بنسبة 85.2%، وأثرت المقاومة بشكل كبير على الأهداف الاسرائيلية باستخدام قوة الردع وانخفضت نسبة المتعاونين مع الاحتلال بمقدار 83.4%. أوصت الدراسة بضرورة أن تعمل المقاومة على دعم صمود المتضررين وتوفير المتطلبات المادية والمعنوية لهم وتطوير منظومة الاعلام المقاومة والاعلام الموجه للجبهة الداخلية الاسرائيلية والجهات الداخلية العربية، إضافة إلى توجيه الاعلام المحلية للتغطية والتأثير الايجابي على المجتمعات العربية، والعمل على انشاء الملاجئ ومراكز الايواء للحد من الضحايا وإنشاء مركز قيادة موحد من جميع ذات الجهات المترتبة بموضوع الدراسة.

3.3 التعقيب على الدراسات السابقة:

استخدمت الدراسات السابقة المنهج الوصفي التحليلي للجبهة الداخلية والآثار والأدوار التي ينبغي العمل عليها لتعزيز الحماية والتحصين من المخاطر التي تتعرض لها الجبهة الداخلية فقد استخدمت دراسة (Elran, 2016) تحليل محتوى السياسات والوسائل التي تعمل على تنفيذ مهام الجبهة الداخلية الاسرائيلية أما دراسة (أبو عامر، 2015) فقد اعتمدت على الاستبانة ومناقشة النتائج والمقالات للوصول للنتائج وقد تختلف الدراسة الحالية بأنها تركز على آليات احصين الجبهة الداخلية من حروب الجيل الخامس من خلال تحليل مجالات الجيل الخامس والآثار المترتبة عليها لاستنباط آليات التحصين من أجيال الحروب.

4. الجبهة الداخلية:

تعتبر الجبهة الداخلية العنصر الهام في تطبيق مفاهيم الحماية على مؤسسات الدولة وذلك بالتعاون المشترك مع مؤسسات المجتمع المدني والعسكرية، وتقديم المعلومات لذوى الاختصاص حول أي اشتباه أو أي شخص يسعى للنيل من أمن واستقرار البلاد، أو هي عبارة عن المجتمع والسكان والمؤسسات العامة والخاصة التي تعمل على تلبية المتطلبات الخدمانية للمجتمع والتي لا يمكن التخلي عنها فهي البنية التحتية للدولة¹.

1.4 عناصر الجبهة الداخلية:

تتنوع عناصر الجبهة الداخلية وذلك وفق المكونات الرئيسية للدولة فهي عبارة عن:

1.1.4 السكان: هم عبارة مجموعة من الأفراد الذين يعيشون في منطقة جغرافية ما ذاح حدود تربطهم علاقات اجتماعية، فالمناطق التي تزداد فيها أعداد السكان تتطلب المزيد من الخدمات والبنى التحتية². وتؤثر الكثافة السكانية على المتغيرات التي يمكنها أن تتطلب المزيد من اجراءات حماية الجبهة الداخلية.

1 إسماعيل عامر. (2015). دور المقاومة في تعزيز الجبهة الداخلية خلال العدوان الصهيوني على محافظات غزة 2014م وسبل تطويره. غزة: رسالة ماجستير غير منشورة برنامج الماجستير المشترك بين أكاديمية القيادة والسياسة وجامعة الأقصى، ص 24-25.

2 فيصل المفريج. (2014). فعالية خطة الطوارئ لمواجهة الكوارث والازمات في المجمعات السكنية الحكومية. الرياض: رسالة ماجستير غير منشورة جامعة نايف العربية للعلوم الامنية ص 47-49.

2.1.4 الوزارة والهيئات الوطنية: تعتبر المؤسسات الوطنية المتمثلة في الوزارات الحكومية والهيئات الوطنية والأجهزة التنفيذية للدولة من أهم مكونات الجبهة الداخلية لأنها تقدم الخدمات للمجتمع وتعمل على تطوير أنظمة الوقاية وتحسين الجبهة الداخلية من التهديدات الداخلية والخارجية¹.

3.1.4 الأمن: هو المكون الرئيسي في متابعة كافة التهديدات ودراسة آثارها على التجمعات الوطنية والسكانية والنشاطات البشرية اليومية، ويتدرج الأمن في مستوياته بدءاً من الأمن الوطني والقومي وصولاً للأمن لاشخصي والأمن فلا يوجد استقرار بلا أمن، لذا يمكن أن ينظر الإنسان إلى الأمن على أنه هو المكون الأساسي للجبهة الداخلية والتي يشارك في توفيره المؤسسات الوطنية والمجتمع والمؤسسات المدنية والحقوقية من خلال نشر السلام².

4.1.4 الاعلام: في ظل انتشار وسائل التواصل المستمر بين أفراد المجتمع فقد أصبح الاعلام أداة متميزة في التأثير على كافة الحوادث اليومية وعنصر هام في توجيه المجتمع نحو تحقيق الأهداف التي تحددها الدولة لتطبيق أسس وتطبيقات الحواجة والتحسين من المخاطر والتهديدات³، ولقد برز الدور الاعلامي في العديد من المواطن التي لاحظها الباحث وقد كان له تأثير مباشر في الثورات العربية التي حدثت في العام 2011م وما تلاها من تغيرات في توجيه المجتمع بأن هذه الثورات أتت ضد الشعوب وتغير موزان الفكر المجتمعي وتراجعت الشعوب على تلك الثورات كلها بفعل قوة الجهاز الاعلامي في توجيه الجهات العربية الداخلية.

2.4 العوامل المؤثرة على الجبهة الداخلية:

1.2.4 التحديات الاقتصادية والاجتماعية: تساهم التحديات التي الاجتماعية والاقتصادية كتدني مستويات التعليم والتراجع في الخدمات الصحية في ظل النمو المتزايد للسكان على التنمية المجتمعية؛ وكذلك الفقر والبطالة وانعدام الدخل وضعف قدرات المجتمع على تلبية احتياجاته الاساسية يمكنه أن يساهم في تمدد المخاطر التي من شأنها أن تعمل على اختراق المجتمع وهدم التحسينات التي تحددها الدولة للحد من التهديدات الداخلية والخارجية⁴.

2.2.4 الصراعات السياسية والحروب الأهلية: إن المشاهد لطبيعة الصراعات التي نشأت خلال الفترات الومنية السابقة بعد الثورات العربية، ووالصراع على السلطات في بعض الدول الأفريقية والتحول من الصراع لاسياسي لتغير أنظمة الحكم لصراع عسكري كما يحدث في سوريا وتحولها لمنطقة نزاع عسكري عالمي يمكنه أن يساهم في استنزاف الموارد التي تمتلكها الدولة وانهاك الجبهة الداخلية حيث أن المنطقة العربية مليئة بالصراعات فالعراق مازالت الصراعات مستمرة، والسودات

1إسماعيل عامر. (2015). دور المقاومة في تعزيز الجبهة الداخلية خلال العدوان الصهيوني على محافظات غزة 2014م وسبل تطويره. غزة: ص 27.

2محمد المغير. (2012). استراتيجيات تحقيق الأمن والسلامة على المستوى الإقليمي- حالة دراسية قطاع غزة. غزة: رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، بغزة ص16.

3محمد المغير. (2012). استراتيجيات تحقيق الأمن والسلامة على المستوى الإقليمي- حالة دراسية قطاع غزة. غزة: ص 108.

4جورج قزم. (2011). أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية العربية: نحو مجتمع العلم والتكنولوجيا والابداع، المنتدى الاقليمي حول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في ظل الأزمات العالمية- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية- مؤتمر تحديات التكامل الاقتصادي العربي وعلاقته بالتطور التنموي في المنطقة، بيروت، ص2-4.

تسبب الصراع بتحولها لدولتين، واليمن مازال الصراع مستمر وأثار الصراع السياسي على لاسطة في الأراضي الفلسطينية ما زالت آثاره بارزة حتوتنا الحالي، وغيرها العديد من الدولة التي مرت بصراعات مختلفة أثرت على سلامة المجتمع¹.

3.2.4 الصراعات الفكرية والايولوجية: برزت في الفترات السابقة ظهور مجموعات تتبنى أفكار مشوهة حول آلية تطبيق الشريعة الاسلامية وتمتلك ايولوجية فكرية تتبع لاجندات خارجية ومخابراتية، تساهم في زعزعة الأمن الودني والداخلي وذلك لصالح جهات مشوهة تعمل على تشويه ومتانة الجبهة الداخلية².

4.2.4 التحديات الأمنية: يعتبر الأمن العنصر الهام في الجبهة الداخلية فالاستقرار الامني ينعكس بشكل ايجابي على تماسك الجبهة الداخلية فقد لاحظ الباحث أنه خلال الآونة الأخير استطاعت اسرائيل تحقيق اختراقات أمنية لبعض الجهات الداخلية وخاصة فيما يتعلق بالصراع الدائر في سوريا واستهداف المنشآت الأمنية والسيادية مما أثر على تماسك الجبهة الداخلية، إضافة إلى اعلان نتياهو عن جلب وثائق تتعلق بالملف النووي الايراني يعتر تحدى أمني كبير لايران، ومحاولة استهداف اللواء توفيق أو نعيم ورئيس الوزراء رامي الحمدلله في قطاع غزة كله من أهم المؤثرات والتحديات التي تتطلب المزيد من الجهود لحماية وتحصين الجبهة الداخلية.

5.2.4 التحديات والتهديدات الخارجية: تتنوع التهديدات الخارجية ما بين التهديدات الخارجية التي تتعلق بالاعتداءات العسكرية والاختراقات الأمنية للتحصينات التي تقيمها الدولة وما يصاحبها استنزاف للمجتمع واستهداف المدنيين، واستنزاف الموارد الطبيعية وما يليها من تدمير لمقدرات الجبهة الداخلية مما يتطلب موارد مادية هائلة لاعادة اعمار وتأهيل الجبهة الداخلية³.

5. أجيال الحروب:

شهد العالم مجموعة من المتغيرات السياسية والعسكرية خلال المائة عام السابقة والتي كان في تسارع في تطور أجيال الحروب والتي بدأت منذ الحرب العالمية الأولى في نهاية الجيل الأول وبداية الجيل الثاني ثم الحرب العالمية الثانية والتي بها برز الجيل الثالث ثم الجيل الرابع وما تلاه من الخامس والسادس والسابع الذي يعتبر قيد الظهور، وتعتبر منطقة الشرق الأوسط هي المنطقة الأبرز في تطبيق أجيال الحروب وذلك طمعاً في الموارد المادية والطبيعية والاقتصادية.

ومن خلال المقال المنشور في جريدة الوطن بتاريخ 24 ديسمبر 2016م والتي حدد أجيال الحروب بسبعة (حسين، 2016) ودراسة العقيد صلاح الدين الزيداني (الزيداني، 2016) توصل الباحث إلى أن أجيال الحروب التي يمكن أن تكون فاعلة في هذا الوقت هي خمسة تصنيفات رئيسية وهي:

1.5 الجيل الأول: يعتمد هذا النوع من الجيل على الشجاعة والإقدام لأنه يتم التعامل فيه بشكل مباشر وهي حرب تقليدية تدور بين جيشين نظاميين في أرض وموقع واحد أي محدد ميدان المعركة، وقد وقعت تلك الصراعات في الفترة ما بين 1648م

1محمد المغير. (2012). خطة الحماية البيئة في قطاع غزة، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة الأزهر، القاهرة، ص 24-26.

2مركز أبحاث دراسات المستقبل. (2014). تنظيم الدولة الاسلامية . غزة: منشورات مركز دراسات المستقبل ص 2-6.

3Meir Elran. (2016). *The Israeli Home Front Command: Missions, Challenges, and Future Prospects*. Tal Aviv- Israeli : Military and Strategic Affairs, Volume 8, No. 1, P 59-62.

وحتى 1864م، وقد ساد في هذا الجيل المواجهة المباشرة، ويعمل هذا النوع من الأجيال على العمليات العسكرية المحدودة ولكن حققت نجاحات كبيرة كالمناورة والالتفاف وتطويق العدو وضرب الخصم في أجنحته للقضاء عليه.¹

2.5 الجيل الثاني: ظهر الجيل الثاني في الحرب العالمية الأولى على أيدي الجيش الفرنسي أثناء الحرب العالمية الثانية، وقد كان في هذا الجيل الاستخدام المفرط للنيران والمدافع بشكل غير مباشر وذلك بغية استنزاف قوات العدو، بحيث اعتمد هذا الجيل على القصف المدفعي الذي حرق الأرض وتلبه حركة قوات المشاة على الأرض، في ظل تنسيق حركة النيران من قبل القوات المعتدية، اعتمد هذا الجيل على دفع قوات العدو على ضرب أهداف الخصم من خلال اللدغات للخصم وضربه بدون الظهور وقد أطلق عليها حرب العصابات وذلك لاختلاف ديناميكية الحركة والمناورة المستمرة التي تتطلب أن تكون الأسلحة المستخدمة خفيفة أو متوسطة على أبعد تقدير لتساعد الجنود على سهولة الحركة والمناورة في الميدان. ويعتمد هذا الجيل على الأسلحة النارية كالمسدس والسلاح الآلي الذي يعتمد على الطلقات النارية والمدافع والرشاشات وغيرها من الوسائل القتالية.²

3.5 الجيل الثالث: نشأ هذا الجيل بعد الحرب العالمية الثانية يعتمد على عنصر المفاجأة والسرعة والتشويش الذهني والمادي وذلك من خلال الضربة الاستباقية والتي تشل حركة الخصم وتقوض أركانه مما يصعب عليه رد الفعل المنظم وبها يتم المناورة والقتال خلف خطوط العدو وهذا النوع أنهى فكرة الحرب بين طرفين، هذه الحرب تعتمد على التقارير الاستخباراتية والأمنية والتي تحدد تهديدات الأمن القومي أو السلم العالمي، لقد أفرزت حروب الجيل الثالث مبدأ اللامركزية في المواجهة والاعتماد على مبدأ الارتجال والمبادرة في الصراع، وقد تميز هذا الجيل باستخدام سلاح الطيران والقاذفات المدفعية الإستراتيجية التي تطلق الصواريخ أرض أرض أو أرض جو، أو الصواريخ الموجهة³، يعتمد هذا الجيل على الأسلحة النووية والذكية والكيميائية والتي تعتبر أسلحة دمار شامل وأسلحة محرمة دولياً، كما وقد برزت هذا النمط من الأجيال في الحروب الأمريكية على العراق وأفغانستان والحروب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة.

4.5 الجيل الرابع: يستخدم هذا الجيل أسلوب حرب العصابات بشكل أساسي بحي يتم تسخير المنظمات الإرهابية والتي تكون الحرب بين جيش نظامي مقابل مجموعات غير منظمة، يهدف هذا الجيل إلى استهداف أصحاب العقول ومتخذي القرار لدى الخصم وذلك من خلال الحملات الإعلامية التي تنظم لتغيير مواقف أصحاب القرار السياسي، تعتبر هذه الحروب أميركية النشأة والصناعة وذلك أثناء الحروب الأمريكية في مناطق الشرق الأوسط عندما واجهت تنظيم القاعدة وتنظيم الدولة، تعمل وسائل الإعلام على تشويه وتضخيم الحوادث التي تقوم بها تلك المنظمات والتي في الغالب تصنفها الدول على أنها تنظيمات وكيانات إرهابية ويتم فيه دفع وتوجيه الإعلام من قبل أجهزة الأمن والاستخبارات العسكرية في الدولة. تتمثل خصائص حروب الجيل الرابع في أن هذه الحرب تعمل الهزيمة الغير تقليدية لجيش الخصم وذلك لتحقيق النصر السياسي من خلال كسر تحقيق الأهداف السياسية ورفع تكاليف الاستنزاف الاقتصادي والمادي للحرب، لا يوجد حدود

¹صلاح الدين أبو بكر الزيداني. (19 9، 2016). مجلة /المسلح. تاريخ الاسترداد 19 3، 2018. من <http://www.almusallh.ly/ar/thoughts/799> 2016-09-19-12-13-26: أجيال الحروب

²صلاح الدين أبو بكر الزيداني. (19 9، 2016). مجلة /المسلح. أجيال الحروب، مرجع سابق.

³George Michael. (2014). *Counter Insurgency&Lone Wolf Terrorism*. London : Terrorism&Political Violence, Vol. 26, No. 1, P 46.

تفصل بين استهداف القوات العسكرية والمدنيين، وبالتالي تغيب المعالم البارزة لأرض المعركة مما يساهم في تعدد البؤر الانتشارية التي تكون فيها المعارك والاستهداف العسكري، يعتمد هذا الجيل على خلق الأنظمة الذهنية الداخلية المتناحرة على جميع المستويات والتي تحاول تشويه الجماعات والمنظمات إذ يتم الاعتماد على وسائل التكنولوجيا في الصراع العسكري وتوجيه المواطنين¹.

يعمل هذا النوع من أجيال الحروب على حرب المعلومات وتوظيف الوسائل الإعلامية للحد من الدعم الشعبي للحكومة التي تشن الحروب على الجماعات، تستمر مجموعة من الدول على دعم للمقاتلين أو الجماعات التي تخوض المعارك ضد الجيوش النظامية بهدف تفكيك البنية العسكرية لتلك الجيوش، وذلك من أجل تفتيت الموارد الاقتصادية والأمنية والنسيج الشعبي والاجتماعي لتلك الدول².

هذا الجيل من أخطر أنواع الأجيال على الإطلاق وذلك لاعتماده على أن يحارب الإنسان أخوه في نفس الوطن الواحد باستخدام وكلاء عن العدو ويطلق عليهم (الطابور الخامس) حيث أنها تعتمد على التفرقة السياسية والفكرية والإيديولوجية، تعتمد هذه الحروب على أن يقتل العدو نفسه ويدفع ثمن السلاح ويطلب التدخل من الدول الأخرى ولا تقبل، وتستخدم الطائرات بدون طيار في مراقبة أجواء الدولة وتصويرها وتزويدها بأجهزة الرصد والتجسس ويمكن أن تنفذ تلك الطائرات الاستهداف بالأسلحة الذكية أو ما يطلق عليها الاغتيالات كما حدث في الحرب ضد حزب الله وتنظيم الدولة والمقاومة الفلسطينية.

5.5 حروب الجيل الخامس: يختلف منظور حروب الجيل الخامس عن الأجيال السابقة وذلك من خلال أسباب ومجالات الصراع والوسائل المستخدمة في المعركة، وسوف يتوسع الكاتب في هذا الجيل لما له أهمية قصوى في تعدد مجالاته وأنه يختلف اختلاف كلي عن الأجيال السابقة وذلك لأن الوسائل المستخدمة فيه كثيرة جداً، إذا يطلق علي هذه الجيل الحرب الجينية، التي يعجز فيها الجيوش النظامية على القضاء على الخصوم، يمتاز هذا الجيل بأنه غالباً ما يكون بين جيش نظامي وعصابات وقوى غير نظامية، ويعمل على إسقاط الضحايا بوسائل مختلفة وذلك من خلال الأعمال التي يقومون بها.

1.5.5 العوامل المؤثرة على حروب الجيل الخامس:

1.1.5.5 العوامل السياسية: بحكم التغيرات في طبيعة العلاقات بين الدول وتخشي على نفسها من العقوبات يتم استخدام أدوات أخرى للحرب ضد لدولة من خلال الجماعات الصغرى من الأفراد أصحاب الأفكار المتقاربة والذين لا يجمعهم كيانات تنظيمية واضحة وبالتالي يصعب اتخاذ القرار لخوض الحرب ضدهم من قبل الدولة³.

2.1.5.5 العوامل الاقتصادية: لقد ارتبطت المفاهيم العسكرية بالاقتصادية وأصبحت أحد المؤثرات القوية في استهداف الدول من خلال الصراعات الاقتصادية بين الدول، ويتم ذلك من خلال استخدام الحصار الاقتصادي ومنع إنتاج السلع الأساسية والتي يمكن أن تكون مصدر يهدد المن القومي والدولي ويدمر العلاقات بين الدول، فعلي سبيل المثال الآن

1Richard F Michael J. Artelli&Deckro. (2008). *Fourth Generation Operations: Principles For The Long War*. London: Small Wars&Insurgencies, Vol. 19, No. 2, P 227-228.

2Minwoo Yun. (2010). *Insurgency Warfare As An Emerging New Modes Of Warfare&The New Enemy*. Korea: The Korean Journal Of Defence Analysis, Vol. 22, No. 1, March 2010, P 114.

3T.x. Hammes. (2007). *Fourth Generation Warfare Evolves, Fifth Emerges*. USA: Military Review, Vol. 87, No. 3, P19 – 25.

تدار الحرب الاقتصادية على قطاع غزة باستخدام عدو وسائل من خلال تجفيف منابع المال وسحب السيولة النقدية من قطاع غزة مما يساهم في انهيار المنظومة الوطنية للاقتصاد المحلي واستهداف الشعب بالحصار الخانق.¹

3.1.5.5 العوامل الاجتماعية: إن الانتشار الواسع للمعلومات والبيانات من خلال الفضاءات المفتوحة والترابط والتواصل الاجتماعي واستخدام الإعلام الاجتماعي ساهم في تطوير الحرب وذلك بإنشاء المجموعات والجماعات الإرهابية والتي تتبع لأجندات خارجية تحارب الدولة ويتم التعبئة وتوجيههم بواسطة المسميات الجذابة والتي تتبع الأيدلوجيات الدينية والفكرية، فقد أصبحت وسائل الاتصال والتواصل الاجتماعي الموجه الأساسي للرأي العام والعالمي في المجتمعات والقضايا الخلافية والحساسية مما يساهم في تدمير المنظومة الاجتماعية واستهداف الروابط الاجتماعية من خلال البيانات التي تساهم في تشويه صور المجتمع أمام الرأي العام، وبالتالي هي حرب المعلومات والبيانات التي يتم تجميعها بعدة وسائل أهمها طيران الاستطلاع²، 3.

4.1.5.5 عوامل أخرى من وجهة نظر الباحث: يرى الباحث أن هناك مجموعة أخرى من العوامل التي يمكن أن تساعد في انتشار حروب الجيل الخامس بين المجتمعات في العصر الحالي وهي:

- 1- التطور التكنولوجي الهائل واستخدام الوسائل الالكترونية في توجيه المجتمعات.
- 2- استخدام وسائل التشغيل عن بعد وشراء الذمم المالية.
- 3- انتشار المثقفين الذين يتم إنتاج الثقافات وذلك وفق البيئات المختلفة من خلال دفع العوامل الايجابية للحضارات الأخرى ورفع مستوى الانهيار بمخرجات الدول الأخرى.
- 4- دعوة بعض الكتاب والأدباء إلى تقليد الثقافات الغربية والتي لا تتلاءم مع الواقع الاجتماعي وتنافي العادات والتقاليد في مجتمعاتنا الوطنية والعربية والإسلامية.
- 5- صعود بعض الأحزاب العادية للفكر الغربي لأنظمة الحكم ويمكن أن تعمل على تغييرات جذرية في نظام الحكم بالتسلسل الزمني مما يهدد المشاريع الدخيلة على المجتمعات العربية والإسلامية.
- 6- قلة الوعي بأهمية الشراكة المجتمعية والتعدد السياسي والنظر إلى تخوين كل من يقدم انتقادات لنظام الحكم وهذا يمكن أن يساهم في تكوين أعداء جدد.
- 7- ضعف قدرة الدولة على السيطرة على وسائل الإعلام وشراء ذمم رجال الإعلام والفضاء الالكتروني مما يعمل على تغريدهم وفق الأجندات الخارجية المرسومة لهم.
- 8- الإيمان العميق بنظرية المؤامرة وأن كل من هو خارج نظام الحكم فهو متآمر ضد الدولة أو مكوناتها.
- 9- النظرة السلبية للأفكار التطوير الخارجية من المفكرين من خارج نظام الحكم وبالتالي إحباط مشاريع النهضة والتطوير وتنمية المجتمعات ويرجع ذلك لضيق النظر في أصحاب الأفكار النيرة من خارج نظام الحكم بأنهم يسعون لكشف سوء الإدارات الحاكمة.

1T.x. Hammes. (2007). Fourth Generation Warfare Evolves, Fifth Emerges. USA: Military Review, Vol. 87, No. 3, P19 – 25.

2George Michael. (2012). Lone Wolf: Terror & The Rise Of Leaderless Resistance. Nashville: Vanderbilt University Press, P 156.

3Donald J. Reed. (2008). Beyond The War On Terror: Into The Fifth Generation Of War & Conflict. London: Studies In Conflict & Terrorism, Vol. 31, Issue 8, 2008, P 692.

10- قلة الاهتمام بتوجيه الطاقات الفكرية والشعبية في إطارها السليم وبالتالي يمكن أن تعمل بشكل معاكس لما تصبو إليه الدولة وهذا يساعد في تكوين الكيانات الموازية للدولة.

2.5.5 مجالات الاستهداف في حروب الجيل الخامس: تمتاز حروب الجيل الخامس بأن المجال الفكرية والوسائل تتعدد في استهدافها مما يساهم في استنزاف الموارد المحلية والوطنية للدولة المستهدفة من قبل الأجهزة المخبرانية والأمنية الخارجية. وتبرز تلك المجالات فيما يلي:

1.2.5.5 الحروب الاقتصادية: تتم من خلال ضرب المنظومة الاقتصادية للدولة على أن يتم استهداف تلك المنظومة بأيدي الفلسطينيين أنفسهم وهذا ما تمر به قطاع غزة منذ أبريل العام 2017م وحتى وقتنا الحالي في استنزاف وتدمير المقدرات الاقتصادية واستهداف المنشآت والعمل على الحد من الصناعات المحلية.

2.2.5.5 الحروب المالية: تتم تلك الحروب باستخدام الأدوات المالية وذلك من خلال عزل الخصوم عن النظام المالي العالم وفرض عقوبات تجارية ومالية على الخصوم مما يعمل على القضاء على مصادر تمويلهم والحد من حركتهم بين الدول سواء كان الخصم دول أو كيانات ومنظمات ومؤسسات وجماعات فكرية وحزبية¹. وقد برزت تلك الحرب بكثرة خلال العقدين الماضيين حيث أنه تم استخدامها ضد الجماعات والأشخاص والحكومات المنتخبة فعلى سبيل المثال استخدمت ضد الحكومة الفلسطينية العاشرة والحادي عشر، وكذلك استخدمت ضد تنظيم القاعدة وابن لادن وحركة طالبان في أفغانستان، وحركة حماس في فلسطين، واستهداف الناقلات النفطية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية في باكستان وغيرها من الأهداف الأمريكية الحيوية من قبل تنظيم القاعدة، كما وقد برزت تلك الحرب المالية في الحروب ضد تنظيم الدولة في استهدافه وكذلك في استهداف التنظيم للخصوم، وأبرز سمات تلك الحرب الاستهداف الأمريكي الذي فرض على كوريا الجنوبية وإيران وحزب الله من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.

3.2.5.5 الحرب الإلكترونية: وهذه الحرب يمكن أن تقوم بها دول أو مجموعات وأفراد ضد الدولة أو الكيانات والجماعات، وقد برزت تلك الحرب في استهداف البرنامج النووي الإيراني من خلال استخدام فيروس استهدف نظام التشغيل الإلكتروني وقد تسبب هذا الاستهداف في إتلاف عدد كبير من وحدات الطرد المركزي². كما يتم استهداف شبكات المعلومات لدى الحكومة الإسرائيلية من قبل الهكر، إضافة إلى الحرب الإلكترونية التي يقودها جهاز الموساد الإسرائيلي ضد المنظمات والفصائل الفلسطينية وحزب الله اللبناني، إضافة إلى الأدوار التي يقوم بها تنظيم الدولة من خلال الإصدارات المرئية والتي يستخدم بها الإعلام الإلكتروني، وعمليات تجيش الشباب المندفع في صفوف تنظيم الدولة الإسلامية دون معرفة الخلفية الأصلية للجهات المشغلة لتلك الشباب.

4.2.5.5 الحرب المعلوماتية: تهدف تلك الحرب لتدمير المنظومة والشبكات والبنية التحتية لتبادل ونقل وتخزين المعلومات والبيانات وفي المقابل يعمل على حماية البيانات الخاصة بالجهة المعتدية، وتعتبر الحرب الإعلامية والكلامية من أبرز تلك الحرب وذلك من خلال نشر البيانات والمعلومات التي من شأنها ضرب الروابط المجتمعية، وانتشار الدعاية والإشاعات بين المواطنين بمعلومات تنسب إلى مصادر مسؤولة وخاصة في جهات تنفيذية متعددة، وذلك بغير التأثير على

1Juan C. Zarate. (2014). The Coming Financial Wars. USA: Parameters, Vol. 43, No. 4, Pp 87 – 88.

2Thomas Rid. (2013). Cyberwar & Peace: Hacking Can Reduce Real World Violence. USA: Foreign Affairs, Vol. 92, No. 6, Pp 80-81.

مدرجات وأفكار الشعوب والجماعات¹، ويتم في هذه الحرب تبادل المعلومات وتوجيه الشباب الثائر من خلال شبكة المعلومات الالكترونية في كيفية تصنيع المواد المتفجرة والحزمتا النافسة واستهداف المقرات الأمنية والشرطة والعسكرية ضد الخصوم وتتميز التنظيمات ذات الأفكار المنحرفة فكرياً في استخدام تلك السياسة في التعبير عن الاستهداف.

5.2.5.5 حرب البيئة والموارد: يسعى الخصم للسيطرة على الموارد الطبيعية الاقتصادية النادرة والتحكم بالوصول إليها وتحديد قيمتها الشرائية والتجارية، أما في المجال البيئي فبينما استهداف الموارد البيئية واستنزافها من خلال تدمير البيئة الطبيعية ونشر المخلفات والملوثات البيئية²، وقد برزن حرب الموارد في استهداف تنظيم الدولة لآبار النفط في العراق والسيطرة عليها وبيع الموارد النفطية والتحكم بالاقتصاد في بعض المناطق العراقية، كما وقد استهدفت تنظيم الدولة الموارد السياحية والتراثية في المناطق الأثرية في سوريا وساهمت في تدميرها بدعوة أنها تماثيل وأصنام تخالف العقيدة، إضافة إلى استهداف الجيش الأمريكي للبيئة العراقية وتدمير المقدرات البيئية واستنزافها وكذلك استهداف قوات جيش الاحتلال الإسرائيلي للموارد البيئية والطبيعة في الاعتداءات العسكرية الإسرائيلية على قطاع غزة، استهداف البيئة الطبيعية في حرب تموز على لبنان واستهداف المناطق الطبيعية في الضفة الغربية وإقامة المستعمرات عليها³.

6.2.5.5 الحرب البيولوجية: تستخدم في هذه الحرب نشر الأمراض من خلال الفيروسات أو الجراثيم ونشر الأوبئة بين البشر والحيوانات وتعتبر هذه الحروب من أصعبها التي يمكن أن يصعب اكتشافها قبل عمليات الإطلاق، وقد استخدمت هذه الأسلحة الحربية في الحروب بين أمريكا والعراق في الكويت والتي تسببت بمرض سعى بالجمرة الخبيثة⁴.

7.2.5.5 الحرب الفكرية: وهي أسوأ أنواع الحروب الحديثة والتي تعمل على تدمير المعتقدات الفكرية والأيدلوجية للخصوم، ويعمل العدو على تحسين صورته لدى الخصم من خلال بث الأفكار التي تتعلق بالسلام والحريات والديمقراطية وأهمية تطبيقها ونشر المحبة وتصاحب تلك الأفكار والمعتقدات مجموعة أفكار تصاحبها مجموعة من الأهداف الخفية المسمومة والتي يتطلب فيها العمل على تغييرات فكرية ومعتقدات لدى الشعوب على مستوى فترات زمنية متفاوتة يمكن فيها الشعب أن يتقبل الأفكار التي كان يعارضها ويعتبر تجاوزها أو تبنيها خطوط حمراء في الماضي⁵.

8.2.5.5 الاستنزاف العسكري: تعمل الدول المعادية على استنزاف القدرات العسكرية وتوطيد الحصار الاقتصادي على الدولة المعتدى عليها في ظل منع تطوير القدرات العسكرية للدولة المعتدى عليها ومحاربتها في كافة المجالات والأصعدة التي يمكنها أن تعمل على تطوير المنظومة العسكرية والأمنية والدفاعية، وبالتالي يمكن أن يكون الرد على هذا الاستنزاف بمنع التدهور العسكري واللجوء إلى توازن الرد والرعب في ظل عدم القدرة على تعويض الأسلحة الفاقدة والتي تستنزف.

1Khurshid Khan. (2013). Understanding Information Warfare & Its Relevance To Pakistan. London : Strategic Studies, Vol. 4, No. 1, Pp 139 – 140.

2Major John A. Van Messel. (2004). "Unrestricted Warfare: A Chinese Doctrine For Future Warfare?". Virginia: (Master Of Operational Studies, School Of Advanced Fighting, Marine Corps University, P 17.

3محمد المغير. (2016). خطة الحماية البيئة في قطاع غزة. القاهرة: رسالة دكتوراه غير مشنورة جامعة الأزهر مصر، ص 32-39.

4محمد المغير. (2016). خطة الحماية البيئة في قطاع غزة. القاهرة: رسالة دكتوراه غير مشنورة جامعة الأزهر مصر، ص 32-39.

5مركز أبحاث دراسات المستقبل. (2014). تنظيم الدولة الإسلامية . غزة: مشنورات مركز دراسات المستقبل، ص 2-5.

3.5.5 سمات الجيل الخامس: يعتبر هذا النوع من أخطر الأجيال التي مرت على الحروب وذلك لتمييزه عن الأجيال السابقة باختلاف الوسائل وساحات الصراع والمجالات التي يدخل بها الصراع، ومن خلال التحليل السابق للأجيال والعوامل وصل الباحث لأن هذا الجيل يتسم بما يلي:

1.3.5.5 التحالفات الكبيرة: إذ يتسم هذا الجيل بتشكيل التحالفات الكبيرة والكيانات التي تأخذ القرارات وبالتالي يمكن أن يختص كل كيان في مجال من المجالات للاستهداف ويمكن أن تشمل الصراعات الاستهداف في المجال مادي والفكري والنفسي والبيئي والإعلامي والثقافي والديني والمعلوماتي، كما وأنها يمكن أن تشكل تحالفات بين مجموعة الخصوم ضد الدولة المستهدفة وهذا سوف يؤدي لقيام عمليات إرهابية دون العمل مع تنظيمات إرهابية ومحظورة دولياً أو إقليمياً.

2.3.5.5 لا حدود للاستهداف: إذ يعتبر أن حروب الجيل الخامس تستهدف جميع المقومات والمجالات البشرية وهذا بدوره يتسبب في استنزاف الموارد وتهديد الأمن السلمي والقومي والمجتمعي للدولة المستهدفة، إن الحرب لا يمكن أن يتم حصرها في حدود بحيث يصعب التعامل معها والسيطرة عليها وتحديد النطاق الجغرافي لها ومن هنا ترتفع مستويات المخاطر المتوقع حدوثها ضد الخصوم، حيث أن في هذا الحرب يمكن أن تكون الأعداء من الداخل وتتحرك بواسطة أجهزة مخابرات وأمنية، كما أن طبيعة الحدود البشرية المستهدفة غير واضحة حيث أنها الحروب تستهدف الموارد والاقتصاد وبالتالي يتأذى منها كل الشعب.

3.3.5.5 عدم وجود مرجعية مؤسسية موحدة: يتميز هذا الجيل بتعدد الكيانات وبالتالي غياب القيادة المركزية للعمليات الحربية وذلك بحكم تعدد المجالات وتعدد الجهات المعادية، حيث أن جميع حروب الجيل الخامس تعتمد على تنفيذ تعليمات معينة من قبل الأفراد أو الجماعات ويمكن أن يكون مجهول مصدر المعلومات أي أنه التعليمات غير مركزية ومحددة مصدرها وخاصة في نطاق العصابات والأفراد التي تعمل من خلال المشغلين عبر الوسائل الالكترونية.

إن الظروف والمتغيرات القادمة تفرض على صناع القرار السياسي في كافة الدول والمجتمعات لاتخاذ استراتيجيات قوية تساهم في الحد من مخاطر الحروب بسواء علي صعيد الجانب المجتمعي والاقتصادي والسياسي وغيرها من المتغيرات والتي يمكن أن تمتد إلى العديد من المخاطر ومنها تسلق المرتبطتين بالأجندات الخارجية (الطابور الخامس أو المندسين) للمناصب القيادية في الدولة وهذا يعمل على توجيه السلوكيات المجتمعية والبشرية بما يدمر واجهة الدولة أمام شعبيها وهو اخطر أنواع الأعداء.

6. استراتيجيات الحماية والوقاية من مخاطر الجيل الخامس:

1.6 فهم كافة المخاطر: تحتاج كافة الدول لدراسة شبكة المخاطر وكذلك السعي للبحث والتقصي حول الأهداف الخفية لكافة الحوادث التي تطرأ على المجتمع من تغيرات فكرية ومعتقدات مشبوهة على أن يتم دراسة المخاطر وتحديدها وتحديد آثارها ومستويات التأثيرات على المستوى القريب والبعيد مع توجيه الأجهزة المعنية بالدولة لتحسين قدرات التحكم بتلك المخاطر وتوجيهها للجهات المعنية.

2.6 توعية المجتمع بالمخاطر: لا بد من توجيه المجتمع والمؤسسات الوطنية بأهمية التوعية بالمخاطر التي تتعرض لها الدولة وتوجيه البوصلة الإعلامية بمستويات الخطورة ومدى التأثير المباشر وغير المباشر لكافة الأفكار والإشاعات والتنبيهات الإعلامية التي تصدر من الإعلام المضاد.

3.6 تحصين المجتمع: يتطلب تحصين المجتمع تعزيز ولاء وانتماء الشعب إلى الوطن والدولة ضد المؤامرات وذلك من خلال تحسين متطلبات التنمية وتلبية الاحتياجات البشرية للمجتمع وإشراك المجتمع في فهم ومواجهة المخاطر، وهذا

يتطلب توفير فرص العمل والحد من مستويات الفقر، مع التركيز على الشباب ومشاركتهم الفاعلة في القضايا المجتمعية والوطنية.

4.6 تفكيك التحالفات: من المفترض أن تعمل الدولة على تفكيك التحالفات والمجموعات الانتشارية التي تعمل ضد الدولة وخاصة التي تعمل من الداخل عن طريق مراقبتها وإعاقة تطوير قدراتها ومحاكمتها ومعالجتها فكرياً مع ضرورة السعي لتطوير المنظور الفكري لأفراد تلك المجموعات وسرعة دمجهم بالمجتمع وذلك بغية تجنب الانفجار الداخلي.

5.6 التفاوض من مبدأ قوة: إذا تعرضت الدولة لضغوط الجماعات والكيانات التي تعادي الدولة فإن عملية التفاوض يجب أن تكون من منطلق القوة وذلك من خلال المعالجات الأمنية لبعض العناصر في تلك المجموعات والمعالجات الفكرية لأصحاب الفكر المنحرف والمتشدد والذي يفسر النصوص والآيات وفق ظاهرها وأهوائه الشخصية، فالمفاوضات تكون من منطلق القوة الفكرية والأمنية والعسكرية والشعبية وكلما زادت القوة الشعبية وثقة الشعب بالنظام القائم كلما زادت قوته في مواجهة حروب الجيل الخامس.

6.6 عدم إيقاع الأذى بالمجتمع أثناء المعالجات الأمنية: يتوجب على الدولة أن تراعي عدم صناعة الإرهاب أو العداء الجدد من خلال استهداف العناصر المنحرفة والمشبوهة داخل التجمعات السكنية والعمرانية والتي يمكن أن تتسبب في استهداف السكان المحليين.

7.6 المتابعة الجيدة لوسائل التواصل الاجتماعي: خاصة أن التأثيرات الكبيرة لتلك الوسائل على الرأي العام على الصعيد المحلي والدولي مما يتسبب في الأذى للدولة وكذلك في انتشار الأفكار الهدامة.

8.6 البعد عن الصراعات الإقليمية: إن التدخلات التي تفرض على بعض الدول من خلال الاصطفاف في بعض المحاور التي تشكلها القوى العالمية في المناطق النامية يمكن أن تساهم في تربية الأعداء الجدد ووضع الدولة ومقدراتها في نطاق الاستهداف من قبل الجماعات والكيانات الموازية لتلك التحالفات.

9.6 البعد عن القضايا المثيرة: ضرورة أن تسعى الدولة لحل الخلافات والقضايا التي تتحول في الغالب إلى فتن وقضايا رأي عام ويمكن أن تعمل على تقويض مساعي الدولة في المجال التنموي والتطويري وتأهيل المجتمع في القضايا الوطنية التي توحد المجتمع لا تفرقه.

7. النتائج والتوصيات:

1.7 النتائج:

- تتنوع أجيال الحروب والوسائل القتالية المستخدمة في انتشار كل جيل من أجيال الحروب وجميع الأجيال لها تأثيرات متفاوتة على الجبهة الداخلية.
- تعتبر العمليات الاستخباراتية والمخابراتية أحد أهم الوسائل المستخدمة في أجيال الحروب ولكت تختلف أدوات التنفيذ من جيل إلى آخر وفق المتغيرات الميدانية والعنصر البشري والتوجهات الخارجية للعناصر العابثة بالجبهة الداخلية.
- تتنوع حدود الاستهداف لحروب الجيل الخامس وذلك بتنوع المجالات ومسارات الاستهداف المتوقعة.
- يصعب تحديد الجهات التي تعمل على استهداف الدولية وذلك نظراً لتنوع المرجعيات للمجموعات والتي تعمل داخل نطاق الدولية في استهداف الجبهة الداخلية.

- ضعف الثقافة الخاصة بالمتابعات المجتمعية لحيثيات التنمية الفكرية ومعالجة قضايا التنمية المجتمعية واستخدام القبضة الأمنية ضد الاحتياجات التي تدعو للتنمية والتطوير البشري والمجتمعي.
- هناك تأثيرات سلبية لحروب الجيل الخامس على الجبهة الداخلية تساهم في تدمير المجتمع واستنزاف مواردها المادية والبيئة والطبيعية واستهداف الشباب ونشر الفساد الأمني والفكري.

2.7 التوصيات:

- بضرورة فهم المخاطر التي تتسبب بها أجيال الحروب على الجبهة الداخلية وتقييم كل ظروفها وفق منهجية متكاملة
- إعداد دراسة حول تقييم مخاطر حروب الجيل الخامس على الجبهة الداخلية.
- الحد من المعالجات الأمنية للمشاكل الفكرية ومحاربة الفكر بالفكر.
- تتبع المجموعات الفكرية والتي تتبع لأجندات مخبرية خارجية وإعادة تأهيلهم ودمجهم في المجتمع بما يتلاءم مع متطلبات النمو والتطوير المجتمعي.
- البعد عن نظرية المؤامرة ومصارحة الشعب بكل المخاطر التي تواجه الشعب.
- ضرورة اتباع سياسات وطنية لمعالجة كافة المشكلات التي تواجه الجبهة الداخلية.
- تطوير المنظومات التنموية والتطويرية بما يلي اشباع الرغبات المجتمعية وذلك لتحقيق حماية شاملة.
- حماية الموارد الطبيعية من الاستنزاف واستدامتها للأجيال القادمة.
- السعى لمنع الدخول في معارك استنزاف للموارد العسكرية وخاصة عندما تكون محدودة ويعصب الحصول على بدائل للأسلحة التي تستنزف.
- ضرورة الاعتماد على الجوانب الوعي الأمني ضمن سلسلة برامج نحو مجتمع واعي وآمن من الاختراقات.
- تطوير المنظومة الدفاعية للحرب المعلوماتية والاستخباراتية وشن الهجمات الاستخباراتية والأمنية بما يحقق وصول المعلومات لصناع القرار لاتخاذ اجراءات الحماية من المخاطر الأمنية والعسكرية المتوقعة بناء على الخطط التي يضعها الأعداء.
- توسيع عناصر الجبهة الداخلية وذلك لتسهيل تحديد التخصصات والمهام لكل جهة مشاركة في حماية وتحصين الجبهة الداخلية: (المجتمع، الهيئات المحلية، الوزارات والهيئات الوطنية، لجان الطوارئ وخلايا الأزمات، الأجهزة الأمنية واللجان الأمنية المشتركة، المنظومة الإعلامية، الأحزاب والمؤسسات المجتمعية)
- دراسة العديد من العوامل التي تساعد في تحصين الجبهة الداخلية وهي: (التطور التكنولوجي، السيطرة والتحكم في الاعلام، مواجهة الأفكار المتشددة، إدارة التعامل مع النخب والمفكرين، تعزيز الشراكة المجتمعية والتعدد السياسي، توجيه الطاقات المجتمعية، احتواء الشباب، ضعف الموارد وإمكانيات استدامتها،
- دراسة العوامل التي تؤثر في ضعف تحصين الجبهة الداخلية وهي (الصراعات السياسية والحزبية، النزاعات العسكرية والإعتداءات العسكرية، تحديات التنمية الاقتصادية، تحديات التنمية الاجتماعية، التحديات الفكرية الثقافية، التحديات الأمنية على الصعيد الداخلي والخارجي، تحديات التنمية البيئية والطبيعية)

8. المراجع:

1.8 المراجع الأجنبية:

- Donald J. Reed .(2008) .*Beyond The War On Terror: Into The Fifth Generation Of War&Conflict*.London: Studies In Conflict&Terrorism, Vol. 31, Issue 8, 2008, P 692.
- George Michael .(2014) .*Counter Insurgency&Lone Wolf Terrorism*.London : Terrorism&Political Violence, Vol. 26, No. 1, P 46.
- George Michael .(2012) .*Lone Wolf: Terror&The Rise Of Leaderless Resistance*.Nashville: Vaderbilt University Press, P 156.
- Juan C. Zarate .(2014) .*The Coming Financial Wars*.USA: Parameters, Vol. 43, No. 4, Pp 87.88 –
- Khurshid Khan .(2013) .*Understanding Information Warfare&Its Relevance To Pakistan*.London : Strategic Studies, Vol. 4, No. 1, Pp 139.140 –
- Major John A. Van Messel “.(2004) .*Unrestricted Warfare: A Chinese Doctrine For Future Warfare.*”Virginia: (Master Of Operational Studies, School Of Advanced Fighting, Marine Corps University, P 17.
- Meir Elran .(2016) .*The Israeli Home Front Command: Missions, Challenges, and Future Prospects*.Tal Aviv-Israeli : Military and Strategic Affairs, Volume 8, No. 1.
- Minwoo Yun .(2010) .*Insurgency Warfare As An Emerging New Modes Of Warfare&The New Enemy*.korea: The Korean Journal Of Defence Analysis, Vol. 22, No. 1, March 2010, P 114.
- Richard F Michael J. Artelli&Deckro .(2008) .*Fourth Generation Operations: Principles For The Long War*.London: Small Wars&Insurgencies, Vol. 19, No. 2, P 227-228.
- T.x. Hammes .(2007) .*Fourth Generation Warfare Evolves, Fifth Emerges*.USA: Military Review, Vol. 87, No. 3, P20.23 –
- Thomas Rid .(2013) .*Cyberwar&Peace: Hacking Can Reduce Real World Violence*.USA: Foreign Affairs, Vol. 92, No. 6, Pp .81-80

8.2 المراجع العربية:

- إسماعيل عامر. (2015). دور المقاومة في تعزيز الجبهة الداخلية خلال العدوان الصهيوني على محافظات غزة 2014م وسبل تطويره. غزة: رشالة ماجستير غير منشورة برنامج الماجستير المشترك بين أكاديمية القيادة والسياسة وجامعة الأقصى.
- أمل دكاك. (2007). أثر الحروب والنزاعات المسلحة على الأسرة العربية. دمشق: مجلة جامعة دمشق- المجلد 23- العدد الثاني.

جورج قرم. (2011). أهم التحديات الاقتصادية والاجتماعية العربية: نحو مجتمع العلم والتكنولوجيا والابداع، المنتدى الاقليمي حول الحقوق الاجتماعية والاقتصادية في ظل الأزمات العالمية- شبكة المنظمات العربية غير الحكومية للتنمية- مؤتمر تحديات التكامل الاقتصادي العربي وعلاقته بالتطور التنموي في المنطقة، بيروت.

صلاح الدين أبوبكر الزيداني. (9 19, 2016). مجلة المسلح. تاريخ الاسترداد 19 3, 2018، من <http://www.almusallh.ly/ar/thoughts/799-2016-09-19-12-13-26>: أجيال الحروب

فيصل المفيريج. (2014). فعالية خطة الطوارئ لمواجهة الكوارث والازمات في المجمعات السكنية الحكومية. الرياض: رسالة ماجستير غير منشورة جامعة نايف العربية للعلوم الامنية .

محمد المغير. (2017). أثر مخلفات المباني المستهدفة على البيئة في غزة. طرابلس لبنان: مجلة جيل حقوق الإنسان العدد 22 - مركز جيل البحث العلمي.

محمد المغير. (2012). استراتيجيات تحقيق الأمن والسلامة على المستوى الإقليمي- حالة دراسية قطاع غزة. غزة: رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية - غزة.

محمد المغير. (2016). خطة الحماية البيئة في قطاع غزة. القاهرة: رسالة دكتوراه غير منشورة جامعة الأزهر مصر.

محمد المغير. (2016م). المدن الحدودية وأثارها على الحد من الكوارث الحربية- حالة دراسية مدينة رفح، مؤتمر رفح الأرض والإنسان، بلدية رفح بالتعاون مع اجمعية المنتدى التربوي.

مركز أبحاث دراسات المستقبل. (2014). تنظيم الدولة الاسلامية . غزة: منشورات مركز دراسات المستقبل.

ميشيل إسبوزيتو. (2009). سنة على حرب غزة العمليات العسكرية الاسرائيلية ضد غزة 2000-2008م. بيروت- لبنان: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، مجلسة الدراسات الفلسطينية ، المجلد العشرون العدد 80-81.

حول مفاهيم الإستراتيجية والجيوبوليتكس ودورها في بناء مستقبل قضايا الأمة القضية الفلسطينية نموذجاً

On the Concepts of Strategy and Geopolitics and its Role in Building the Future of the Nation's Issues - The Palestinian Issue as a Model

طارق عبد الفتاح الجعبري

طالب دكتوراة - دراسات دولية . جامعة اوتارا - ماليزيا UUM

الملخص

هدفت الدراسة إلى الإشارة لأهمية علمي الإستراتيجية والجيوبوليتكس في صناعة السياسة وبناء المستقبل للشعوب والدول. وعمدت الدراسة إلى اتخاذ القضية الفلسطينية وعلاقتها الجيوبوليتيكية مع مصر كنموذج تفسيري لهذه الأهمية. وتناولت الدراسة مفاهيم الإستراتيجية والجيوبوليتكس وأهم الدراسات والنظريات الحديثة التي تناولت القضية الفلسطينية في هذا المجال. وخلصت الدراسة إلى أهمية التفكير الإستراتيجي في بناء الأمل والأهداف للشعوب التي ترنو التقدم وحل مشكلاتها. وبينت الدراسة أن علم الجيوبوليتكس المعاصر أحد العلوم الهامة في دراسة القضية الفلسطينية وفهم طبيعتها ومآلاتها، وأن نظرية دوائر البركة لبنت المقدس استفادت ووظفت الجيوبوليتكس في تفسير واقع ومستقبل القضية الفلسطينية. وكانت علاقة فلسطين ومصر نموذجاً متقدماً في فهم هذه العلاقة.

الكلمات المفتاحية : الإستراتيجية . الجيوبوليتكس ، القضية الفلسطينية . بيت المقدس .

ABSTRACT

The study aimed at pointing out the importance of strategic and geopolitical science in policy making and building the future for peoples and nations. The study took the Palestinian cause and its geopolitical relationship with Egypt as an explanatory model of this importance. The study dealt with the concepts of strategy and geopolitics and the most recent studies and theories that dealt with the Palestinian issue in this field. The study concluded the importance of strategic thinking in building hope and goals for people who are in the forefront of progress and solve their problems. The study showed that contemporary geopolitics is one of the most important sciences in the study of the Palestinian cause and understanding its nature and its mechanisms. The theory of the blessing circles of Bayt al-Maqdis benefited and employed geopolitics in interpreting the reality and future of the Palestinian cause. The relationship between Palestine and Egypt was an advanced model in understanding this relationship.

Keywords :strategic , geopolitical, Palestinian cause, Bayt al-Maqdis(Islamicjerusalem).

مقدمة

أصبحت كلمة الإستراتيجية والتخطيط والخطط الإستراتيجية زائر دائم على لسان الساسة والمفكرين والإعلام العربي. وإذا توي هذه الظاهرة الشائعة في استخدام هذه المصطلحات عن واقع يتسلح بالعلوم المعاصرة فإن حقيقة الواقع تشي بخلاف ذلك. وحيث أن القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي أحد أهم قضايا العرب التي استعصت على الحل للآن، وبالرغم من أهميتها على الواقع والمستقبل العربي فإن العدو الصهيوني وحلفاؤه يتجاوزوا بمسافات شاسعة فكر وخطط وعلوم العرب. وعليه لا مناحة ولا سبيل لمن يتصدر لنصرة القضية الفلسطينية نهضة شعوبنا العربية إلا أن يتسلح حقيقة بمفاهيم وعلوم العصر والتي يجابهنا العدو بها، علّ هذا الطريق تكون بداية التغيير والتحرير¹. ونحن في هذه الدراسة حاولنا

¹فهي خميس شراب ، " أثر الصراع العربي الإسرائيلي على الأمن القومي المصري " ، مجلة جامعة الأقصى ، غزة ، سلسلة العلوم الإنسانية - المجلد العشرين ، العدد الثاني ، ص 240- 272 ، يونيو 2016 .

تقديم مفاهيم الاستراتيجية والجيوبوليتكس بصورة مبسطة ومباشرة لتكون حافزا للمعنيين بالإستزادة والانتباه إلى أهمية هذه العلوم في حياتنا وكفاحنا المعاصر. وقد ارتأينا أن نتناول القضية الفلسطينية كنموذج تطبيقي وتفسيري لهذه المفاهيم، وهي القضية الأهم للعرب والمسلمين وهي ميزان عزتهم ومرآة واقعهم .

وتكمن مشكلة البحث في كيفية توظيف مفاهيم الاستراتيجية والجيوبوليتكس في خدمة قضايانا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية ؟ وما هي مفاهيم الإستراتيجية وعلاقتها بالتفكير الإستراتيجي ودور الجيوبوليتكس ونظرياته في تفسير ماضي وحاضر الأمة وصناعة مستقبلها وخصوصا القضية الفلسطينية .

مصطلح الإستراتيجية هي كلمة غامضة ألحقت باللغة العربية لعدم وجود ما يقابلها كلفظ مفرد ، ولا زالت غامضة بلغة من وضعوها حيث تكتسب تعريفها من مجال استخدامها وأنها ألحقت باللغة العربية لغياب لفظ مفرد يطابقها ، لكنها اجمالا هي الطريقة التي تحدد طريقة التعامل مع المتغيرات المتوقعة في المستقبل 1، فالاستراتيجية تطلق في العموم على الطرق أو الخطط الموضوعية من قبل الهيئات العسكرية لتحقيق سياسة معينة، وحتى القرن التاسع عشر ارتبط مصطلح الاستراتيجية بشكل صريح نحو إدارة قوى الحرب حيث نشأ المصطلح في رحاب الأدب العسكري والقواميس العسكرية التي تعرفها عادة أنها فن القيادة أو الإدارة لشئون الحرب، وتعدى لاحقا هذا المفهوم ليشمل ويتسع من حيث الاستعمال ليشمل علوما معرفية كثيرة 2، وقد أخذت الكلمة من الشيوع والانتشار قدرا كبيرا لم تتحصله المصطلحات الأخرى 3.

وفي خضم تعدد التعاريف والرؤى للإستراتيجية نسعى للمقاربة لتحديد مفهوم واضح يتناسب مع موضوع الدراسة نبداً بالتعرف على التعريفات المتعددة للاستراتيجية. فقد عرف شاندلر Chandler الاستراتيجية بأنها : تحديد المنظمة لأغراضها وأهدافها الرئيسية وغاياتها على المدى البعيد ، وتحديد وتخصيص الموارد المطلوبة لتحقيق هذه الأغراض والغايات، ويعرفها جيمس بريان كوين بأنها نمط أو خطة تعمل على تكامل أهداف المنظمة الكبرى وسياستها وأعمالها في شكل واحد متماسك ، أما كينيث اردو فيرى أنها نمط من الأهداف المحددة والأهداف المفتوحة والأغراض والسياسات الكبرى والخطط للوصول إلى هذه الأهداف (يارغر، 2011). ورأى أبو النصر (2009) أنها "مسار أو مسلك أساسي تختاره المنظمة من بين عدد من المسارات البديلة المتوفرة لديها لتحقيق أهدافها " بمعنى أن الإستراتيجية هي إطار يرشد الإختيارات التي تحدد طبيعة واتجاه منظمة ما وذلك على المدى الطويل 4.

فالاستراتيجية بالتالي علم وفنّ ينصرفان إلى الخطط والوسائل التي تعالج صراعا ما في وضعه الكلي ، وهي خطة أو طرق محددة لتناول مشكلة ما أو القيام بمهمة من المهمات ، وذهب "ميشال فوكو" إلى أن " للإستراتيجية عدة معان كل معنى

1 هاري، آريارغر ، الإستراتيجية ومحترفوا الأمن القومي التفكير الإستراتيجي وصيغة الإستراتيجية في القرن الواحد والعشرين، ترجمة راجح علي وآخرون ، الإمارات: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، 2011.

2Jaffee, L. J. (2016). Disrupting global disability frameworks: settler-colonialism and the geopolitics of disability in Palestine/Israel. *Disability & Society*, 31(1), 116-130

3 جاسم سلطان ، التفكير الإستراتيجي والخروج من المأزق الراهن ، المنصورة : مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع ، ط 2، 2010 .

4مدحت محمد أبو النصر ، قادة المستقبل ، القاهرة : المجموعة العربية للتدريب والنشر ، 2009.

منها مع سياق معين فهي تستعمل عادة بعدة معان. أما جرائنت فقد ذكر أن الاستراتيجية ليست هي الخطة المفصلة أو البرنامج الإجرائي، إنما هي المنطق الموحد الذي يعطي التماسك والاتجاه للأفضل وللقرارات¹.

وثمة من رأى أن الإستراتيجية هي مجموعة الطرق التي يختارها الفرد أو المجموعة لتحقيق أهدافهم ، وهي بذلك تخلق ما بين الوسائل والطرق ومصطلح الإستراتيجية حيث الأولى جزء من الأخيرة ، وإن كانت تتفق الباحثة المذكورة في تعريفها أن الإستراتيجية علم وفن وأنها تسعى لمعالجة الوضع الكلي للمشكلة لكنها ترى أنها مجموعة الخطط والوسائل وهي بالتالي تقع أيضاً في خطأ خلط مفهومَي السياسة والتخطيط ومفهوم الإستراتيجية. وأما الفكر الإستراتيجي فهو الذي يؤسس لخطة ورؤية مستقبلية طويلة المدى، والقائد ذو الرؤية الإستراتيجية هو الذي لا يرضخ لأحداث الواقع وتتجاوز رؤيته إلى المستقبل ، فالفكر الإستراتيجي يتعامل مع الواقع من أجل تغييره . وتجدر الإشارة هنا إلى أن الفكر الإستراتيجي يختلف عادة عن التخطيط الإستراتيجي ، فالفكر الإستراتيجي عبارة عن منهجية ومنظومة فكرية تضمن حسن التخطيط وأسلوب تفكير يسهل بعده تفصيل الخطط والجراءات فهي عملية ذهنية ممنهجة أكثر منها خطط ورقية، أما التخطيط الإستراتيجي فإنه يعطي القائد أدوات التخطيط وإقامة المشاريع وتحديد التفصيلات الإجرائية الملموسة²، ويعتبر الفكر الإستراتيجي من أهم مميزات القادة والناجحين، وأنّ العظماء والناجحين امتلكوا ملكة الفكر الإستراتيجي قبل أن يتم تحديد معالمه وتفصيلاته والتنبؤ له³.

إنّ عدم وجود الأهداف والخطط التفصيلية لا ينفي وجود الإستراتيجية ، وليست شرطاً للإقرار بوجود الإستراتيجية ، وعليه قد تولد الإستراتيجية من دون عمليات التخطيط الممنهجة فكم من قائد عظيم اخترع إستراتيجية النجاح لمنظّمته أو أمته دون أن يمر بالعمليات المنهجية المعروفة حالياً . وكلمة الإستراتيجية كلمة ربّانة يهوى الكثيرون تردادها . وهناك العديد من الباحثين والسياسيين يستخدموا هذه الكلمة إعتباطاً لمجرد التعبير عن الخطوة اللاحقة دون إعتبار وتمحيص إلى النظرية الكائنة وراءها أو الفكر العميق الذي بنيت عليه وبالتالي فإنّ من يفهم دور الإستراتيجية ونظرياتها قليلون أما أولئك القادرون على وضعها فهم نادرون⁴. وإذا نخلص هنا إلى نتيجة أنّ التفكير الإستراتيجي هو المقدم والمؤسس والمنتج للإستراتيجية ، فالإستراتيجية تتم عبر عملية تفكير إستراتيجي منظّم وبالتالي تكون الإستراتيجية خاضعة للنظرية ولعملية منضبطة أساسها التفكير ، كما أن التفكير - كعملية ذهنية - المنتج للتخطيط هو الأساس في الإستراتيجية وهو نفس الإتجاه الذي حدّد فيها "فوكو" المفاهيم الخاصة بالاستراتيجية في أنّها عمل ذهني بالأساس وبهذا فإن الإستراتيجية تتميز بالعقلانية ، أي أن الفكر من يصنع الإستراتيجية . ويقودنا هذا الإتجاه الذي سقناه سابقاً حول جدلية التفكير الإستراتيجي والإستراتيجية إلى خلاصة أن الإستراتيجية يؤسسها الفكر الإستراتيجي . وأننا نستطيع أن نصف تلك الأفكار والأقوال بأنّها استراتيجية، منطلقين من

1 جاسم محمد سلطان ، في فهم التاريخ "فلسفة التاريخ" ، المنصورة : مؤسسة ام القرى للترجمة والتوزيع ، ط 1 ، 2005.

2 Newman, D. (2010). Contemporary Geopolitics of Israel-Palestine: Conflict Resolution and the Construction of Knowledge. *Eurasian Geography and Economics*, 51(6), 687-693

3 مدحت محمد أبو النصر ، قادة المستقبل ، مرجع سابق .

4 هاري. آريارغر ، الإستراتيجية ومحترفوا الأمن القومي التفكير الإستراتيجي وصيغة الإستراتيجية في القرن الواحد والعشرين، ترجمة راجح علي وآخرون، مرجع سابق.

الرأي الذي يرى أنّ فكر ورؤية القائد هي صورة تشمل أبعاداً كثيرة قد لا يكون عبر عنها صراحة ولكنها رسمت لأتباعهم طريق المستقبل¹.

صياغة الإستراتيجية

ذكرنا سابقاً مدى الخلط والإضطراب في مفهوم الاستراتيجية عند علماء الإدارة والباحثين، وهذا الإضطراب هو بالضرورة أشد وأكبر عند الساسة والمفكرين العرب، وهنا نرى الحاجة الملحة إلى الإستيعاب الواعي والتفكير العميق والدراسة العلمية للعاملين في السياسة وصياغة النهضة العربية والإسلامية فيما يتعلق بالإستراتيجية مفهوماً ومقوماتها والإحاطة بجميع جوانبها. وتكمن أهمية الإستراتيجية تسعى إلى خلق نتائج أفضل مما لو تركت الأمور للمصادفة، ولا يمكن أن تصاغ الإستراتيجية دون عقيدة أو في فراغ فكري². وصياغة الإستراتيجية تشمل طرائق وغايات ووسائل وهي عبارة عن تفكير عميق ومتكرر وتتميز بطبيعة معقدة ولها وظيفة لا تتغير على مر الزمان، فالغايات -الأهداف- وهي إجابة عن سؤال ماذا يجب أن ينجز لتحقيق الوضع النهائي المنشود أما الطرائق (المفاهيم) فهي تشرح السؤال - كيف - وأما الوسائل - الموارد- فإنها تضع الحدود لأنواع ومستويات نماذج الدعم التي ينبغي توفيرها لتطبيق مفاهيم الإستراتيجية³.

الرؤية والرسالة

إن مهمة القائد هي بناء الرؤية لمنظّمته وأتباعه. فالرؤية تعرف بأنها صورة ملحة مرغوبة للمنظمة في المستقبل، أي رؤية المستقبل الأمثل عياناً، والرؤية صورة تشمل أبعاداً كثيرة لم يعبر عنها هؤلاء القادة ولكن حلمهم تبنته الأجيال وعاش له الكثيرون، وهي صفة القادة العظام على مر الزمان⁴. أما رسالة المنظمة فهي أكثر تحديداً وأقصر زمناً وهي ما ستقوم به المنظمة في المدى المنظور، بينما قد تتجاوز الرؤية العمر الافتراضي للمؤسس وتمتد لأجيال بعده. هذه الرؤية الإستراتيجية تعبر عن القائد الملهم المخترع للإستراتيجية الخاصة به والذي يحفز الآخرين ويبث التفاؤل ويعمل على بناء منظمة قوية⁵.

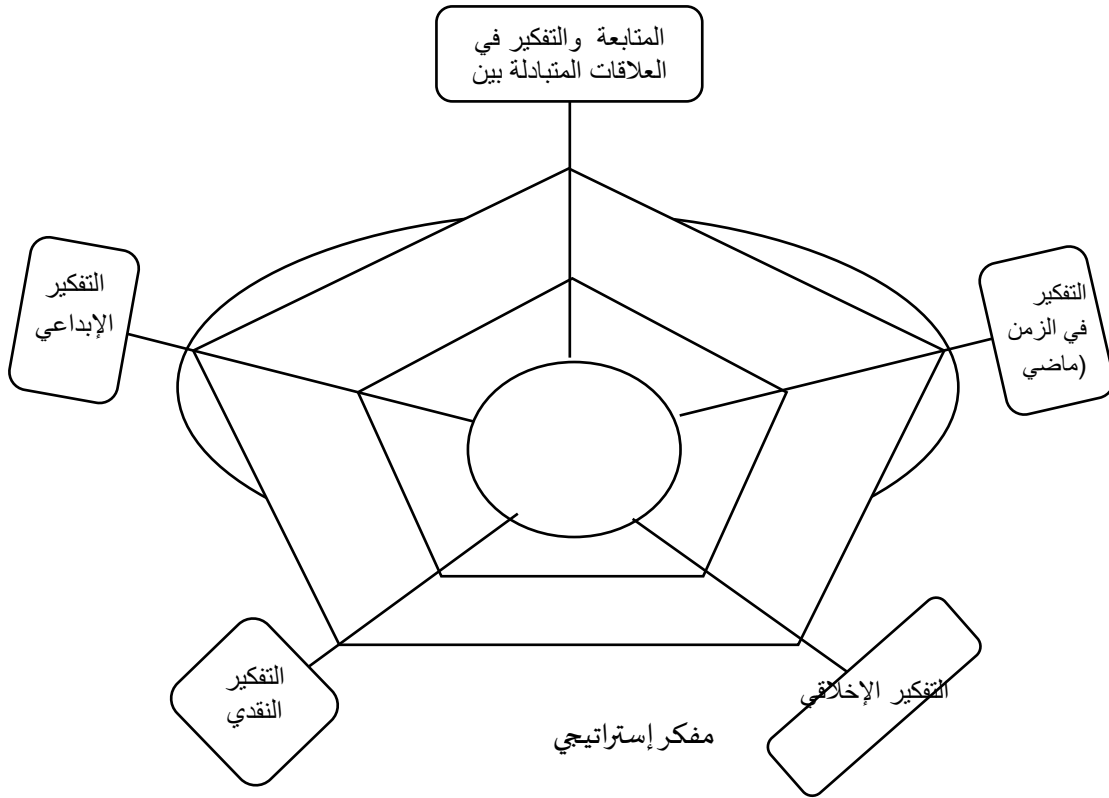
1 هاري، آريارغر، الإستراتيجية ومحترفوا الأمن القومي التفكير الإستراتيجي وصيغة الإستراتيجية في القرن الواحد والعشرين، ترجمة راجع علي وآخرون، مرجع سابق.

2 المصدر نفسه.

3 جاسم سلطان، التفكير الإستراتيجي والخروج من المأزق الراهن. مرجع سابق.

4 المصدر نفسه.

5 عبد الوهاب الأفندي وآخرون، الحركات الإسلامية: النشأة والمداول وملابس الواقع، في كتاب الحركات الإسلامية واثرها في الاستقرار السياسي في العالم العربي، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2002.



مفهوم وتعريف الجيوبوليتيكس

تطرقنا في هذا المبحث إلى مدخل حول الإستراتيجية والتفكير الإستراتيجية من أجل توجيه أنظار الساسة والمفكرين إلى اتخاذ دور المفكر استراتيجي. ومن ثم كان تطرقنا إلى مفهوم الجيوبوليتيكس وأهم تعريفاته وأبعاده ونظرياته والتي أهمها في رأينا نظرية الدكتور عبد الفتاح العويسي - نظرية دوائر البركة - إذ هي النظرية التي تعالج الأبعاد الجيوبوليتيكية لبيت المقدس مع مصر في رأينا ، وفي ضوءها نستطيع أن نفهم أكثر ماضي وحاضر ومستقبل القضية الفلسطينية وفلسطين.

وعند الحديث عن علم الجيوبوليتيكس فإنه يجدر مسبقاً بالإحاطة بالمصطلحات المشابهة والتي تشترك في الخلفيات والخطوط العامة، وأهم هذه المصطلحات هو مصطلح الجغرافيا السياسية - وعادة ما يتم الخلط بين المصطلحين - أما علم الجيوبوليتيكس كما يراه العويسي فهو العلم الذي يبحث في منعكسات بنية الدولة الجغرافي التاريخي على سياستها الخارجية، بينما الجغرافيا السياسية يشير إلى دراسة الوضع الطبيعي للدولة من ناحية مطالها في مجال السياسة الدولية أو هو تصرفات الدولة للتنافس والسيطرة على الأرض¹، والجيوبوليتيكس تعني تحديد الجغرافيا في ضوء حاجات القرار والسلوك السياسي وفائض القوة القادر على تحقيقه². وجوهر علم الجيوبوليتيكس يكمن في تحليل ودراسة العلاقة القائمة بين سياسات القوة للدولة وبين المقومات الجغرافية الضامنة لبناء تلك القوة أي أنه بعبارة أخرى هو قوة المكان³. أما

1 عبد الفتاح العويسي، صناعة التاريخ المستقبلي، الجزائر: دار الخلدونية، 2013.

2 إبراهيم عجوة، إبراهيم، القدس وجيوبوليتيك الحركة الصهيونية، موقع الجزيرة نت

<http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/5/16>

3 فؤاد حمة حورشيد، الجيوبوليتيكس المعاصر، السليمانية: مديرية الطب والنشر، 2013.

كلمة الجيوبوليتكس فهي مكونة من جزئين يشير أحدهما إلى الجغرافيا والثاني إلى السياسة، إلا أنه ليس المقصود منه مصطلح الجغرافيا السياسية ، وإنما الجيوبوليتكس اهتمامه في دراسة تأثير سلوك السياسة في تغيير الأبعاد والحدود الجغرافية للدولة.

لقد تطور علم الجيوبوليتكس عن علم الجغرافيا السياسية وبدأ أحد علوم السياسة المستقبلية. بل أصبح ينادى به اليوم كلاً من الساسة وعلماء الجغرافيا تحت شعار: "لا بد أن يفكر رجل الشارع جغرافياً وأن يفكر الساسة جيوبوليتيكياً". وقد أرجع الباحثون الانطلاقة الحقيقية لهذا العلم بمنهجيته الأساسية ومحدداته إلى العالم الألماني فردريك راتزل (1844-1904) من خلال وضعه أول مؤلف في الجيوبوليتكس والذي حمل عنوان "الجغرافيا السياسية" في العام 1897م¹. وخلاصة نظرية راتزل أن هيروفيالدولة كائناً حياً تدفعها الضرورة للنمو . وأنا الحدود السياسية بين الدول ليست إعلانات مؤتمقة ومؤشر للظروف الحالية للصراع بين الدول التي تسعى للتوسع الإقليمي. كما ذهب بعض الباحثين إلى أن العالم ودلّفوا ولما ابتدئ هذا المصطلح في عام 1899 واعتبرها مرادفة للجغرافيا السياسية. لكن البعض أرجع تعبير الجغرافيا السياسية إلى العالم الألماني كانت 1703-1764 ومن ثم جاء العالم راتزل الذي طور هذا العلم واعتبر أنه الخالق الفعلي له².

ورأى آخرون أنّ الفضل لآبداع مصطلح الجيوبوليتكس يعود إلى السويدي كيلن الذي استعمل هذا اللفظ وميز بينه وبين الجغرافيا السياسية. أما العالم الألماني هوسهوفر فقد اعتبر بأنه رجل الجيوبوليتكس الأول. والجدير ذكره أن العديد من المؤرخين رأوا ارتباطاً وثيقاً لعلم الجيوبوليتكس بالأفكار التوسعية للألمان مطلع القرن العشرين (رياض ، 2012) (سعودي، 2010) كما أكد الباحثون على العلاقة القوية بين الجيوبوليتكس والاستعمار بشكل عام . وأن الجيوبوليتكس يمثل صورة للصراع العالمي من أجل السيطرة على الموارد³. وأن تغيير القوى العظمى كلها صعوداً وسقوطاً يخضع للقانون الجيوبوليتيكي⁴.

ومن الصعوبة بمكان وضع خط واضح بين الجغرافية السياسية والجيوبوليتكس، فالجغرافيا والتاريخ والسياسة يتداخلوا بشكل معقد. ويمكن اجمال أهم الفوارق بين مصطلحي الجغرافيا السياسية والجيوبوليتكس بالآتي :

1. الجغرافيا السياسية تعمل على دراسة الإمكانيات الجغرافية المتاحة للدولة، أما الجيوبوليتكس فيعنى بالدراسة والبحث عن احتياجات الدولة التي تتطلبها لتنمو وتتطور ولو كانت هذه الاحتياجات وراء الحدود.
2. اهتمام الجغرافيا السياسية يقتصر على الواقع الموجود ، بينما الجيوبوليتكس ينظر نحو تحقيق الأهداف المستقبلية للدولة من خلال زحزحة الحدود وتغيير الخرائط.
3. الجغرافيا السياسية تنظر إلى الدولة باعتبارها وحدة احصائية ثابتة . بينما يرى الجيوبوليتكس الدولة كائناً حياً في حركة متطورة.

1Jaffee, L. J. (2016). Disrupting global disability frameworks: settler-colonialism and the geopolitics of disability in Palestine/Israel. *Disability & Society*, 31(1), 116-130.

2Pain, R., & Staeheli, L. (2014). Introduction: intimacy-geopolitics and violence. *Area*, 46(4), 344-347

3Dittmer, J. (2014). Geopolitical assemblages and complexity. *Progress in Human Geography*, 38(3), 385-401.

4Hu, Z., & Lu, D. (2016). Re-interpretation of the classical geopolitical theories in a critical geopolitical perspective. *Journal of Geographical Sciences*, 26(12), 1769-1784..

4. علم الجيوبوليتيكس يكرس الجغرافيا في خدمة مصالح الدولة، لكن علم الجغرافيا السياسية يرى في الجغرافيا تجسيد صورة الدولة¹.

وقد عرفت مجلة الجيوبوليتيكس مصطلح الجيوبوليتيكس بأنه العلاقة بين الأحداث السياسية والأرض أي طرق العمل السياسي المستقبلي ودليل السياسيين لما يتوجب عمله لمستقبل بلادهم. ويرى جونكيفر : أن الجيوبوليتيكس مهابيلا السياسة الخارجية للدولة من وجهة النظر الوطنية². وعرف الجيوبوليتيكس أيضا بأنه التفاعلات المعقدة بين عناصر الأرض والزمان والإنسان وتجميع. هذه التفاعلات وانعكاساتها على تحركات الدولة³. كما أن الجيوبوليتيك ما هو إلا استعمال الأسس والمبادئ الجغرافية في لعبة القوة. بينما يعرفها تايلور بأنها الجغرافيا السياسية مشحونة بالعواطف ومن ثم تكمن فيها دعوة للعمل⁴.

ويستوقفنا هنا كلام تايلور حول العواطف والدعوة للعمل والتي قد تعطي معنى أكبر من مجرد انطلاق الجيوبوليتيكس نحو مصالح الدولة المادية. وهذا الحديث يقودنا نحو الدوافع والمحفزات التي منحت الطاقة والقوة للكثير من التجارب التاريخية التي تجاوزت مفهوم الجيوبوليتيكس لتحقيق مصالح خاصة ولا شك أن أهم هذه التجارب كان الفتح الإسلامي. وهنا بالضرورة نرى لزاما إلى العمل نحو فهم أوضح للدين الإسلامي وفتوحاته في ضوء الجيوبوليتيكس حيث سيقودنا ذلك إلى فهم أشمل وأوسع لموقع بيت المقدس الجيوبوليتيكي فالجيوبوليتيكس علم يهب نفسه لمشكلات المستقبل. وقد تكون نظرية عبد الفتاح العويسي الجديدة للجيوبوليتيكس "نظرية دوائر البركة" لبيت المقدس الأبرز والأقوى في اتجاه نظريات الجيوبوليتيكس التي تنطلق من منطلقات مختلفة عن النظريات الغربية.

لقد جاءت دراستنا منطلقة من نظرية الجيوبوليتيكس لأنها تفسر الأحداث من زوايا التاريخ والدين والجغرافية والسياسة والثقافة. وبيت المقدس على وجه الخصوص يمكن أن يكون حقلا مثمرا فكريا وسياسيا لدراسات الجيوبوليتيكس باعتباره حقل دراسي متداخل فيه عوامل الجغرافيا والتاريخ والدين والأطماع والثقافات المختلفة والمتنازعة. كما أن علم الجيوبوليتيكس يساعدنا على إدراك الحقائق وتوجيه المستقبل⁵. في حين أن العديد من الدراسات الجيوبوليتيكية وقفت عاجزة أمام الحالة الاستثنائية لفلسطين - بيت المقدس، ولم تستطع أن تقدم أجوبة شاملة وتحليلا متكاملًا لها⁶. وهذه المشكلة الاستثنائية والعالمية لقضية بيت المقدس لا تكمن في الإحتلال فقط إنما أيضا من طبيعة الدولة الصهيونية

1 عبد الحكيم سليمان ، الإطار المفاهيمي والنظري لعلم الجيوبوليتيك ، موقع <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2012/12/18/280146.html> ، تاريخ النشر: 18-12-2012. تاريخ الزيارة 2017/6/15 ساعة 11.

2 مدحت عبد الغني سعودي ، الجغرافية السياسية المعاصرة دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية ، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ، 2010.

3 Flint, C. (2016). *Introduction to geopolitics*. Routledge.

4 Dittmer, J. (2014). Geopolitical assemblages and complexity. *Progress in Human Geography*, 38(3), 385-401.

5 عبد الفتاح العويسي ، نحو بيت المقدس - سلسلة حلقات تلفزيونية على قناة رابعة الفضائية ، الحلقة الأولى ، 2017.

<https://www.youtube.com/watch?v=OXUPZ366n9M>

6 Harker, C. (2011). Geopolitics and family in Palestine. *Geoforum*, 42(3), 306-315.

(اسرائيل) حيث طموحاتها التوسعية واشكالها يعود إلى الروايات العقائدية المغلفة للمصالح الإستعمارية¹. كما أشار حسون 2 إلى أن الكيان الصهيوني – اسرائيل - تعاني من مشاكل جيوبوليتيكية عدة.

فلسطين ومصر في ضوء الجيوبوليتيكس

استطاعت الحملة الفرنسية على مصر وفلسطين 1798 أن تعيد الاهتمام العالمي لمنطقة مصروبيت المقدس، واستطاعت أن تُورخ لبداية ظهور الأهمية الجيوبوليتيكية المعاصرة لهذه المنطقة. فمنذ ذلك التاريخ بدأ التنافس والصراع على المنطقة على أشده ما بين الدول الإستعمارية. وقد بلغت المنافسة السياسية في المنطقة درجة شديدة من التعقيد والتشابك من الصعوبة أن نجد لها مثيلاً بالنسبة لأقاليم جيوبوليتيكية أخرى في العالم³. ومثل الشرق الأوسط فيما بعد منطقة ذات أهمية استراتيجية إلى الولايات المتحدة أساسها ضمان عدم وجود قوة معادية قادرة كالحركات الإسلامية للسيطرة على الموارد النفطية في المنطقة وتهديدها للسيادة الأمريكية⁴. وقد انتقلت التجاذبات والتنافسات الجيوبوليتيكية العالمية الجديدة إلى منطقة الشرق الأوسط منذ أحداث أيلول 2001، مستندة إلى الاختلافات الثقافية والدينية⁶. وفي ضوء ما أشرنا نستطيع القول أن بيت المقدس من ناحية الجيوبوليتيكس يمثل حالة تاريخية استثنائية تتكرر على أرضه الأحداث التاريخية في صور عدة لكن علاقة بيت المقدس ومصر يعد أحد أهم عواملها. ويدلّل التاريخ والحاضر لبيت المقدس أنه قبة وساحة للصراع والنفوذ بما يتمثل فيهما من نقمة على هذا المكان، لكن في الوقت نفسه ومن منظور العقيدة الإسلامية فهي الأرض المباركة أي المطهرة أي أن لها وظيفة في الكون فكلما خالطها ظلم ونجس قامت بتطهيرة في أرض لا يعمر فيها ظالم.

إنّ دراسة قضية بيت المقدس بمعزل عن محيطها العقائدي والسياسي وحصر الصراع بين سكان بيت المقدس والحركة الصهيونية يؤدي بالضرورة إلى نتائج غير كاملة ومبتورة فكل الدلائل التاريخية والعلمية تشير إلى العلاقة العضوية بين بيت المقدس ومحيطها وخاصة مصر⁷. ورأى بعض الدارسين أنّ الإستقرار السياسي لبيت المقدس هو انعكاس للإستقرار السياسي لمصر والعكس صحيح وذلك من خلال استقراءها لمرحلة الدولة الأيوبية حيث كانت القرارات التي تحدد أوضاع ومستقبل مصر تخرج من بيت المقدس والعكس صحيح⁸.

وتكمن الخطورة هنا عند تجاهل أو نسيان هذه القاعدة التاريخية مما يفسح المجال إلى الإحتلال ليس فقط بالبقاء محتلاً لأرض بيت المقدس بل يدعوه إلى تمديد حدوده وتوسيع نظرتة الإحتلالية إلى الدول المجاورة. فالإحتلال الصهيوني

1Lubin, A., Field, L. W., Yazzie, M. K., & Schiller, J. (2013). The Israel/Palestine Field School Decoloniality and the Geopolitics of Knowledge. *Social Text*, 31(4 117), 79-97.

2Hasson, S. (2010). Israel's geopolitical dilemma. *Eurasian Geography and Economics*, 51(6), 694-715.

3محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط، مرجع سابق.

4Hazbun, W. (2010). US Policy and the Geopolitics of Insecurity in the Arab World. *Geopolitics*, 15(2), 239-262.

5Sturm, T. (2013). The future of religious geopolitics: towards a research and theory agenda. *Area*, 45(2), 134-140.

6Fischbach, M. R. (2017). The Palestine Deception, 1915–1923: The McMahon-Hussein Correspondence, the Balfour Declaration, and the Jewish National Home, by JMN Jeffries

7عواطف عبد الرحمان، مصر والقضية الفلسطينية، الكويت: عالم المعرفة، 1980.

8عبد الفتاح العويبي، صناعة التاريخ المستقبلي، مرجع سابق.

أكثر وعياً للإعتبار الجيوبوليتيكي¹ الذي ظل دائماً هو الاعتبار الرئيسي في سياساتها وذلك من خلال الإصرار على السياسة التوسعية الصهيونية أو ما يعرف في الجيوبوليتيكس بـ "إزاحة الحدود"². وما كانت نتائج الحروب العربية الإسرائيلية وتعاضل القوة الصهيونية وتمددتها في بيت المقدس وتوسع نفوذها خارجة إلا نتاجاً لفقد إستراتيجية موحدة لدى الدول العربية مقابل رؤية استراتيجية جيوبوليتيكية واضحة للإحتلال. وعلى الجانب الآخر نرى أن الإحتلال الصهيوني يرى أن أهم ضمانات الأمن القومي للدولة الصهيونية هو الأمن الخارجي وعلاقاتها الخارجية. وترى دولة الإحتلال الصهيوني من منظور أمنها القومي أن التهديد الوجودي لدولتهم يتمثل بتوحد الدول العربية³. وهو ما تؤكدته الباحثة جرار⁴ أن الأمن القومي العربي كل لا يتجزأ ومتكامل ما بين الدول العربية وأن الكيان الصهيوني يأتي في مقدمة تهديدات الأمن القومي العربي. وتعتقد عبد الرحمان⁵ ضرورة إعادة النظر في المنهج الذي اتبعته الدول العربية مع القضية الفلسطينية منذ وعد بلفور 1917 وتراه ضرورة قومية ملحة.

ومما سبق نخلص إلى أن بيت المقدس مفتاح السلم والحرب فتمت عمّا السلام نعمت به الأقاليم المجاورة والعكس صحيح ، فإما أن يحل السلام العالمي أو ينعدم انعكاساً لحالة بيت المقدس والذي يكون مع مصر من الناحية الجيوبوليتيكية وحدة متّحدة⁶. فالمطلوب الفهم الجيد لنظرية العويسي لضمان حسن التعامل مع الإحتلال الصهيوني والتقدم الجاد نحو عودة الحضارة الإسلامية إلى مجدها وتحرير بيت المقدس.

أهمية فلسطين الجيوبوليتيكية بالنسبة إلى مصر - دراسات سابقة

تعتبر مصر مركز النواة للوطن العربي ، وموقعها هذا جعل اتصال مصر بجيرانها ليس مجرد ضرورة يفرضها الجوار والمصالح الاقتصادية ولكن أيضاً الضرورة الاستراتيجية التي تتصل بأمن مصر وأمن المنطقة كلها ، وأدركت مصر هذه الأهمية الاستراتيجية لفلسطين وأثرها على أمن وسلامة مصر عبر الأجيال المتعاقبة . وأن حمايتها من الشرق أهم من حمايتها من أي جهة أخرى ، وحماية حدود مصر الشرقية لا يكون في مصر وإنما في فلسطين . لذلك وعبر التاريخ تبوّأت مصر مركز القوة الذي يستطيع توحيد العالم العربي وتحملت مصر أعباء معظم الحروب التي دارت في بلاد الشام على مدى التاريخ من زمن الفرس والدولة الأيوبية والصليبيين ومرورا بالدولة المملوكية وحربها مع المغول وحملة محمد علي باشا وإلى يومنا هذا . ومن الملاحظ أن معظم هذه الحروب وقعت في فلسطين وفي جزئها الجنوبي على وجه الخصوص⁷. ومصر هي مركز القوة الحقيقية للعرب والمسلمين ، وقد عبر عن هذه الأهمية لمصر الملك الصالح نجم الدين الأيوبي في وصيته إلى ابنه توران شاه " واعلم يا ولدي أن الديار المصرية هي كرسي المملكة وبها تستطيل على جميع الملوك ، إذا كانت بيدك مصر كان بيدك جميع الشرق⁸ .

1 Newman, D., &Yacobi, H. (2004). The Role of the EU in the Israel\Palestine Conflict. Beer Sheva: Ben-Gurion University of the Negev.

2 إبراهيم عجوة، إبراهيم ، القدس وجيوبوليتيك الحركة الصهيونية ، مرجع سابق .

3 أودي ديكيل وعومر غيتاف ، " ضرورة تحديث مفهوم الامن القومي : استراتيجيات تأثير متعدد المجالات "، مرجع سابق .

4 سهى محمود جرار ، التحديات السياسية المواجهة للامن العربي ، عمان : الجامعة الأردنية رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، 2009 .

5 عواطف عبد الرحمان ، مصر والقضية الفلسطينية ، مرجع سابق.

6 عبد الفتاح العويسي ، صناعة التاريخ المستقبلي ، مرجع سابق.

7 Fischbach, M. R. (2017). The Palestine Deception, 1915–1923: The McMahon-Hussein Correspondence, the Balfour Declaration, and the Jewish National Home, by JMN Jeffries.

8 عبد الفتاح العويسي ، نحو بيت المقدس - سلسلة حلقات تلفزيونية على قناة رابعة الفضائية ، الحلقة السادسة ، 2017 .

وتمثل فلسطين بالنسبة لمصر وحسب علوم الجيوبوليتكس والجغرافيا السياسية والعسكرية دهليز مصر ، فمن أرض فلسطين وصل معظم الغزاة إلى مصر. وبالتالي حدود مصر لا تؤمن في أرض مصر وإنما في أرض فلسطين ، ولا يمثل تهديد لمصر من أي بلد كما يمثل أي عدو من أرض فلسطين¹ . وعليه فقد مكّن الموقع الجغرافي لفلسطين أن يتحكم عسكريا في مصر في كثير من الأحيان . وأن يربط مصير مصر بفلسطين ، حيث تمثل فلسطين البوابة الشرقية لمصر وخط الدفاع الأول عنها وبذلك كان بالعادة أن تحظى فلسطين باهتمام السلطة في مصر . وليس هناك ثمة تعارض بين أمن فلسطين وأمن مصر، وعلاقة الأمن القومي بين البلدين هي علاقة تكامل لا انفكاك عنها² . وبالتالي كانت علاقة مصر بفلسطين دائما ما يدفعها للتحرك نحو فلسطين ليس تطوعا وإنما ضرورة أمن مصر والدفاع عنها³.. فالتاريخ شاهد على أنّ الغزوات التي جاءت إلى مصر كان معظمها عبر سيناء ، وفي عصرنا الحاضر تعتبر السياسات الإسرائيلية تمثل أكبر خطر على مصر ووحدتها ، ولا جدال أن فلسطين والشام أحد أركان الأمن القومي المصري⁴ . ولقد تعاملت التيارات والأحزاب السياسية المصرية الحديثة بتوجهات سلبية خالفت مسار التاريخ ، وكان موقف الحياد السلبي وتجنب الخوض في موضوع القضية الفلسطينية، هو السمة البارزة لمواقف الحكومة والأحزاب المصرية مطلع القرن العشرين وحتى مطلع الثلاثينات منه .

القضية الفلسطينية (بيت المقدس) وعلم الجيوبوليتكس

حازت قضية بيت المقدس على اهتمام كبير من قبل الباحثين في علم الجيوبوليتكس . وحيث أنّ الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ما زال قائما وهو أحد أهم قضايا السياسة الدولية ، كانت العديد من الدراسات قد تناولته في ضوء نظريات وعلم الجيوبوليتكس. ومنها دراسة Yang, C. (2017). *Si (gh) ting Israel/Palestine: the slow violence of international* (Doctoral dissertation, University of British Columbia). والتي تناولت المشروع الصهيوني كونه مشروع إستعماري ذو أبعاد جيوبوليتيكية وجيوسياسية . وكذلك دراسة Jaffee, L. J. (2016). *Disrupting global disability frameworks: settler-colonialism and the geopolitics of disability in Palestine/Israel. Disability & Society, 31(1), 116-130* . وتناولت هذه الدراسة أحد صور السياسة الإستعمارية للدولة الإسرائيلية على أرض فلسطين ، وأثارها في اضطهاد الفلسطينيين وزيادة معاناتهم، واعتبرت الدراسة أنّ هذه السياسة هي لا يمكن فصلها عن طبيعة المشروع الإستعماري للكيان الصهيوني ، وأنّ سياسات الجيوبوليتكس التوسعية الإسرائيلية مشابهة تماما لسياسات القوى الإستعمارية الأوروبية في القرون الماضية في مستعمراتها المختلفة في أمريكا والشرق على السواء. ودراسة Pain, R., (2014). *Introduction: intimacy-geopolitics and violence. Area, 46(4), 344-347* . وقد عملت هذه الدراسة على تحليل العلاقة المتشابكة والقوية ما بين سياسات الجيوبوليتكس التوسعية وما بين العنف في الأحداث العالمية بشكل عام . وحاولت الدراسة الإجابة على هذه العلاقة الوطيدة ما بين الجيوبوليتكس والعنف . ودراسة أخرى تناولت

<https://www.youtube.com/watch?v=W6bjGQFWeyk>

1Bosco, D. (2016). Palestine in The Hague: Justice, Geopolitics, and the International Criminal Court. *Global Governance: A Review of Multilateralism and International Organizations*, 22(1), 155-171.

2فهي خميس شراب ، " أثر الصراع العربي الإسرائيلي على الأمن القومي المصري " ، مجلة جامعة الأقصى ، غزة ، سلسلة العلوم الإنسانية - المجلد العشرين ، العدد الثاني ، ص 240- 272 ، يونيو 2016 .

3Jaffee, L. J. (2016). Disrupting global disability frameworks: settler-colonialism and the geopolitics of disability in Palestine/Israel. *Disability & Society, 31(1), 116-130*

4محمد حسنين هيكل ، مبارك وزمانه من المنصة إلى الميدان ، القاهرة : دار الشروق ، ط 1 ، 2012 .

قضية فلسطين وأبعادها الجيوبوليتيكية وهي : Bosco, D. (2016). Palestine in The Hague: Justice, Geopolitics, and the International Criminal Court. *Global Governance: A Review of Multilateralism and International Organizations*, 22(1), 155-171. وتناولت الدراسة مساعي دولة فلسطين في ملاحقة جرائم الإحتلال الإسرائيلي من خلال المحكمة الجنائية الدولية . وبالرغم من وضوح الجرائم الإسرائيلية وسياساتها التوسعية في فلسطين ، إلا أن الدراسة رأت صعوبة أيّ تقدم في ذلك في ظلّ دعم الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة لدولة الإحتلال الإسرائيلي .

وأما دراسة محمد سعيد المملوك والمعنونة " الضفة الغربية دراسة جيوبوليتيكية " ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الإسلامية ، غزة . 2012 . فقد ناقشت الدراسة سياسة الإحتلال الإسرائيلي الجيوبوليتيكية في الضفة الغربية وخاصة مدينة بيت المقدس ، وخلصت الدراسة إلى سياسة التوسع الإسرائيلية برؤى جيوبوليتيكية ماضية بكل قوة وتمثل خطر على الضفة الغربية وخاصة مدينة بيت المقدس بما يؤكد عدم صدق أي نوايا إسرائيلية في تحقيق السلام مع منظمة التحرير أو تخليها عن أي أرض في فلسطين ، والعمل على قتل الحلم الفلسطيني (المملوك ، 2012) . واستعان الباحث بنظريات الجيوبوليتيكية الدولية ولم يعالج الخطط الجيوبوليتيكية الإسرائيلية من منظور خصوصية الأرض المقدسة لفلسطين ، وتجاهل الباحث أهم نظريات الجيوبوليتيكية التي عالجت موضوع فلسطين وبيت المقدس وهي نظرية دوائر البركة للعويسي .

ودراسة أخرى : Oluwashakin, A. (2017). Geopolitical Conflicts: The Case of Israeli-Palestinian Conflict (1947-). *Covenant University Journal of Politics and International Affairs*, 4(2). ورأت هذه الدراسة أن الجيوبوليتيكية قادر على تفسير العديد من النزاعات الدولية في العالم ، واعتبرت الدراسة أن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي هو الأكثر أهمية في العالم . وذهبت الدراسة إلى أن الظلم متواصل على الفلسطينيين منذ إنشاء " إسرائيل " عام 1948. واعتبرت الدراسة أن فهم الجيوبوليتيكية الجغرافي والتاريخي لفلسطين والشرق الأوسط هو مفتاح فهم هذا الصراع ، حيث أن التناقض الشديد بين كلا الروايتين التاريخية خاصة .

وكذلك الدراسة المعنونة ب : Natanel, K. (2016). Border collapse and boundary maintenance: militarisation and the micro-geographies of violence in Israel–Palestine. *Gender, Place & Culture*, 23(6), 897-911. وقد تناولت الدراسة على السياسة الإسرائيلية التوسعية في فلسطين ، وأن الإحتلال يقود إلى العنف ، وأن الفلسطينيين يعيشون في ظلّ عنف وسياسات توسعية للإحتلال ومحاولات عزل الفلسطينيين في كانتونات جغرافية . ومن خلال دراسة حالات من التجمعات الإسرائيلية والفلسطينية ومعاناة الفلسطينيين اليومية ، وأن سياسات العزل والتوسع المتصاعدة من قبل الإحتلال الإسرائيلي يعمق الصراع ويزيد من حالات العنف والعداء. وخاصة في ظلّ منح كل الإمتيازات للإسرائيليين مقابل عزل وحصار وحرمان شبه كامل للفلسطينيين. وأخيرا دراسة : Kalouez, I., &Gharbi, M. (2018). The Contents of European Policies for the Mediterranean Region Construction. *Revue Académique des Études Sociales et Humaines*, (19), 163-174. وذهبت الدراسة إلى البحث في السياسات الجيوبوليتيكية في حوض البحر الأبيض المتوسط . معتبرة أن منطقة الشرق الأوسط ومنها فلسطين ذات أهمية شديدة نظرا إلى الأهمية الجيوبوليتيكية للقوى الكبرى ومكانتها في السياسة الدولية. ومن الملاحظ أن هذه العيّنة من دراسات الجيوبوليتيكية والتي تناولت القضية الفلسطينية والصراع مع الإحتلال الإسرائيلي ، تجاهلت كثيرا نت تاريخ ومكانة هذه البلاد ، كما أنها لم تأتي على ذكر أهم نظريات الجيوبوليتيكية الحديثة والتي تناولت القضية الفلسطينية من منظور حضاري إسلامي وهي نظرية دوائر البركة لصاحبها الدكتور عبد الفتاح العويسي .

نظرية دوائر البركة

لقد جاءت دراستنا منطلقة من نظرية الجيوبوليتيكس لأنها تفسر الأحداث من زوايا التاريخ والدين والجغرافية والسياسة والثقافة. وبيت المقدس على وجه الخصوص يمكن أن يكون حقلاً مثمراً فكرياً وسياسياً لدراسات الجيوبوليتيكس باعتباره حقل دراسي متداخل فيه عوامل الجغرافيا والتاريخ والدين والأطماع والثقافات المختلفة والمتنازعة¹. ونظرية دوائر البركة أحد أبرز النظريات التي شرحت مفهوم بيت المقدس وآثاره على المنطقة وكذلك فسرت علاقته بمصر على وجه الخصوص. فمصر وفلسطين ترتبطان بعلاقة عضوية على مر التاريخ، وكلا البلدين كان لهما الأثر الأكبر في أحداث البلدين. وقد تباينت التفسيرات التاريخية لهذه العلاقة دون أن توفر تفسيراً أو نموذج متكامل يعين على فهم التطورات المعاصرة². ومن ثم ظهرت مقاربات نظريات ونماذج علم الجيوبوليتيكس والذي اهتمت هذه الأطروحة. ولقد تناولت العديد من الدراسات الأحداث المعاصرة مطلع القرن العشرين لبيت المقدس - فلسطين - على أنها صراع بين الفلسطينيين وبين الحركة الصهيونية والإحتلال البريطاني، وبالتالي تحمل الفلسطينيون الجزء الأكبر من نتائج الدراسات كما تحملوا ظلماً نتائج الأحداث على الأرض، والحال مشابه إذا تمت دراسة مصر وأحداثها عبر التاريخ دون اعتبار لدور بيت المقدس وأثره عليها.

لقد ابتكر عبد الفتاح العويسى نظريته الجديدة حول بيت المقدس في ضوء الجيوبوليتيكس، وانطلق من كلمات "من" و"إلى" و"حوله" في آية الإسراء: "سبحان الذي أسرى بعبده ليلاً من المسجد الحرام إلى المسجد الأقصى الذي باركنا حوله"³. فهذه الآية تتوسط آيات القرآن وإشارة كلمة "حوله" للمسجد الأقصى تعني أن المسجد الأقصى هو مركز مركز البركة، والبركة تتحرك في دوائر حول المسجد وتتصل حتى تصل العالم أجمع. وكلما التصقنا واقتربنا من الأقصى مركز البركة زادت البركة. وقسم العويسى دوائر البركة إلى ثلاث دوائر، الدائرة الأولى بيت المقدس "الأرض المقدسة" وهو إقليم له حدود ثابتة وهو يقع في قلب الوطن العربي وملتقى القارات القديمة الثلاث ومهد الديانات الثلاث الإسلام والمسيحية واليهودية. أما الدائرة الثانية: فرغم أن معظم علماء التفسير فسروا الأرض المباركة أنها الشام فقط، لكن الشام حسب نظرية دوائر البركة هي فقط نصف الدائرة ونصفها الآخر هي مصر فالأرض المباركة هي بلاد الشام ومصر، وبهذا فإن مصر والشام يمثلان دائرة واحدة في علاقة عضوية وارتباط تكاملي، أما الدائرة الثالثة فهي المشرق العربي والإسلامي⁴ (العويسى، 2013). وملخص نظرية عبد الفتاح العويسى الجديدة للجيوبوليتيكس أن من يحكم بيت المقدس هو الذي يقود العالم، وتكون له السيادة والسيطرة العالمية. حيث اعتبر العويسى أن بيت المقدس مركز القيادة للعالم وقلبه النابض، وقد أيد الباحث جواد النتشة العويسى حيث رأى أن بيت المقدس لب الصراع الحالي، ومن ملك بيت المقدس أوشك أن يملك العالم⁵.

ولخص العويسى (2013) نظريته الجديدة في ثلاث معادلات كالآتي:

- من يحكم بيت المقدس "الدائرة الأولى" يسيطر على بلاد الشام ومصر "الدائرة الثانية".

¹ عبد الفتاح العويسى، صناعة التاريخ المستقبلي، مرجع سابق.

Oluwashakin, A. (2017). Geopolitical Conflicts: The Case of Israeli-Palestinian Conflict (1947–2012). *Covenant University Journal of Politics and International Affairs*, 4(2).

³ القرآن الكريم، سورة الإسراء، آية 1.

⁴ عبد الفتاح العويسى، صناعة التاريخ المستقبلي، مرجع سابق.

⁵ جواد بحر النتشة، مكانة بيت المقدس بين نصوص الوحي وحركة الإنسان، فلسطين: مركز دراسات المستقبل، 2006.

- من يحكم بلاد الشام ومصر " الدائرة الثانية " يتحكم ويسيطر على المشرق العربي والإسلامي " الدائرة الثالثة".
 - من يحكم ويسيطر على المشرق العربي والإسلامي أي الدائرة الثالثة يسيطر ويسود العالم 1 .
- وقد جاءت السياسة الاستعمارية المعاصرة لتؤكد هذه النظرية فقد عمل الإستعمار على إيجاد حاجز بشري غريب ما يسمى " إسرائيل " للحيلولة دون أي وحدة سياسية في المنطقة العربية². ونحن نميل إلى حجة العويسي والكثير من الباحثين أن "اسرائيل " ما هي إلا مشروع استعماري غربي قبل أن تكون مشروعاً للحركة الصهيونية ، فقد كانت البداية عندما عزلت الدول الأوروبية مصر عن الشام لتحقيق هذه الأطماع عندما وقعت اتفاقية مع محمد علي باشا وأجبرته للانكفاء داخل مصر وبين وزير خارجية بريطانيا بالمرستون عام 1840 أن الهدف الحقيقي هو إقامة منطقة إقليمية في الدولة العثمانية تحت الوصاية الأوروبية تكون حائلاً يمنع إقامة أي وحدة سياسية بين الأقاليم العربية³.
- وعليه فإن من يريد استقرار وتأمين حكمه في حكم في بيت المقدس عليه أن يسعى الى مد نفوذه الى مصر وبلاد الشام ومحاولة السيطرة عليها ، أي أن مصر وبلاد الشام مهمتان لتثبيت الحكم في بيت المقدس واستقراره وبدونهما تبقى القوة المسيطرة على بيت المقدس ضعيفة وعرضة للانهييار⁴. كما أن بلاد الشام على وجه الخصوص شهدت تاريخياً معارك جيوبوليتيكية متكررة، استخدم فيها الطائفية ونتجت عنها آثار مدمرة⁵. وبالتالي وبناء على النظرية الجديدة للجيوبوليتيكس فإن طريق الوحدة بين الأمة هو السبيل لتحرير بيت المقدس ، كما أنه يستلزم العمل على إزالة هذا الحاجز الغريب -الذي وجد لمنع الوحدة- لإتمام وحدة الأمة في مسارين متلازمين معاً⁶.

1عبد الفتاح العويسي ، صناعة التاريخ المستقبلي ، مرجع سابق

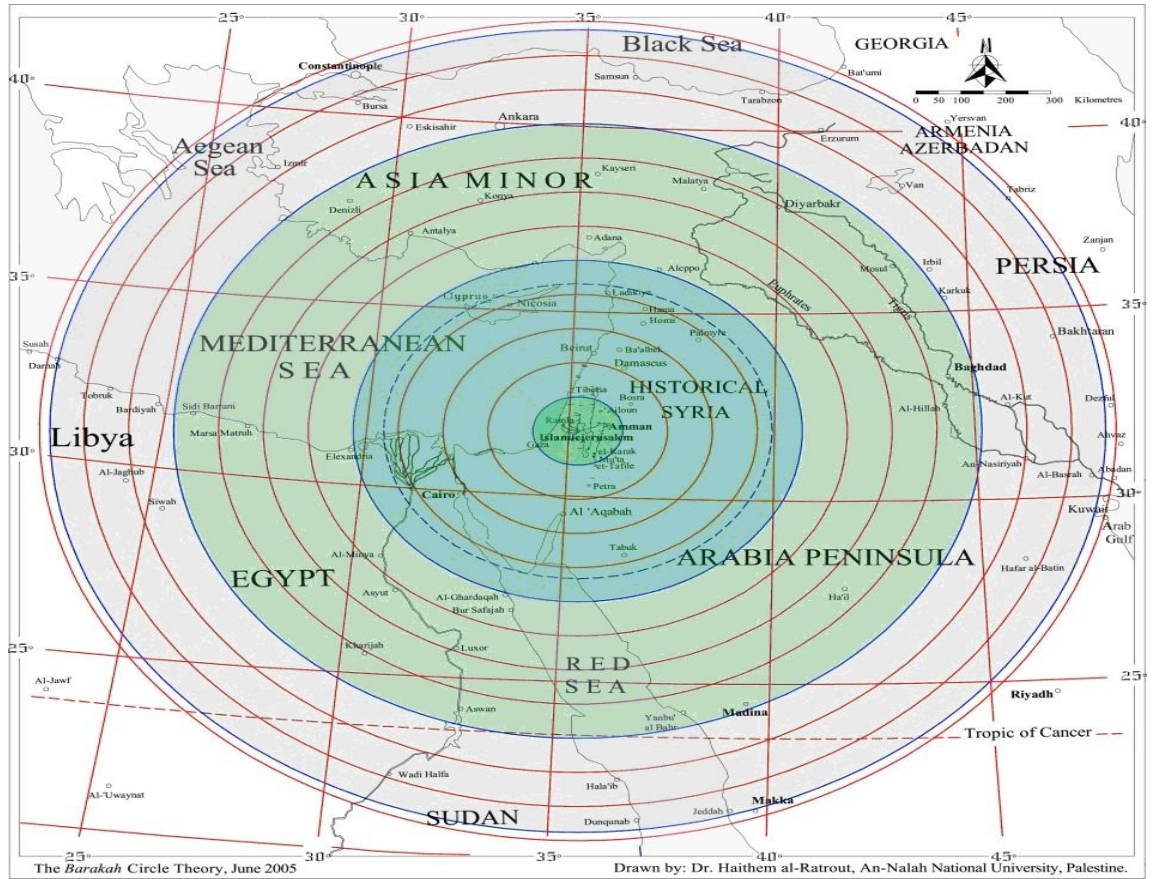
2Hazbun, W. (2010). US Policy and the Geopolitics of Insecurity in the Arab World. *Geopolitics*, 15(2), 239-262.

3محسن صالح ، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية ، القاهرة :مركز الاعلام العربي ، ط 1 ، 2003.

4عبد الفتاح العويسي ، صناعة التاريخ المستقبلي ، مرجع سابق.

5Yossef, A., & Cerami, J. (2015). *The Arab Spring and the Geopolitics of the Middle East: Emerging Security Threats and Revolutionary Change*. Springer

6رفيق فهد دواس ، خلافاً للحزب الفلسطينية في فترة الانتداب البريطاني (1924 - 1936) ، غزة : مجلة جامعة الاقصى المجلد الثامن عشر، العدد الاول ، ص 1 - 30 ، يناير 2014 .



نظرية دوائر البركة الثلاث وتظهر مصر ضمن الدائرة الثانية حسب نظرية دوائر البركة

الخلاصة والاستنتاجات

تناولت الدراسة مفاهيم الاستراتيجية والتفكير الاستراتيجي، وهي المفاهيم التي أصبحت من ضرورات العمل السياسي والإداري والحياتي بشكل عام. كما أن الدراسة تناولت مفهوم علم الجيوبوليتيكس المعاصر وأثره في العلاقات الدولية وبناء الدولة وطموحاتها. وكذلك علاقات الدول المبنية على فهم علمي. وقد تطرقت الدراسة إلى القضية الفلسطينية باعتبارها نموذجاً مناسباً لفهم أثر الجيوبوليتيكس. وكذلك خلصت الدراسة إلى أن بناء المستقبل يحتاج إلى استراتيجيات واضحة وأن التفكير والمفكر الاستراتيجي مناط بهم في صياغة الاستراتيجية. وكذلك خلصت الدراسة إلى نظريات الجيوبوليتيكس المعاصرة وخاصة نظرية دوائر البركة تفسر القضية الفلسطينية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً. وأن طبيعة الصراع مع الإستعمار والحركة الصهيونية بأنه صراعاً حضارياً لا يواجه إلا بالرجوع والاستناد إلى التعاليم الإسلامية. وأن نهضة مصر والأمة العربية والإسلامية وتحرير بيت المقدس لن يتأتى إلا بالكون الحضاري الإسلامي واستناداً لأحداث التاريخ في تحرر ونهضة الأمة الإسلامية.

المراجع

- 1- القرآن الكريم
- 2- إبراهيم عجوة ، القدس وجيوبوليتيك الحركة الصهيونية ، موقع الجزيرة نت 2010 ، تاريخ الدخول 2018/7/15 .
- 3- <http://www.aljazeera.net/knowledgegate/opinions/2010/5/16>
- 4- أودي ديكيل وعمر غيتاف ، "ضرورة تحديث مفهوم الأمن القومي: استراتيجيات تأثير متعدد المجالات" ، مياط عال ، تل أبيب ، عدد 733 ، 2015/8/13 .

- 5- جاسم سلطان ، التفكير الإستراتيجي والخروج من المأزق الراهن ، المنصورة : مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع ، ط 2 ، 2010 .
- 6- جاسم سلطان ، الجغرافيا والحلم العربي القادم – الجيوبوليتيك عندما تتحدث الجغرافيا ، لبنان : تمكين للأبحاث والنشر ، ط 1 ، 2013 .
- 7- جاسم محمد سلطان ، في فهم التاريخ "فلسفة التاريخ" ، المنصورة : مؤسسة أم القرى للترجمة والتوزيع ، ط 1 ، 2005 .
- 8- جواد بحر النتشة ، مكانة بيت المقدس بين نصوص الوحي وحركة الإنسان ، فلسطين : مركز دراسات المستقبل ، 2006 .
- 9- رفيق فهي دواس ، خلاقات الاحزاب الفلسطينية في فترة الانتداب البريطاني (1924 - 1936) ، غزة : مجلة جامعة الاقصى المجلد الثامن عشر ، العدد الاول ، ص 1 - 30 ، يناير 2014 .
- 10- سمي محمود جزار ، التحديات السياسية المواجهة للامن العربي ، عمان : الجامعة الأردنية رسالة ماجستير غير منشورة ، الجامعة الاردنية ، 2009 .
- 11- عبد الحكيم سليمان ، الإطار المفاهيمي و النظري لعلم الجيوبوليتيك ، موقع <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2012/12/18/280146.html> ، تاريخ النشر : 18-12-2012 . تاريخ الزيارة 2017/6/15 ساعة 11 .
- 12- عبد الفتاح العويسي ، نحو بيت المقدس – سلسلة حلقات تلفزيونية على قناة رابعة فضائية ، الحلقات : الاولى والسادسة والسابعة والثامنة والتاسعة والثامنة عشر والحلقة الواحدة والعشرين ، 2017 .
- 13- <https://www.youtube.com/watch?v=bGTBF9OLnUQ>
- 14- <https://www.youtube.com/watch?v=ipl3inTUJwk>
- 15- <https://www.youtube.com/watch?v=OXUPZ366n9M>
- 16- <https://www.youtube.com/watch?v=W6bjGQFWeyk>
- 17- عبد الفتاح العويسي ، صناعة التاريخ المستقبلي ، الجزائر : دار الخلدونية ، 2013 .
- 18- عبد الوهاب الأفندي وآخرون ، الحركات الإسلامية: النشأة والمداول وملابسات الواقع ، في كتاب الحركات الإسلامية واثرا في الاستقرار السياسي في العالم العربي ، أبو ظبي : مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2002 .
- 19- عواطف عبد الرحمان ، مصر والقضية الفلسطينية ، الكويت : عالم المعرفة ، 1980 .
- 20- فهي خميس شراب ، " أثر الصراع العربي الإسرائيلي على الأمن القومي المصري " ، مجلة جامعة الأقصى ، غزة ، سلسلة العلوم الإنسانية - المجلد العشرين ، العدد الثاني ، ص 240 - 272 ، يونيو 2016 .
- 21- فؤاد حمة حورشيد ، الجيوبوليتيكس المعاصر ، السلیمانية : مديرية الطبع والنشر ، 2013 .
- 22- محسن صالح ، دراسات منهجية في القضية الفلسطينية ، القاهرة : مركز الاعلام العربي ، ط 1 ، 2003 .
- 23- محمد حسنين هيكل ، مبارك وزمانه من المنصة إلى الميدان ، القاهرة : دار الشروق ، ط 1 ، 2012 .
- 24- محمد رياض ، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط ، عمان : مؤسسة هنداي للتعليم والثقافة ، 2014 .

25- محمد سعيد محمد المملوك ، الضفة الغربية دراسة جيوبوليتيكية ، غزة :الجامعة الإسلامية ، رسالة ماجستير غير منشورة 2012.

26- مدحت عبد الغني سعودي ، الجغرافية السياسية المعاصرة دراسة الجغرافية والعلاقات السياسية الدولية ، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية ، 2010 .

27- مدحت محمد أبو النصر ، قادة المستقبل ، القاهرة : المجموعة العربية للتدريب والنشر ، 2009.

28- هاري، آريارغر ، الإستراتيجية ومحترفوا الأمن القومي التفكير الإستراتيجي وصيلغة الإستراتيجية في القرن الواحد والعشرين، ترجمة راجع علي وآخرون ، الإمارات: مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، 2011.

المراجع الأجنبية

- 1- Bosco, D. (2016). Palestine in The Hague: Justice, Geopolitics, and the International Criminal Court. *Global Governance: A Review of Multilateralism and International Organizations*, 22(1), 155-17.
- 2- Dittmer, J. (2014). Geopolitical assemblages and complexity. *Progress in Human Geography*, 38(3), 385-401.
- 3- Fischbach, M. R. (2017). The Palestine Deception, 1915–1923: The McMahon-Hussein Correspondence, the Balfour Declaration, and the Jewish National Home, by JMN Jeffries.
- 4- Flint, C. (2016). *Introduction to geopolitics*. Routledge.
- 5- Harker, C. (2011). Geopolitics and family in Palestine. *Geoforum*, 42(3), 306-315.
- 6- Hasson, S. (2010). Israel's geopolitical dilemma. *Eurasian Geography and Economics*, 51(6), 694-715.
- 7- Hazbun, W. (2010). US Policy and the Geopolitics of Insecurity in the Arab World. *Geopolitics*, 15(2), 239-262.
- 8- Hu, Z., & Lu, D. (2016). Re-interpretation of the classical geopolitical theories in a critical geopolitical perspective. *Journal of Geographical Sciences*, 26(12), 1769-1784..
- 9- Jaffee, L. J. (2016). Disrupting global disability frameworks: settler-colonialism and the geopolitics of disability in Palestine/Israel. *Disability & Society*, 31(1), 116-130.
- 10- Kalouez, I., & Gharbi, M. (2018). The Contents of European Policies for the Mediterranean Region Construction. *Revue Académique des Études Sociales et Humaines*, (19), 163-174.
- 11- Lorenzini, S., & Furlan, (2016) S. M. DRAWING THE MAP OF MODERN MIDDLE EAST, 1914-1922. Reverting_to_the_McMahon-Huseyn_correspo
- 12- Lubin, A., Field, L. W., Yazzie, M. K., & Schiller, J. (2013). The Israel/Palestine Field School Decoloniality and the Geopolitics of Knowledge. *Social Text*, 31(4 117), 79-97.

- 13- Natanel, K. (2016). Border collapse and boundary maintenance: militarisation and the micro-geographies of violence in Israel–Palestine. *Gender, Place & Culture*, 23(6), 897-911.
- 14- Newman, D. (2010). Contemporary Geopolitics of Israel-Palestine: Conflict Resolution and the Construction of Knowledge. *Eurasian Geography and Economics*, 51(6), 687-693.
- 15- Newman, D., &Yacobi, H. (2004). The Role of the EU in the Israel\Palestine Conflict. *Beer Sheva: Ben-Gurion University of the Negev*.
- 16- Oluwashakin, A. (2017). Geopolitical Conflicts: The Case of Israeli-Palestinian Conflict (1947–2012). *Covenant University Journal of Politics and International Affairs*, 4(2).
- 17- Pain, R. (2009). Globalized fear? Towards an emotional geopolitics. *Progress in Human Geography*, 33(4), 466-486.
- 18- Pain, R., &Staeheli, L. (2014). Introduction: intimacy-geopolitics and violence. *Area*, 46(4), 344-347
- 19- Sturm, T. (2013). The future of religious geopolitics: towards a research and theory agenda. *Area*, 45(2), 134-140.
- 20- Yang, C. (2017). *Si (gh) ting Israel/Palestine: the slow violence of international tourism* (Doctoral dissertation, University of British Columbia).
- 21- Yossef, A., &Cerami, J. (2015). *The Arab Spring and the Geopolitics of the Middle East: Emerging Security Threats and Revolutionary Change*. Springer.

التعاون الأمني الجزائري الأوروبي في إطار منتدى 5+5 دفاع

Algerian - European in the context of 5+5 forum

بن حداد هشام

باحث الدكتوراه علوم سياسية وعلاقات دولية

جامعة وهران 2 محمد بن أحمد - الجزائر

الملخص:

إنَّ الرغبة الأمنية للاتحاد الأوروبي في حماية موارد أمنه القومي ومصالحه الإستراتيجية في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط بفعل تنامي التهديدات الأمنية الراهنة : دفعته إلى الدخول في حوار أمني مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط خاصة الجنوبية منها ، وذلك تحقيقا لمفهوم " المصلحة العليا المشتركة " ، حيث تعتبر الجزائر أكثر الدول المتوسطية مكانة في شتى السياسات والبرامج التي يباشرها الجانب الأوروبي في المنطقة ، وهذا بالنظر إلى الدور الريادي الذي تلعبه الجزائر بناء على عدة مستويات جيوسياسية ، اقتصادية ، اجتماعية وحتى ثقافية .

الكلمات المفتاحية: منتدى 5+5 ، الأمن الأوروبي ، التهديد ، العمليات العسكرية ، الأمن البحري.

Abstract :

Due to the increasing number of current security threats ,and the desire of the european Union to protect the ressources of it's national security ,the EU is engaged in security discussions with the mediterranean countries especially the southern ones , by the means of having mutual higher interests, given that Algeria is considered one of the highest standing Mediterranean countries in many policies and programs initiated by the European part in the region this is due to the leading role played by Algeria based on many geopolitic,even social and cultural levels.

Key words :

Forum 5+5, euromediterranean security,the threat,military operations ,Maritime security.

مقدمة :

دفعت المتغيرات الاقليمية والدولية التي شهدتها العالم بعد نهاية الحرب الباردة بدول حوض البحر الأبيض المتوسط سواء الشمالية منها أو الجنوبية إلى إعادة النظر في الاستراتيجيات الأمنية التي تحكم العلاقات بين ضفتي المتوسط ، بما يكفل في الأخير مجابهة التحديات الأمنية الراهنة خاصة ما تعلق منها بظاهرة الهجرة السرية ، التنظيمات الارهابية النشطة على مستوى مناطق الأزمات ، ثم الجريمة المنظمة بشتى أنواعها التي استفحلت بشكل رهيب خلال السنوات القليلة الماضية. وفي سياق عملية التعاون الأمني بين دول شمال المتوسط خاصة دول الاتحاد الأوروبي ، وبين دول جنوبه أين تنصدر الجزائر طليعة الدول الأكثر حضورا في عملية تأمين المتوسط ؛ جاء منتدى 5+5 دفاع كمسار توافقي بين خمس دول شمالية وأخرى جنوبية ؛ حمل المنتدى بعدا عسكريا محضا من أبعاد الأمن الحديث وهو المنتدى الذي عرف ولايزال يشهد مشاركة وحضورا نوعيا للجزائر في شتى أنشطته ومهامه العسكرية التي تهدف إلى تحقيق الأهداف المرجوة من تأسيسه وهي محاربة الأخطار والتهديدات عبر مياه المتوسط بما يحقق أمن جميع أطراف العلاقة بين دول المتوسط ، خاصة وأن دول المجموعة الأوروبية مجتمعة مع ما تملكه من ترسانة عسكرية ؛ فإنها لم تستطع التحكّم لا في موجات الهجرة السرية نحوها ، ولا في التصدي لمختلف الأعمال الارهابية التي استهدفت كبرى دولها ، أين فرضت هذه الظروف إلى ضرورة الاستعانة بخبرات الجزائر صاحبة التجربة الرائدة في مكافحة الإرهاب وكذا حسن إدارة الجزائر لشتى أنواع التهديد الأمني ، فضلا عن الحنكة الدبلوماسية في التعامل مع الأزمات الأمنية بدول الجوار.

إنَّ أهمية الدراسة نابعة أساسا من أهمية موقع الجزائر في شتى البرامج والسياسات الأوروبية اتجاه منطقة المتوسط التي عززت من تموقع الجزائر على الساحة الاقليمية والدولية على الرغم من مبدأ الحياد التي تؤمن به في تعاملها مع

مختلف الملفات الأمنية والقضايا الجيوسياسية ، أين تهدف الدراسة من خلال هذا الموضوع إلى تسليط الضوء على دور ومكانة الجزائر في عملية التعاون الأمني مع الطرف الأوروبي في شقّه العسكري ، ما يدفعنا إلى محاولة الاجابة عن الاشكالية الموالية :

- فيما يتمثل الموقع الأمني والعسكري للجزائر ضمن إطار منتدى 5+5 دفاع ، وما أهميته في عملية تأمين حوض البحر الأبيض المتوسط.
- وكمحاولة للإجابة على الإشكالية المطروحة ، تقترح الدراسة الفرضيات الموالية :
- إنّ عملية تأمين المتوسط تقتضي وجود إرادة سياسية مشتركة من أجل محاربة التهديد في مصادره
- إنّ منتدى 5+5 دفاع هو الفضاء العسكري الأمثل الذي يعكس رغبة الشركاء في المتوسط لمحاربة المخاطر الأمنية المشتركة ، شريطة أن لا يكون ذلك على حساب أمن واستقرار دول جنوب المتوسط .
- تقتضي عملية التعاون الأمن والعسكري في حوض المتوسط ضمن إطار فضاء 5+5 مراعاة الجوانب الاقتصادية والامكانيات المحدودة لدى دول الجنوب مقارنة بدول الشمال.
- حيث تهدف الدراسة من خلال هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على النقاط الرئيسية الآتية :
- إبراز أهمية وجود فضاء للتعاون الأمني والعسكري على شاکلة منتدى 5+5 .
- التنويه بالجهود التي تبذلها الجزائر في سبيل عملية تأمين المتوسط ودرء مختلف أنواع المخاطر والتهديدات.
- تبيان المؤهلات التي تتمتع بها القوّات المسلحة للجيش الوطني الشعبي الذي بات في مستوى عال من الاحترافية.
- ولأجل تحليل الموضوع تعتمد الدراسة على بعض المناهج في التحليل ، نذكر منها :
- 1- المنهج التاريخي: هو المنهج الذي يوجهنا إلى جمع الحقائق وترتيبها ترتيبا كرونولوجيا، كما يساعد على تحليل الأحداث التاريخية والمحطات الزمنية وتفسيرها، كدراسة المسار التاريخي الذي سلكته عملية تأسيس حوار 5+5.
- 2- المنهج الوصفي: هو المنهج الذي يهتم بدراسة الظواهر ووصفها وصفا موضوعيا دقيقا كمّا وكيفاً، بحيث يتناول وصف الأحداث التي تتتابع إثر متغيرات دولية وما يرافقها من تداعيات سياسية واقتصادية واجتماعية.
- 3- المنهج المقارن: يساعد هذا المنهج على إبراز المؤهلات والمقومات الإستراتيجية للدول، فالدول الأوروبية مثلا يأتي مقارنتها مع دول أقلّ منها من حيث المؤهلات والقدرات، وهي المقارنة التي تسمح بدراسة عوامل التنافس الدولي على مستوى حوض البحر الأبيض المتوسط.
- 4- المنهج الإحصائي: اعتمدته الدراسة بكثرة نظرا لأهميته في تحليل المعطيات السياسية والاقتصادية بلغة دقيقة تعتمد على الأرقام والإحصائيات حتى يسهل فهم المعنى ويقوم استخدامه من خلال توظيف الجداول والدوائر النسبية والأشكال التوضيحية، فهو من أهم المناهج المعمول بها في أي بحث أو دراسة علمية أكاديمية.
- 5- منهج تحليل المضمون: يعد هو الآخر منهجا ذا قيمة وأهمية كبيرة في حقل العلوم الإنسانية، خاصة في غياب المراجع والمصادر العلمية الدقيقة، فهو يعتمد أساسا على تحليل المواقف الرسمية للقادة العسكريين والمسؤولون في القطاعات الأمنية والعسكرية.

أمّا فيما يتعلّق بمضمون الدراسة ، فقد تمّ تقسيم هذه الورقة إلى ثلاث محاور ثمّ خاتمة ، يأتي تقسيمهم على النحو التالي :

- المحور الأول: إنطلاقة مبادرة 5+5 دفاع.
- المحور الثاني: المكانة الاستراتيجية للجزائر في إطار منتدى 5+5 دفاع
- المحور الثالث: تقييم مسار التعاون الأمني ضمن إطار مبادرة 5+5 دفاع
- خاتمة وتوصيات.
- قائمة المصادر والمراجع.

المحور الأول: انطلاقة مبادرة 5+5 دفاع

تعدّ مبادرة 5+5 بمثابة الإطار الأكثر تقريبا لوجهات النّظر الأمنية بين دول ضفّتي حوض المتوسط؛ ذلك أنّه يرمي بالأساس إلى إقامة مجال من السلم والتعاون الأمني دون أي بعد عسكري يهدف إلى تنفيذ مشاريع استيطانية وإنما مشروع لتحقيق الأمن المشترك لشعوب المنطقة.

تعود الخطوات الأولى للمشروع إلى سنة 1983 وتحديدا أثناء الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس الفرنسي في تلك الفترة "فرانسوا ميتران" إلى المغرب دعا من خلالها إلى مبادرة حملت عنوان "مجلس التعاون والأمن لغرب المتوسط" ضمّ كلا من: المغرب، الجزائر، تونس عن دول جنوب المتوسط، ثم فرنسا، إيطاليا، وإسبانيا عن شمال المتوسط، وهو المشروع الذي عرف معارضة شديدة ورفضاً كبيراً من طرف الجزائر وذلك بسبب إقصائه وتهميشه لبعض الدول كليبيا، مالطا، يوغسلافيا وكذلك تجاهل المشروع لقضية الصراع العربي-الإسرائيلي في تلك الفترة، مع الإشارة إلى أن الجزائر كانت السبّاقة إلى إطلاق مبادرة من هذا النوع، حيث دعت سنة 1972 أي قبل 11 سنة من مبادرة الرئيس الفرنسي إلى ضرورة عقد مؤتمر "للأمن في المتوسط" وكان ذلك على هامش مؤتمر عدم الانحياز الذي احتضنته الجزائر.¹

وشهدت مدينة "مارسيليا" الفرنسية سنة 1988 لقاء هدف إلى إحياء جهود هذه المبادرة التي أُطلق عليها تسمية مبادرة 3+3 أين تمّ خلالها التعهد بإجراء لقاءات أخرى من أجل ضم مزيد من الدول ذات الاهتمام المشترك.² وفي سبيل مواصلة عملية التقارب في إطار مبادرة 5+5 تم عقد اللقاء الوزاري الثاني بالجزائر، في أكتوبر سنة 1991 الذي نتج عنه وثيقة شكّلت الإعلان مشترك الذي نصّ في مادته السابعة على تمسك الدول المشاركة في المبادرة بمبادئ وأهداف المواثيق الدولية في مقدمتها ميثاق الأمم المتحدة للسلم والأمن الدوليين وكذا عدم اللجوء للقوة والحل السلمي للخلافات الداخلية، والحفاظ على الوحدة الترابية للدول المعنية مع الالتزام بمبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية.³ إلا أن هذا المسار فشل كلياً بسبب تأثره بالعديد من الأحداث والتطورات التي عرفتها الساحة الدولية بعد سنة 1991 بدءاً بأزمة "لوكربي" بين ليبيا والدول الغربية، ثمّ قضية النزاع العربي-الإسرائيلي، دخول الجزائر في أزمة أمنية ساهمت في توتر العلاقة بينها وبين الدول الغربية بسبب اتهامات هذه الأخيرة للجزائر بعدم احترام الديمقراطية وحقوق الإنسان، ما يعكس دور ومكانة الجزائر في أي عملية أو مشروع في المنطقة.⁴

1 - عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 99.

2- عبد العزيز لزهري، "الجزائر والمقاربة الأمنية في المتوسط: حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 105.

3- عبد النور بن عنتر، مرجع سابق.

4- المرجع نفسه، ص 100

أنّ التحول الكبير في مفهوم الأمن وطبيعة التهديدات الأمنية التي ظهرت بعد سنة 1991 ؛ دفعت بالمجموعة الدولية عموماً وبالجماعة الأوروبية متوسطة إلى إعادة التفكير في الآليات والسبل الكفيلة بمعالجة تلك التهديدات بمعية الشركاء في جنوب المتوسط، حيث كان لظاهرتي الإرهاب والهجرة السرية الأثر الكبير في إعادة مسار الحوار "5+5" وتأكد ذلك عبر قمة "تونس" في 5 و6 ديسمبر 2003، التي اهتمت بمناقشة مسائل مكافحة الإرهاب والهجرة غير الشرعية التي صدر عنها ما سمي بـ"إعلان تونس"، حيث تجدر الإشارة إلى أن هذه القمة اعتبرت بمثابة "اللقاء الرسمي الأول" لرؤساء دول وحكومات دول المبادرة الذي اتفق عليه في اجتماع ليبيا بتاريخ 11-07-2002 الذي حمل شعار "دول غرب المتوسط تؤكد أن الإرهاب يشكل مساساً خطيراً بحقوق الإنسان وتهديداً لأمن منطقة غرب المتوسط".¹

وفي إطار محاولة إيجاد حلول ناجعة لظاهرة "الهجرة السرية" وتأثيراتها على واقع العلاقات الأوروبي-متوسطة؛ فتم بمدينة الرباط المغربية عقد المؤتمر الوزاري الثاني حول ذات الموضوع بتاريخ 22 و23 ديسمبر 2003 بمشاركة وزراء وممثلين عن دول المجموعة، وذلك بهدف مناقشة كيفية تنظيم الهجرة بواسطة اتخاذ تدابير من شأنها الحد من الانتقال العشوائي والغير شرعي للأفراد، وهي الاستراتيجية التي دعت الدول المغاربية إلى إعادة صياغتها من جديد لتلبية لحاجيات سكان دول جنوب المتوسط خاصة ما تعلّق منها بالشغل والرعاية الصحية والسكن.²

2- آلية عمل المنتدى :

في ظل الأحداث الدولية المتسارعة عقب أحداث 11 سبتمبر 2001 وبعد أن أصبح واقع الأمن في المتوسط يتأرجح بين ظواهر أمنية جديدة جدّ خطيرة لها تأثيراتها وانعكاساتها المباشرة على الأمني الإقليمي والدولي يقابلها سياسات أمنية ضعيفة؛ عقد وزراء دفاع دول 5+5 لقاء رسمياً بباريس يوم 21 ديسمبر 2004 معلنين عن إطلاق مبادرة "الأمن في المتوسط"، والهدف من ذلك هو اعتماد شكل أكثر صلابة من التعاون الأمني الذي يؤدي إلى تعزيز إجراءات ملموسة في إطار جغرافي محدد، وذلك تفادياً لنقاط الاختلاف التي تؤدي إلى الإخفاقات السابقة وتم ذلك كله ضمن إطار "البعد الأمني والسياسي" الذي جاءت به مبادرة الشراكة ببرشلونة 1995، وهذا ما يؤكد أن مبادرة 5+5 دفاع إنما جاءت في إطار المسعى الأمني لمسار الشراكة وهذا حتى تكون ذات مصداقية وضمن إطار مؤسسي رسمي.³

حيث يتركز عمل المنتدى حول ثلاث آليات رئيسية نفصلها كما يلي 4 :

أ/ اجتماع لوزراء دفاع المجموعة: الذين يجتمعون مرة واحدة في السنة يقومون خلاله بإعداد حصيلة الأنشطة المشتركة ووضع خطة عمل للسنة المقبلة.

ب/ اللجنة المديرية: والتي تتكون من ممثلين اثنين عن وزارة دفاع كل بلد، يعقدون اجتماعهم مرتين في السنة، يقوم بالإشراف على متابعة تنفيذ خطة العمل والمهام المدرجة في إطار خطة العمل السنوية، كما تقوم اللجنة باقتراح الأولويات الواجب مناقشتها خلال الاجتماع السنوي المقبل لوزراء الدفاع.

1- ميلاد مفتاح الحرائي، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط، مرجع سابق، ص 62.

2- المرجع نفسه، ص 62-63.

3 - Jean François Coustillière, « Enjeux de l'initiative de sécurité en format «5+5» », p 01، على الرابط: www.jfc.conseil.med.fr

4 - Jean François Coustillière : « L'initiative 5+5 sécurité et défense », consultant indépendant, p 02, sur le lien : <http://www.jfc.conseil.med.fr/files/06-12-04....L-initiative-5-5-sécurité-et-défense-pdf>

ج/ اللجان الخاصة: التي تضم خبراء عن الدول المشاركة مهمتهم الإشراف على الملتقيات المدرجة في إطار خطة العمل السنوية، وذلك من أجل تغطية الاحتياجات والوسائل الضرورية لإنجاح خطة العمل، لذلك تعد خطة العمل المعلن عنها سنة 2005 بمثابة الإطار الأشمل لمهام وزراء الدفاع في المبادرة والمتمثلة فيما يلي:

أ-المساهمة في تحقيق المراقبة البحرية في المتوسط

ب-المساهمة في توفير الحماية الأمنية للمدنيين عبر المتوسط.

ج-المساهمة في تحقيق الأمن الجوي عبر المتوسط.

وبهذا يمكن القول أن أي نشاط في إطار منتدى 5+5 دفاع، لن يخرج عن الأهداف الثلاث المشار إليها سابقا، (الحماية المدنية، المراقبة البحرية، الأمن الجوي).

وفيما يتعلق بموضوع "الأمن البحري أو المراقبة البحرية" فإن التعاون الأمني في هذا المجال تمّ تحديده في تقليص المخاطر على مستوى حوض المتوسط التي يأتي في مقدمتها: سوء استعمال حرية الملاحة أي تنامي نشاط القرصنة البحرية والصيد العشوائي، الإرهاب، الهجرة السرية، عمليات البحث والإنقاذ، الجريمة المنظمة، وكذا الكوارث البحرية كالتلوث وغرق السفن التجارية وغيرها.¹

أما عن مجال "الأمن الجوي" في حوض المتوسط فإنه تقرر تدعيم عملية التعاون بين دول المجموعة من خلال تعزيز عملية المراقبة الجوية للدول المعنية وذلك قصد التقليل من مخاطر "الإرهاب الجوي" ولعل الآلية الأنجع لتفعيل التعاون بهذا الخصوص هو تفعيل التعاون الأمني العسكري بين القوات المسلحة لدول المجموعة فيما يتعلق بعمليات كشف وتصنيف الطائرات، تبادل المعلومات في وقتها، تنسيق الوسائل في معالجة التهديدات.²

وكان لعنصر "الحماية المدنية" مكانته الكبيرة في جدول أعمال المجموعة ، بحيث يتمّ توجيه جهود القوات المسلحة لدول المجموعة في مجال تسيير الأزمات والكوارث الطبيعية وإجلاء المدنيين وما يرافقها من أنشطة ذات بعد إنساني تم إدراجها ضمن أولوية الأولويات ضمن اجتماعات دول 5+5 دفاع منذ الاجتماع الأول سنة 2004، ليتم بعدها برمجة عدة ملتقيات وندوات تكوينية لفائدة قيادات الأركان حول كفاءات معالجة الكوارث الطبيعية ضمن فضاء المتوسط كالألزال والفيضانات وغيرها؛ مما يؤكد على إبعاد المختلفة لمفهوم الأمن، الذي تخطى البعد العسكري التقليدي إلى أبعاد جديدة أكثر خطورة كالأمن البيئي والمجتمعي الذي يتطلب استراتيجيات من نوع خاص.³

المحور الثاني: المكانة الاستراتيجية للجزائر في إطار منتدى 5+5 دفاع

إنّ الجزائر وباعتبارها "الدولة المفتاح" في شمال إفريقيا وجنوب المتوسط، وبالنظر إلى نوعية الاقتراحات والمبادرات التي تقدمها في سبيل إرساء دعائم السلم والأمن على المستوى الإقليمي والدولي، فقد سجلت بلادنا على الدوام حضورها القوي ضمن إطار مبادرة "5+5 دفاع" منذ انطلاقها الفعلية سنة 2004، وذلك رغبة في تطوير التعاون العملياتي المشترك، مع الأخذ

1- نسيم خياط، مرجع سابق، ص 07.

2- المرجع نفسه.

3- نسيم خياط، المرجع نفسه.

بعين الاعتبار "الأبعاد الجديدة" لمفهوم الأمن والدفاع "المشترك" والتطرق إلى معالجة كل الظواهر الأمنية بطريقة مسؤولة وضمن إطار احترام الموائيق والأعراف الدولية وخصوصية كل بلد في مجموعة الحوار الاستراتيجي 5+5 دفاع.1 ويأتي دراسة هذا العنصر في سياق العناصر الموالية:

1- جهود الجزائر في دعم مسار التعاون 5+5 دفاع: يعد اجتماع الجزائر الذي جرى في 12 ديسمبر 2005 أي بعد سنة من الانطلاقة الرسمية للمبادرة، بمثابة إعلان حقيقي عن النوايا الجزائرية الحسنة في سبيل دعم مسار الحوار الأمني 5+5، حيث ضم هذا اللقاء وزراء دفاع المبادرة، مع فتح مجال التعاون إلى قضايا أخرى منها: تدمير الألغام المضادة للأفراد.2 كما بادرت الجزائر إلى تنظيم ملتقيين سنة 2006 و2007 يخص مناقشة قضية "مكافحة الجراد" والبحث عن الآليات التكنولوجية الكفيلة برصد انتقال الجراد من مناطق إلى أخرى عبر الأقمار الصناعية، أي من خلال توظيف التكنولوجيا والاستفادة منها في قضايا ذات بعد أمني غير عسكري وهذا ما يتم قراءته أيضا من خلال مناقشة قضية مجابهة "الجريمة الإلكترونية"، حيث ناقش ممثلو قطاعات الدرك وأسلاك الأمن خلال هذا اللقاء فرص تطوير التعاون حول آليات التصدي لجميع أشكال الجريمة المنظمة المتطورة ضمن الفضاء الإلكتروني وتبادل الخبرات في هذا المجال بما يحقق مفهوم "الأمن العمومي".3

وفي سياق ذي صلة فقد كانت الجزائر المبادر إلى عقد الاجتماع الأول من نوعه الذي ضم رؤساء أركان القوات البرية لدول مبادرة 5+5 دفاع. إضافة إلى مشاركة مدراء ومسؤولي قطاع الصحة العسكرية، وكان ذلك سنة 2008 حيث صدر عن هذا اللقاء جملة من التوصيات التي تصب في إطار تمكين الروابط الاستراتيجية بين دول المجموعة فيما يخص مواجهة الأزمات المشتركة، ولعل أبرز هذه التوصيات ما يلي:4

- دراسة إمكانية مشاركة القوات البرية لدول المجموعة ضمن خلية يقظة وإنذار لتسيير مختلف عمليات التدخل السريع أثناء حدوث الكوارث.

- إقامة دورات تكوينية لفائدة القيادات العسكرية فيما يتعلق بميدان المخاطر الكبرى التي تهم مصالح الصحة العسكرية لدول 5+5 دفاع.

2- الجهود العسكرية الجزائرية في إطار منتدى 5+5 دفاع

إضافة الدور الريادي للجزائر في قيادة مختلف الأنشطة ذات الطابع غير العسكري فقد أشرفت الجزائر على قيادة وتنظيم عدة أنشطة عسكرية محضة وذلك في سبيل تحقيق التعاون المنشود في القطاع العسكري من أجل مجابهة شتى أنواع التهديد الأمني على مستوى فضاء المتوسط ويمكن رصد أهم الأنشطة العسكرية التي أشرفت الجزائر على قيادتها وتنظيمها فيما يلي:

1- افتتاحية مجلة الجيش، ع 558، الجزائر، جانفي 2010، الجزائر، ص 03.

2- نسيم خياط، مرجع سابق، ص 8.

3- نسيم خياط، المرجع نفسه، ص 08-09.

4- المرجع نفسه، ص 08.

أ-التمارين البحري "آل ماد": وهو النشاط العسكري الذي أشرفت عليه القوات البحرية الجزائرية سنة 2008 وذلك في إطار تعزيز علاقات التعاون بين القوات البحرية للدول المشاركة في مبادرة 5+5، وذلك بغرض التصدي لمختلف أنواع التهديدات الأمنية على مستوى فضاء البحر الأبيض المتوسط كالهجرة السرية، القرصنة البحرية، وغيرها.¹

ب-إشراف الجزائر على تنظيم تمرين يتعلق بمجال "الأمن الجوي" ومكافحة "الإرهاب الجوي": يتعلق الأمر بتمرين « CIRCAFETE 10 » بتاريخ شهر أكتوبر 2010 وذلك كأولوية رئيسية بالنظر إلى تنامي ظاهرة الإرهاب الجوي على مستوى الطائرات المدنية خاصة وهو التمرين الذي تبعه تمرين آخر بإسبانيا في سبتمبر 2011 بعنوان « CIRCAFETE 11 » ثم تمرين « CIRCAFETE 12 » بالمغرب في أكتوبر 2012.²

ج-تمرين "سيركايت" لشهر أكتوبر 2010 الذي يدخل ضمن سياق تحقيق "الأمن الجوي" المتوسطي، وهو التمرين الذي أشرفت عليه قيادة قوات الدفاع الجوي عن الإقليم بالتنسيق مع قيادة القوات الجوية، وذلك من أجل التصدي للمخاطر الأمنية من خلال عمليات المراقبة الجوية، تبادل المعلومة والعمل على الاستفادة من التجارب والخبرات المشتركة.³

د-الاجتماع التحضيري الأول للتمرين المعدد الجنسيات للبحث والإنقاذ "سار 5+5": وهو التمرين الذي يندرج في إطار تنفيذ نشاطات التعاون العسكري متعدد الأطراف لدول 5+5 دفاع، لقاء أشرف على تنظيمه "النادي الوطني للجيش يوم 07 جوان 2011" تحت قيادة القوات البحرية الجزائرية، حيث تجدر الإشارة إلى أن هذا التمرين دخل حيز الأنشطة الموجهة نحو مجال البحث والإنقاذ في البحر باعتبارهم مهام إنسانية نبيلة، قبل أن تكون مهام ذات صبغة عسكرية، انتهت أنشطة التمرين يوم 26 أكتوبر 2011 مع إعداد توصيات تم تقديمها إلى اللجنة المديرة للمبادرة.⁴

هـ-الاجتماع التخطيطي الأول لتمرين مكافحة التلوث البحري "بلومار-الجزائر": وهو الاجتماع الذي أشرفت عليه قيادة القوات البحرية تحت رئاسة اللواء "مالك نسيب" يوم 13 ماي 2014 بالنادي الوطني للجيش بمشاركة ممثلين عن القوات البحرية للدول العشرة في منتدى 5+5 دفاع، وذلك تحقيقا لمفهوم "الأمن البحري" من خلال السعي إلى إكساب أفراد القوات البحرية لدول المبادرة المزيد من الخبرات والمعارف في مجال مكافحة التلوث البحري.⁵

و-الاجتماع النهائي التخطيطي لتمرين "بلومار-الجزائر" يومي 09 و 10 سبتمبر 2014 برئاسة قائد الواجهة البحرية الوسطى العميد "زين الدين سماح" وهذا بحضور ممثلين وخبراء عن دول المجموعة باستثناء ليبيا ومالطا وموريتانيا بهدف تحقيق الأهداف التالية:⁶

- تقوية مقومات التعاون الجماعي لدول المبادرة فيما يتعلق بمواجهة آفة "التلوث البحري"، من خلال تعميم منظومات مكافحة الظاهرة لتشمل كافة دول المجموعة.

1- علي بوشربة، "رهان التعاون ضرورة حتمية: 5+5 دفاع، نموذج للتعاون الأمني الإقليمي"، مجلة الجيش، العدد 570، الجزائر، جانفي 2011، الجزائر، ص 58.

2- حصيلة نشاطات مبادرة 5+5 دفاع، مجلة الجيش، ع 594، جانفي 2013، الجزائر، ص 21.

3- المرجع نفسه.

4- نسيم خياط، "سار 5+5: الاجتماع التحضيري الأول للتمرين متعدد الجنسيات للبحث والإنقاذ"، مجلة الجيش، العدد 576، جويلية 2011، الجزائر، ص 43.

5- مجلة الجيش، ع 611، جوان 2014، الجزائر، ص 27.

6- مجلة الجيش، ع 615، أكتوبر 2014، الجزائر، ص 13.

- القيام بأنشطة تكوين وتدريب القوات البحرية على تسيير عمليات مكافحة التلوث البحري ضمن إطار دول المجموعة تحت إشراف المركز الوطني لعمليات الحراسة والإنقاذ بالجزائر.
 - التحكم في إجراءات التحري البحري بما يحفظ السلامة البحرية لدول المجموعة.
 - تحقيق التكامل المنشود في مجال حماية "الأمن البحري" عن طريق تعزيز التعاون المشترك بين الهيئات العسكرية والمدنية المعنية بمكافحة التلوث في إطار المخطط الوطني "تل بحر".
- وبهذا يتأكد لدينا الحضور الكبير للجزائر في قلب الحوار الأمني الاستراتيجي المعروض عليها من طرف الاتحاد الأوروبي عبر فضاء "5+5 دفاع"، وهو الحضور الذي تجسد أمنيا وعسكريا من خلال إشراف الجزائر على الأنشطة السالفة الذكر، فضلا عن برامج وأنشطة أخرى ذات طابع علمي أكاديمي يتعلق الأمر بالإنجاز العلمي المتمثل في "المركز-الأورو-مغربي للبحث والدراسات الاستراتيجية" الذي يشغل تحت إشراف وتأطير فريق من الكفاءات الجزائرية التي تعمل على إجراء دراسات وبحوث علمية أكاديمية وتحليل استشرافية تتعلق أساسا بموضوع "الأمن والاستقرار في المتوسط" وهو المركز الذي قدم دراسة مفصلة ودقيقة حول موضوع "الهجرة غير الشرعية" كتحدى كبير للأمن في الحوض الغربي للمتوسط، وذلك ضمن أشغال اللقاء السنوي السابع لمنتدى 5+5 دفاع بالعاصمة الموريتانية "نواكشوط" في 11 ديسمبر 2012؛ اللقاء الذي عرف مشاركة فاعلة للجزائر بحضور الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني آنذاك السيد "عبد المالك قنايية"¹.

المحور الثالث : تقييم مسار التعاون الأمني ضمن إطار مبادرة 5+5 دفاع

على الرغم من أن هذه المبادرة ذات الطابع الأمني الدفاعي، لا تحظى بمؤسسات رسمية مشتركة، ولا بميزانية رسمية، إلا أنها تبقى أكثر مجالات الشراكة الأمنية نجاعة وتجسيدا للأهداف المتوخاة بين ضفتي المتوسط، حيث بلغت نسبة مشاركة الدول الأعضاء في مختلف الأنشطة -سواء كانت دول مشاركة فاعلة أو ملاحظة- حوالي 80%، بما في ذلك المشاركة في الاجتماعات والندوات والتمارين العسكرية، مقاييس التكوين، والمناورات الحربية على مستوى مياه المتوسط.²

كما يمكن القول أن المبادرة ومنذ انطلاقتها سنة 2004 أصبحت نموذجا للتعاون العسكري الحقيقي بين جيوش الدول الأعضاء في المبادرة. وذلك على الرغم من حالة اللأمن في بعض الدول كليبيا التي شجعت من استمرار التعاون الأمني في إطار 5+5 دفاع حيث تسمح المبادرة للقوات المسلحة للدول من تبادل الخبرات وتقاسم الأعباء، وذلك من أجل النهوض بالمساعي الأورو-متوسطية الأكثر شمولية القائمة على التوافق والبراغماتية والاقتصاد في الوسائل.³

وبهذا فإن التعاون المشترك بين ضفتي المتوسط ضمن منتدى 5+5 دفاع يظل الآلية الأكثر نجاعة في الحد من الوتيرة المتصاعدة للتهديدات الأمنية والسياسية والاقتصادية بالمتوسط، خاصة إذا صدقت النوايا التي تبقى غائبة، وذلك لأن الاتحاد الأوروبي لا يزال يتعامل مع القضايا المتعلقة بالصفة الجنوبية للمتوسط بنوع من الاستعلاء والوصاية وهو ما يرهن واقع الأمن في المتوسط.⁴

1- أ. رياض، "بلدان 5+5 دفاع يصادقون بنواكشوط على مخطط العمل لسنة 2012"، مجلة الجيش، العدد 581، الجزائر، ديسمبر 2011.

2- مجلة الجيش، العدد 694، جانفي 2013، الجزائر، ص 23.

3- مجلة الجيش، العدد 694، المرجع نفسه.

4- عبد الوهاب بن خليف، جيوسياسية العلاقات الدولية، جيوسياسية العلاقات الدولية: المتغيرات والقواعد والأضواء، دار قرطبة، الجزائر، 2016.

خاتمة:

وما يمكن الإشارة إليه خلال نهاية هذه الورقة البحثية ، هو التنويه بجهود الجزائر في إرساء منظومة أمنية تهدف إلى تأمين منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط من شتى الأخطار والتهديدات التي تؤثر بشكل مباشر على منظومة الأمن القومي لبلادنا وحتى على العلاقات شمال - جنوب ، وهذا الخصوص تنتهي الدراسات إلى التوصيات الآتية :

1. إنَّ واجب الوقت يقتضي التعامل مع جميع الشركاء في المتوسط من أجل تحقيق الأهداف ذات الاهتمام المشترك ، لكن لابدَّ بهذا الخصوص مراعاة المستويات المالية والاقتصادية وحتى الأمنية والعسكرية لدول الجنوب مقارنة مع دول الشمال ، لذلك يجب أن لاتكون السياسات والقرارات على حساب دولنا سواء في إطار منتدى 5+5 أو مسارات أخرى ، حيث أثبتت التجارب أن السياسات الأوروبية لطالما كانت تتميز بالأنانية والمصالح الشخصية دون مراعاة مصالح دول الجنوب.

2. لابدَّ من تعزيز التعاون المغربي حتى يكون هناك انسجام وتنسيق في السياسات والبرامج وحتى في الأدوات العسكرية ، لاننا في نهاية المطاف نشترك في نوعية التهديد ومصدره ، لذلك تتطلب الظروف أن تكون دولنا المغربية ذات سياسات مشتركة وغير متفرقة.

3. إنَّ مسائل التعاون الدفاعي والعسكري عادة ما تكون مكلفة ، خاصة بالنسبة لدولنا ، لذلك ينبغي الاستثمار في مختلف مسارات التعاون العسكري مع الطرف الأوروبي في تبادل الخبرات والاستفادة من التجارب والنجاحات العسكرية بما يخدم احترافية وعصرنة مؤسسة الجيش الوطني الشعبي.

4. يقع لزما على الجزائر المحافظة على المبدأ الذي تنتهجه حيال الأزمات بدول الجوار ، مع الاجتهاد أكثر في طرح الحلول الدبلوماسية والسلمية الكفيلة بقطع الطريق أمام القوى الكبرى ذات المصالح الاستيطانية .

5. أثبتت التجارب السابقة أنَّ التعامل مع التهديدات الأمنية لا يكون بالوسائل العسكرية مباشرة وفق النهج التي يتبنّاها الطرف الأوروبي ، وإنّما بمساعدة دول الجنوب على الخروج من دائرة التبعية الاقتصادية لأوروبا وتحسين الظروف المعيشية لسكان دول الجنوب ، ثم حتّ الطرف الأوروبي علن العدول على تدخلاته المسلحة في مناطق التوتر بدول الجنوب كما هو الشأن عقب تدخل الناتو بقيادة فرنسية بليبيا ، وكذا الدور الفرنسي في إشعال فتيل الأزمة بشمال مالي وغيرها من الدول الافريقية التي تشهد انفلاتا أمنيا يسبّب في نهاية المطاف إشتداد ظاهرة الهجرة نحو الشمال ونزوح الآلاف إلى دول الجوار كما هو الشأن ببلادنا ، فضلا عن تنامي نشاط الجماعات الإرهابية والمسلّحة التي وجدت عدّة فضاءات لمزاولة نشاطاتها المعهودة في نشر الإرهاب وتجارة الأسلحة وتسهيل نشاطات الجريمة المنظمة .

6. إنَّ صمّام الأمان ببلادنا مرهون باستمرار التماسك المجتمعي الذي يحقق في الأخير أحد أهمّ الأعمدة الرئيسية في منظومة الأمن الحديث ، وهو مفهوم الأمن المجتمعي.

قائمة المصادر والمراجع:

1. عبد النور بن عنتر، البعد المتوسطي للأمن الجزائري: الجزائر، أوروبا، والحلف الأطلسي، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص 99.

2. عبد العزيز لزهري، "الجزائر والمقاربة الأمنية في المتوسط: حالة الحوار المتوسطي لحلف الناتو"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية السياسية والإعلام، جامعة الجزائر 3، 2011-2012، ص 105.
3. ميلاد مفتاح الحراثي، تحديات الأمن القومي في غرب المتوسط: دراسة نقدية للأمننة وتحديات البيئة الأمنية وديناميكياتها في إقليم غرب المتوسط، مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، مكتبة المركز بالسليمانية، العراق 2013.
4. Jean François Coustillière, « Enjeux de l'initiative de sécurité en format « 5+5 » »
على الرابط: www.jfc.conseil.med.fr
5. Jean François Coustillière : « L'initiative 5+5 sécurité et défense », consultant indépendant, sur le lien : <http://www.jfc.conseil.med.fr/files/06-12-04....L-initiative-5-5-sécurité-et-défense-pdf>
6. افتتاحية مجلة الجيش، ع 558، الجزائر، جانفي 2010، الجزائر.
7. علي بوشربة، "رهان التعاون ضرورة حتمية: 5+5 دفاع، نموذج للتعاون الأمني الإقليمي"، مجلة الجيش، العدد 570، الجزائر، جانفي 2011، الجزائر.
8. حصيلة نشاطات مبادرة 5+5 دفاع، مجلة الجيش، ع 594، جانفي 2013، الجزائر، ص 21.
9. نسيم خياط، "سار 5+5: الاجتماع التحضيري الأول للتمرين متعدد الجنسيات للبحث والإنقاذ"، مجلة الجيش، العدد 576، جويلية 2011، الجزائر.
10. مجلة الجيش، ع 611، جوان 2014، الجزائر.
11. مجلة الجيش، ع 615، أكتوبر 2014، الجزائر.
12. أ. رياض، "بلدان 5+5 دفاع يصادقون بنواكشوط على مخطط العمل لسنة 2012"، مجلة الجيش، العدد 581، الجزائر، ديسمبر 2011.
13. مجلة الجيش، العدد 694، جانفي 2013، الجزائر.
14. عبد الوهاب بن خليف، جيوسياسية العلاقات الدولية: المتغيرات والقواعد والأضواء، دار قرطبة، الجزائر، 2016.

التحول الإستراتيجي لحلف الناتو بعد الحرب الباردة:

NATO'S STRATEGIC TRANSITION AFTER THE COLD WAR:

د. أحمد بوخريص

القانون العام- تخصص علاقات دولية/ المملكة المغربية

ملخص:

بانتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفياتي كأحد القطبين العظميين، كان من المتوقع حل حلف الناتو نتيجة لزوال التهديد الذي أنشئ الحلف لدرته، إلا أن عوامل متعددة: منها الرغبة الأوروبية الأمريكية في ربط الأمن الأوروبي بالأمن الأمريكي أدت إلى الإبقاء على الحلف، وإعادة دور جديد له في النظام العالمي، فقرر رؤساء الحكومات والدول الأعضاء في الحلف ضرورة الإبقاء عليه، وتطوير توجهاته وأساليب عمله وأهدافه. الكلمات المفتاحية: - الناتو، الإستراتيجية الجديدة، فترة ما بعد الحرب الباردة.

Abstract :

With the end of the Cold War and the dissolution of the Soviet Union as one of the two great poles, NATO was expected to dissolve as a result of the threat of the NATO threat. However, several factors, including the European-American desire to link European security to US security, World leaders, the heads of government and NATO member states decided to maintain it, to develop its orientation, its working methods and its objectives.

KEY WORDS: NATO , NEW STRATEGY , POST-COLD WAR PERIOD , THE SHIFT.

مقدمة:

تبعاً لمقولات المدرسة الواقعية ونظرية ميزان القوة، كان من المفترض أن يؤدي تفكك حلف وارسو وتحلل الاتحاد السوفياتي، إلى تحلل حلف الشمال الأطلسي، وجاءت نظرية ميزان التهديد كما وضعها "ستيفن والت" STEVEN WALT عام 1987، لتؤكد على نفس المآل للحلف، ما لم يتفق أعضاؤه على مصادر تهديد جديدة تبرر استمراره، وتبرر تحمل الأعضاء لنفقات وتكاليف الحلف، ورغم عدم الاتفاق على ماهية التهديدات الجديدة، قررت الولايات المتحدة - ولم تمنع الدول الأعضاء الأخرى- استمرار الحلف، وكان معنى ذلك ضرورة تغيير استراتيجيته وإدخال تعديلات على عقيدته العسكرية، وهيكلة القوة فيه، لتلائم البيئة الأمنية الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

هدف الدراسة:

إن هدف هذه الدراسة هو تحليل مدى تأثير التحول في النظام الدولي على توجهات الحلف، حيث سنستنتج أن التحول الاستراتيجي للحلف هو مرتبط أساساً بالانتقال من نظام الثنائية القطبية إلى نظام دولي جديد يتميز بالمنافسة بين العديد من القوى المتصارعة، في محاولة للبحث عن موقع التفوق الاستراتيجي، لذلك سيكون الحلف هو الأداة التي تراهن عليها الولايات المتحدة الأمريكية في إطار هذا التنافس، فكلما حدث تغيير في النظام الدولي، إلا وطرأت تغييرات موازية على الإستراتيجية الدولية.

صعوبة البحث في الموضوع:

إن هذا النوع من الدراسات، ينتهي إلى صنف الدراسة الشمولية، التي تتطلب تصنيف القضايا الدولية حسب معيار موضوعي تركيبي، بحيث يتم ربط القضايا الدولية بطبيعة المجتمع الدولي، ومن الطبيعي أن مقارنة مثل هذه المواضيع تتضمن العديد من الصعوبات الموضوعية.

فإذا كان من السهل دراسة الأحداث القديمة، لأنها انتهت واستكملت جميع معالمها وأصبحت جزءا من التاريخ، فإنه من الصعب دراسة القضايا الراهنة التي لا تزال في مرحلة التطور، كما أن أحداثها مستمرة ومتوالية، بحيث لا تزال تفرز عدة نتائج، مما يجعل المستقبل مفتوحا أمام كل الاحتمالات، وبالتالي فإن النتائج التي يتوصل إليها الباحث تكون غير نهائية، كما أن هناك صعوبات منهجية تتعلق باختلاف المناهج والمقاربات التي يتم بها تناول الموضوع.

المناهج المتبعة:

في ميدان العلوم الاجتماعية، تتم الإستعانة بعدة مناهج تساعد الباحث للوصول إلى الهدف التي تطمح إليه الدراسة، وفي إطار الموضوع الذي بين يدينا حول " التحول الإستراتيجي لحلف الناتو بعد الحرب الباردة"، فقد تمت الإستعانة بعدة مناهج منها:

-المنهج التاريخي: باعتبار أن التاريخ هو فن "مقارنة"، هدفه البحث عن الظواهر الاجتماعية عبر الزمان والمكان، وأهميته تكمن في التعرف على القوانين التي تحكم الظواهر الاجتماعية من خلال البحث عن أحداثها الماضية وكيف نشأت؟ ثم كيف تطورت؟ وبالتالي العودة إلى الماضي، وهو ما يميز المنهج التاريخي، والذي سوف يساعدنا على التعرف على الأحداث التي واكبت نشأة الحلف وتطوره، مادام أن موضوع المنظمات والمؤسسات من المواضيع التي يمكن تناولها بواسطة المنهج التاريخي بصفة عامة.

-المنهج المقارن: وهو طريقة للمقارنة والكشف عن أوجه الشبه والاختلاف بين الأشياء من خلال رصد حضور أو غياب تلك التشابهات والاختلافات أو تحويلها إلى لغة عملية في محاولة لاستنتاج قواعد موضوعية، وبذلك يمكننا هذا المنهج من مقارنة حلف شمال الأطلسي من خلال مرحلتين: مرحلة الثنائية القطبية ومرحلة الأحادية القطبية من جهة، ومن حيث الدور الوظيفي من جهة ثانية.

-المنهج الوظيفي: وهو ذلك المنهج الذي يفسر ويحلل الظواهر الاجتماعية من خلال دورها ووظيفتها التي تؤديها داخل النسق الاجتماعي الذي تنتمي إليه، وسنقوم بتطبيق هذا المنهج على النظام الدولي، باعتباره مجموعة من الأعضاء، لكل عضو وظيفة معينة يقوم بها، ومن ثم التعرف على حلف شمال الأطلسي ووظيفته والتحول الذي عرفته.

الإشكالية:

ما هي الإستراتيجية الجديدة للناتو بعد الحرب الباردة ؟

التصميم:

مقدمة:

أولا : تطور الحلف الناتو:

ثانيا: المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف:

ثالثا: معالم أساسية للدور الجديد للحلف:

رابعا: أثر تغير النظام الدولي على العقيدة العسكرية للحلف:

خامسا: أثر تغير النظام الدولي على هيكل القوة في الحلف:

سادسا: أثر تغير النظام الدولي على تقاسم الأعباء في الحلف:

سابعا: الشراكة كاستراتيجية:

ثامنا: تحول الحلف إلى منظمة للأمن الجماعي العالمي:

خاتمة:

أولا: تطور الحلف الناتو:

كان الهدف الأساسي للحلف، هو الدفاع عن الدول الأعضاء في الحدود الجغرافية لأراضيها ضد أي هجوم تتعرض له قواتها، أو سفنها أو طائراتها داخل هذه الأراضي، إضافة إلى المساعدة المتبادلة والتنسيق السياسي، ومع تفكك الإتحاد السوفياتي بنهاية عام 1991، فقد الحلف سبب وجوده، ومنذ ذلك التاريخ ظل الحلف يعدل من طبيعة أهدافه الإستراتيجية، ومع تعدد وتنوع مصادر التهديد الجديدة، أخذت تتفاوت ردود الفعل للتحديات الجديدة، وبدأ يظهر مفهوم جديد يحل محل فكرة الأمن الجماعي، وبالتدريج أخذت تظهر فكرة الأمن المشترك، الذي تهدده أخطار عديدة يمكن أن تكون نابعة من داخل أراضي الحلف أو من خارجها، وقد يكون هذا الخطر قادما من مواقع جغرافية أبعد من ذلك، مثل خطر انتشار أسلحة الدمار الشامل والإرهاب والجريمة المنظمة وغيرها، ومن الواضح أنه بدأ يظهر فكر جديد بعد تفكك الإتحاد السوفياتي... يتجه نحو التحول من الدفاع عن الأراضي المشتركة، إلى الدفاع عن المصالح المشتركة، وقد لا تكون مهددة من خطر داخل أوروبا، ولكنها تنبع من خارجها، ومنها على سبيل المثال الشرق الأوسط والخليج العربي... حيث يمكن تهديد مصادر البترول، أو بروز تحديات جديدة، قد تؤدي إلى حدوث خلل في ميزان القوى في بعض المناطق الإقليمية من العالم وبصورة تؤدي إلى تهديد المصالح الغربية¹.

وفي احتفالات اليوبيل الذهبي للحلف في أبريل 1999، كان السؤال المحوري الذي يشغل الجميع: ليس هو لماذا يستمر الحلف قائما بعد سقوط خصمه: حلف وارسو، وزوال العدو الرئيسي الذي قام لمواجهته وهو الإتحاد السوفياتي؟ بل كان السؤال المحوري الذي طرح نفسه هو: ماذا سيفعل الحلف خلال القرن الحادي والعشرين، وما هي استراتيجيته الجديدة في ضوء تغير الظروف والعلاقات، مع تعدد مصادر التهديد الجديدة؟

والواقع كما ذكرت صحيفة "نيويورك تايمز" *New York Times* في عددها الصادر يوم 25 أبريل 1999، أن أزمة كوسوفا قد جرفت حلف الأطلسي إلى مهمة جديدة، وهي أن يصبح رجل بوليس العالم،

لقد أصبح على الحلف أن يتبنى استراتيجية جديدة وفق المفهوم الأمريكي، والتي ستصبح الأساس في تحرك الحلف خلال السنوات الأولى على الأقل من هذا القرن، وعلى ضوء هذه الإستراتيجية ينتقل الحلف من مرحلة الدفاع عن أراضي دول الحلف، إلى الدفاع عن المصالح المشتركة خارج أراضيها، أي العمل على التصدي لأي خطر يهدد هذه المصالح في أي مكان، مع إحكام الحصار على روسيا، وإجهاض أية محاولة لإعادة بناء تحالف لها في داخل أوروبا أو على حدودها، مع توسيع النطاق الجغرافي لعمل الحلف بقبول عضوية دولة أخرى من أوروبا الشرقية².

1 - عبد الرحمن رشدي الهواري: "المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط". السياسة الدولية، عدد 137-يونيو 1999، ص: 279.

2 - عبد الرحمن رشدي الهواري، "السياسة الدولية"، مرجع سابق، ص: 280.

وقد جاءت الإستراتيجية الجديدة للحلف، وإشارتها للإستعداد للتدخل لمواجهة النزاعات العرقية والإقليمية خارج نطاق دول الحلف، لتؤكد المخاوف الدولية من أن الحلف يتجه لإحلال نفسه محل مجلس الأمن الدولي، وإلى اعتبار نفسه محددا للشرعية الدولية، بالطريقة التي تحدد مصالحه بالأساس، وهو ما برز واضحا، خلال أزمة البلقان عام 1999.

ثانيا: المفهوم الاستراتيجي الجديد للحلف:

إن المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف الذي أعلن في قمة روما 1991، يمثل تغييرا كاملا في طريقة تفكير الحلف، والمفهوم الجديد يقوم على افتراض أن التهديد واسع المدى قد انتهى بصورة كاملة، ومن ثم لم تعد هناك حاجة لتخطيط الحلف لمثل هذا الهجوم المفترض، كذلك اعتمد هذا المفهوم على ما يسمى بالأرضية الأمنية الجديدة في أوروبا، والتي تساعد بدرجة أكبر على تحقيق أهداف الناتو الأصلية من خلال الوسائل السياسية، وهي الأهداف التي أشارت إليها اتفاقية واشنطن إجمالا بتطوير الإستقرار في منطقة شمال الأطلسي والمساهمة في تطوير العلاقات السلمية على الصعيد الدولي.

ومنذ قمة روما، بدأ تطوير الوسائل العملية لهذا المفهوم الجديد، من خلال تطوير التعاون مع الخصوم السابقين، وإعادة تشكيلها ووضعها في إطار مؤسسي عبر إنشاء مجلس تعاون شمال الأطلسي 1991، وبرنامج الشراكة من أجل السلام سنة 1994، ومن وجهة نظر الحلف أن كل هذه الوسائل العملية تعني أن الحلف ملتزم بصورة جوهريّة وغير قابلة للشك، بإدامة الإستقرار والأمن في أوروبا، عبر مستويات قوة منخفضة بصورة ملحوظة، إلى جانب ذلك، العمل على تشكيل ثقافة جديدة تدعم الترابط المشترك بين كل دول أوروبا¹.

ووفقا للدراسة المنشورة في شتبر 1995 بعنوان "توسيع الناتو"، فإن مجمل العملية تنطوي على أبعاد سياسية واقتصادية وأمنية، وتحقيق ارتباط عملي بين المؤسسات الأمنية القائمة في أوروبا حسب تطور ومنظور كل منها، وإن دعوة أعضاء جدد يتم وفقا للمادة 10 من اتفاقية واشنطن المنشئة للحلف، والذي تأكد في قمة: "بروكسل - BRUXELLES" يناير 1994، سوف يكون خطوة إضافية لتدعيم أهداف الناتو الأساسية في تدعيم الإستقرار في المنطقة الأوروبية الأطلسية، وفق سياق أوسع وأكبر للمعمار الأمني الأوروبي، وأن عملية التوسيع سوف تمد الأعضاء الجدد بفوائد الدفاع المشترك والتكامل في عموم أوروبا، والمؤسسات الأطلسية الأوروبية، وأن هذه العضوية للدول الجديدة سوف تساعد على ترسيخ التطورات الديمقراطية فيها، والسيطرة المدنية على الأنشطة العسكرية، كذلك سوف تدعم تقاليد التعاون والتشاور التي تميز العلاقات بين الحلفاء، وتقوية قدرة الحلفاء على المساهمة في الأمن الأوروبي والدولي، وأن تشمل مهمات حفظ السلام تحت مسؤولية منظمة الأمن والتعاون الأوروبي، والأمم المتحدة.

وتكشف مجمل هذه الأهداف، أن عملية التوسيع هي جزء من عملية أكبر قوامها بناء معمار أمني جديد لأوروبا، لا ينفصل بدوره عن الأبعاد الاقتصادية والأمنية والسياسية، غير أن تحقيق هذا المعمار الكلي يتطلب شروطا من أهمها:

1- الإستمرار في التطبيق الناجح للترتيبات الخاصة بالحد من التسلح، خاصة معاهدة الأسلحة التقليدية.

2- تعميق وتقوية الشراكة من أجل السلام، والذي هو جسر بين الناتو ووسط أوروبا وروسيا.

3- أن يفتح الإتحاد الأوروبي أبوابه الإقتصادية والسياسية لدول شرق أوروبا، لمساعدتها على تقوية وترسيخ

استقرارها الداخلي وانفتاحها الديمقراطي.

4- تدعيم علاقة تعاون حقيقية وكثيفة بين روسيا والولايات المتحدة².

1 -حسن أبو طالب: "توسيع الناتو، ومستقبل الأمن الأوروبي" السياسة الدولية، عدد 129-يونيو 1998، ص: 102.

2 -حسن أبو طالب: "توسيع الناتو، ومستقبل الأمن الأوروبي"، السياسة الدولية، عدد 129-يونيو 1998، ص: 103.

وكلما أمكن الإلتزام بهذه الشروط، كلما صارت عملية توسيع الحلف قابلة للتطبيق وفق أقل أعباء ممكنة، وأمكنها كذلك تحقيق أهدافها.

ثالثاً: معالم أساسية للدور الجديد للحلف:

من الواضح أن الحلف في ضوء المخاطر الجديدة التي برزت منذ عام 1991 وحتى عام 1999، قد أكد على معالم ومفاهيم أساسية لدوره الجديد، والتي يتمثل أهمها في الآتي:

-الالتزام رؤساء دول أو حكومات الحلف بالدفاع عن شعوبهم وأراضيهم وحريتهم، وهو التزام يقوم على الدفاع عن الديمقراطية وحقوق الإنسان وسيادة القانون.

-العزم على مواجهة التحديات والمخاطر الأمنية الجديدة، وأهمها التقلبات وعدم الإستقرار داخل المنطقة الأوروبي-أطلنتية وحولها، وإمكانية اندلاع أو استفحال أزمات إقليمية في المناطق المحيطة بها.

-يجب على الحلف أن يضع في اعتباره الإطار الكوني، فقد تتأثر المصالح الأمنية للحلف ودوله بسبب مخاطر ذات طبيعة أوسع من مجرد العدوان المسلح على أراضي إحدى دوله، بما في ذلك الأعمال الإرهابية والتخريبية والجريمة المنظمة، وإعاقة تدفق الموارد الحيوية إلى الدول الأعضاء.

-أن الحلف مع قيامه بتلك المهام، سوف يستمر في احترام المصالح الأمنية المشروعة للدول الأخرى، وسوف يسعى للتسوية السلمية للمنازعات، وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وسوف يسعى بالتعاون مع المنظمات الأخرى، لمنع نشوب النزاعات، كذلك فإن الحلف على استعداد لتعاون في عمليات حفظ السلام وغيرها، تحت سلطة مجلس الأمن الدولي، أو منظمة الأمن والتعاون الأوروبي¹.

-يأخذ الحلفاء مأخذ الجد دورهم المتميز في تقوية الرقابة الدولية على الأسلحة، ونزع السلاح بشكل أوسع وأكثر شمولية، ويقوم الحلف بتعزيز جهوده السياسية لخفض المخاطر الناجمة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل ومنع هذا الانتشار.

-يعتبر أحد الأهداف الرئيسية للحلف: إبعاد المخاطر من خلال التعامل مع الأزمات المحتملة في مرحلة مبكرة، وفي حالة نشوب أزمات تعرض للخطر الإستقرار الأوروبي-أطلنتي، أو يمكن أن تؤثر على أمن أعضاء الحلف، فيمكن استدعاء تلك القوات للمساهمة في حفظ السلم والأمن الدوليين، من خلال القيام بعمليات لدعم جهود المنظمات الدولية الأخرى، وتكملة وتعزيز الإجراءات السياسية في إطار مفهوم واسع للأمن.

-سوف يحكم المفهوم الاستراتيجي الجديد، السياسة الأمنية والدفاعية للحلف، ومفاهيم العمليات العسكرية للحلف، وحجم قواته التقليدية والنووية، وترتيباته الدفاعية والجماعية، وستتم مراجعته في ضوء الظروف الأمنية المتطورة، وفي هذا الإطار تم إطلاق "مبادرة القدرات الدفاعية" التي تهدف إلى تحسين القدرات الدفاعية للحلف، وضمان فعالية أية عمليات متعددة الجنسيات في المستقبل، وإيجاد معايير موحدة للاشتراك والتنسيق في تبادل المعلومات.

-إيجاد إطار مؤسسي للتعاون مع الأمم المتحدة التي أصبحت غير قادرة بمفردها على القيام بأعباء حفظ السلام

العالمي، وتستطيع في نفس الوقت أن توفر للحلف المساندة اللازمة لمواجهة المشاكل الإقليمية والدولية الجديدة.²

1 -عبد الرحمن رشدي الهواري: "السياسة الدولية"، عدد137، مرجع سابق، ص: 280.

2-عبد الله صالح: "أهداف خطة توسيع الناتو" السياسة الدولية، عدد:129/يونيو 1998، ص: 85.

رابعاً: أثر تغير النظام الدولي على العقيدة العسكرية للحلف:

مع انتهاء الحرب الباردة وما أدت إليه من تغير في البيئة الأمنية، سعى قادة الحلف إلى التكيف مع هذه التغيرات، وقد بدأ ذلك بقرار مجلس شمالي الأطلنقي في يونيو عام 1990، حيث رأى قادة الحلف أنه مع أن دور الحلف الرئيسي: - الدفاع المشترك- لا يزال قائماً ومطلوباً، فإن التغيرات في البيئة الأمنية المحيطة، تقتضي تغييراً في المهام العسكرية التي تواجه أعضاء الحلف، ومن ثم لابد من إدخال تغييرات على استراتيجية الحلف العسكرية، وترافق مع ذلك، قرار لجنة تخطيط الدفاع بإجراء مراجعة شاملة للاستراتيجية العسكرية للحلف من أجل وضع متغيرات البيئة الجديدة في الاعتبار. وبعد ذلك بحوالي شهر، حدد إعلان لندن الصادر في يوليو عام 1990 المبادئ الإسترشادية بشأن عقيدة الحلف العسكرية، وتشكلت مجموعة لمراجعة العقيدة العسكرية للحلف، وبحلول نونبر عام 1991، أكملت المجموعة عملها، ومن ثم أصدر قادة الحلف إعلان روما في نونبر عام 1991 حول السلام والتعاون، أكد على أن التحديات والمخاطر الأمنية التي أصبح الحلف يواجهها، تختلف في طبيعتها عما كانت في الماضي من حيث: - أن التهديد بهجوم شامل على كل جهات الحلف الأوروبية لم يعد قائماً، وبالتالي لم تعد نقطة التركيز في استراتيجية الحلفاء.

- أن خطر الهجوم المفاجئ في وسط أوروبا قد تراجع، واتسعت مدة الإنذار بالنسبة للحلفاء.

- أن المخاطر التي يواجهها الحلفاء أصبحت متعددة الأوجه والجهات، مما يجعل من الصعب التنبؤ بها وتقييمها، ويتعين على الحلف أن يكون قادراً على الرد على هذه المخاطر لضمان الإستقرار في أوروبا.

- أن المخاطر التي يتعرض لها الحلفاء لن تأتي من عدوان محدد على أراضيهم، وإنما من ظروف وأوضاع ناجمة عن صعوبات اقتصادية، واجتماعية، وسياسية خطيرة، بما في ذلك الصراعات العرقية والنزاعات الحدودية التي تواجهها كثير من دول أوروبا الوسطى والشرقية، وهذه التوترات لا تهدد بشكل مباشر أمن وسيادة أعضاء التحالف، ولكنها قد تؤدي إلى أزمات خطيرة تهدد استقرار أوروبا، وربما تتطور إلى نزاعات مسلحة، تتورط فيها قوى خارجية، من بينها أعضاء في الحلف، الأمر الذي يؤثر على أمن الحلفاء.

- بالنسبة للإتحاد السوفياتي، فإن المخاطر التي تصاحب عملية التغير، لا يمكن فصلها عن حقيقة أن قواته التقليدية هي الأكبر في أوروبا، وأن ترسانته النووية لا يمكن أن تقارن إلا بالترسانة الأمريكية، لذلك فإن هذه القدرات يجب أن توضع في الحسبان حرصاً على الأمن والإستقرار في أوروبا¹.

- الحفاظ على علاقات سلمية مع دول جنوب المتوسط والشرق الأوسط، فاستقرار الدول جنوب المتوسط أمر ضروري لأمن الحلفاء، كما بينت حرب الخليج الثانية، وتزداد هذه الأهمية بسبب انتشار تكنولوجيا السلاح في المنطقة، بما فيها أسلحة الدمار الشامل، و"الصواريخ الباليستية- Ballistic missiles" القادرة على الوصول إلى أراضي بعض أعضاء الحلف.

- أي هجوم عسكري على أراضي الحلفاء من أي اتجاه، سوف يواجه حسب نص المادتين الخامسة والسادسة من معاهدة واشنطن، ومع ذلك يجب أن يوضع في الاعتبار أن أمن الحلفاء يمكن أن يتأثر بعوامل أخرى ذات طبيعة أوسع، تشمل انتشار أسلحة الدمار الشامل، وتعطيل تدفق الموارد الحيوية، والعمليات الإرهابية والتخريب، وأشار البيان إلى ضرورة التشاور بين الحلفاء.

1- عماد جاد: "أثر تغير النظام الدولي على حلف شمالي الأطلنقي". السياسة الدولية، أكتوبر 1998، عدد 134، ص: 14.

- حسب المادة الرابعة من اتفاقية واشنطن - إذا ما اقتضت الضرورة، تنسيق الجهود، بما في ذلك أسلوب الرد على هذه المخاطر.

وبذلك تكون قمة الحلف في روما في نوفمبر عام 1991، قد أقرت عقيدة عسكرية جديدة للحلف تنهض على أربعة مبادئ:

- 1- استمرار الحلف في أداء الدور الدفاعي عبر الدفاع الجماعي.
- 2- مع الحفاظ على وحدة أمن الأعضاء، وكونه وحدة لا تتجزأ، فإن الأعضاء الأوروبيون سوف يضطلعون بمزيد من المسؤوليات للدفاع عن أنفسهم.
- 3- مع الحفاظ على هيكل القوات الموحدة للإستمرار في أداء مهمة الدفاع الجماعي، فإن الحلف عليه أن يستحدث هيكل قوة يعتمد على قوات أكثر مرونة، وحرية في الحركة أكثر من الإعتماد على الدفاع المتقدم.
- 4- استمرار الإعتماد على كل من الأسلحة التقليدية والنووية، مع خفض حجم القوات والحد من الاعتماد على المكون النووي.

خامساً: أثر تغير النظام الدولي على هيكل القوة في الحلف:

إن تعديل عقيدة الحلف العسكرية، أدى إلى فرض إعادة بناء هيكل القوة في الحلف، ليتلاءم مع مبادئ العقيدة العسكرية الجديدة.

1-لأن العقيدة العسكرية الجديدة نهضت على تراجع خطر التهديد من الشرق، فذلك يعني عدم الحاجة إلى وجود حجم كبير من القوات والأسلحة المخزنة في أوروبا، وأيضاً خفض الاستعداد القتالي والتدريبات، ومن ثم فإن الأثر الأول على الهيكل هو ضرورة خفض قوات الحلف في أوروبا.

2-استمرار أداء المهمة الأساسية وهي الدفاع الجماعي، الأمر الذي يعني ضرورة الحفاظ على قوات كافية لأداء هذه المهمة، أي تشكيل هيكل جديد لقوات الدفاع المشترك بتسليح مختلط من تقليدي ونووي.

3-لأن مصادر التهديد الجديدة ليست محددة من اتجاه معين، كما أنها قد تكون غير مجسمة في شكل هجوم عسكري، فقد كان ضرورياً إعداد قوات انتشار سريع تعمل في أي مكان، وفي أي وقت تقتضيه المصلحة المشتركة لدول التحالف، أي الحاجة إلى قوات صغيرة دائمة تكون قادرة على العمل السريع.

أ-خفض قوات الحلف في أوروبا:

جاء خفض قوات الحلف في أوروبا متماشياً مع أحد مكونات العقيدة العسكرية الجديدة للحلف، وفي إطار تنفيذ اتفاق الحد من التسليح التقليدي التي وقعها الحلف مع الاتحاد السوفياتي في باريس في 18 نوفمبر 1990، والتي حددت التخفيضات في خمسة مجالات: هي الدبابات، العربات المدرعة المقاتلة، قطع المدفعية، الطائرات المقاتلة و"الهليكوبتر الهجومية".

وفي هذا الإطار أقدمت قوات الحلف خلال الفترة من 1990 إلى 1996 على تخفيض إنفاقها الدفاعي بنسبة 22%، وتم تخفيض 52% من العدد الإجمالي للوحدات البرية المقاتلة، ونحو 45% من قوات الحلف في المنطقة المركزية، ونحو 10% من الوحدات البحرية المقاتلة، بما فيها حاملات الطائرات والمدمرات والفرقاطات، وتم تخفيض 25% من العدد الإجمالي للطائرات المقاتلة والمخزنة في أوروبا و54% من القوات الجوية في المنطقتين المركزية والشمالية، و25% من القوات الجوية في أمريكا الشمالية، كذلك تمت إزالة جميع القواعد البرية لإطلاق الصواريخ النووية من أوروبا، وتم سحب جميع الأسلحة

النوعية للحلف من على متن سفن السطح، بحيث تبقى فقط القنابل التي تحملها الطائرات وتمثل 20% من معدلات عام 1990، أيضا خفضت الولايات المتحدة قوتها النووية الإستراتيجية بمعدل الثلث، وفقا لمعاهدة ستارت الأولى، وستخفض بمعدل الثلثين وفقا لمعاهدة ستارت الثانية، كذلك جرى تخفيض عدد القوات المخزنة في ألمانيا -القوات المتقدمة- بنحو الثلثين، والطائرات الجوية الموجودة هناك بنسبة 70%، وتراجع عدد القوات الأمريكية في أوروبا من نحو 300 ألف جندي إلى نحو 100 ألف جندي¹.

واستمرت قوى الدفع باتجاه مزيد من التخفيض في القوات، لاسيما في إطار اتجاه روسيا إلى المبادرة -من جانب واحد- بإجراء تخفيضات على القوات واتخاذ قرارات هامة على هذا الصعيد، مثل قرار: "بورس يلتسين-Boris Yeltsin" في أعقاب التوقيع على الوثيقة التأسيسية مع حلف شمالي الأطلنتي في باريس في 27 ماي عام 1997، بإزالة الأسلحة النووية الموجهة إلى أراضي الدول أعضاء حلف شمالي الأطلنتي.

ب- إعادة هيكلة القوات الأساسية للحلف:

تبعا للعقيدة العسكرية الجديدة للحلف، جرت عملية إعادة تنظيم لقوات الحلف على النحو الذي يمكنها من القيام بمهمة الدفاع الجماعي ومواجهة المخاطر المحتملة، هدفت هذه التعديلات إلى رفع مرونة القوات الأساسية، وتدعيم قدرتها على التعبئة السريعة واستيعاب التطور التكنولوجي في نظم التسليح. وتم تنظيم هذه القوات الأساسية في ثلاث فئات:

1- قوات الرد السريع الفوري: وتتكون من قوات برية وجوية وبحرية على درجة عالية من الإستعداد ومجهزة للعمل السريع للرد على الأزمات والطوارئ.

2- قوات الدفاع الأساسية: وهي القوات النظامية الأساسية للحلف.

3- القوات المعاونة أو قوات التعزيز، وهي قوات احتياطية، تلعب دورا مهما في الإطار العام للهيكل الدفاعي للحلف، إلى جانب القوات النظامية.

وفي يوليو 1994 تم تعديل هيكل القيادة المدمج للحلف، حيث تم تخفيض عدد القيادات الرئيسية إلى اثنتين بدلا من ثلاث، وهي القيادة المتحالفة لأوروبا، والقيادة المتحالفة الأطلسية، وتم إلغاء القيادة المتحالفة المتعددة، وأسندت مهامها إلى القيادة المتحالفة لأوروبا، كما جرى استحداث ثلاث قيادات فرعية داخل القيادة المتحالفة لأوروبا، تتولى المسؤولية عن مناطق الجنوب والوسط والشمال الغربي، ومع استمرار التغير في البيئة الأمنية، استمرت عملية إدخال التغييرات المطلوبة على هيكل القوة للحلف، وكان مقرا أن تبحث قمة الحلف في يوليو 1997، التغييرات الأخيرة في هيكل القيادة والسيطرة، إلا أن المجموعة المكلفة لم تكن قد انتهت من عملها بعد، فجرى تأجيل مناقشة القضية إلى اجتماع دجنبر 1997.

ج - قوة العمل المشتركة المجمع:

يمثل مفهوم قوة العمل المشتركة المجمع، المكون الثالث للتغير في هيكل القوة في الحلف، فلأن الحلف اتجه إلى تقليص قواته الأساسية المنوط بها، القيام بأعباء الدفاع المشترك ضد تهديد محتمل من الشرق، بعد الإقرار بزوال هذا التهديد، فإن المشكلة التي واجهت الحلف، هي أن البيئة الأمنية لمرحلة ما بعد زوال خطر الهجوم من الشرق أوجدت مصادر تهديد أخرى، غير مجسمة في شكل مادي واضح، وتقع في الغالب خارج نطاق المنطقة التقليدية لنشاط الحلف، -مثل أزمة الإحتلال العراقي للكويت في غشت 1990- وهي مصادر تهديد تقتضي مواجهتها مرونة عالية في آليات القيادة، والسيطرة من

1 - عماد جاد: "أثر تغير النظام الدولي على حلف شمالي الأطلنتي". السياسة الدولية ع 134-أكتوبر 1998، مرجع سابق، ص: 19.

أجل الرد السريع على الطوارئ، وأيضا القيام ببعض المهام داخل المنطقة التقليدية لنشاط الحلف إذا ما اقتضى الأمر ذلك.¹

ومن هنا جاءت فكرة تشكيل "قوة العمل المشتركة المجمع" لتعطي لقوات الحلف، المرونة اللازمة التي تمكنها من الرد على الأزمات والطوارئ والقيام بعمليات حفظ السلام.

ولم يؤد تبني هذا المفهوم إلى استحداث هيكل جديد داخل الحلف، بل تم ذلك عبر تقسيمات جديدة وتحديد للأدوار والمهام، بحيث جرت عملية تخصيص مزدوج لأفراد داخل الهياكل القائمة، وهذه القوات تتشكل من قوات من الدول الأعضاء في الحلف، وأعضاء الشراكة من أجل السلام، وأيضا يمكن أن تنضم إليها قوات دول أخرى بحسب طبيعة المهمة المكلفة بها.

وقدم الحلف هذا المفهوم لمنظمة اتحاد غرب أوروبا، على أساس أنه يمكن للأعضاء في المنظمة قيادة قوة العمل المشتركة المجمع، والقيام بالمهام التي يقتضيها حفظ الأمن والاستقرار في أوروبا، إذا ما قرر الحلف عدم التحرك، أي إذا ما رفضت الولايات المتحدة التحرك على غرار ما حدث في البوسنة، وقد طرحت الولايات المتحدة هذا المفهوم في لجنة تخطيط الدفاع بالحلف عام 1993، وأجازته قمة الحلف التي عقدت في: بروكسل-BRUXELLES " في يناير 1994.

سادسا: أثر تغير النظام الدولي على تقاسم الأعباء في الحلف:

إذا كانت الولايات المتحدة قد تحملت معظم أعباء الدفاع في الحلف منذ إنشائه، لاعتبارات تتعلق بالحرص على منع اجتياح سوفياتي لمنطقة غرب أوروبا، لاسيما في ظل تنامي القدرات العسكرية للاتحاد السوفياتي، ثم لحلف وارسو، وتردي الأوضاع الاقتصادية لدول غرب أوروبا، فإن سقوط حلف وارسو وتفكك الاتحاد السوفياتي، ونجاح دول أوروبا الغربية في تحقيق معدلات نمو عالية، دفع الولايات المتحدة إلى مطالبة الدول الأوروبية أعضاء الحلف بزيادة نفقاتها العسكرية، وهي المطالبة التي ازدادت حدة مع زيادة العجز في الميزانية الفدرالية وميزان المدفوعات الأمريكي، وقد رفضت الدول الأوروبية الاستجابة للمطلب الأمريكي، وظلت نسبة الإنفاق العسكري الأوروبي أقل من المتوسط العام في الحلف، وأقل من النسبة المحددة وفق إجمالي الناتج المحلي.

إن نسبة الإنفاق الأمريكي قد ارتفعت من 59,9% عام 1992 إلى 62,7% عام 1997، مقابل تراجع نسبة الإنفاق الأوروبي من 38% عام 1992 إلى 35,3% عام 1997، وذلك رغم تجاوز الناتج المحلي الإجمالي للدول الأوروبية أعضاء الحلف، للناتج المحلي الإجمالي الأمريكي.²

إن الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي وصل عام 1996 إلى 7,2 تريليون دولار أو 47% من الناتج المحلي الإجمالي لدول الحلف، وتحملت الولايات المتحدة 61,6% من الإنفاق الدفاعي، هذا بينما وصل الناتج المحلي الإجمالي للدول الأوروبية الأعضاء في الحلف في العام نفسه إلى 7,761 تريليون دولار أو نحو 47% من الناتج المحلي الإجمالي لدول الحلف، وتحملت الدول الأوروبية 36,6% من الإنفاق الدفاعي لدول الحلف، وقد استمر نفس الوضع عام 1997، إذ وصل الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي إلى 7,6 تريليون دولار أو 48,7%، الناتج المحلي الإجمالي لدول الحلف، وتحملت الولايات المتحدة الأمريكية 62,7% من الإنفاق الدفاعي لدول الحلف.

1 - عماد جاد: "حلف الأطلسي، مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة"، مرجع سابق، ص: 163.

2 - عماد جاد: السياسة الدولية، العدد 134-أكتوبر 1998، ص: 20.

وهكذا يبدو واضحاً أن الولايات المتحدة ظلت منذ إنشاء الحلف، تتحمل نسبة أكبر من تلك التي كان يفترض أن تتحملها وفق نسبة ناتجها المحلي الإجمالي، إلى الناتج المحلي الإجمالي للدول أعضاء الحلف، وإذا كانت الولايات المتحدة قد اضطرت إلى تحمل نسبة عالية في الخمسينات، فإنها فشلت بعد ذلك في إقناع الدول الأعضاء الأخرى بزيادة إنفاقها العسكري، وشهدت قضية توزيع أعباء الدفاع خلافات شديدة، لاسيما مع تزايد عجز الميزانية الفدرالية الأمريكية، وتزايد العجز في ميزان المدفوعات، واتجهت الولايات المتحدة إلى الضغط على الدول الأوروبية أعضاء الحلف، من أجل زيادة إنفاقها الدفاعي عبر الحد من "السلع الجماعية" التي يوفرها الحلف، وذلك من خلال الإنفراد بقيادة الحلف بما في ذلك منطقة جنوب أوروبا، ورفض تسليم القيادة للأوروبيين، وتقليص وجودها العسكري في القارة، والتركيز على تطوير هياكل الحلف العسكرية على نحو لا يجعلها ملائمة تماماً للأمن الأوروبي، مما يدفع الأعضاء الأوروبيين إلى زيادة الإنفاق من أجل تشكيل هياكل ملائمة للتعامل مع الأمن الأوروبي.

وفي مواجهة هذه الضغوط، وبعد ثبات العجز الأوروبي عن الفعل العسكري المستقل في أزمة البوسنة عامي 1992 و1993، اتجهت الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف، إلى تفعيل البنية الأمنية الأوروبية ممثلة في اتحاد غرب أوروبا، وهو ما شجعت عليه الولايات المتحدة على أساس أنه يدفع الدول الأوروبية الأعضاء في الحلف إلى مزيد من الإنفاق على أمنها، وحرصت على أن يجري ذلك في إطار التنسيق الكامل مع الحلف.

سابعاً: الشراكة كاستراتيجية:

نظراً لأن هذه المبادئ انطلقت من التسليم بانتهاء خطر وقوع هجوم واسع النطاق من الشرق، وأن البيئة الأمنية الجديدة في أوروبا تضاعف فرص تحقيق الأهداف الرئيسية للحلف، من "تعميم الإستقرار والرفاهية في منطقة شمالي الأطلسي، والإسهام في تطوير علاقات دولية يسودها السلام"، فقد أقر الحلف مبدأ التعاون مع دول حلف وارسو -السابق- وذلك بإنشاء مجلس تعاون شمالي الأطلسي، الذي خرجت منه الشراكة من أجل السلام، وفتحت هذه الأخيرة الطريق أمام انضمام عدد من دول حلف وارسو السابق إلى حلف شمال الأطلسي. ويقودنا ذلك إلى مناقشة المجلس والشراكة.

1: مجلس تعاون شمالي الأطلسي:

جاء إنشاء مجلس تعاون شمالي الأطلسي عام 1991، كخطوة إيجاد علاقة رسمية مع دول شرق ووسط أوروبا، وبدأ التوجه في قمة "لندن-London" في يوليو سنة 1990 بدعوة حكومات الاتحاد السوفياتي-سابقاً-The former Soviet Union، و"تشيكوسلوفاكيا-Czechoslovakia"، و"المجر-Hungary"، و"بولندا-Poland"، و"بلغاريا-Bulgaria"، و"رومانيا-Romania"، لإقامة صلة دبلوماسية منتظمة مع الحلف، وفي "باريس-Paris" في نوفمبر عام 1990، وقع الحلفاء وهذه الدول إعلاناً مشتركاً أكد على أنهم لم يعودوا ينظرون إلى بعضهم البعض كأعداء، وتم في اجتماع وزراء خارجية دول الحلف في كوبنهاجن في يونيو عام 1991، بحث قضايا تطوير العلاقات مع دول الشرق، وعندما اجتمع رؤساء دول وحكومات أعضاء الحلف في: "روما-Rome" في نوفمبر عام 1991، جاء قرار تطوير العلاقات التعاونية مع الشرق، حيث تمت دعوة وزراء خارجية دول شرق ووسط أوروبا لاجتماع مع نظرائهم من دول الحلف¹.

لبحث إصدار بيان سياسي مشترك من أجل تقوية مفهوم الشراكة والعمل من أجل تطويره، وتم الاتفاق على إجراء اجتماعات دورية، واتصالات مع مجلس شمالي الأطلسي، واللجنة العسكرية للحلف، ولجان أخرى في الحلف.

1- عماد جاد: "حلف الأطلسي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة"، مرجع سابق، ص: 155.

كانت دول الحلف تهدف إلى خلق شبكة منتظمة من العلاقات، تمكنها من دعم جهود التحول في الشرق، وحفظ الأمن والاستقرار في أوروبا عبر العمل تحت مظلة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

وكانت صيغة مجلس تعاون شمالي الأطلنتي هي الصيغة التي تم استحداثها لتجري تحت مظلتها هذه الاتصالات، وتنظم في إطارها التفاعلات، وعقد المجلس اجتماعه التأسيسي في 20 دجنبر 1991 بمشاركة 25 دولة، هي دول الحلف الستة عشر، وممثلي دول شرق ووسط أوروبا والبلطيق، وبعد تفكك الاتحاد السوفياتي، توسعت العضوية في المجلس لتشمل جميع دول الاتحاد السوفياتي السابق، وانضمت "جورجيا-Georgia" و"ألبانيا-Albania" في أبريل ويونيو عام 1992، وفي اجتماع يونيو عام 1992 ب"أوسلو-Oslo"، شاركت: "فنلندا-Finland" بصفة مراقب، ويعقد المجلس اجتماعا سنويا دوريا، واجتماعات أخرى كلما دعت الحاجة.

وكان المجلس يركز على القضايا السياسية والأمنية التي ترى دول الحلف أنها ضرورية لحفظ الأمن والاستقرار في أوروبا، ودعم عمليات التحول في دول شرق ووسط أوروبا.

وبحلول عام 1994 بلغ عدد أعضاء المجلس 38 دولة، هي دول الحلف الستة عشر، وجميع أعضاء حلف وارسو السابق، ودول الاتحاد السوفياتي السابق، إضافة إلى "فنلندا-Finland" و"سلوفينيا-Slovenia" و"السويد-Sweden" بصفة مراقب، وبعد أن التحقت "النمسا-Austria" بالشراكة من أجل السلام في 10 فبراير عام 1995، أصبحت مراقبا في المجلس، وبعد إعلان الشراكة من أجل السلام، أصبحت مهمة متابعة التقدم في تطبيق البرنامج من مهام المجلس.

وتركزت أنشطة المجلس في المجالات التالية:

-المشااورات السياسية وبحث النزاعات الإقليمية، حيث يعقد مجلس شمالي الأطلنتي، اجتماعات مع سفراء دول أعضاء مجلس تعاون شمال الأطلنتي، مرة كل شهر على الأقل، كما تلتقي لجان الحلف الفرعية بشكل دوري مع ممثلي دول المجلس.

-القضايا الاقتصادية: حيث ينصب عمل اللجنة الاقتصادية، على بحث ميزانيات الدفاع والجوانب الأمنية للتطورات الاقتصادية.

-القضايا الإعلامية: حيث تلتقي جنة الحلف للعلاقات الإعلامية والثقافية، مع ممثلي الدول الأعضاء سنويا، لمتابعة تنفيذ الأنشطة الإعلامية المحددة في خطة عمل مجلس تعاون شمال الأطلنتي.

-القضايا العلمية والبيئية: حيث يجري بحث ومناقشة العديد من قضايا العلم، والبيئة، وتكنولوجيا نزع السلاح والأمن البيئي.

-قضايا دعم الدفاع: حيث تجري مشاورات حول برامج مشتريات الدفاع، والاتصالات ونظم المعلومات.

-التنسيق في المجال الجوي: لاسيما التنسيق المدني-العسكري لإدارة النقل الجوي.

-تخطيط الطوارئ المدنية: حيث يلتقي خبراء لجنة تخطيط الطوارئ، مع شركاء التعاون، من أجل وضع برامج

الأنشطة الخاصة بالمساعدات الإنسانية ومواجهة الكوارث.

-التعاون العسكري: حيث تعقد اللجنة العسكرية للحلف، اجتماعا سنويا على مستوى رؤساء الأركان والممثلين

العسكريين، من أجل العمل على مساعدة الشركاء في عمليات إعادة هيكلة القوات المسلحة، وتبادل زيارات الفرق والتدريبات العسكرية.

2: الشراكة من أجل السلام:

إن فكرة الشراكة من أجل السلام، تعتبر فكرة أمريكية في جوهرها، فقد طرحت الفكرة من جانب الولايات المتحدة في الاجتماع الوزاري لدول الحلف في "ترافيدون-Travidon" - "ألمانيا-Germany" في 20 و 21 أكتوبر 1993، ثم طرح الموضوع في اجتماع مجلس شمال الأطلسي بـ "بروكسيل-Brussels" في 10 و 11 يناير 1994، كمبادرة من الحلف في إطار السعي إلى زيادة الثقة، ودعم الجهود التعاونية مع دول شرق أوروبا من أجل تعميم الأمن الأوروبي، على أساس أنه يمثل استكمالاً لقرارات قمتي لندن (ماي 1990)، وروما (نوفمبر 1991)، التي بحثت التكيف مع التحولات المترتبة على انتهاء الحرب الباردة، والتي تم في إطارها إنشاء مجلس تعاون شمال الأطلسي، باعتباره منتدى للحوار والتعاون بين الحلف ودول شرق ووسط أوروبا، التي كانت تنتمي للاتحاد السوفياتي السابق¹.

وحدد البرنامج الدول التي يمكنها الالتحاق به، في دول مجلس تعاون شمالي الأطلسي، وأعضاء مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

وقد تحددت أهداف البرنامج على النحو التالي:

- تحقيق الشفافية في تخطيط الدفاع الوطني، والميزانيات العسكرية.

- تأكيد السيطرة المدنية على القوات المسلحة.

- المساهمة في الأعمال التي تجرى بموافقة الأمم المتحدة، أو مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا.

- تطوير علاقات تعاونية بين الدول المشاركة، وحلف شمالي الأطلسي، بهدف التخطيط المشترك، والتدريبات الرامية إلى القيام بمهام حفظ السلام، والعمليات الإنسانية الأخرى التي يجري الاتفاق عليها².

- تطوير قوات -على المدى البعيد- تكون قادرة على العمل مع قوات الحلف.

- التشاور مع الحلف بصدد أية مشاركة فعالة، في مواجهة ما يتفق مع أنه يشكل تهديدا مباشرا للوحدة الإقليمية، أو الاستقلال السياسي، أو الأمن الوطني لهذه الدول، ولتحقيق هذه الأهداف تم الاتفاق على إرسال الشركاء ممثلين إلى مراكز القيادة الأطلسية من أجل تشكيل وحدة شراكة تعاونية بالقرب من المركز الأعلى للقوات المتحالفة في أوروبا.

وجرى الانضمام إلى البرنامج، عبر توقيع وثيقة إطار، تؤكد التعهد بالحفاظ على المجتمعات الديمقراطية، ومبادئ القانون الدولي، والوفاء بالالتزامات الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ومبادئ الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها ضد السلامة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لأية دولة، واحترام الحدود القائمة، وحل المنازعات بالوسائل السلمية، والتعهد بالالتزام بقانون: "هلسنكي-Helsinki" الأخير، وكل وثائق مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، وإنجاز التعهدات والالتزامات التي تعهدت بها في مجال ضبط ونزع السلاح.

وبدأ الانضمام إلى البرنامج بتوقيع وثيقة الإطار على أساس فردي، وتقديم الوثيقة إلى الحلف، وتحدد الدولة الراغبة في الإلتحاق بالبرنامج في هذه الوثيقة، مدى وحدود المشاركة في الأنشطة المختلفة مثل التخطيط المشترك، التدريبات والمناورات، وتحدد الوثيقة الخطوات التي تتخذ من قبل الشريك لتحقيق الأهداف السياسية من الشراكة والقواعد العسكرية، أو أي أصول أخرى يتيحها الشريك لأنشطة الشراكة المختلفة، بحيث تكون أساسا للبرنامج الفردي للشراكة التي تجري الموافقة عليه بين الشريك والحلف، ولإدارة المهام الجديدة، تم إنشاء العديد من اللجان منها، لجنة التوجيه السياسي

1- عماد جاد: "السياسة الدولية"، ع: 134. أكتوبر 1998، مرجع سابق، ص: 16.

2- نقار عبد الهادي: "التحول الاستراتيجي لحلف الشمال الأطلسي"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، مرجع سابق، ص: 60.

والعسكري، كمنتدى للتشاور يعقد اجتماعاته برئاسة نائب الأمين العام للحلف في أشكال مختلفة، تشمل اجتماعات الحلفاء مع شركاء على أساس فردي لفحص واختبار البرامج الفردية للشراكة، والاجتماع مع أعضاء مجلس تعاون شمالي الأطلنطي والشراكة من أجل السلام، وأيضا لتحديد القضايا المشتركة، كما تم إنشاء لجنة مشتركة للانتشار، تضطلع بمهمة متابعة انتشار الأسلحة وتقديم تقارير إلى مجلس شمالي الأطلنطي، وبموجب هذا البرنامج وجهت الدعوة للدول الأعضاء لإرسال بعثات دائمة إلى الحلف، ووحدة تنسيق شراكة منفصلة في "مونز"¹ "Munz" بلجيكا-Belgium حيث المركز الأعلى للقوات المتحالفة في أوروبا.

وتخضع وحدة تنسيق الشراكة لسلطة مجلس شمالي الأطلنطي، وتعمل على تنسيق الأنشطة العسكرية في إطار البرنامج، وتنفيذ التخطيط العسكري اللازم لتطبيق البرنامج¹.

وبنهاية عام 1995 وصل عدد الدول الملتحقة بالبرنامج إلى 27 دول، وتنوع الدول الأعضاء من حيث الحجم والقوة: (روسيا ومالطا- Malta وRussia) ودولا كانت تسعى لدخول الحلف (المجر وبولندا وتشيكيا- Czech و Poland و Hungary Republic)، ودولا ترفض توسيع الحلف (روسيا- Russia)، وأيضا دول تسعى للابتعاد عن الأحلاف والكتل العسكرية (السويد، النمسا، وفنلندا- Finland وAustria وSweden).

ورغم أن الشراكة من أجل السلام نشأت داخل إطار مجلس تعاون شمالي الأطلنطي، إلا أن العلاقة بينهما ظلت غير واضحة، وأدى بدء برنامج الشراكة إلى تقلص الاهتمام بمجلس تعاون شمالي الأطلنطي، لاسيما بعد التعامل مع الشراكة باعتبارها بوابة العبور إلى عضوية الحلف، وتدرجيا بدا واضحا أن اهتمام مجلس تعاون شمالي الأطلنطي أصبح منصبا على القضايا السياسية، الاقتصادية، والعلمية، والبيئية، والمعلوماتية، أما برامج الشراكة فتركز بالأساس حول القضايا العسكرية، من تخطيط وتدريب مشتركة، وعمليات حفظ السلام، وتكرس ذلك بعد تبلور اتجاه لضم بعض دول الشراكة إلى الحلف على مراحل، والاتفاق على عدم ضم دول أخرى (روسيا- Russia)، حيث اتجه الحلف إلى تفعيل الشراكة مع تلك البلدان التي لن تدعى لدخول الحلف، وتلك التي لن تدخل في المراحل الأولى، وذلك عبر استحداث هيكل إداري جديد يحل محل مجلس تعاون شمالي الأطلنطي، وهو ما أطلق عليه "الشراكة زائد" "Partnership Plus"، وذلك بحيث يبدو الحلف مفتوحا بشكل رسمي ولكنه مغلق أمام هذه الدول بشكل واقعي.

كانت ولا تزال الشراكة من أجل السلام، أكثر نجاحا مما كان قد أمل مؤسسوها في العام 1993، وقد أوصت اللجنة القومية بقوة أن يتم تحسين هذه الشراكة أكثر فأكثر، وتبني الطريق لعضوية كاملة للأعضاء السابقين في حلف وارسو، ولدول البلطيق، ولدول المحايدة، ولكن يجب أخذ الحذر من أن لا يؤدي ذلك إلى إضعاف الحلف فيما هو يتوسع². ونظرا لأن عملية التغيير في البيئة الأمنية الأوروبية لا تزال مستمرة، وتجرف بها تفاعلات نتيجة التغيرات التي يدخلها الحلف على عقيدته العسكرية، فإن خطوات تكييف عقيدة الحلف العسكرية لا تزال مستمرة، وهو ما أكد عليه بيان قمة الحلف في مدريد في 8 و9 يوليو عام 1997 عندما أشار إلى ضرورة مراجعة العقيدة العسكرية للحلف، وإدخال التعديلات المطلوبة عليها حتى تتلاءم مع البيئة الأمنية الجديدة.

1- عماد جاد: "حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة"، مرجع سابق، ص: 158.

2 -نافع أيوب لبس: "حلف الأطلسي: تطوره حتى إعادة تأسيسه بعد انتهاء الحرب الباردة، وأفاقه المستقبلية"، ص: 134. مجلة الفكر السياسي: العدد 19- ربيع-صيف 2000.

ثامنا: تحول الحلف إلى منظمة للأمن الجماعي العالمي:

اتجه حلف شمالي الأطلسي، في إطار سعيه للتكيف مع البنية الأمنية الجديدة لمرحلة ما بعد الحرب الباردة، إلى الخروج على نصوص معاهدة واشنطن التي أنشأت الحلف، حيث تم عبر التعديلات التي أدخلت على عقيدة الحلف العسكرية وهيكل القوة فيه، تكليف الحلف بمهام خارج المنطقة التقليدية لمجال عمل الحلف، والتي جرى تحديدها وفق المادة السادسة من معاهدة واشنطن، في غرب أوروبا وشمال الأطلسي، وذلك بتوسيع المجال الجغرافي ليشمل القارة الأوروبية بأكملها، وجنوب المتوسط والشرق الأوسط، على أساس أن أمن القارة الأوروبية يتأثر بما يجري حولها، ومن ثم فإن أية اضطرابات أو عدم استقرار في جنوب المتوسط و الشرق الأوسط، تتطلب من الحلف التدخل لمواجهة ما قد يشكل تهديدا لأمن واستقرار القارة الأوروبية أو التأثير على مصالح حيوية لدول التحالف.

وتم في هذا الإطار استحداث قوة العمل المشتركة المجهزة، التي تمثل قوات للتدخل السريع في مناطق وأقاليم العالم المختلفة، وذلك إذا ما رأت دول الحلف أو اتحاد غرب أوروبا، أن تطورا ما في منطقة ما أو دولة ما يمثل تهديدا لأمن أعضاء التحالف أو أعضاء الاتحاد الأوروبي، على اعتبار أن اتحاد غرب أوروبا هو الدعامية الأمنية للتحالف الأطلسي، ويمكنه استخدام أصول وقواعد الحلف وقدراته في مواجهة ما يراه يمثل تهديدا لأمن الدول الأوروبية الأعضاء، وقد رأى البعض في هذه التعديلات اتجاها من الحلف إلى ممارسة بعض مهام مفهوم الأمن الجماعي، بل هناك من رأى في هذه التعديلات، سعي متعمد من الحلف إلى الحلول محل الأمم المتحدة، وذلك عبر القيام بمهام تدخل في صميم اختصاص المنظمة الدولية⁽¹⁾.

وقد استند هذا الرأي على العوامل التالية:

1- إن الحلف قرر التعامل مع المشاكل والأزمات، التي تقع خارج النطاق الجغرافي التقليدي الذي نشأ أساسا للعمل في إطاره، ومن ثم شكل قوة العمل المشتركة المجهزة لهذا الغرض، وهي أقرب إلى مفهوم قوات الانتشار السريع للتدخل في أقاليم العالم المختلفة، هذا بينما كان بإمكان دول الحلف وفي مقدمتها الولايات المتحدة، أن تحقق هدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين عبر تفعيل المنظمة الدولية التي يقع هذا الغرض في صميم اختصاصاتها، ومن ثم فإن هذا الاتجاه المتعمد، قصد من ورائه تجاوز المنظمة الدولية، وهو الأمر الذي بدا واضحا في الأزمات الإقليمية التي تفجرت منذ عام 1990، مثل أزمة الصومال وأيضا البوسنة، حيث حرصت الولايات المتحدة على العمل بشكل مستقل، على الأقل في الشق العسكري الخاص بالتعامل مع هذه الأزمات والاحتفاظ بقيادة العمليات العسكرية⁽²⁾، وقرارا التدخل، وأيضا الانسحاب.

2- إن الحلف قرر توسيع عضويته وضم بلدان جديدة، بحجة دعم الاستقرار ومواجهة المشاكل التي تتعرض لها هذه البلدان، في حين كان بالإمكان تحقيق نفس الهدف عبر تفعيل الأمم المتحدة ولجنتها العسكرية.

3- إن الحلف قرر توسيع عضويته وضم عدد من بلدان شرق ووسط أوروبا، بحجة حفظ الأمن والاستقرار في القارة الأوروبية، وملء الفراغ الأمني هناك، وعدم خلق خطوط تقسيم جديدة في القارة الأوروبية، في حين كان بالإمكان تحقيق ذات الهدف وبدرجة أكبر من الفعالية، عبر دعم المنظمات الأوروبية الجماعية مثل، منظمة الأمن والتعاون في أوروبا.

واستنادا إلى هذه العناصر، رأى البعض أن الحلف سوف يتحول تدريجيا إلى منظمة للأمن الجماعي، ويحل تدريجيا محل الأمم المتحدة، وهو أمر لا يتوقع تحقيقه للعديد من الأسباب منها: عوامل موضوعية، تمثل في توجه الحلف نحو

1 - عماد جاد: "حلف الأطلسي، مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة"، مرجع سابق، ص: 236.

2 - نبيه الأصفهاني: "السياسة الدولية"، العدد 148، أبريل 2002، ص: 136.

العمل خارج المنطقة التقليدية، وتوسيع العضوية، ومنها أن تحقق هذه الفكرة يعني: انتهاء الحلف كحلف عسكري تقليدي، وهو ما لم تسع إليه دول الحلف.

وفيما يخص العوامل الموضوعية يمكن إيجازها في الآتي:

1- إن الناتو يتجه إلى العمل خارج المنطقة التقليدية لنشاط الحلف بشكل انتقائي، أي يعمل في كل ما تراه الأعضاء يشكل تهديدا لأمنها ومصالحها، وبالتالي فكل ما تراه الدول الأعضاء لا يشكل تهديدا لأمنها ومصالحها، لن يقدم على التحرك في مواجهته، وهو أمر يتنافى ومفهوم الأمن الجماعي الذي لا يعرف الانتقائية ويتسم بالعموم، أي العمل في مواجهة كل ما يهدد الأمن والاستقرار الدوليين، واعتبار أي اعتداء على أية دولة عضو في النظام الدولي بمثابة اعتداء عليها جميعا، بصرف النظر عن ماهية القائم بالعدوان وماهية الدولة المستهدفة، وبالتالي فإن توسيع مهام الحلف، لا يعني اتجاه هذا الأخير إلى الاقتراب من مفهوم الأمن الجماعي.

2- إن اتجاه الحلف نحو توسيع العضوية: يظل محكوما برؤية ضيقة لاتجاهات ومدى التوسيع، فمن ناحية فإن عملية التوسيع تشمل عددا من دول شرق ووسط أوروبا، أي أنها تسير على نحو انتقائي وعلى أساس فردي، يوازن ما بين تدعيم الأمن الأوروبي، والحفاظ على طبيعة الحلف، كحلف تقليدي يقوم بمهمة الردع والدفاع الجماعي، ولم يكن واردا منذ البداية كما لم يرد في تصور قادة الحلف، فتح أبوابه أمام عدد كبير من الدول، فمنذ الإعلان عن توسيع الحلف، كانت هناك ثلاثة خيارات لعملية التوسيع.

*الخيار الأول: أو خيار الحد الأدنى في التوسيع، ويتضمن داخله أربعة احتمالات:

-الإحتمال الأول: ضم أربعة دول هي دول "الفيسجراد" States of the Visegrad Group

-الإحتمال الثاني: ضم سبع دول هي دول "الفيسجراد" States of the Visegrad Group إضافة إلى استونيا وسلوفينيا وقبرص Estonia, Slovenia and Cyprus.

-الإحتمال الثالث: ضم تسع دول هي دول الاحتمال الثاني إضافة إلى رومانيا وبلغاريا Romania and Bulgaria.

-الإحتمال الرابع: ضم إحدى عشرة دولة، هي دول الاحتمال الثالث إضافة إلى ألبانيا وليتوانيا⁽¹⁾ Albania and

Lithuania

*الخيار الثاني: ويشمل ضم خمس عشرة دولة، هي دول شرق ووسط أوروبا الإحدى عشرة، إضافة إلى أربع مندول "الكومنولث" Commonwealth countries الدول المستقلة، أي روسيا وأوكرانيا وبيلاروسيا ومولدوفا Russia, Ukraine, Belarus and Moldova، ويقدم هذا الخيار ميزة أساسية، هي تحقيق المزيد من الاستقرار في القارة الأوروبية، كما أنه يقترب بالحلف أكثر من مفهوم منظمة الأمن الجماعي، ولكن هذا الخيار يعني تغييرا جوهريا في طبيعة الحلف، بضم روسيا الاتحادية United Russia وريث الاتحاد السوفياتي Soviet Union، أو مصدر التهديد الذي نشأ الحلف أصلا في مواجهته، هذا بالإضافة إلى ضم روسيا الاتحادية United Russia تحديدا يعني تغيير الموازين داخل الحلف، فلن تنضم روسيا كدولة متوسطة، بل كدولة كبرى ستكون الثانية في الحلف بعد "الولايات المتحدة الأمريكية" United States of America، وهو الأمر الذي يعني ضرورة إدخال تغييرات جوهريّة على إدارة الحلف ونمط اتخاذ القرار، وأنماط التسليح، والاستراتيجية والتخطيط، والقيادة والإمداد والتموين....كما أن الولايات المتحدة وعددا من أعضاء الحلف، يعارضون فكرة ضم روسيا الاتحادية إلى الحلف بشكل مبدئي ويبررون ذلك بأن ضمها يعني مد مجال عمل الحلف إلى حدود الصين China، الأمر الذي يغير من

1 - عماد جاد: "حلف الأطلسي"، مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، مرجع سابق، ص: 238.

طبيعة عمل الحلف ونطاقه الجغرافي بشكل جوهري، هذا في حين أن بقاء روسيا الاتحادية خارج الحلف، والإيحاء بعدم الاستقرار فيها، يعتبر أحد أهم مصادر تماسك الحلف والحفاظ عليه، كما أنه يضمن استمرار وتفوق النفوذ الأمريكي في أوروبا، فالمؤكد أن ضم روسيا الاتحادية إلى الحلف يأتي على حساب مصالح ونفوذ الولايات المتحدة الأمريكية، ويدفع في اتجاه تكريس التوجه الأوروبي في الحلف على حساب العلاقة عبر الأطلسية، الأمر الذي يأتي على حساب مصالح ونفوذ الولايات المتحدة في الحلف وفي القارة الأوروبية ولأن الولايات المتحدة وعددا من دول الحلف ترفض فكرة انضمام روسيا إلى الحلف، فهناك صعوبات عديدة تحيط باحتمالات ضم أي من دول أسرة الدول المستقلة، أي: "أوكرانيا وبلا روسيا ومولدوفا- Moldova- Belarus-Ukraine"، فهي تمثل خطوطا حمراء بالنسبة لروسيا الاتحادية، ومحاولة ضم أي منها إلى الحلف، يعني الدخول في مرحلة جديدة من الصراع مع روسيا الاتحادية، وإذا ما جرت أي محاولة لضمها أو ضم أي منها، فإن ذلك يعني بداية أن الولايات المتحدة ودول الحلف تسعى إلى تصعيد الخلافات وربما الصراع المكشوف مع روسيا الاتحادية.

*الخيار الثالث: ويشمل ضم ما بين 27 و36 دولة، أي دول الشراكة من أجل السلام أو منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومثل هذا الخيار جوهر فكرة منظمة الأمن الجماعي في أوروبا، بحيث يشمل الحلف كل الدول الأوروبية الأخرى، وتحقيق هذا الخيار يعني انتهاء الحلف، كحلف عسكري تقليدي، وتحوله إلى منظمة للأمن الجماعي في أوروبا وأجزاء من آسيا، ومن ثم يحمل هذا الخيار معه انتهاء الحلف وتلاشي أو تراجع النفوذ الأمريكي في أوروبا.

وباستعراض سياسات تطويع الحلف مع بيئة ما بعد الحرب الباردة يمكن استنتاج التالي:

1- إن قرار الحلف بالتعامل مع المشاكل والأزمات التي تقع خارج النطاق الجغرافي التقليدي، الذي نشأ الحلف للعمل داخله، يجري بشكل انتقائي، فلا يجري العمل في مواجهة المشاكل والأزمات التي تهدد الاستقرار والأمن الدوليين بصفة عامة، كما لا يجري التعامل بالضرورة مع نوعيات محددة من المشاكل والصراعات التي ربما ترتب عليها نتائج كارثية تصل إلى مستوى المذابح البشرية، كما حدث في: "رواندا وبروندي-Rwanda and Burundi"، وإنما يجري التعامل مع تلك المشاكل والصراعات التي يدرك أعضاء الحلف وبالأساس الولايات المتحدة- أنها تمثل تهديدا لمصالحها، وهو أمر يتصادم ومفهوم الأمن الجماعي.

2- إن قرار الحلف بتوسيع العضوية يتسم بالمحدودية والانتقائية، ومن ثم فعملية التوسيع، سوف تسير بشكل يمزج بين بعض عناصر الخيارين الأول والثاني، بحيث يضم الحلف عددا من دول شرق ووسط أوروبا، ولن يقدم الحلف على ضم أي من جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق إلا إذا كانت هناك نية لتوسيع نطاق الصدام مع روسيا الاتحادية، وبالتالي فتحول الحلف إلى منظمة للأمن الجماعي في أوروبا، يظل احتمالا بعيدا وربما غير وارد طالما ظل الحلف محافظا على الرابطة الأورو-أطلسية.

3- اتجاه الولايات المتحدة إلى تنفيذ أجندتها الخاصة بالتوسيع، بعيدا عن رؤى ومواقف الدول الأخرى الأعضاء في الحلف، ومن ثم تنفجر الخلافات بين الولايات المتحدة وعدد من الدول الأوروبية الأعضاء، وهي خلافات تتزايد كلما أصرت الولايات المتحدة على الانفراد بعملية التوسيع، وقد يؤدي ذلك إلى تبلور شبكات جديدة، من العلاقات في القارة الأوروبية بين أعضاء في الحلف، ودول أخرى من خارجه لم يشملها قرار التوسيع، الأمر الذي يأتي على حساب التماسك الداخلي للحلف، وربما يرتب شبكات جديدة من العلاقات في القارة، في وقت تتباعد فيه العلاقات الأوروبية-الأطلسية¹.

1-صلاح سالم زرنوقة: "السياسة الدولية"، العدد 129، يونيو 1998، ص: 74.

4- إن الاتجاه نحو فتح العضوية بشكل مبدئي وكامل أمام جميع دول القارة الأوروبية، يعني انتهاء الحلف كحلف عسكري تقليدي، وهو الأمر الذي لا بد وأنه وارد في المدى المنظور، وتسبقه تحولات عديدة، تبدأ بالإنفصال بين الإطارين: الأوروبي والأطلسي، وانسحاب الولايات المتحدة من أوروبا بشكل كامل على المستويين العملي والنظري، أي الوجود العسكري والاهتمام بشؤون القارة، صحيح أن هناك بعض المؤشرات على تراجع الوجود العسكري الأمريكي في أوروبا، وتحول في تركيز المصالح الأمريكية اتجاه الباسيفيك Pacific، إلا أنها لم تشكل حتى الآن أساساً قوياً للحدوث عن الانسحاب الأمريكي الشامل من أوروبا، بل أن هناك دعوات متزايدة لزيادة مساحة الوجود والاهتمام الأمريكي بالقارة الأوروبية، إلى درجة دعت البعض مثل "ريتشارد هولبروك- Richard Holbrooke" إلى تحول الولايات المتحدة إلى قوة أوروبية، ويمكن القول أن التحولات الجينية تحول الانفصال بين الإطارين الأوروبي والأطلسي، لا يتوقع أن تصل في المدى المتوسط، من عقدين إلى ثلاثة عقود- إلى تحول جوهري، وبالتالي فاحتمال الانفصال يظل بعيداً عن الوقوع، وقد يحدد ذلك في إطار تحول جوهري في الولايات المتحدة صوب عزلة جديدة، وهو احتمال ضعيف أيضاً، فما نسج من علاقات، وما تشهده المصالح الأمريكية من تنوع وانتشار، وما وصلت إليه مصلحة التدمير الشامل من قدرة على الوصول -بدقة- إلى أطراف الكرة الأرضية الأربعة، يجعل فكرة العزلة من جانب الولايات المتحدة قاصرة على الطرح النظري فقط.

خاتمة:

هناك إجماع واضح على أن التحديات الاستراتيجية التي يواجهها الناتو لا يمكن التغلب عليها عبر الإعتماد على الخيار العسكري فحسب، فقد أثبتت التجربة الأفغانية أنه بالرغم من أهمية الوسائل العسكرية إلا أنها لا تكفي وحدها. يجب أن تؤكد الرؤية الاستراتيجية الجديدة على الصلة الوثيقة بين الأمن والتنمية وبين الإنعكاسات المترتبة على نشر قوات الناتو في الخارج، وتتطلب هذه العلاقة التنسيق بين الجهات العسكرية والمدنية أثناء وضع الخطط الخاصة بالمهام الخارجية وتنفيذها، الأمر الذي يتطلب الإرتقاء بمستوى التواصل مع المنظمات غير الحكومية وتعزيز دورها في هذا الإطار¹.

المصادر:

1 - عبد الرحمن رشدي الهواري: "المهام المحتملة لحلف الناتو في الشرق الأوسط". السياسة الدولية، عدد 137-يونيو 1999، ص: 279.

2- عبد الرحمن رشدي الهواري، "السياسة الدولية"، مرجع سابق، ص: 280.

3- حسن أبو طالب: "توسيع الناتو، ومستقبل الأمن الأوروبي" السياسة الدولية، عدد 129-يونيو 1998، ص: 102.

4- حسن أبو طالب: "توسيع الناتو، ومستقبل الأمن الأوروبي"، السياسة الدولية، عدد 129-يونيو 1998، ص: 103.

5 - عبد الرحمن رشدي الهواري: "السياسة الدولية"، عدد 137، مرجع سابق، ص: 280.

1- "الرؤية الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو - رؤية برلمانية".....مجلة الناتو

الموقع الرسمي لحلف الناتو: www.nato.int- 16 غشت 2018.

- ⁶-عبد الله صالح: "أهداف خطة توسيع الناتو" السياسة الدولية، عدد: 129/يونيو 1998.
- ⁷-عماد جاد: "أثر تغير النظام الدولي على حلف شمالي الأطلنطي". السياسة الدولية، أكتوبر 1998، عدد 134، ص: 14.
- ⁸-عماد جاد: "أثر تغير النظام الدولي على حلف شمالي الأطلنطي". السياسة الدولية ع 134-أكتوبر 1998، مرجع سابق، ص: 19.
- ⁹-عماد جاد: "حلف الأطلنطي، مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة"، مرجع سابق، ص: 163.
- ¹⁰-عماد جاد: السياسة الدولية، العدد 134-أكتوبر 1998، ص: 20.
- ¹¹-عماد جاد: "حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة"، مرجع سابق، ص: 155.
- ¹²-عماد جاد: "السياسة الدولية"، ع: 134. أكتوبر 1998، مرجع سابق، ص: 16.
- ¹³-نقار عبد الهادي: "التحول الاستراتيجي لحلف الشمال الأطلسي"، رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة، 60.
- ¹⁴-عماد جاد: "حلف الأطلنطي: مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة"، مرجع سابق، ص: 158.
- ¹⁵-نافع أيوب لبس: "حلف الأطلسي: تطوره حتى إعادة تأسيسه بعد انتهاء الحرب الباردة، وآفاقه المستقبلية"، ص: 134. مجلة الفكر السياسي: العدد 19-ربيع-صيف 2000.
- ¹⁶-عماد جاد: "حلف الأطلنطي، مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة"، مرجع سابق، ص: 236.
- ¹⁷-نبیه الأصفهاني: "السياسة الدولية"، العدد 148، أبريل 2002، ص: 136.
- ¹⁸-عماد جاد: "حلف الأطلنطي"، مهام جديدة في بيئة أمنية مغايرة، مرجع سابق، ص: 238.
- ¹⁹-صالح سالم زرنوقة: "السياسة الدولية"، العدد 129، يونيو 1998، ص: 74.
- ²⁰-"الرؤية الإستراتيجية الجديدة لحلف الناتو - رؤية برلمانية".....مجلة الناتو الموقع الرسمي لحلف الناتو: www.nato.int 16 غشت 2018.

تركيا والحراك العربي في شمال إفريقيا: الموقف ومحدداته.

Turkey and the Arab Movement in North Africa: Position and its determinants.

صبرينة مزياني.

باحثة دكتوراه علوم سياسية، التخصص دراسات استراتيجية.

المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية، الجزائر.

الملخص:

شهدت المنطقة العربية تحولات جذرية جاءت تحت ما يعرف بالحراك العربي كظاهرة خطيرة عاشتها دول هذه المنطقة في آونة الأخيرة خاصة دول شمال إفريقيا -تونس، مصر وليبيا-، خلفت عليها جملة من التحديات السياسية، والاقتصادية والأمنية، ما جذب الانتباه والاهتمام العالمي والاقليمي غير المسبوق بالقضايا العربية إليها نظرا لتداعياتها المتخطية للحدود الوطنية، ما أدى إلى تنوع وتعدد المواقف الدولية والاقليمية بين المؤيد والمعارض، وتعتبر تركيا من أكثر الدول التي حير موقفها ازاء ما حدث في شمال إفريقيا الدارسين والمحللين السياسيين، نظرا لانسجامه بالتردد والارتباك حول تلك الأحداث في بداية انطلاقها، غير أن الحال لم يستمر فسرعان مقام صناع القرار في تركيا باتخاذ موقف رسمي من هذه الأحداث كل دولة على حدى نظرا لتطور الأحداث و تداعياتها، لذلك تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الدور والموقف التركي من أحداث التغيير هذه بناء على رغبتها في صعود مكانتها في المنطقة واعتبارها نموذج لتغيير والتدرج السلمي في السلطة يحتذى به.

الكلمات المفتاحية: الحراك العربي، الربيع العربي، الموقف التركي، تونس، مصر، ليبيا.

Abstract :

The Arab region underwent a radical transformation came under what is called the phenomenon of Arab mobility seriously lived by the countries of this region during the last Onah especially in North Africa The countries -tonc, Egypt and Libya, left by a number of political, economic and security challenges, to draw attention to unprecedented global and regional attention to Arab issues due to its transnational implications, leading to diversity and multiplicity International and regional positions between pro and opposition, and Turkey is one of the most countries that mystify its position on what has happened in North African researchers and political analysts, given the little hesitant And Alaratba About these events at the beginning of its creation, but the case did not continue to serve the decision makers in Turkey quickly to take an official position of these Each country separately due to the evolution of events and their consequences, this study aims to analyze the role and the Turkish position on the events of the change of this base on interest in the increase of its position in the region and considered as A model for change and peaceful gradient in the power mode.

Keywords: Arab Movement, Arab Spring, Position of Turkey, Tunisia, Egypt, Libya.

مقدمة:

شهدت المنطقة العربية موجة من التغيرات وتحولات السياسية المتسارعة عرفت بالحراك العربي، هذا الأخير الذي طرح جملة من التساؤلات حول فكرة التغيير التي عصفت بالمنطقة العربية، إذا ما كانت مقدمة للفوضى الخلاقة المشروع الذي طرحته الإدارة الأمريكية بهدف اسقاط الأنظمة العربية، أم أنه كان رد فعل منطقي لشعوب عاشت زمن من الظلم والاضطهاد كانت مواقع التواصل الاجتماعي متنفسها الوحيد لتحقيق غايتها والتعبير عن رأيها وانتفاضتها ضد الظلم والاستبداد.

وقد فاجأت هذه الأحداث كثيرا دول العالم من حيث طبيعة التغيرات وسرعة حدوثها وانتقالها وانتشارها من دولة إلى أخرى وفق نظرية "العدوى والانتشار" بدأت بتونس انتقلت منها إلى مصر، ليبيا دول شمال إفريقيا وغيرها من دول المنطقة العربية، وقد خلفت هذه الأحداث جملة من التداعيات على المحيط الاقليمي والدولي ما دفع بالعديد من الدول إلى

التدخل كفرنسا و حلف الناتو في ليبيا، و دول اخرى تبنت مواقف متباينة من هذه التغيرات لعل أبرزها كانت تركيا التي تفضل الانتقال السلمي في هذه الدول بالشكل الذي لا يؤثر على مصالحها في المنطقة.

يعتبر الموقف التركي حيال ما عرفته دول شمال افريقيا من توترات و تغيرات، من أكثر المواقف إثارة للجدل بسبب ما يحمله من تناقضات، فهو ليس بالموقف الثابت بل اختلف من دولة الى اخرى حسب المصلحة و التطورات التي عرفتها الأوضاع في تلك الدول، هذا ما أثار لدينا رغبة للبحث و التقصي حول موقف و دور تركيا في توجيه الحراك الذي عرفته بعض دول منطقة شمال افريقيا، وفقا لذلك فالإشكالية التي يمكننا طرحها في هذا الصدد هي: كيف استطاعت تركيا في اطار علاقتها مع الدائرة العربية في شمال افريقيا، بناء موقفها اتجاه الحراك الذي عرفته هذه الدول في ظل مراعاتها لمصالحها ورغبتها في أن تكون قوى اقليمية؟.

وقد انبثق عن هذه الاشكالية تساؤلين فرعيين تمثلا في:

- 1- فيما تتمثل طبيعة الموقف و الدور التركي في توجيه الحراك العربي في شمال افريقيا؟
- 2- كيف استطاعت تركيا تبرير مواقفها المتناقضة من الحراك العربي؟

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الموضوع في الجدل الذي أثاره الموقف التركي من الحراك الذي عرفته دول منطقة شمال افريقيا- تونس، مصر، ليبيا- وعدم ثباته من دولة إلى أخرى بناء على سياسة المصلحة الوطنية لدولة تركيا هذا من جهة، ومن جهة أخرى كون الموضوع يحظى بأهمية كبيرة كموضوع بحث ضمن الدراسات السياسية في ظل تداعيات هذا الحراك على أمن واستقرار الدول خاصة ما تعيشه ليبيا اليوم ودخولها في مرحلة اللادولة أو الدولة الفاشلة.

أهداف الدراسة:

وتسعى هذه الدراسة للوصول إلى هدف مهم وأساسي ألا وهو التعرف على طبيعة الموقف التركي من الأحداث التي شهدتها دول المنطقة المدروسة، وتحديد إذا ما كان الموقف واحد وثابت اتجاه كل دولة أم أنه مختلف من دولة إلى أخرى مع تحديد العوامل المتحركة في تحديد هذا الموقف.

أدبيات الدراسة:

وللوصول إلى الهدف من الدراسة إعتدنا على مجموعة من الدراسات السابقة التي عالجت الموضوع بهدف تحديد مسار التحليل المناسب لدراستنا هذه، وتتمثل هذه الدراسات في:

- دراسة جوزيف س. ناي و المعنونة ب: "القوة الناعمة وسيلة للنجاح في السياسة الدولية"، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، الصادرة عن دار العبيكان للنشر، عام 2007، والتي حاولنا من خلالها فهم كيف استطاعت تركيا أن توظف قوتها الناعمة في علاقاتها الخارجية مع الدول أخرى، خاصة الدول المعنية بالدراسة.
- دراسة علي حسين باكير والصادرة عن مركز الجزيرة للدراسات في 2013، والموسومة ب: "مصر في السياسة الخارجية التركية .. واقع ما بعد الثورة و الأفق المستقبلية"، والتي تسعى إلى وصف وتحديد العلاقات التركية المصرية بعد أحداث 2011.

- إعتدنا كذلك مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطة ومغربية في التعاون والأمن للكاينة شاطري، والموسومة بـ "علاقة تركيا كقوة اقليمية بمختلف الدوائر الجيوسياسية في المتوسط(دراسة: في المحددات، الاهداف والأفاق)2003-2013"، والمنشورة في 2015.

مناهج الدراسة:

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج التاريخي بهدف رصد مختلف المراحل والتطورات التي طرأت على الموقف التركي ودوره حيال الأحداث التي عرفتها دول منطقة شمال افريقيا تحت مسمى الحراك العربي، فضلا عن استخدام الأسلوب الوصفي لوصف طبيعة الدور التركي وكذلك مختلف العوامل والمؤشرات المؤثرة عليه مما يساعدنا على تغطية مختلف جوانب هذه الدراسة، وبالتالي يعطينا تحليلا شامل حول طبيعة الدور التركي حيال الأحداث في المنطقة وردة فعله بناء على رغبة النظام التركي في التواجد في المنطقة.

هيكلية الدراسة:

و للإجابة عن الاشكالية المطروحة ارتأينا وضع هيكلية لدراستنا قوامها ثلاثة مستويات تحليلية مترابطة مع بعضها البعض، مشكلة بذلك الوحدة العضوية للدراسة، تتمثل هذه المستويات فيما يلي:

المستوى التحليلي الاول: قمنا من خلاله بتحديد طبيعة الموقف التركي من التغيرات التي عرفتها كل من تونس، مصر، وليبيا تحت مسمى الحراك العربي، بهدف الوقوف على العوامل المحفزة للتدخل تركيا في توجيه الأحداث، و اهم سمات موقفها، فضلا عن التطرق الى تقديم اهم التفسيرات التي قامت بتحليل طبيعة الموقف التركي.

المستوى التحليلي الثاني: يرتبط هذا المستوى من التحليل بمحاولة تحديد اهم التداعيات التي خلفها الحراك العربي على تركيا سياسيا، اقتصاديا، وأمنيا.

المستوى التحليلي الثالث: يقوم هذا المستوى من التحليل على دراسة السيناريوهات المستقبلية حول موقف و دور

تركيا بعد الحراك العربي في كل من تونس، مصر، ليبيا.

➤ المستوى التحليلي الاول: طبيعة الموقف والدور التركي من الحراك في شمال افريقيا:

1- طبيعة الموقف والدور:

تميز الموقف ودور التركي في حراك العربي بتنوع ابعاده ودوافعه المحركة له، ما يؤكد على تبني تركيا مداخل مختلفة نسبيا في التعامل مع التغيرات التي عرفتها المنطقة العربية وبالتحديد في شمال افريقيا، وفي هذا الاطار يمكن رصد موقف ودور تركيا من هذا الحراك في كل دولة على حدى على النحو التالي:

✓ الموقف من الحراك في تونس:

تميز الموقف التركي من الثورة التونسية بعدم التدخل، ليس من منطلق حرص تركيا على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، بل لأنها لم تتوقع بأن تكون الثورة التونسية هي شرارة الانطلاق التي تلتها العديد من الثورات، لهذا تبنت تركيا اتجاه هذه الثورة ما يهرف بسياسة دبلوماسية القوة الناعمة هذه التي عرفها جوزيف ناي على انها: >> جعل الآخرين يريدون ما تريد، بمعنى تختار الناس بدل من ارغاهم1<<.

1- جوزيف س. ناي، القوة الناعمة وسيلة للنجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، (البيكان للنشر، الطبعة العربية الاولى، 2007)، ص25.

على اثر ذلك قامت تركيا بمنح تونس قرض بقيمة نصف مليار دولار، فضلا عن الدخول في 4 اتفاقيات شراكة، كما تم الاتفاق على إلغاء نظام التأشيرات فيما بين البلدين¹، وبهذا نستنتج بأن موقف تركيا اتجاه الثورة التونسية كان عبارة عن مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في البلد، كما لم يكن لها دور في انجاح هذه الثورة لأنها كانت مفاجأة لم تتوقع حدوثها، على الرغم من اعتبار تركيا نفسها ملهم للدول التي تنادي بالتغيير².

✓ الموقف من الحراك المصري:

كان موقف تركيا أكثر وضوحا حول التغيرات العميقة التي عرفتها مصر، بالنظر الى التناقض الكبير الذي كان بين حكومة حزب العدالة والتنمية ونظام حسني مبارك، كون الأول كان ديمقراطيا أم الثاني فتم بناءه على أساس استبدادي³.

✓ الموقف من الحراك المصري:

كان موقف تركيا أكثر وضوحا حول التغيرات العميقة التي عرفتها مصر، بالنظر الى التناقض الكبير الذي كان بين حكومة حزب العدالة والتنمية ونظام حسني مبارك، كون الأول كان ديمقراطيا أم الثاني فتم بناءه على أساس استبدادي³. فطالبت تركيا مرة الاولى النظام بضرورة إدخال إصلاحات في مختلف الميادين إستجابة لمطالب الشعب، ثم ما توانت ان غيرت رأيها بنقدها للنظام وطبيعته، ومن ثم مطالبته بالرحيل تجسيدا لسياسة التركيبة القائمة على احياء روح الديمقراطية، وتتجسد ملامح هذا الموقف في:

- زيارة الرئيس عبد الله غول الى مصر بعد أقل من شهر من اطاحة بنظام حسني مبارك، ليكون بذلك أول رئيس دولة يزور مصر بعد الثورة.

- توالي الزيارات الرسمية الى مصر من قبل الرئيس الحكومة التركية في سبتمبر 2011 في اطار ابداء رغبة البلدين في تحقيق التعاون.

- زيارة الرئيس المصري الى تركيا 2012 للمشاركة في المؤتمر السنوي للحزب الحاكم⁴.

ثم عادت من جديد لتندد بالانقلاب العسكري الذي قام به الجيش المصري بقيادة السيسي على أول رئيس منتخب ديمقراطيا بعد الثورة، و موقفها هذا جاء خوفا من فكرة عودت الانقلابات العسكرية في تركيا، خاصة وأن الجيش التركي قد لعب دور كبير في السياسة التركية للفتترات زمنية طويلة⁵، ولتوضيح أكثر يمكن القول بان تركيا صاغت موقفها من الانقلاب بناء على ما يلي:

1- كاهنة شاطري، علاقة تركيا كقوة اقليمية بمختلف الدوائر الجيوسياسية في المتوسط (دراسة: في المحددات، الاهداف والأفاق) 2003-2013، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطة ومغربية في التعاون والأمن، (الجزائر: جامعة ميلود معمري-تيزي وزو، 2015)، ص 176.

2- احمد أويصال، " صعود تركيا.. والربيع العربي " الباب الرابع: العلاقات الدولية، التقرير الاستراتيجي التاسع، دون سنة النشر، ص 306.

3- المكان نفسه.

4- علي حسين باكير، مصر في السياسة الخارجية التركية .. واقع ما بعد الثورة والأفاق المستقبلية، (مركز الجزيرة للدراسات، 2013)، ص 4.

5- شاطري، مرجع سابق، ص 177.

- حساسية المجتمع التركي من ظاهرة الانقلابات العسكرية، فهو المجتمع الذي عاصره أربع تدخلات للجيش في الحياة السياسية.
- الانعكاسات السلبية للانقلابات العسكرية على الاقتصاد والتنمية في البلاد.
- رفض تركيا لانتهاكات حقوق الانسان التي تحدث جراء الانقلابات، حيث وصفت تركيا فض اعتصام رابعة العدوية والنهضة بالمذبحة.
- وبناء على هذا اتخذ الموقف التركي اشكالا عدة اهمها:
 - توصيف ما جرى من احداث على انه انقلاب عسكري بحت.
 - التأكيد دوما على رفضها إقالة الحكومة المنتخبة، ورفضها فرضية تحقيق الديمقراطية باستخدام القوة العسكرية.
 - مواجهة النظام المصري في مختلف المناسبات الداخلية والخارجية.
 - توجيه اللوم إلى منظمة الأمم المتحدة بسبب عدم اتخاذها موقف حازم ورافض للانقلاب.
 - على الرغم من ذلك حرصت تركيا على إبقاء القنوات الدبلوماسية مفتوحة مع مصر للحفاظ على احتمالية رجوع العلاقات بين البلدين.
- نتائج الموقف التركي من الثورة المصرية:
 - قطع مصر العلاقات الدبلوماسية مع تركيا من خلال طرد السفير التركي في 23 نوفمبر 2013.
 - رد تركيا باستخدام مبدأ المعاملة بالمثل من خلال طردها للسفير المصري في تركيا.
 - إعلان مصر رفضها عن تمديد اتفاقية خط الملاحة البحرية مع تركيا في عام 2014، واقاف العمل بها في 2015 و هو موعد انتهاء الاتفاقية¹.
- عوامل تغير الموقف التركي من حراك في مصر:
 - ساهمت عدة عوامل في تغيير الموقف التركي الرافض للسياسة المصرية بعد الانقلاب العسكري الذي حدث، وأهم هذه العوامل نجد:
 - نجاح الانقلاب في مصر، والذي استطاع حشد التأييد و التفاف الشعب من خلفه ما مكنه من تجاوز المرحلة الأولى والتي كانت حرجة و صعبة نوعا ما، من خلال قدرة النظام على التحكم في الوضع الداخلي أمنيا، وقدرته على الحصول على الدعم المالي من دول الخليج، ما جعل أمر الانقلاب العسكري واقع مفروض، إذا استمرت تركيا في التمسك بموقفها الرافض له فهذا ما سيزيدها عزلة سياسية.
 - الانعكاسات السلبية التي لحقت بالاقتصاد التركي جراء موقفها من الثورة في مصر.
 - العزلة الدولية التي تعاني منها تركيا منذ فترة زمنية جراء موقفها عالية الأسقف من قضايا المنطقة العربية بالتحديد مصر وسوريا.

1- - سعيد الحاج، التقارب التركي- المصري: الاسباب والعوائق، (مركز الجزيرة للدراسات، 11/01/2015)، ص4

- فشل الرهان على قوى الربيع العربي، بعد الاخفاقات المتتالية وتراجع ظاهرة الثورات.
- ادراك تركيا بأن رغبتها في لعب دور إقليمي في المنطقة، وتأثير في قضاياها لا يكون إلا من خلال وجود تواصل سياسي¹.

✓ الموقف من الحراك الليبي:

اعتبرت الثورة الليبية الأكثر صعوبة بالنسبة لتركيا في اطار تحديد موقفها ودورها منها، من خلال طبيعتها التي اتسمت بالعنف المفرط الذي أدى الى التدهور الأمني ، وانتشار السلاح مما ساهم في توسيع التحديات الأمنية الى شمال افريقيا و الساحل و غرب افريقيا حيث تطورت النشاطات الإرهابية والإجرامية²، ما جعل أنقرة تظل مترددة بشكل كبير حيال تلك الثورة و النتائج المترتبة عليها، وما زاد من حدة قلق تركيا هو التدخل الأجنبي لكل من الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا و كذلك بريطانيا³.

على إثر ذلك رفضت تركيا التدخلات الخارجية في ليبيا، كما أنها عارضت و بقوة فرض العقوبات و التدخل العسكري لحلف الناتو، وتبنت مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية، فضلا عن رغبتها في لعب دور الوسيط بين طرفي الصراع، من خلال هذا نلاحظ بأن تركيا قد لعبت دور فعال في هذه الثورة من خلال دعمها للحركة الثورية أثناء و بعد الثورة، رغبتا منها في لعب دور اقليمي في المنطقة نظرا لكل ما تعاني منه هذه الأخيرة من فساد و فقر، استبداد وعنف⁴. وفي هذا الاطار حاولت تركيا إيجاد حل لكل ما يحدث في ليبيا، فطرح ما أسمته خريطة تجاوز الأزمة، والتي جاءت بما يلي:

- العمل على توفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين والمدن تحت رعاية الأمم المتحدة.
- إنشاء لجنة مهمتها الإعداد لمرحلة جديدة في ليبيا، أو ما تعرف بمرحلة ما بعد القذافي.
- إنهاء أي إجراءات من شأنها تهديد السلامة والاستقرار في البلاد.

لكن المعارض الليبية رفضت قيام تركيا بهذا الدور وعارضت بشدة أي تدخل من قبلها، كونها و حسب المعارضة تتمتع بالازدواجية في مواقفها، وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الموقف التركي تدرج مع تصاعد الأحداث في ليبيا⁵، واستطاعت الثورة الليبية على إثر ذلك الكشف عن طبيعة المواقف التركية المتناقضة.

من خلال ما سبق نستنتج بأن تركيا قد تنوعت مواقفها و أدورها من الحراك العربي الذي عرفته كل من تونس، مصر، ليبيا، حيث لعبت في الأولى دور المراقب للأحداث و تطورها، أما في مصر فكانت هي الرهان للدور التركي باعتبارها

1- المرجع نفسه، ص5.

2- انيس نواري، تدفق السلاح الليبي فاقم التهديدات الامنية في المغرب العربي والساحل، في: <http://www.djazairiess.com>، تاريخ الاطلاع(2017/04/30 على الساعة 12:00).

3- أويصال، مرجع سابق، ص306.

4- نظير محمود امين، "موقف تركيا من احداث التغيير في المنطقة العربية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع2، 2013، ص ص 1-32.

5- شاطري، مرجع سابق، ص177.

منطقة استراتيجية يمكن أن تنافس تركيا مستقبلا لما لها من عمق تاريخي واستراتيجي في منطقة شمال إفريقيا، أما دورها في الأحداث الليبية فلا يعدو أن يكون محوره التردد في اتخاذ القرار نظرا لتردى الأوضاع فيها وتحولها إلى ما يعرف بالادولة.

2- العوامل المحفزة للدور التركي:

- 1- حالة الفراغ التي تسود المنطقة بعد انهيار النظام الإقليمي العربي.
- 2- امتلاك الدول العربية مفاتيح أساسية في الصراع الجيوبوليتيكي العالمي، ولا يمكن تصنيف إمكاناتها فقط في خانة موارد الطاقة من نفط وغاز، فالدول العربية تطل على المضائق المتحكمة في السلسلة البحرية الأهم في العالم وبالتالي تركيا بحاجة لنفوذ هناك .
- 3- تتمدد تركيا إقليمياً في المنطقة بتكاليف سياسية أقل بكثير من العائد السياسي الذي تجنيه، بحيث إن الجدوى الاستراتيجية من لعب هذا الدور تكون متحققة تمامًا في حالة الشرق الأوسط. وتكفي هنا الإشارة إلى الدور الإقليمي الإيراني، الذي استثمرت فيه إيران مالياً وأيديولوجياً لبناء شبكة من التحالفات مع الدول والحركات والأحزاب السياسية لمدة ثلاثين عامًا.
- 4- تعتبر منطقة شمال إفريقيا المجال الجغرافي مميز لتركيا الذي يمكنها من لعب دور إقليمي دون الاصطدام بقوى عالمية، بالمقارنة بالقوقاز حيث النفوذ الروسي، أو في ألبانيا والبوسنة حيث نفوذ دول أوروبا الوسطى.
- 5- الصورة الإيجابية لتركيا عند شرائح عربية واسعة، والترحيب غير المسبوق لأوسع القطاعات العربية بدور تركي في المنطقة .

3- سمات الموقف التركي من احداث التغيير في منطقة شمال افريقيا:

تميز الموقف التركي حيال ما حدث في منطقة شمال افريقيا- تونس، مصر، ليبيا-، بجمل من الخصائص التي يمكن ايجازها على النحو التالي:

- 1- التمرکز: بمعنى التواجد في بؤرة الأحداث والتفاعل مع تطوراتها، لذلك سعت تركيا جاهدة لتحقيق ذلك بهدف تعظيم الحضور في المنطقة والاضطلاع بدور القوى الإقليمية الفاعلة والراعية لعمليات التحول الديمقراطي فيها ، تجسد هذا في زيارة رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى دول الحراك العربي في سبتمبر 2011.
- 2- الاعتدال: التركيز على إظهار تركيا كقوة إقليمية معتدلة وقد هدفت تركيا من وراء ذلك نيل قبول أغلب القوى الإقليمية، باعتبارها دولة محورية لا تتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية مقارنة بإيران.
- 3- المبادرة: التوظيف السياسي لأحداث الحراك العربي، وهدف تركيا من وراء ذلك هو تعظيم العوائد السياسية والاقتصادية.

- 4-التمدد: العمل على الترويج للنموذج التركي في دول حراك العربي، وذلك من خلال التركيز على دعم وتوثيق العلاقات مع القوى والأحزاب والتيارات الإسلامية الصاعدة في دول التي شهدت التغيرات، خصوصاً حركة الإخوان

1- محمد عبد القادر خليل، الربيع العربي... تركيا في شرق اوسط جديد، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية،

<http://www.moheet.com/2013/03/02/1734537/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9-:في>

٧-٨٩%١٠٣%١٠٤%١٠٥%١٠٦%١٠٧%١٠٨%١٠٩%١١٠%١١١%١١٢%١١٣%١١٤%١١٥%١١٦%١١٧%١١٨%١١٩%١٢٠%١٢١%١٢٢%١٢٣%١٢٤%١٢٥%١٢٦%١٢٧%١٢٨%١٢٩%١٣٠%١٣١%١٣٢%١٣٣%١٣٤%١٣٥%١٣٦%١٣٧%١٣٨%١٣٩%١٤٠%١٤١%١٤٢%١٤٣%١٤٤%١٤٥%١٤٦%١٤٧%١٤٨%١٤٩%١٥٠%١٥١%١٥٢%١٥٣%١٥٤%١٥٥%١٥٦%١٥٧%١٥٨%١٥٩%١٦٠%١٦١%١٦٢%١٦٣%١٦٤%١٦٥%١٦٦%١٦٧%١٦٨%١٦٩%١٧٠%١٧١%١٧٢%١٧٣%١٧٤%١٧٥%١٧٦%١٧٧%١٧٨%١٧٩%١٨٠%١٨١%١٨٢%١٨٣%١٨٤%١٨٥%١٨٦%١٨٧%١٨٨%١٨٩%١٩٠%١٩١%١٩٢%١٩٣%١٩٤%١٩٥%١٩٦%١٩٧%١٩٨%١٩٩%٢٠٠%٢٠١%٢٠٢%٢٠٣%٢٠٤%٢٠٥%٢٠٦%٢٠٧%٢٠٨%٢٠٩%٢١٠%٢١١%٢١٢%٢١٣%٢١٤%٢١٥%٢١٦%٢١٧%٢١٨%٢١٩%٢٢٠%٢٢١%٢٢٢%٢٢٣%٢٢٤%٢٢٥%٢٢٦%٢٢٧%٢٢٨%٢٢٩%٢٣٠%٢٣١%٢٣٢%٢٣٣%٢٣٤%٢٣٥%٢٣٦%٢٣٧%٢٣٨%٢٣٩%٢٤٠%٢٤١%٢٤٢%٢٤٣%٢٤٤%٢٤٥%٢٤٦%٢٤٧%٢٤٨%٢٤٩%٢٥٠%٢٥١%٢٥٢%٢٥٣%٢٥٤%٢٥٥%٢٥٦%٢٥٧%٢٥٨%٢٥٩%٢٦٠%٢٦١%٢٦٢%٢٦٣%٢٦٤%٢٦٥%٢٦٦%٢٦٧%٢٦٨%٢٦٩%٢٧٠%٢٧١%٢٧٢%٢٧٣%٢٧٤%٢٧٥%٢٧٦%٢٧٧%٢٧٨%٢٧٩%٢٨٠%٢٨١%٢٨٢%٢٨٣%٢٨٤%٢٨٥%٢٨٦%٢٨٧%٢٨٨%٢٨٩%٢٩٠%٢٩١%٢٩٢%٢٩٣%٢٩٤%٢٩٥%٢٩٦%٢٩٧%٢٩٨%٢٩٩%٣٠٠%٣٠١%٣٠٢%٣٠٣%٣٠٤%٣٠٥%٣٠٦%٣٠٧%٣٠٨%٣٠٩%٣١٠%٣١١%٣١٢%٣١٣%٣١٤%٣١٥%٣١٦%٣١٧%٣١٨%٣١٩%٣٢٠%٣٢١%٣٢٢%٣٢٣%٣٢٤%٣٢٥%٣٢٦%٣٢٧%٣٢٨%٣٢٩%٣٣٠%٣٣١%٣٣٢%٣٣٣%٣٣٤%٣٣٥%٣٣٦%٣٣٧%٣٣٨%٣٣٩%٣٤٠%٣٤١%٣٤٢%٣٤٣%٣٤٤%٣٤٥%٣٤٦%٣٤٧%٣٤٨%٣٤٩%٣٥٠%٣٥١%٣٥٢%٣٥٣%٣٥٤%٣٥٥%٣٥٦%٣٥٧%٣٥٨%٣٥٩%٣٦٠%٣٦١%٣٦٢%٣٦٣%٣٦٤%٣٦٥%٣٦٦%٣٦٧%٣٦٨%٣٦٩%٣٧٠%٣٧١%٣٧٢%٣٧٣%٣٧٤%٣٧٥%٣٧٦%٣٧٧%٣٧٨%٣٧٩%٣٨٠%٣٨١%٣٨٢%٣٨٣%٣٨٤%٣٨٥%٣٨٦%٣٨٧%٣٨٨%٣٨٩%٣٩٠%٣٩١%٣٩٢%٣٩٣%٣٩٤%٣٩٥%٣٩٦%٣٩٧%٣٩٨%٣٩٩%٤٠٠%

على ساعة 15:28).

المسلمين، فخلال زيارة *أوردغان* إلى القاهرة استقبله وفد من الإخوان المسلمين كما قام بزيارة أسرة مؤسس جماعة الإخوان في منزل ابنه *سيف الإسلام حسن البنا*، كما عقد مؤتمر دولي في اسطنبول عن فكر *حسن البنا* مؤسس حركة الإخوان المسلمين في مايو 2012.

- التوجس: القلق التركي من تنامي الخسائر الاقتصادية، و الذي بدأ واضحاً سواء حيال الاستثمارات التركية في المنطقة العربية، أو إزاء معدلات التبادل التجاري بين تركيا ودول المنطقة، خاصة بعد انتقادات الكثير التي جاءت من رجال الأعمال ممن لديهم استثمارات ضخمة في دول التي كانت المواقف التركية فيها تثير حفيظتهم، معتبرين أن السياسات التركية من شأنها أن تضر بالاستثمارات التركية في المنطقة².

التفسيرات المقترحة حول الموقف التركي:

تنوعت التفسيرات و التحليلات حول طبيعة الموقف التركي من التغيرات التي عرفتها بعض الدول العربية في منطقة شمال افريقيا، في هذا الاطار سنحاول تقديم أهم الدلالات التفسيرية التي تم طرحها في هذا الصدد، وهي:

1- هناك من يرى بأن موقف تركيا من هذه الأحداث نابع من طابع براغماتي مصلحي بالدرجة الأولى، قائم على تغليب مصالح تركيا الاقتصادية، وهذا ما نجده متجسد في موقفها من مصر لما قامت بتغييره نتيجة الخسائر الاقتصادية التي تكبدتها، ما يثبت الطرح الواقعي حول اعتبار المصلحة المحرك الاساسي للعلاقات، ما بين الدول فلا عداوة دائمة و لا صداقة دائمة إنما هناك مصالح دائمة³.

2- التحليل الثاني يفسر طبيعة موقف تركيا كمؤشر على ارتباط السياسة الخارجية التركية، كونها لم تستطيع اتخاذ موقف واحد ثابت جراء الأحداث التي طرأت على المنطقة العربية منذ 2011، و هذا الارتباك جاء نتيجة وقوع تركيا بين سياستها التوازنية من جهة وانحيازها بوضوح لمطالب الشعوب بالتغيير و الاصلاح من جهة ثانية.

3- أما التحليل الثالث فيذهب إلى تفسير الموقف التركي من خلال التركيز على المرجعية الإسلامية لحزب العدالة والتنمية⁴، ما جعله يقدم الدعم لجماعة الإخوان المسلمين في مصر ويعتبر الإطاحة بنظامهم ضد مبادئ الديمقراطية كونهم وصلوا إلى الحكم عن طريق انتخابات رئاسية نزهة، هذا ما جعلها تندد بالانقلاب العسكري الذي حدث في مصر كما سبق و قلنا.

كل هذا لا ينفي بأن الحراك العربي في المنطقة قد حمل في جعبته فرصة مهمة لاستثمار نظرية الرئيس التركي رجب طيب اردوغان، التي تنص على رغبته في لعب بلاده دورا إقليميا ناشطا.

➤ المستوى التحليلي الثاني: تداعيات الحراك العربي على تركيا

يشكل هذا المستوى التحليلي أحد أهم محاور دراستنا هذه حيث قمنا باستعراض أثر التطورات التي تشهدها المنطقة و تداعياتها على تركيا، سياسيا، اقتصاديا، وأمنيا:

1- سياسيا: أدت التغيرات التي عرفتها المنطقة العربية في الفترة الأخيرة خاصة تلك التي حدثت في شمال افريقيا، إلى إعادة استدعاء الدور التركي كنموذج يعبر عن الديمقراطية والانتقال السلمي للسلطة، كما وفرت الأحداث مجالاً لنشاط

1- المرجع نفسه.

2- المرجع نفسه.

3- محمود امين، مرجع سابق، ص 18.

4- المكان نفسه.

تركيا في طرح دورها كطرف ثالث ووسيط في معالجة الخلافات العربية الداخلية خاصة في ليبيا، ومحاولة الحد من امتداداتها الإقليمية والتدخلات الدولية ما دفعها الى رفض التدخلات الخارجية - تدخل حلف الناتو في ليبيا- فيها، في اطار سعيها بناء علاقات قوية مع تلك الدول.

من خلال دراستنا هذه تأكد لنا بأن ظهور النشاط السياسي التركي صاحبه جدل حول دوافعه ومدى توازنه، وكذلك التساؤل حول مدى فاعليته في المنطقة. خاصة وأن تزايد حدة استقطاب بين أطراف الصراعات واستخدام السلاح بشكل مكثف، كلها عوامل تقيد من فاعلية الدور التركي في تحقيق النتائج المطلوبة وتظهر حدوده، سواء من منظور القدرة على المعالجة الناجحة لأزمات المنطقة، أو حتى توظيف النشاط السياسي والدبلوماسي التركي في تعزيز مكانة تركيا¹.

2- اقتصاديا: تعرضت تركيا جراء موقفها من الحراك العربي إلى خسائر اقتصادية كبيرة، فصادرات تركيا خلال الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2011 تراجعت بنسبة 24% إلى كل من مصر واليمن، و20% لتونس، و43% لليبيا، و5% لسوريا، مع توقع تصاعد هذه النسب في الدولتين الأخيرتين بسبب تدهور الأوضاع الأمنية فيهما الطاردة و بشكل كبير للاستثمار التركي، فضلاً عن خسائر المتعاقدين وشركات البناء التركية في ليبيا، حيث تشكل السوق الثانية للمتعاقدین الأتراك في الخارج بعد روسيا، مع وجود أكثر من 120 شركة تركية عاملة في ليبيا، وفق تقديرات عام 2009.

و على الرغم من ذلك أكدت السلطات التركية من عدم المبالغة في التأثيرات السلبية التي لحقت بالاقتصاد، لأن من ناحية الأخرى هذه الأوضاع قد فتحت مجالا واسعا لتعلب فيه تركيا دور مساهم في إنقاذ اقتصادات هذه الدول، في إطار سعيها لتنشيط علاقاتها التجارية والاستثمارية معها، حيث نجد أن أغلب الشركاء التجاريين الأساسيين لتركيا خارج المنطقة، كما أن النسبة التي تشكلها الصادرات التركية إلى كل من مصر، وليبيا وسوريا لإجمالي حجم الصادرات التركية لا تتعدى من 1 إلى 1.5% لكل منها، لذلك فإن انخفاض حجم الصادرات التركية إلى بعض دول المنطقة عوضته زيادة الصادرات إلى دول أخرى، مثل إيران والعراق والإمارات².

3- أمنيا: ويمكن القول بأن ثورات الربيع العربي قد أثارت العديد من التحديات الأمنية بالنسبة لتركيا، والتي ارتبطت بطبيعة الأوضاع السائدة التي صاحبت وترتبت على الثورات العربية وما تبعها، أدت الأزمات التي تشهدها دول المنطقة إلى بروز أدوار أمنية عسكرية تركية على نحو ما ظهر في ليبيا بشكل خاص، في إطار المشاركة التركية في حملة الناتو لفرض حظر التسلح وإيصال المساعدات الإنسانية³.

➤ المستوى التحليلي الثالث: السيناريوهات المحتملة للدور التركي حيال الحراك العربي

يبقى الحديث عن مستقبل الدور التركي في التغيرات التي عرفتها كل من تونس، مصر وليبيا، مرهون بطبيعة التحولات والتطورات التي ستشهدتها المنطقة، بناء على تتبع المسارات المختلفة للأحداث إما تصاعد حدثها أو الدخول في مرحلة الاستقرار النسبي، فعلى ضوء ذلك يمكننا هنا تقديم ثلاثة سيناريوهات محتملة حول طبيعة الدور و الموقف التركي الذي يجب أن يكون عليه في المستقبل.

1- السيناريو الأول:

1-احمد الشلقامي، دراسة: الدور الاقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي، في: <http://www.turkpress.co/node/1917>، تاريخ

الاطلاع: (2017/04/28)، على الساعة 21:18.

2- المرجع نفسه.

3-إياد عبد الكريم مجيد، "الموقف الاقليمي من التغيير في المنطقة العربية(تركيا) نموذجا" مجلة العلوم السياسية، ع46، دون سنة النشر، ص ص 18-1.

يقوم السيناريو الأول على تعزيز فعالية الدور التركي في المنطقة، خاصة وأن التغيرات الراهنة من شأنها تعزيز الحضور والدور التركي في حقبة ما بعد الحراك كونها بديلا استراتيجيا وإقليميا مهم لدول شمال إفريقيا والتي يمكن أن تلجأ إليه¹، يعبر هذا السيناريو عن التطور الإيجابي وتنامي الروابط بين تركيا ودول الحراك العربي، والذي يقوم على:

- الارتكاز على مبدأ تعدد العلاقات وعدم حصرها في محور واحد، ما يتيح لها مركزا مهم في الساحة الإقليمية، بفعل أن الاستقرار السياسي والتطور الديمقراطي في بلدان الحراك العربي من شأنه أن يدفع هذه الدول إلى دعم العلاقات مع تركيا، باعتبارها من أوائل القوى الإقليمية التي أبدت موقفها اتجاه الحراك العربي.

- سعي تركيا إلى تحقيق المصالحة الشاملة مع مصر وتحسين علاقاتها السياسية والاقتصادية في إطار تعزيز الدور التركي من خلال التعاون العربي/ التركي، هذا الذي يساعدها على لعب دور إقليمي مستقرا لا تشوبه التوترات، وبالتالي وضع العلاقات في وطابع يجعل تركيا تبتعد عن الانشغالات حول الترشق الاعلامي بين البلدين، أي تركز على وضع خطط استراتيجية لتحقيق هدفها².

2- السيناريو الثاني:

يستند هذا السيناريو على محدودية الحضور التركي وفاعليته في المنطقة، وأساس هذا السيناريو هو افتراض الاستقرار الداخلي في تركيا وعدم امتداد مظاهر اللامن والاستقرار إليه وفق نظرية تأثير الدومينو أو عدوى الثورات أو ما سماه **هنتينغتون** بكرة الثلج³، في إطار تأكيده على أن علاقة تركيا مع هذه الدول تظل رهنا باستقرار الأوضاع فيها، من هذا المنطق يرتكز هذا السيناريو على جملة من النقاط متمثلة فيما يلي:

- الصعوبات التي قد تواجهها دول الحراك العربي سواء على الصعيد السياسي أو الأمني أو الاقتصادي، من شأنها أن تؤثر على المشروع التركي في المنطقة ومستقبل العلاقات التركية- العربية⁴.

- التوجه التركي لتوطيد العلاقات مع بعض التيارات والأحزاب ذات الخلفيات الدينية داخل هذه الدول، يُثير قلق ليس هذه الدول وحسب، وإنما قد يُثير كذلك رغبة بعض القوى الإقليمية الأخرى.

- الرفض العربي للدور التركي برمته، وحدث توافق عربي-عربي على هذا الرفض والاستغناء عن التواجد التركي.

- بقاء العلاقات في حدها الأدنى فمثلا في مصر ستكون من خلال تبادل السفراء واستئناف العلاقات التجارية بين البلدين.

3- السيناريو الثالث:

يركز هذا السيناريو على إمكانية تراجع وانكفاء الدور التركي على مستويين أساسيين الحضور والفعالية ما يعرض تركيا وعلاقاتها الإقليمية وكل استراتيجياتها للانكسار، يتوقف هذا السيناريو على:

- تراجع شعبية حزب العدالة والتنمية.

1- عبد الكريم مجيد، مرجع سابق، ص 14.

2- الحاج، مرجع سابق، ص 7.

3- حيدر ابراهيم علي، "الامنوقراطية و التحول الديمقراطي في المنطقة العربية"، مجلة السياسة الدولية، عدد 184، مجلد 46، 2011، ص 53.

4- يوسف محمد الصواني، "التحديات الامنية لربيع العربي: من اصلاح المؤسسات الى مقاربة جديدة للأمن"، المجلة العربية للعلوم السياسية، دون سنة نشر، ص 24.

- كيفية تعامل تركيا مع معطيات وتداعيات الحراك العربي.
- تذبذب المواقف التركية إزاء ما يحدث في الوطن العربي، يعتبر تهديد صريح لإمكانية فقدان مصداقيتها لدى الشعوب العربية.
- حصول انقلاب عسكري من قبل المؤسسة العسكرية التركية، وهذا لذي دوما كان يشكل هاجز لتركيا و صناع القرار فيها، كما أن هذا الذي كان خلف موقفها الرافض من الانقلاب الذي حدث في مصر على الرئيس مرسي.
- ازدياد الصراع بين العلمانيين والإسلاميين.
- فشل تركيا في تقديم نفسها بدور الجسر للتفاهم بين الشرق والغرب، والذي لطالما عملت على الترويج له من خلال التنظير للوسطية والمزاوجة بين البعدين الشرقي والغربي في التكوين التركي المعاصر .
- في الأخير نستنتج وبناء على السيناريوهات التي تم رصدها من قبل بأن مستقبل الدور التركي في هذه الدول مرتبط و بدرجة كبيرة على التغيير السياسي الذي لحق بها، بمعنى طبيعة الأنظمة السياسية التي وصلت إلى السلطة بعد موجة التغييرات، هذا يرتبط بمدى استعداد هذه الأنظمة على توطيد علاقاتها المختلفة في مجالات عدة مع تركيا من خلال إمكانية التشابه في المبادئ والاهداف .
- توظيف تركيا المدخل الاقتصادي كوسيلة لدعم وتمتين العلاقات في جوانبها الاقتصادية والأمنية والثقافية، لكون هذه الدول تسعى إلى تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توطيد علاقاتها التجارية والاقتصادية وجذب الإستثمارات الخارجية.

الخاتمة:

في ختام هذه الدراسة و بغرض الإجابة عن الإشكالية المطروحة في مستهل البحث، يمكننا القول بأن الحركات والاحتجاجات والانتفاضات التي شهدتها كل من تونس، مصر، وليبيا ضد الظلم و الاستبداد بهدف تغيير المستقبل نحو الأحسن، مثلت تحديا واختبارا كبيرا لتوجهات الخارجية التركية في اطار علاقاتها مع هذه الدول قبل تلك التغييرات. إلا أن تركيا استطاعت بناء موقفها وتوجهها من الحراك العربي من منطق المصلحة والدافع البراغماتي بالدرجة الأولى لضمان امنها والحفاظ على رؤيتها المستقبلية في لعب دور اقليمي فعال في المنطقة، كان هذا ولايزال الهدف الأسى للسياسة التركية منذ وصول حزب العدالة و التنمية الى الحكم، وفقا لما ذكر سابقا من معطيات توصلت دراستنا هذه الى جملة من الاستنتاجات المتمثلة في:

- تبني تركيا مواقف متغيرة من الثورات العربية تبعاً للتقديرات الخاصة التي ارتبطت بمصالح تركيا الوطنية.
- خروج تركيا من موجتي التغيير في تونس ومصر بأقل الخسائر والأضرار، غير أنها تعثرت في ليبيا.
- محاولة تركيا ملأ الفراغ الذي حدث في النظام الإقليمي العربي من خلال المنح بين السياسة والدبلوماسية والتجارة والقوة الناعمة من خلال الكثير من الخطب عن الثقافة التاريخ المشترك بهدف بناء الثقة.

1- تركيا و الربيع العربي: الايديولوجيا الناعمة في خدمة البرغماتية النفعية، في:

<http://www.aktab.ma/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9>

تاريخ الاطلاع (2017/04/29)، على الساعة (21:00).

- اعتبار تركيا نفسها عامل توازن بالنسبة للعديد من دول المنطقة، ما ساهم في ارتفاع التوقعات داخل تركيا حول الدور الفعال التي يمكن أن تلعبه في هذه الفترة و بعدها.
- إتباع تركيا أسلوب غير مباشر للترويج لنظامها السياسي باعتباره يمكن أن يغدو نموذج للنظم السياسية العربية الجديدة.
- إعلان تركيا على مساعيها لتدشين محور "القاهرة- أنقرة"، بهدف توثيق العلاقات مع مصر بإعتبارها الدولة المحورية في المنطقة، فضلا عن التركيز على تنشيط التعاون الاقتصادي والاستمرار في إتباع استراتيجية "فتح أسواق جديدة"، وقد أوضحت زيارة *أوردغان* للكل من مصر وتونس وليبيا على رأس وفد اقتصادي مكون من 280 من رجال الأعمال الأتراك، أن تركيا تريد أن تستفيد من الانطلاقة الاقتصادية والمناخ الاقتصادي الجديد في الدول العربية لتعظيم مصالحها.

قائمة المراجع والمصادر:

✓ الكتب:

- 1- جوزيف س. ناي، *القوة الناعمة وسيلة للنجاح في السياسة الدولية*، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، العبيكان للنشر، الطبعة العربية الأولى، 2007.

✓ مذكرات:

- 1- كاهنة شاطري، *علاقة تركيا كقوة اقليمية بمختلف الدوائر الجيوسياسية في المتوسط (دراسة: في المحددات، الاهداف والأفاق) 2003-2013*، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات متوسطة ومغربية في التعاون والأمن، الجزائر: جامعة ميلود معمري- تيزي وزو، 2015.

✓ المجلات:

- 1- إياد عبد الكريم مجيد، "الموقف الاقليمي من التغيير في المنطقة العربية (تركيا) نموذجا" *مجلة العلوم السياسية*، ع46، دون سنة النشر.
- 2- حيدر ابراهيم علي، "الامنوقراطية و التحول الديمقراطي في المنطقة العربية"، *مجلة السياسة الدولية*، عدد184، مجلد46، 2011، ص53.
- 3- نظير محمود امين، "موقف تركيا من احداث التغيير في المنطقة العربية"، *مجلة العلوم القانونية والسياسية*، ع2، 2013.
- 4- يوسف محمد الصواني، "التحديات الامنية لربيع العربي: من اصلاح المؤسسات الى مقارنة جديدة للأمن"، *المجلة العربية للعلوم السياسية*، دون سنة نشر.

✓ الدراسات والتقارير:

- 1- احمد أويصال، " صعود تركيا.. والربيع العربي " *الباب الرابع: العلاقات الدولية*، التقرير الاستراتيجي التاسع، دون سنة النشر.
- 2- علي حسين باكير، *مصر في السياسة الخارجية التركية .. واقع ما بعد الثورة و الأفاق المستقبلية*، مركز الجزيرة للدراسات، 2013.

- 3- سعيد الحاج، *التقارب التركي- المصري: الاسباب والعوائق*، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/01/11.
- ✓ المواقع الإلكترونية:
- 1- احمد الشلقامي، دراسة: الدور الاقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي، <http://www.turkpress.co/node/1917>، تاريخ الاطلاع، 2017/04/28، على الساعة 21:18.
- 2- انيس نواري، تدفق السلاح الليبي فاقم التهديدات الامنية في المغرب العربي و الساحل، في: <http://www.djazairess.com>، تاريخ الاطلاع، 2017/04/30 على الساعة 12:00.
- 3- محمد عبد القادر خليل، الربيع العربي... تركيا في شرق اوسط جديد، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، في: <http://www.moheet.com/2013/03/02/1734537/%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9>، تاريخ الاطلاع، 2017/04/29، على الساعة 21:00.
- 4- تركيا و الربيع العربي: الايديولوجيا الناعمة في خدمة البرغماتية النفعية، في: <http://www.aktab.ma/%D8%AA%D8%B1%D9%83%D9%8A%D8%A7-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%B9>

الواقعية الكلاسيكية وتفسيرها للسياسة الخارجية للدول:

دراسة حالة السياسة الخارجية الأمريكية (2001-2008)

Classical Realism and its Interpretation of the Foreign Policy of States: Case study of US foreign policy (2001-2008)

أ/ خالد خميس السحاتي

محاضر بقسم العلوم السياسية كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي/ ليبيا.

الملخص

تناولت هذه الدراسة موضوع "الواقعية الكلاسيكية وتفسيرها للسياسة الخارجية للدول: دراسة حالة السياسة الخارجية الأمريكية (2001-2008)" وذلك من خلال محورين رئيسيين، هما: المحور الأول: تفسير النظرية الواقعية التقليدية لسلوك السياسة الخارجية للدول، والمحور الثاني: ملامح الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية (2001-2008). وطرح هذا البحث تساؤلاً رئيسياً هو: كيف تُفسّر النظرية الواقعية (التقليدية) سلوك السياسة الخارجية للدول؟ وباستخدام الأسلوب العلمي تم التوصل إلى أن ثمة قدرات تفسيرية تتميز بها المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، فالنظرية الواقعية التقليدية تعتبر الدولة هي محور العلاقات الدولية، وأن هدفها الأساسي هو الحصول على القوة: من أجل تحقيق مصالحها القومية، وحماية أمنها القومي. في ظل بيئة دولية تتسم بالفوضى. وترتكز هذه النظرية على أن الدول ستبقى هي الفواعل المهيمنة في السياسة الدولية، وهي نظرية محافظة، تُصور العلاقات الدولية من منظور تشاؤمي باعتبارها صراع قوة. وخلصت الدراسة إلى أن أحد أهم ملامح السياسة الخارجية الأمريكية منذ تولي بوش الابن وفريق المحافظين الجدد مقاليد الحكم، يتمثل في التعويل الهائل على القوة العسكرية الصلبة والتهديد المستمر باستخدامها. وتتأسس هذه السياسة على قراءة عامة للوضع ملخصها أن الولايات المتحدة وقد أضحت القوة العظمى منذ نهاية الإمبراطورية الزومانية، علماً أن توحيد تأسيس الوضع الدولي بما يعكس حجمها ودائرة مصالحها الخاصة، ومن دون إشراك الآخرين أو التعاون معهم.

كلمات مفتاحية:

الواقعية التقليدية، المصلحة القومية، السياسة الخارجية، القوة العسكرية، الولايات المتحدة الأمريكية.

Abstract

This study deals with the topic of "Classical Realism and its Interpretation of the Foreign Policy of States: A Case Study of American Foreign Policy (2001-2008)". The first topic is the interpretation of the traditional realism theory of foreign policy behavior. US Department of State (2001-2008). This research raises a key question: How does the (traditional) theory explain the behavior of the foreign policy of countries? Using the scientific method, it has been found that there is an explanatory capacity that characterizes the real school in international relations. The traditional theory of reality is that the state is the center of international relations and that its main purpose is to obtain power in order to achieve its national interests and protect its national security in an international environment Are chaotic. This theory is based on the assumption that states will remain the dominant foes of international politics, a conservative theory, which envisages international relations from a pessimistic perspective as a power struggle. The study concluded that one of the most important features of US foreign policy since Bush's son and the neo-conservatives took power was the enormous reliance on solid military power and the continuing threat of using it. This policy is based on a general reading of the situation. Summarizing that the United States has become the great power since the end of the Roman Empire, it must reestablish the international situation, reflecting its size and circle of its own interests, without involving or cooperating with others.

Keywords: Traditional Realism, National Interest, Foreign Policy, Military Power, United States of America.

المقدمة:

عند محاولتهم لتحليل العلاقات الدولية يؤكد الباحثون على دور الأفكار في فهم وتحليل تلك العلاقات، وتكمن أهمية الأفكار والنظريات السياسية في تقديمها للمفاهيم التي تُنظم سياسة الحكومات والمؤسسات الدولية⁽¹⁾. ولأن المذاهب الفكرية تُنظم الرؤى والتصورات وتوجه عملية صنع السياسة الخارجية، فإن الاستراتيجيات التي تستخدمها الدول في العلاقات الدولية تعتمد بالضرورة على رؤيتها للعالم، وتصوراتها للرؤى الخاصة بالدول الأخرى⁽²⁾. إن عملية صنع السياسة الخارجية أصبحت جزءاً من عملية التحليل العلمي للسياسة الخارجية، فتخديد القوى المؤثرة في صياغة السياسة لتلك الدول، وتحليل عملية صنع القرارات في السياسة الخارجية هي كلها عمليات تدخل في صميم التحليل العلمي للسياسة الخارجية⁽³⁾.

إن التحولات المهمة التي يعيشها العالم اليوم على عدة مستويات ولدت مجموعة من الديناميات الجديدة والفاعلة على مستوى المسح الدولي، كما أن انتهاء الحرب الباردة شكّل في حد ذاته منطلقاً لانبثاق ظاهرة تعدد وتعدد وتداخل مصادر وطبيعة الصراعات الدولية وتغيراً شاملاً لمفهوم القوة. وهذا ما سيُشكل محيداً أساسياً لطبيعة النسق الدولي، وأفاق العلاقات الدولية عند بداية الألفية الثالثة⁽⁴⁾. ورغم ذلك فما يزال ثمة دور بارز لتحليل العلاقات الدولية من منطلق القوة، وهو ما تقدمه "النظرية الواقعية" (Realism) سواء في طرحها التقليدي الكلاسيكي، أو بما طرأ عليها من تطورات لاحقة أنتجت "الواقعية الجديدة"، وقد أكد منظر الواقعية على أهمية الأمن والخطر في العلاقات الدولية، وأن سياسات القوة تُحدد أولويات السياسة الخارجية، إضافة إلى إدراك أهمية الدور المركزي للحرب والطبيعة السياسية واللاأخلاقية للعلاقات الدولية⁽⁵⁾.

ومن الجدير بالذكر أن هيمنة الواقعية على السياسة الدولية (الخارجية) لا تعود لأصولها القديمة أو لأنها تلقى قبولاً واسع النطاق أو لالتزام المسؤولين عن اتخاذ القرار بها، بل تعود سيطرة الواقعية (بالدرجة الأولى) لقوتها التفسيرية؛ أي قدرتها على تفسير منطق السلوك السياسي الدولي. وعلى الرغم من تعدد الرؤى فإن الواقعية مذهب سياسي مترابط يتصف بعدد من السمات المميزة، والتي تضم النظرة التشاؤمية تجاه الطبيعة الإنسانية، وانتشار الصراع والمنافسة والتركيز على النظام الدولي القائم على الدولة والنظام السياسي الفوضوي، وأولوية الأمن وأهمية القوة القومية⁽⁶⁾.

وتعتبر المدرسة الواقعية (The Realist School) من أشهر المدارس الفكرية في دراسة مراحل عملية صنع السياسة الخارجية، والكيفية التي تتفاعل وتتعامل بها الدول على صعيد العلاقات الدولية، فلا يخلو في العادة كتاب في مجال العلاقات الدولية، من الإشارة إلى التعريف أو ذكر مساهمات المدرسة الواقعية في أدبيات السياسة الخارجية والعلاقات الدولية⁽⁷⁾.

(1) مارك أمستيز، قواعد اللعبة، ترجمة: قسم الترجمة بالدار، القاهرة: دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، 2010، ص 26.

(2) المرجع السابق نفسه، ص 168.

(3) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط3، القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 2013، ص ز.

(4) محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحضارات إلى أسنة الحضارة وثقافة السلام، سلسلة أطروحات الدكتوراه: (58)، بيروت:

مركز دراسات الوحدة العربية، 2006، ص 89.

(5) يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية، بيروت: منتدى المعارف، 2013، ص 34.

(6) مارك أمستيز، قواعد اللعبة، ترجمة: قسم الترجمة بالدار، مرجع سبق ذكره، ص 161.

(7) مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، ط2، مصراتة/ ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2004، ص

وتَهْدِفُ الْوَاقِعِيَّةُ إِلَى دِرَاسَةِ وَفَهْمِ سُلُوكِيَّاتِ الدُّوَلِ وَالْعَوَامِلِ الْمُؤَثِّرَةِ فِي عِلَاقَاتِهَا بَعْضُهَا مَعَ بَعْضٍ. وَهِيَ جَاءَتْ لِتَدْرُسَ وَتَحْلِلَ مَا هُوَ قَائِمٌ فِي الْعِلَاقَاتِ الدَّوْلِيَّةِ، وَتَحْدِيداً، سِيَاسَةِ الْقُوَّةِ وَالْحَرْبِ وَالزَّعَاغَاتِ، وَلَمْ تَهْدِفْ إِلَى تَقْدِيمِ نَظَرِيَّاتٍ وَأَفْكَارٍ حَوْلَ مَا يَجِبُ أَنْ تَكُونَ عَلَيْهِ الْعِلَاقَاتُ الدَّوْلِيَّةُ. وَقَدْ حَاولَ الْوَاقِعِيُّونَ الْحُصُولَ عَلَى أَجْوِبَةٍ لِأَسْئَلَةٍ مَا يَزَالُ يُطْرَحُهَا الْأَكَادِمِيُّونَ وَالْمُهْتَمُونَ بِالشُّؤُونِ الدَّوْلِيَّةِ مُنْذُ السِّتِينِيَّاتِ وَحَتَّى يَوْمِنَا هَذَا. وَبِالتَّالِي، هَدَفَتِ الْوَاقِعِيَّةُ إِلَى تَقْدِيمِ نَظَرِيَّةٍ سِيَاسِيَّةٍ لِتَحْلِيلِ وَفَهْمِ وَاسْتِعَابِ الظَّوَاهِرِ الدَّوْلِيَّةِ⁽¹⁾.

وَتَسْتَقِي الْمَدْرَسَةُ الْوَاقِعِيَّةُ مُنْطَلِقَاتِهَا الْفِكْرِيَّةَ مِنَ التَّارِيخِ لِتَصِلَ إِلَى تَعْمِيمَاتٍ حَوْلَ السُّلُوكِ السِّيَاسِيِّ الْخَارِجِيِّ. وَيَرَبِّحُ الْوَاقِعِيُّونَ أَنَّ الدُّوَلَّ يَغْلُبُ عَلَى طَبِيعَةِ الْعِلَاقَاتِ السَّائِدَةِ فِيمَا بَيْنَهَا التَّضَارُّبُ فِي الْمَصَالِحِ إِلَى دَرَجَةٍ يَقُودُ بَعْضُهَا لِلْحَرْبِ، وَأَنَّ الْإِمْكَانِيَّاتِ الَّتِي تَمْتَلِكُهَا الدَّوْلَةُ تَلْعَبُ دَوْرًا هَامًا فِي تَحْدِيدِ مَسَارِ وَنَتِيجَةِ الصَّرَاعِ الدَّوْلِيِّ، وَقُدْرَةِ الدَّوْلَةِ عَلَى التَّأْثِيرِ فِي سُلُوكِ الْآخَرِينَ⁽²⁾. وَمُنْذُ نِهَآيَةِ الْحَرْبِ الْعَالَمِيَّةِ الثَّانِيَةِ إِلَى الْيَوْمِ انْطَلَقَ الْمُنْظَرُونَ وَصَانَعُوا الْقَرَارِ نَحْوَ النَّظَرِ إِلَى الْعَالَمِ بِعُيُونٍ وَعَدَسَاتٍ الْوَاقِعِيَّةِ (Realism)، الَّتِي كَانَتْ وَصْفُهَا مُنَاسِبَةً تَمَامًا لِلصُّعُودِ الْأَمْرِيكِيِّ إِلَى سُدَّةِ الْهَيْمَنَةِ الْكُونِيَّةِ (الْقِيَادَةِ) بِالتَّزَكُّيزِ عَلَى الْمَصَالِحِ لَا عَلَى الْأَيْدِيُولُوجِيَا، وَإِمْكَانِ تَعَايُشِ الْقُوَى الْعُظْمَى بِغَضِّ النَّظَرِ عَنْ أَيْ تَعَارُضٍ أَوْ تَنَاقُضٍ بَيْنَ قِيَمِهَا وَمُعْتَقَدَاتِهَا. لَقَدْ ارْتَكَزَتْ جَازِبِيَّةُ الْوَاقِعِيَّةِ، كَإِطَارٍ لِلْفَهْمِ وَالتَّفْسِيرِ وَالتَّنْبُؤِ فِي حَقْلِ السِّيَاسَةِ الْعَالَمِيَّةِ، عَلَى قُدْرَتِهَا عَلَى تَقْدِيمِ مَا يُمَكِّنُ وَصْفُهَا "دَلِيلَ عَمَلٍ" أَوْ وَصْفَةٍ تُحَدِّدُ النَّهْجَ الْمَلَائِمَ لِتَحْقِيقِ مَصَالِحِ الدَّوْلَةِ فِي بَيْنَةِ تَشْخِصِهَا الْوَاقِعِيَّةِ عَلَى أَنَّهَا دَائِمًا مُعَادِيَّةٌ وَتَعُجُّ بِالْفَاعِلِينَ الَّذِينَ تَتَعَارَضُ مَصَالِحُهُمْ مَعَهَا، بِحَيْثُ تُمَثِّلُ هَذِهِ الْوَضْعِيَّةُ لِلدَّوْلَةِ خَطَرًا مُتَوَاصِلًا لَا بُدَّ مِنَ التَّنَبُّهِ لَهُ وَالتَّحَوُّطِ لِمُقَاجَاةِهِ⁽³⁾.

وَلِذَلِكَ اعْتَقَدَ بَعْضُ الْكُتَّابِ أَنَّ الصَّرَاعَ وَلَيْسَ التَّعَاوُنَ هُوَ الْمَحْوَرُ فِي السِّيَاسَاتِ الْخَارِجِيَّةِ، وَلَعَلَّ مِنْ بَيْنِ هَؤُلَاءِ سَبِيكْمَانِ (1893-1943)، الَّذِي أَكَّدَ أَنَّ الْأَوْضَاعَ الَّتِي تُمَيِّزُ الْعِلَاقَاتِ بَيْنَ الدُّوَلِ فِي النِّظَامِ الدَّوْلِيِّ⁽⁴⁾.

وَبِالتَّالِي، يَرْسُمُ الْوَاقِعِيُّونَ صُورَةً قَائِمَةً عَنِ الْعِلَاقَاتِ السِّيَاسِيَّةِ الدَّوْلِيَّةِ، وَيَرَوْنَ أَنَّهُ فِيمَا وَرَاءَ الْحُدُودِ الْخَاصَّةِ بِالْوُجُودِ السِّيَادِيِّ، فَإِنَّ السِّيَاسَاتِ تَصِيرُ جُزْءًا مِنْ صِرَاحِ الْبَقَاءِ، وَتَكُونُ الضَّرُورَةُ هِيَ نُقْطَةُ الْإِنْطِلَاقِ الْوَاقِعِيَّةِ لِلْفَهْمِ الْعِلَاقَاتِ الدَّوْلِيَّةِ، فَالْحَرْبُ وَالزَّعَاغَاتُ هِيَ الْقَاعِدَةُ فِي الْعِلَاقَاتِ الدَّوْلِيَّةِ⁽⁵⁾.

وَضَمِنَ هَذَا السِّيَاقِ يَتَنَاوَلُ هَذَا الْبَحْثُ مَوْضُوعَ: "الْوَاقِعِيَّةُ الْكَلَّاسِيكِيَّةُ وَتَفْسِيرُهَا لِلْسِّيَاسَةِ الْخَارِجِيَّةِ لِلدُّوَلِ: دِرَاسَةٌ حَالَةَ السِّيَاسَةِ الْخَارِجِيَّةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ (2001-2008)"، مِنْ خِلَالِ التَّزَكُّيزِ عَلَى تَعْرِيفِ وَنَشْأَةِ النَّظَرِيَّةِ الْوَاقِعِيَّةِ (التَّقْلِيدِيَّةِ)، وَمَعْرِفَةِ أَهَمِّ مُرْتَكِزَاتِهَا، وَالْمَرَاجِلِ الَّتِي مَرَّتْ بِهَا، وَبَعْضِ زَوَادِهَا أَوْ مَفْكَرِهَا الْأَسَاسِيِّينَ، ثُمَّ نَتَطَرَّقُ إِلَى الْمَوْضُوعِ الْأَسَاسِيِّ فِي هَذَا الْبَحْثِ وَهُوَ: تَفْسِيرُ تِلْكَ النَّظَرِيَّةِ لِلْسِّيَاسَةِ الْخَارِجِيَّةِ لِلدُّوَلِ، وَنَسْتَنَاوِلُ بَعْضَ الْإِنْتِقَادَاتِ الَّتِي وَجَّهَتْ إِلَى النَّظَرِيَّةِ الْوَاقِعِيَّةِ فِي هَذَا الْإِطَارِ، وَأَخِيرًا: مَلَاحُظَاتٍ الْوَاقِعِيَّةِ فِي السِّيَاسَةِ الْخَارِجِيَّةِ الْأَمْرِيكِيَّةِ خِلَالِ فِتْرَةِ الدِّرَاسَةِ (2001-2008).

(1) ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص 23.

(2) زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، مالطا: إلجا للنشر، 1994، ص 21.

(3) يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 74.

(4) جيمس دورتي وروبرت بلستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد العلي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985 ص 65-66.

(5) مارتن غريفيثس وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: المركز، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002، ص 454.

المشكلة البحثية:

تدور مشكلة هذا البحث حول دور النظرية الواقعية في تفسير سلوك السياسة الخارجية للدول، حيث أن النظرية الواقعية ذات بُعد تفسيري مهم يمكن من خلاله تحليل وتفسير سلوك السياسة الخارجية للدول، وكما ذكرنا سلفاً فإن هيمنة الواقعية على السياسة الدولية (الخارجية) تعود بالدرجة الأولى لقوتها التفسيرية؛ أي قدرتها على تفسير منطق السلوك السياسي الدولي. ومن هنا يطرح هذا البحث تساؤلاً رئيسياً هو: كيف تُفسر النظرية الواقعية (التقليدية) سلوك السياسة الخارجية للدول؟.

ويتفرع عن هذا التساؤل الرئيسي التساؤلات الفرعية التالية:

- ما هو تعريف "النظرية الواقعية"؟ ومتى نشأت في صورتها التقليدية؟.
- كيف تفسر الواقعية التقليدية سلوك السياسة الخارجية للدول؟.
- ما هي أبرز الانتقادات التي وجهت للمدرسة الواقعية بصورتها التقليدية؟.
- ما هي ملامح الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية في فترة الدراسة (2001-2008).

أهداف البحث:

1. التعريف بالنظرية الواقعية، وتاريخ وظروف نشأتها في صورتها التقليدية.
2. التعرف على تفسير الواقعية التقليدية لسلوك السياسة الخارجية للدول.
3. التعرف على أبرز الانتقادات التي وجهت للمدرسة الواقعية بصورتها التقليدية.
4. التعرف على ملامح الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية في فترة الدراسة (2001-2008).

مناهج البحث:

1- منهج دراسة الحالة (The Case Study Method): يُعتبر أحد المناهج التي تُركّز على ظاهرة سياسية معينة عن طريق وصفها ودراستها من كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية والعسكرية؛ بهدف التعمق وتحليل كل الجوانب المرتبطة بها. ويحتاج هذا المنهج إلى خلفية سياسية واقتصادية واجتماعية لدراسة الظاهرة دراسة وافية. كما أن الهدف من هذا المنهج الوصول إلى تعميمات، واستخدام الخبرات الماضية كوسيلة لنقل المعرفة والمعلومات إلى البحوث في مجال علوم السياسة فيما بعد.⁽¹⁾ وسوف نستخدم منهج "دراسة الحالة" في هذه البحث لندرس من خلاله ملامح الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية خلال فترة الدراسة (2001-2009).

2- المدخل التاريخي: (the Historical Approach) وهو يُجسّد طبيعة العلاقة القائمة بين كل من علم السياسة والتاريخ، ويمكن هذا المدخل الباحث السياسي من اكتشاف القوانين العامة التي تُجسّد طبيعة العلاقة بين الظواهر والمتغيرات السياسية. وبالتالي فإن استخدام المادة التاريخية يُساعد علماء السياسة من تطوير نظريات تدعّم إلى حد كبير من خصوصية وذاتية علم السياسة⁽²⁾. وسوف يُساعد هذا المدخل (في إطار هذه الدراسة) على قراءة وتحليل الخلفية التاريخية للنظرية الواقعية، من خلال التعرف على أفكارها وافتراضاتها الرئيسية، وأبرزها روادها أو مفكرها (القدماء والمعاصرين).

(1) مصطفى عبد الله خشيم، مناهج وأساليب البحث السياسي، طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 1996، ص 80.

(2) مصطفى عبد الله خشيم، مرجع سبق ذكره، ص 76.

*أدوات جمع البيانات:

تقوم هذه الدراسة على البحث غير الميداني، وقد اعتمدت على المصادر الأولية كالمذكرات والتقارير المتعلقة بالموضوع، وكذلك على المصادر الثانوية كالكتب والدوريات، إضافة إلى ما نُشر على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنت) حول موضوع الدراسة.

* الحدود الزمنية للدراسة:

تقع الدراسة في الفترة من عام (2001-2008)، وهي الفترة التي تولى فيها: جورج والكر بوش رئاسة الولايات المتحدة لفترتين رئاسيتين، وقد وقعت هجمات 11 سبتمبر الإرهابية بعد ثمان أشهر من تولي بوش المنصب. استجاب بوش بما أصبح يُسمى مبدأ بوش: إطلاق حملة "الحرب على الإرهاب"، وهي حملة عسكرية دولية شملت الحرب في أفغانستان عام 2001، وحرب العراق في عام 2003..

تقسيم البحث:

المحور الأول: تفسير النظرية الواقعية التقليدية (الكلاسيكية) لسُوك السياسة الخارجية للدول:

أولاً: النظرية الواقعية التقليدية (الكلاسيكية): التعريف وظروف النشأة.

ثانياً: تفسير النظرية الواقعية التقليدية لسُوك السياسة الخارجية للدول.

ثالثاً: أبرز الانتقادات التي وُجّهت للنظرية الواقعية بصورتها التقليدية.

المحور الثاني: ملامح الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية (2001-2008):

أولاً: السياسة الخارجية الأمريكية بين الأهداف والوسائل.

ثانياً: رؤا النظرية الواقعية في الولايات المتحدة الأمريكية.

ثالثاً: أبرز أفكار فريق المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية.

الخاتمة.

المحور الأول: تفسير النظرية الواقعية التقليدية (الكلاسيكية) لسُوك السياسة الخارجية للدول:

أولاً: النظرية الواقعية التقليدية (الكلاسيكية): التّعريف وظروف النشأة:

ترتكز النظرية الواقعية التقليدية (الكلاسيكية) على أنّ الدول ستبقى هي الفواعل المهيمنة في السياسة الدولية، وهي نظرية "محافظة"، تُصوّر العلاقات الدولية من منظورٍ تشاؤميٍّ باعتبارها صراعاً قوّة، ومن أجل القوّة، وتنطلق من أنّ هذه العلاقات لن تخلو من الصراعات والحروب. وهذه الهيمنة الواضحة للواقعية تعود إلى كونها الإطار النظريّ الملائم لتفسير بعض الظواهر الدوليّة في فترة الحرب الباردة مثل الأحلاف العسكرية وغيرها، ومن ثمّ، فهي تجعل من الدولة وحدة تحليل أساسية، أمّا القوّة العسكرية فهي الخاصيّة الأساسيّة في التحليل الواقعيّ، الذي يضع مسائل الاستقرار والسّيادة والقوّة في قمّة الأولويّات⁽¹⁾.

(1) جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي: السّيادة والنّفوذ في النظام العالمي الجديد، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014، ص 147-148. يرى جاك دونلي أنّ: "لواقعية وجّهان: الأول: أنها توجّه عامّ له جذوره في بؤرة مركزية واقعية هي "القوّة"، والثاني: أنها مجموعة من النظريات التفسيرية أو النماذج التي تُوكّد على الفوضى وتوازن القوّة". أنظر: جاك دونلي، "الواقعية"، في: مجموعة باحثين، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، سلسلة: العلوم الاجتماعية للباحثين، 2014، ص 51-52.

وتمتدُّ المرحلة الواقعيَّة من أواخر الثلاثينيَّات إلى مُنتصف الخمسينيَّات من القرنِ العشرين، أي أنَّها ظهرت بعد وُصول القوى النَّازيَّة والفاشيَّة إلى الحُكم في ألمانيا وإيطاليا، وفشل عُصبة الأمم في القيام بالدَّور الذي أُنيطَ بِها، واندلاع الحرب العالميَّة الثانيَّة (1939-1945)، ثم ظُهور الحرب الباردة بعد نهاية تلك الحَرْب⁽¹⁾.

وقد برزت الواقعيَّة بعد الحرب العالميَّة الثانيَّة، كنظريَّة سياسيَّة تهدفُ إلى دراسة عامل القُوَّة والحُرُوب والنِّزاعات في قَهَم سُلوكيَّات الدَّول، كعوامل مُؤثرة في علاقاتها بعضها ببعض، دُونَ أَنْ تَهْتَمَّ بِالمُثل في دراسة العلاقات الدَّوليَّة. وتستقي الواقعيَّة مادَّتها الخام من التاريخ لتصل إلى تعميمات حول السُّلوك الدَّولي، بتركيزها على الدَّولة القوميَّة كأساسٍ وكوحدةٍ لِلتَّحليل. وأنَّ الإمكانِيَّات المُتوفرة لَهَا تلعبُ دوراً هاماً في تَحديدِ نتيجة الصِّراع الدَّولي وقُدرةِها على التأثير في سُلوك الآخرين، شريطةً إِذْراكِ أَنَّ قُدرةِها تتعدَّى الجَانِبَ العسكري المادي. فمُقومَات القُوَّة القوميَّة للدَّولة لا تقتصرُ فقط على بُعدها العسكري، بل تشملُ مُستوياتٍ أخرى منها التطوُّر التقني، الأوضاع السُّكانيَّة، المصادر الطَّبيعيَّة، العوامل الجُغرافيَّة، شكل الحُكومة والقيادة السياسيَّة والأيديولوجيَّة. ارتبطت نشأة المدرسة الواقعيَّة بِجُهود الباحثين الأمريكيين، بدءاً من عام 1940، مُترافقةً مَعَ التَّوجُّه الجديد للسيَّاسة الخارجِيَّة الأمريكيَّة، بعد تَخليها عن الزُّعامة الأخلاقيَّة في سياستها الخارجِيَّة وتوجيه جُلِّ اهتمامها نحو "المصلحة القوميَّة" التي اقتضتها الأوضاع الدَّوليَّة بَعْدَ الحَرْبِ العالميَّة الثانيَّة. ولأَقَتْ هَذِهِ المَدْرَسَةُ خِلالَ القرنِ العشرين عَدداً مِنَ المُفكرين المؤيدين لمُنطلقاتها الأساسيَّة⁽²⁾.

وقد اتفق أولئك المُفكرين على أَنَّ العلاقات الدَّوليَّة لا تقومُ إِلَّا بين الدَّول القوميَّة المُستقلة ذات السِّيادة، ولكن اختلافاتهم تمحورت حول كيفيَّة قيام هذه العلاقات بين الدَّول. ولقد عَزَزَ تاريخُ النِّزاعات والصِّراعات والحُرُوب التي عرفتْها الإنسانيَّة عِبَرُ العُصور من جاذبيَّة مُنطلقات الواقعيَّة، حيثُ بدا أَنَّ القُدرة والقُوَّة والمصلحة هي المُحدِّدات التي يُمكن في إطارها فقط تفهيمُ الدَّولة وسُلوكها، وتفسير وجودها وبَقاؤها، وهو ما يلتقي مع الفكرة القائلة بأنَّ الدَّولة هي المُمثِّل الشرعيُّ للإرادة الجَمعيَّة، وأنَّ الاعتمادَ على الإرادة الجَمعيَّة، وأنَّ الاعتمادَ على الدَّاتِ هُوَ العَمَلُ أو الفعلُ الأساسيُّ في نظامٍ للَفُوضي، وحيثُ لا حُكومة كُونيَّة⁽³⁾.

وقد كان لصدور كِتَاب إدوارد هاليت كار البريطاني تحت عنوان: "أزمة العشرين عاماً: 1919-1939"، في عام 1939 الأثرُ الواضحُ في ظُهور الطَّرِحِ الواقعيِّ في القرنِ العشرين، حيثُ تصدَّى فيه بالنقد لأفكار المدرسة المثاليَّة. وهذا ما فعله هانز مورجنثاو الأمريكي الجنسيَّة والألماني الأصل بعد الحرب العالميَّة الثانيَّة خاصَّةً في كِتَابِهِ الشَّهير: "السِّياسةُ بَيْنَ الأمم"، فقد انتقد بشدَّة المثاليَّة في اندفاعها وتفاؤلها المُفرط بشأن قيام نظامٍ دَوليٍّ يَرتكزُ على القيم الأخلاقيَّة والمبادئ القانونيَّة⁽⁴⁾. ويعتقدُ مورجنثاو بِثَبَاتِ النِّظامِ السِّياسيِّ الدَّوليِّ، طالما أَنَّ مَصَالِحَ الأطرافِ تَتَحَدَّدُ دائماً بِدَافِعِ القُوَّةِ تَحْتَ أَيْةِ ظُرُوفٍ، ومَهْمَا كانت طبيعَةُ هَذِهِ الظُّروفِ. هذا المفهومُ عند مورجنثاو يخلطُ بين ظاهرة صراعات القوى السِّياسيَّة الدَّوليَّة وبين الحالات الانتقاليَّة لهذه الصِّراعات والمُؤسَّسات التي نشأت في إطارها في الفُزُونِ الأخيرِ⁽⁵⁾.

(1) زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدوليَّة بين النظريَّة والممارسة، طرابلس/ ليبيا: دار الرواد، 2002، ص 35.

(2) محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدوليَّة: من النظريات إلى العوملة، ط2، بيروت/ لبنان: المؤسسة الجامعيَّة للدراسات والنشر والتوزيع، 2012، ص 33-34.

(3) أنظر: يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدوليَّة، مرجع سبق ذكره، ص 74. وكذلك: د. محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدوليَّة: من النظريات إلى العوملة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

(4) زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدوليَّة بين النظريَّة والممارسة، مرجع سبق ذكره، ص 35-36.

(5) أحمد نوري النعيمي، "البُنيويَّة العصريَّة في العلاقات الدَّوليَّة"، مجلة: العلوم السياسيَّة، العدد: 46، 2013، ص 5.

وقد دأب دُعاة الواقعية على ترديد التفسير القائل بأن طبيعة الإنسان وما تُمليه الفوضوية في النظام الدولي يُؤديان إلى ما أسماه فريدريك الأكبر "المبدأ الدائم للحُكام": "أن يتوسَّعوا إلى أقصى حدٍّ تسمح به قُوَّتهم"⁽¹⁾.

وتُعدُّ المدرسة الواقعية من أبرز من دافع عن المصلحة القومية أو الوطنية (National Interest) كعنصرٍ أساسيٍّ في السياسة الخارجية، ومنحته قيمة تفسيرية على المستوى النظري، إذ أن مفهوم "المصلحة القومية" في رأي الواقعيين هو المحور الذي عليه تدور، ومنه تنطلق كافة مفاهيم العلاقات الدولية، فالمصلحة القومية تُمثل في تحليلاتهم الركيزة الأساسية لفهم وتفسير حركة السياسة الخارجية للدولة⁽²⁾. ويُنظرُ إلى الخلافات بين الدول بكونها تضارباً في المصالح. ويتم الدُخول في تحالفات من أجل دعم المصالح الوطنية، وذلك من خلال تعزيز أُمْن الدولة المعنية في مواجهة قوى مُعادية مُحتملة. وتُعتبر عقيدة "المصلحة الوطنية- مبرر وجود الدولة" محورية، وتُحدِّد المسار الذي وجب على الدولة اتِّخاذُهُ، من أجل الاحتفاظ بقُوَّتها⁽³⁾.

ويعكس الإطار النظري للمدرسة الواقعية وجود فرضيات وأسسٍ فكرية مُناقضة للمبادئ التي تُؤكِّد عليها المدرسة المثالية، ويمكن تلخيص ذلك في النقاط الست التالية⁽⁴⁾:

1- أن الطبيعة البشرية شريرة من أساسها، وأن السياسة انعكاسٌ لهذه الطبيعة الشريرة التي لا تعبرُ اهتماماً كبيراً للأخلاقيات والقانون الدولي، الذي يُؤكِّد عليه أصحاب المدرسة المثالية، فالسياسة الخارجية تعكسُ إذاً النوايا الشريرة للدول، وبالتالي فإن العلاقات الدولية لا يمكن أن تقوم على أسسٍ ومعايير أخلاقية تغلب النزعة الخيرة على النزعة الشريرة للأفراد والدول.

2- أن السياسة الخارجية للدول تغلبُ إلى حدٍّ كبيرٍ مفهوم المصلحة القومية، الذي يأخذ في الاعتبار قدرات وإمكانات الدول المتاحة، فالدول تسعى إلى تحقيق مصالحها القومية في كلِّ الأوقات، وبالتالي فهي لا تلتزمُ بالأخلاقيات والقانون الدولي كما يدعي ذلك أصحاب المدرسة المثالية.

3- أن الدول تلتزم في سياساتها الخارجية بالقيم والأخلاقيات أو القانون الدولي، إذا توافق ذلك مع مصالحها القومية وقدراتها المتاحة، فترشيدُ الإمكانات المتاحة للدول يجعلها تلجأ إلى تطبيق أقلِّ الأساليب المتاحة كلفةً، وبالتالي إذا كان القانون الدولي يُحقِّق مصالحها، فلا بأسَ من أن تُبنى سياسات خارجية تتماشى والقواعد والقيم الأخلاقية التي يُؤكِّد عليها القانون الدولي.

4- أن مفهومي المصلحة القومية والقوة ليسا مفهومين جامدين، ولكنهما مفهومان مُتجددان وينسجمان مع تغيُّر الظروف البيئية المحيطة سواءً على المستوى الداخلي أو الخارجي. فالمصلحة القومية لدولة ما، في فترة زمنية مُعيَّنة، ليست بالضرورية هي نفس الشيء بعدَ مُضيِّ بعض الوقت، نتيجةً لتغيُّراتٍ سياسية أو اقتصادية أو ثقافية، ويمكن أن يُقال نفس الشيء على مفهوم القدرة أو القوة الذي يتأثر بدورِهِ بتغيُّر الظروف السياسية والتكنولوجية.

(1) أنظر: فريد زكريا، من الثورة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة رضا خليفة، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999، ص 28، وكذلك: جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: وليد عبد العي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، 1985، ص 61-62، وجون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2004، ص 236.

(2) زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 31.

(3) دايفد باوتشر، النظريات السياسية في العلاقات الدولية: من ثيوسيديدس حتى الوقت الحاضر، ترجمة: رائد القاقون، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013، ص 78.

(4) مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص ص 223-224.

5- أنَّ السِّياسَةَ الخارجِيَّةَ للدُّولِ ليست امتداداً للسِّياسَةِ الدَّاخِلِيَّةِ، وبالتالي فإنَّ التزام الدُّولِ بالمعايير والقيم الأخلاقِيَّةَ على الصعيد المحلي أو الداخلي، لا يعني بالضرورة التزامها بنفس الشيء على مُستوى العلاقات الدَّولِيَّةِ، لاسيما في الحالات التي يحدثُ فيها تعارضٌ بين المصلحة القوميَّة والقيم والأخلاقيَّاتِ الدَّولِيَّةِ.

6- أنَّ مفهومَ المصلحةِ القوميَّةِ ومفهومِ القُوَّةِ يَقَعَا في إطارِ عِلْمِ السِّياسَةِ الذي يَخْتَلِفُ بِدَوْرِهِ عَنْ بَقِيَّةِ فُرُوعِ المَعْرِفَةِ الأُخْرَى، مثل علم الاقتصاد أو علم الاجتماع، فالطابعُ التَّخَصُّصِيُّ يفرضُ إذاً على عُلماءِ السِّياسَةِ دِرَاسَةَ المُتغيِّراتِ السِّياسِيَّةِ التي تُؤثِّرُ على عمليَّةِ تشكيل وتنفيذِ السِّياسَةِ الخارجِيَّةِ للدُّولِ.

يَتَّضِحُ مِنَّا سَبَقُ أنَّ للمدْرَسَةِ الواقعيَّةِ تأثيراً ملحوظاً على تطوُّر علم العلاقات الدَّولِيَّةِ، لاسيما أنَّ العديد من عُلماءِ السِّياسَةِ مازال يتحمَّسون لآراءِ الواقعيَّةِ التي تُركِّزُ على عِدَّةِ مَفَاهِيمَ، مثل: القُوَّةِ، والمصلحةِ القوميَّةِ، والدَّولةِ. فالدَّولةُ هي الطرفُ الرَّئيسِيُّ والأهمُّ في العلاقاتِ الدَّولِيَّةِ بالنِّسبةِ لآراءِ المدْرَسَةِ الواقعيَّةِ⁽¹⁾. وَهَذِهِ المدْرَسَةُ لَا تُؤْمِنُ بِإِمكانيَّةِ إِدَارَةِ السِّياسَةِ الخارجِيَّةِ للدَّولةِ عِبْرَ مَبَادِيٍّ مثاليَّةٍ عَالَمِيَّةٍ، بَلْ تَتَّبَعِي مَوْفِقاً يُعْنَى بِالمَصَالِحِ الخاصَّةِ للدُّولِ، وَلَا يُبَالِي بِمَصَالِحِ الدُّولِ الأُخْرَى إِنْ اقْتَضَى الأمرُ. كَمَا أَنَّهَا تَرْتَبِطُ عَادَةً بِاسْتِخْدَامِ القُوَّةِ، والحُرُوبِ من وَجْهَةِ النِّظَرِ الواقعيَّةِ هَذِهِ قَدْ تَكُونُ طَبِيعِيَّةً، لِجَمَاعَةِ المَصَالِحِ الخاصَّةِ للدَّولةِ.

ومن هَذَا المُنْطَلَقِ لَا تَعْتَقِدُ "النَّظَرِيَّةُ الواقعيَّةُ" بِوُجُودِ تَوَافُقٍ فِي المَصَالِحِ القَوْمِيَّةِ الأساسِيَّةِ للدُّولِ الأطرافِ فِي النِّظَامِ الدَّولِيِّ، وَمِنْ هَذَا تَخْلُصُ إِلَى أَنَّ تَنَافُضَاتِ المَصَالِحِ هي التي تُنْتِجُ الصِّرَاعَاتِ الدَّولِيَّةِ، وتُؤدِّي إلى وُقُوعِ الحُرُوبِ وذلك عندما تُخَفِّقُ أساليبُ التسويةِ السِّلْمِيَّةِ فِي حَلِّ جُذُورِها وتداركِ أسبابِها. وَيَرى نيكولاس سبيكمان أحدَ أَقْطَابِ "النَّظَرِيَّةِ الواقعيَّةِ" أَنَّ تَأْمِينَ القُدْرَةِ على البقاء والاستمرارِ يَرْتَبِنُ أساساً بالقُوَّةِ التي تَعْنِي فِي التَّحْلِيلِ الأَخِيرِ تَوْفُّرَ المَقْدِرَةِ على تَحْرِيكِ الأَخْرَيْنِ فِي الاتِّجَاهِ المَرْغُوبِ، وَيَتَحَقَّقُ ذَلِكَ إمَّا بِالإِقْنَاعِ أو الإِعْرَاءِ، أو المُقَابَضَةِ، أو الإِكْرَاهِ، أو بِأَيِّ وَسِيلَةٍ أُخْرَى تَتِيحُهَا الظُّرُوفُ⁽²⁾. إِذَا فَالواقعيَّةُ تَفْتَرِضُ أَنَّ الشُّؤُونَ الدَّولِيَّةَ عبارةٌ عن صِرَاعٍ من أَجْلِ القُوَّةِ بَيْنَ دُولٍ تَسْعَى لِتَعْزِيزِ مَصَالِحِهَا بِشَكْلِ مُنْفَرِدٍ⁽³⁾. وَأَنَّ العِلاَقَاتِ بَيْنَ تِلْكَ الدُّولِ تَحْكُمُهَا بِالضَّرُورَةِ قَوَاعِدُ "حَالَةِ الطَّبِيعَةِ" تَبَعاً لِتوماس هوبز، وَهِيَ تَسْعَى إِلَى زِيَادَةِ قُوَّتِهَا وَجَمَاعَةِ أَمْنِهَا وَمَصَالِحِهَا، الأَمْرُ الَّذِي يَجْعَلُ الصِّرَاعَ القَاعِدَةَ الأساسِيَّةَ فِي فِكْرِ الواقعيِّينَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ العِلاَقَاتِ الدَّولِيَّةَ تَتِمُّ فِي إِطَارِ "تَضَارُبِ المَصَالِحِ" النَّاتِجِ عَنِ السَّعْيِ نَحْوَ القُوَّةِ⁽⁴⁾.

والواقعيُّونَ وَضَعُوا نُقْطَةَ البَدْءِ عِنْدَهُمْ فِي سَعْيِ الدُّولِ لَاقْتِسَابِ القُوَّةِ والسُّلْطَانِ، وَمَرْكَزِيَّةِ القُوَّةِ فِي ذَلِكَ، وَاسْتِمْرَارِيَّةِ الصِّرَاعَاتِ فِي العَالَمِ المَكُونِ مِنْ دُولٍ مُسْتَقْلِلَةٍ، وعدمِ ادِّعَاءِ بِإِعْطَاءِ دَوْرٍ كَبِيرٍ للأخلاقِ والقانونِ الدَّولِيِّ والدبلوماسيةِ، وَيُؤَكِّدُونَ بِشَكْلِ حَازِمٍ عَلَى القُوَّةِ العَسْكَرِيَّةِ كَأَدَاةٍ لِحِفْظِ السَّلَامِ⁽⁵⁾.

(1) أنظر: ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 23-26. وكذلك: زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 21-22. وزايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، مرجع سبق ذكره، ص 37-38.

(2) إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011، ص 169-170. وكذلك: إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، ط2، الكويت: ذات السلاسل، 1986، ص 66.

(3) جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، ط2، القاهرة: شركة الدليل للدراسات والتدريب وأعمال الطباعة والنشر، 2013، ص 24.

(4) محمد أحمد علي مفتي، "العلاقات الدولية في الفكر السياسي الغربي: دراسة تحليلية"، مجلة: كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد: الثاني، المجلد: 27، 1990، ص 19.

(5) أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية في ضوء النظريات المعاصرة، السُّلْميَّاتِ/ العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007، ص 219.

فالتحليل الواقعي للظاهرة الدولية لا يعتمد مستوى "التحليل الداخلي" بما فيه العوامل المجتمعية و العوامل الثقافية السائدة داخل المجتمع، فهي تحاول إعطاءنا تفسيراً لسُلوك الدولة داخل النسق أو المسار الدولي و السياسة الدولية، وليس اعتماد سلوكياتها كوحدة منفردة⁽¹⁾.

وقد قام الباحثون في السياسة الدولية لسنوات عديدة بمناقشة مفهوم "القوة" كمنهج مُلائم في دراسة الأنظمة الدولية، ولعل من بين هؤلاء هانز مورجنثا الذي قام بدراسة القوة كجزءٍ مركزيٍّ للسياسة الدولية، مؤكداً أن: غاية جميع السياسات القائمة على الصراع الحصول على القوة، وأن الأخيرة هي الهدف الكبير للسياسة، والدافع المُقَرَّر لأي عملٍ سياسيٍّ⁽²⁾. ويرى ذات المُفكر أن القوة الشاملة للدولة يُعَبَّرُ عنها من خلال تسعة عناصر هي: العامل الجغرافي، الموارد الطبيعية، الطاقة الصناعية، الاستعداد العسكري، السُّكَّان، الشخصية القومية، الرُّوح المعنوية، نوعية الدبلوماسية، نوعية الحكم⁽³⁾. هذا التصور والمفهوم التقليدي للقوة انتقل إلى العصر الحاضر من خلال أعمال وكتابات مُنظري الواقعية، الذين انطلقوا من القناعة بأن القوة العسكرية هي أكثر وأهم ما تحتاجه الدول من أجل تحقيق أهم غاياتها المتمثلة في البقاء، ذلك أن العالم الواقعي هو مجال الصراع المستمر، حيث لا وجود لأيّة سلطة أمرّة ذات شرعية مقبولة أو مفروضة على الجميع تُلزمهم باتباع مدونة سلوكٍ مُحددة، لذلك فإن اللجوء إلى القوة ليس مسألة اختيار، بل هو ضرورة تفرضها مقتضيات الحياة في هذا العالم، والمحافظة على الكيان ذاته⁽⁴⁾.

وقد بنت النظرية الواقعية التقليدية (الكلاسيكية) تصوّراتها على ثلاثة مُسَلَّمات هي⁽⁵⁾:

1- الجانب الأنطولوجي: من هذه الناحية فهيتبنّى فكرة الفاعل الواحد المُوَحَّد (الدولة)، والدور المركزي الذي تقوم به سواءً على المستوى الداخلي كبناء المجتمع المدني، أو على المستوى الخارجي كتشكيل النظام الدولي، وكذلك السيادة التي هي حجر الأساس في البناء السياسي.

2- الجانب الأبيستمولوجي: لم تُرد النظرية الواقعية التقليدية (الكلاسيكية) صياغةً منهج معرفية من العلوم الاجتماعية الأخرى؛ لأنها ترى فيها تحجيماً للظاهرة الدولية.

3- الجانب المنهجي: من خلال اعتمادهما على المنهج التجريدي العقلاني كأساس لفهم الواقع كما هو عليه.

وتجادل "الواقعية" بأن التجربة تُظهر على نحو جلي أن النزاع متواصل في العلاقات بين الأفراد، وكذلك بين الجماعات، لذا، من الصائب والمُلم أن نستكمل استعداداتنا للتعامل مع مثل هذه النزاعات. والقوة والأمن هما الهاجسان الأساسيان لدى أتباع المدرسة "الواقعية"، فمن دون القوة لا أمن في العلاقات الدولية⁽⁶⁾. وسعى الدولة وراء القوة هو أمر طبيعي في الحياة

¹ للمزيد أنظر: بولكاحل إبراهيم، تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة باتنة 2009، ص 29. وكذلك: جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، مرجع سبق ذكره، ص 244-245.

⁽²⁾ أنظر: جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 61.

⁽³⁾ جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، مرجع سبق ذكره، ص 45.

⁽⁴⁾ يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 77-78.

⁽⁵⁾ جيمس دورتي وروبرت بالتسغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 66-68.

⁽⁶⁾ يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 134.

الدَّولِيَّةُ^(*)، فَطالَمَا أَنَّ الدَّولةَ كَيَانٌ مُنظَّمٌ فِي إِطَارٍ تَارِيخِيٍّ وَجُغْرَافِيٍّ إِقْلِيمِيٍّ، فَإِنَّ سُلُوكَهَا مِنْ الْمُمكنِ تَفْسِيرُهُ مِنْطَقِيًّا وَعَقْلِيًّا⁽¹⁾.

وَ حَسَبَ رَأْيِ مَارِكِ أَمَسْتِيوز أَنَّ الواقعيَّةَ مَذْهَبٌ سِيَّاسِيٌّ مُتَرَابِطٌ، يَتَّصِفُ بِعَدَدٍ مِنَ السِّمَاتِ المُمَيَّزَةِ، وَالتي تَضُمُّ النُّظْرَةَ التَّشَاؤُمِيَّةَ تَجَاهَ الطَّبِيعَةِ الْإِنْسَانِيَّةِ، وَانتِشَارَ الصِّراعِ وَالمُنَافَسَةِ، وَالتَّركِيزَ عَلَى النِّظَامِ الدَّولِيِّ القَائِمِ عَلَى الدَّولةِ وَالنِّظَامِ السِّيَّاسِيِّ القَوْضَوِيِّ، وَأَوَّلِيَّةَ الْأَمْنِ، وَأَهْمِيَّةَ القُوَّةِ القَوْمِيَّةِ⁽²⁾.

وَيَجِدُ أَنْصَارُ المَدْرَسَةِ الواقعيَّةِ تَبَرُّراً فِي تَحْلِيلِهِمُ لِلجُوءِ الدَّولِيَّ إِلَى الصِّراعِ الدَّولِيِّ، وَهُوَ أَنَّ الدَّولةَ لَهَا أَهْدَافٌ وَمَصَالِحٌ قَوْمِيَّةٌ عُلْيَا لَا تَسْتَطِيعُ التَّخْلِي عَنْهَا، وَبِالتَّالِي تَسْعَى لِتَحْقِيقِهَا وَالحِفَافِ عَلَيْهَا، وَهُوَ مَا يَتَطَلَّبُ وَجُودَ قُوَّةٍ فَاعِلَةٍ تُؤَمِّنُ ذَلِكَ، وَعَلَيْهِ تَسْعَى الدَّولةُ مِنْ أَجْلِ الحُصُولِ عَلَى القُوَّةِ القَوْمِيَّةِ⁽³⁾. وَالجَدِيرُ بِالذِّكْرِ أَنَّهُ بِالنِّسْبَةِ لِلواقِعِيِّينَ فَإِنَّ القَضَايَا العَسْكَرِيَّةَ وَالأَمْنِيَّةَ أَوْ الِاسْتِراتِيجِيَّةَ يُشارُ إِلَيْهَا عَلَى أَنَّهَا تُمَثِّلُ السِّيَاسَةَ العُلْيَا (High Politics)، وَالقَضَايَا الأُخْرَى الاِقْتِصادِيَّةَ وَالاِجْتِمَاعِيَّةَ تُصَنَّفُ بِاعتبارِها قَضَايَا السِّيَاسَةِ الدُّنْيَا (Low Politics)⁽⁴⁾.

مِمَّا سَبَقَ يَتَضَحُّ أَنَّ الواقعيَّةَ حَاولَتِ تَقْدِيمَ تَفْسِيرَاتٍ مَقْبُولَةٍ لِمَا يَحْدُثُ فِي العِلاَقَاتِ الدَّولِيَّةِ، وَأَكَّدَتِ تَأْثِيرَ مُعْطِيَّاتِ البِيئَةِ الدَّولِيَّةِ عَلَى سُلُوكِيَّاتِ "الفِواعِلِ الخَارِجِيَّةِ"، غَيْرَ أَنَّ مَا يُمكنُ مُلاحَظَتَهُ حَوْلَ طَبِيعَةِ الفِصْلِ مَا بَيْنَ السِّيَاسَةِ الدَّاخِلِيَّةِ وَالخَارِجِيَّةِ هُوَ اخْتِلَافٌ حَدَّةٌ هَذَا الفِصْلِ، بِحَيْثُ نَجَدُهُ صَلاً مُطْلَقاً عِنْدَ أَنْصَارِ الواقعيَّةِ التَّقْلِيدِيَّةِ وَكَذَلِكَ الجَدِيدَةِ البَنِيويَّةِ مَعَ Kenneth Waltz، فِي حِينٍ يَذْهَبُ أَنْصَارُ الواقعيَّةِ النِّيوكَلِاسِيكِيَّةِ إِلَى تَخْفِيفِ حَدَّةِ هَذَا الفِصْلِ، وَالقولُ بِتَأْثِيرِ المَحْدَدَاتِ الدَّاخِلِيَّةِ لِلدَّولةِ وَأَهْمِيَّتِهَا فِي فَهْمِ السُّلُوكِ الخَارِجِيِّ إِلَى جَانِبِ المَحْدَدَاتِ الخَارِجِيَّةِ⁽⁵⁾.

وَمِمَّا سَبَقَ يُمكنُ تَلْخِصُ مَوَاقِفِ المَدْرَسَةِ الواقعيَّةِ فِي النِّقَاطِ التَّالِيَةِ⁽⁶⁾:

- 1- رَفْضُ المِثَالِيَّةِ الأخْلَاقِيَّةِ وَالقَانُونِيَّةِ: أَيُّ جِبْطِ النِّظَرِ إِلَى السِّيَاسَةِ الخَارِجِيَّةِ لِلدُّولِ كَمَا هِيَ لَا كَمَا يَجِبُ أَنْ تَكُونُ.
- 2- البَحْثُ فِي الثَّوَابِتِ وَجَوَاهِرِ الظُّوَاهِرِ، بَدَلِ السَّرْدِ التَّارِيخِيِّ لِلأَحْدَاثِ وَالوُقُوفِ عِنْدَ مَظَاهِرِهَا، أَيُّ التَّركِيزِ عَلَى تَحْدِيدِ المَفَاهِيمِ وَالكَشْفِ عَنِ الأنْطِماطِ التَّعْلِيلِيَّةِ فِي دِرَاسَةِ ظَاهِرَةِ السِّيَاسَةِ الخَارِجِيَّةِ.
- 3- أَنَّ السِّيَاسَةَ الخَارِجِيَّةَ هِيَ انْعِكَاسٌ لِلْمَصْلَحَةِ القَوْمِيَّةِ، وَبِالتَّالِي فَإِنَّ العِلاَقَاتِ الدَّولِيَّةَ كَمَا هِيَ تَعْنِي تَضَارُبَ المَصَالِحِ القَوْمِيَّةِ وَأَنَانِيَّةَ الدُّولِ وَالصِّراعِ مِنْ أَجْلِ القُوَّةِ.
- 4- أَنَّ السِّيَاسَاتِ الخَارِجِيَّةِ لِلدُّولِ لَيْسَتْ امْتِدَاداً لِّلسِّيَاسَاتِ الدَّاخِلِيَّةِ، وَبِالتَّالِي فَإِنَّ المَبَادِئَ الأخْلَاقِيَّةَ السَّانِدَةَ عَلَى الصَّعِيدِ الدَّاخِلِيِّ لِلدُّولِ لَا تَنعَكِسُ بِالضَّرُورَةِ عَلَى سِيَاسَتِهَا الخَارِجِيَّةِ، خَاصَّةً عِنْدَمَا يَكُونُ هُنَاكَ تَضَارُبٌ بَيْنَ الأخْلَاقِيَّاتِ الدَّولِيَّةِ وَالمَصَالِحِ القَوْمِيَّةِ لِلدُّولِ.

(*) فِي هَذَا الصَّدَدِ يَرى شِوارزنبِرْجِر: (أَنَّ القُوَّةَ هِيَ بِلَا مُنَازَعٍ مَحْوَرُ الِاتِّكَازِ فِي حَرَكَةِ العِلاَقَاتِ الدَّولِيَّةِ كُلِّهَا؛ بِسَبَبِ غِيَابِ مُجْتَمَعٍ دَوْلِيٍّ حَقِيقِيٍّ، فَتَنْتَصِرُ المَجْمُوعَاتُ الدَّولِيَّةُ الْمُتَنَافِسَةُ بِنَاءً عَلَى مَا تَمْتَلِكُهُ مِنْ إِمْكَانِيَّاتٍ مَادِّيَّةٍ وَعَسْكَرِيَّةٍ). أَنْطَرُ: عَلِي عَوْدَةُ العِقَابِي، العِلاَقَاتِ الدَّولِيَّةِ: دِرَاسَةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ فِي الْأَصُولِ وَالنَّشْأَةِ وَالتَّارِيخِ وَالنُّظَرَاتِ، بَغْدَاد: المُولَف، 2010، ص 146.

(1) كَاطِمُ هَاشِمِ نَعْمَةَ، نَظَرِيَّةُ العِلاَقَاتِ الدَّولِيَّةِ، طَرَابُلُس/ لِيبيَا: أَكَادِمِيَّةُ الدِّرَاسَاتِ العُلْيَا وَالبُحُوثِ الاِقْتِصادِيَّةِ، 1999، ص 55.

(2) مَارِكُ أَمَسْتِيوز، قَوَاعِدُ اللِّعْبَةِ، مَرْجِعُ سَبْقِ ذِكْرِهِ، ص 161.

(3) وَلاءُ عَلِي البَحِيرِي، "إِشْكَالِيَّاتُ النُّظَرِيَّةِ وَالتَّطْبِيقِ: الصِّراعُ الدَّولِيُّ بَعْدَ الحَرْبِ البَارِدَةِ"، مَجَلَّةُ: السِّيَاسَةِ الدَّولِيَّةِ، القَاهِرَةِ، مُؤَسَّسَةُ الأَهْرَامِ، العِدَدُ: 191، المَجْلَدُ: 48، يَنَايِرُ 2013، ص 13.

(4) أَنُورُ مُحَمَّدُ فَرَجٍ، نَظَرِيَّةُ الواقعيَّةِ فِي العِلاَقَاتِ الدَّولِيَّةِ: دِرَاسَةٌ نَقْدِيَّةٌ، مَرْجِعُ سَبْقِ ذِكْرِهِ، ص 243.

⁵ بُولْمَاكَلُ إِبرَاهِيمِ، تَأْثِيرُ تَحَوُّلاتٍ وَمتَغَيِّراتٍ البِيئَةِ الدَّاخِلِيَّةِ عَلَى السِّيَاسَةِ الخَارِجِيَّةِ الرُّوسِيَّةِ نَحْوَ الاتِّحَادِ الأُورُوبِيِّ، مَرْجِعُ سَبْقِ ذِكْرِهِ، ص 30.

(6) زَايِدُ عَبِيدِ اللَّهِ مَصْبَاحٍ، السِّيَاسَةُ الخَارِجِيَّةُ، مَرْجِعُ سَبْقِ ذِكْرِهِ، ص ص 21-22.

وهكذا فإنَّ المدرسة الواقعية هي مُحافِظَةٌ ومُتَشَائِمَةٌ، لا ترى إمكانية تحقيق نظامٍ دوليٍّ يُنعمُ باستقرارٍ وسُلمٍ دائميٍّ، بل فقط فتراتٍ مؤقتةٍ من السُّلمِ قد تطولُ أو تقصرُ، وَلَكِنَّهَا تقومُ أساساً على فكرةٍ "توازن القوى"، التي تقولُ أَنَّهُ لِكَيْ يَتِمَّ حُصولُ استِقرارٍ دوليٍّ فَلابدٌ من وجود توازنٍ بينَ دولِ العالمِ.

ثانياً: تفسيرُ النظرية الواقعية التقليدية (الكلاسيكية) لسلوكِ السياسة الخارجية للدول:

درجت المدرسة التقليدية (الكلاسيكية) على النظر إلى السياسة الخارجية باعتبارها ظاهرة لا يمكن أن تخضع للدراسة العلمية. وقد انبنى منطق هذه المدرسة، التي سيطرت على دراسة السياسة الخارجية لفترة طويلة، على أن موضوع السياسة الخارجية هو برامج العمل التي تتبعها القيادات السياسية إزاء العالم الخارجي، بما في ذلك الأهداف والوسائل، أي تصوُّر ما يجب أن يكون. ونتيجةً لسيطرة هذا المفهوم على دراسة السياسة الخارجية لفترة طويلة اقتصرَت تلك الدراسة على مجرد وصف السياسات الخارجية للدول الكبرى، سواءً بالتتبع التاريخي لتلك السياسات، أو بمحاولة تحديد الأهداف القيمة والأساليب الفنية التي تتضمَّنُها.

وحيث رفضت تلك المدرسة إطلاق صفة العلم على السياسة الخارجية، فإنَّها كانت تفصِّدُ أساساً عملية رسم هذه السياسة (Foreign Policy Making) أي الصياغة الأيديولوجية للأهداف، والتَّحديدُ الفني للوسائل. بيد أن عملية صنع السياسة الخارجية أصبحت جزءاً من عملية التحليل العلمي للسياسة الخارجية⁽¹⁾.

وتنطلق المدرسة الواقعية من افتراض أن الدول - كوَحداتٍ مُتجانسةٍ مُستقلةٍ - هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية. وبالرغم من اعتراف الواقعيين بحدوث تطورات هامة، وظهور فاعلين جُددًا إلا أنَّهم يَتمسَّكون بأنَّ الدول القومية هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية. والدولة القومية تعني لديهم وحدة ذات كيانٍ مُستقلٍّ من ناحية، ومُتجانسةٍ من ناحية أخرى. أي أنه لا يمكنُ النَّفاذُ إليها بتأثيراتٍ خارجية. كما أنَّها لا تتعرضُ لضغوطٍ داخليةٍ. ولذا فإنَّ تحليلهم يستندُ على افتراض الفصل بين السياسات الداخلية والخارجية. ومن ثَمَّ فإنَّ الحكومات أو صانعي القرار أو المسؤولين الحكوميين على أعلى المستويات - الدبلوماسية والعسكرية - هم الفاعلون الأساسيون، وليس أي مجموعاتٍ داخليةٍ أخرى، أو أي فاعلٍ دوليٍّ آخر من غير الدول. وهكذا فإنَّ هذا الافتراض يُبرِّزُ ارتباط الواقعية السياسية بمصطلح "السياسات الدولية"، أي دراسة العلاقات بين الدول التي تُكوِّنُ النظام الدولي⁽²⁾.

وكما سبقَ وذكرنا فإنَّ هيمنة النظرية الواقعية على السياسة الدولية (الخارجية) تعودُ بالدرجة الأولى لقوتها التفسيرية: أي قدرتها على تفسير منطق السلوك السياسي الدولي. وبالتالي، فقد كانت هذه النظرية تُهدَفُ إلى تقديم نظرية سياسية لتحليل وفهم واستيعاب الظواهر الدولية.

ومن أهمِّ ما خلصنا إليه من المحاور الأولى أن الواقعيين يتبنون الإطار الفكري الذي يقوم على مركزية الدولة، فالدول القوية يجب أن تأخذ المسؤولية المباشرة على النظام الدولي. كما أنَّهم دأبوا على تزييد التفسير القائل بأنَّ طبيعة الإنسان وما تُفليهِ الفوضوية في النظام الدولي يُؤدِّيَانِ إلى أن يتوسَّع الحُكَّامُ إلى أقصى حدٍّ تسمعُ به قوتهم. وبالتالي ارتكز تفسير الواقعية للسياسات الخارجية للدول على أنَّ القوة هي التي تُحدِّد أولويات السياسة الخارجية، إضافةً إلى أهمية الدور المركزي للحرب والطبيعة الإنسانية للعلاقات الدولية.

(1) للمزيد أنظر: محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص ٥٠، وص ٥١.

(2) نادية محمود مصطفى، "نظرية العلاقات الدولية: بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد"، مجلة: السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، أكتوبر 1985، ص 61.

لقد حاولَ الباحثونَ والمنظِّرونَ في حقلِ السِّياسَةِ الخارجِيَّةِ الإِجابَةَ عَنْ سُؤالٍ أَساسِيٍّ: لماذا تتخذُ الدُّولُ سُلوكاً مُعَيَّناً؟، أي ما هُوَ الدَّافعُ أو المُحفِّزُ الذي يُحرِّكُ سُلوكَ الدُّولِ؟، وقد كانت النظريَّاتُ والنَّمادِجُ التَّحليليَّةُ التي أثَّرتْ هَذا الحَقْلَ بِمَثابَةِ اسْتِجابَةٍ مُتنوِّعةٍ لِهَذا السُّؤالِ المُهِمِّ⁽¹⁾. ومن تلك النظريَّاتِ "الواقعيَّة".

فمنذُ نِهايَةِ الحَربِ العالَميَّةِ الثَّانيَةِ إلى اليَومِ انطَلَقَ المُنظِّرونَ وصانِعُو القَرارِ نَحوَ النَظَرِ إلى العالَمِ بِعيونِ الواقعيَّةِ، التي كانتْ وصَفاتُها مُناسِبَةً تَمَماً لِلصُّعودِ الأَمريكيِّ إلى سُدَّةِ الهَيْمَنَةِ الكَويْبَةِ (القيادة) بِالتَّركيزِ على المَصالِحِ لا على الأيديولوجيا، وإمكانِ تَعاضُلِ القَوى العُظمى بِغَضِّ النَظرِ عن أيِّ تَعارضٍ أو تَنافُضٍ بَيْنَ قِيَمِها ومُعتَقَداتِها. لقد ارتكزت جاذبيَّةُ الواقعيَّةِ كإِطارٍ لِلفَهِمِ والتَّفسيرِ والتَّنبُّؤِ في حَقْلِ السِّياسَةِ العالَميَّةِ على قُدْرَتِها على تَقديمِ ما يُمكنُوصَفُهُ بـ"دليلِ عملٍ" أو وصفة تُحدِّدُ النَهجَ المُلائمَ لِتَحقيقِ مَصالِحِ الدَّولةِ في بيئَةٍ تُشخِّصُها الواقعيَّةُ على أنَّها دائِماً مُعادِيَّةٌ، وتُعجُّ بِالقاعِلينَ الذينَ تَتعارَضُ مَصالِحُهُم مَعها، بحيثُ تُمثِّلُ هَذهِ الوَضِعيَّةُ خَطراً مُتواصلاً لا بُدَّ مِنَ التَّنَبُّهِ لَهُ والتَّحَوُّطِ بِاستمرارٍ لِمُفاجَأَتِهِ. وَلَقَدْ عَزَّزَ تاريخُ النِّزاعاتِ والصِّراعاتِ والحُروبِ التي عَرَفَتها الإنسانيَّةُ عَبرَ العُصورِ المُختَلِفَةِ مِنَ جاذبيَّةِ مُنطَلقاتِ الواقعيَّةِ، حيثُ بَدَأَ أَنَّ القُدْرَةَ والقُوَّةَ والمُصلَحَةَ هيَ المُحدِثاتُ التي يُمكنُ في إِطارِها فَقَطُ تَفْهِمِ الدَّولةِ وسُلوكِها، وتفسيرُ وجودِها وبَقائِها، وهو ما يَلْتَفِي مَعَ الفِكرَةِ القائِلَةِ أَنَّ الدَّولةَ هيَ المُمَثِّلُ الشَّرعيُّ لِلإِرادَةِ الجَمعيَّةِ، وأنَّ الاعْتِمادَ على الدَّاتِ هُوَ العَمَلُ أو الفِعْلُ الأَساسِيُّ في نِظامٍ لِلقَوضى، وحيثُ لا حُكُومَةَ كَونِيَّةٍ⁽²⁾.

ولِهَذا الأسبابِ سالِفَةِ الذِّكْرِ يُشَدِّدُ أَتباعُ الواقعيَّةِ على ضَرُورَةِ اسْتِمرارِ عَمَلِيَّةِ بِناءِ التَّحالُفاتِ، وعلى دَوْرِ الدَّولةِ بِصِفَتِها فاعِلاً سِياسِيّاً رَئيسِيّاً، وعلى الحِفاظِ على توازِنِ القَوى المُلائِمِ، ويؤكدُونَ على الرِّفُضِ القاطِعِ لَأَن يُعْهَدَ بِالأَمْنِ إلى المُنظَّماتِ الدَّوليَّةِ، كعناصرٍ أَساسِيَّةٍ لأَيِّ سِياسَةٍ أَمنٍ قَومِيٍّ فَعالَةٍ⁽³⁾.

ويرى بعضُ الباحثينَ أَنَّ الاتِّجاءَ الواقعيَّ (في الدبلوماسية والقانونِ الدَّوليِّ) ما هُوَ إلا انعكاسٌ لسياسة "مركزِ القُوَّةِ" و"الحَربِ الباردة"، ومُحاوَلَةٌ لِتَبريرِها من الوَجهَةِ النَّظريَّةِ. وقد شاعَ هَذا التَّوجُّهُ بِدرَجَةٍ كَبيْرَةٍ في الولاياتِ المُتحدةِ الأَمريكيَّةِ، وأصبحتْ انعكاسُها مَلُموْسَةً في عَدَدٍ كَثيرٍ مِنَ البُلدانِ الرَاسِماليَّةِ⁽⁴⁾.

ويُشيرُ الأكاديميُّ فرانسيْس بويلُ إلى أَنَّ: "المدرسة الواقعيَّة وضعت صُورَةً مُتقنَةً لِلعملِ الذي بدأهُ توماس هوبز وجان جاك روسو من خلالِ مُواءِمَةِ نظريَّةِ سِياسَةِ القُوَّةِ مع الحقائقِ السِّياسِيَّةِ في نِظامِ الدَّولةِ (القوميَّةِ) في مُنتَصفِ القرنِ العَشرين على مُستَوى التَّحليلِ الدَّوليِّ. وقد بدأ الواقعيُّونَ السِّياسِيُّونَ المُحدَثونَ بِالفِلسَفَةِ الغَربيَّةِ لسياسةِ القُوَّةِ التي تطوَّرت مُنذُ عَهدِ ثيوسيديدِس مُزوَّراً بِميكافيلي وهوبز، ثمَّ أَضافوا العقلانيَّةَ والدِّيمُقراطيَّةَ والتَّحسيناتِ إلى الفِلسَفَةِ، وأخيراً قاموا

(1) عبد السلام علي النوير، "مُقدِّمةُ المُترجم"، في: جَليِن بالمر وت. كليفتون مورجان، نظرية السِياسَةِ الخارجِيَّةِ، ترجمة: عبد السلام علي النوير، الرياض: النُشرِ العَلَمي والمطابع بِجامِعةِ المَلِكِ سَعُود، 2011، ص (ه).

(2) يوسف محمد الصواني، نظريات في العَلاقاتِ الدَّوليَّةِ، مرجع سَبَقُ ذِكره، ص 74.

(3) بول ويلكينسون، العَلاقاتُ الدَّوليَّةُ: مُقدِّمةٌ قَصيرةٌ جَدَّاً، ترجمة: لُبنى عَمادِ تَركي، مُراجعة: هبة عبد العَزيزِ غانم، القاهرة: كَلِماتٌ عَربيَّةٌ لِلترجمة والنُشر، 2013، ص ص 11-10.

(4) علي عودَة العَقايبِ، العَلاقاتُ الدَّوليَّةُ: دَراسَةٌ تحَليليَّةٌ...، مرجع سَبَقُ ذِكره، ص 147. وأنظَر كذلك: جون بيلس وستيف سميث، عولمة السِياسَةِ العالَميَّةِ، مرجع سَبَقُ ذِكره، ص ص 245-246.

بتسليم ما أنتجوه إلى صانعي القرار الحكوميين كدليل أساسي لتوجيه تنفيذ السياسات الخارجية والدفاعية في ثوب مفاهيم أساسية (أنيقة) مثل: المصلحة الوطنية والأمن القومي وتوازن القوى⁽¹⁾.

وبناءً على ذلك فإن النظرية الواقعية تقدم أساساً مهماً لتفسير السياسات الخارجية، من خلال تفسير العلاقات العامة في الشؤون الدولية، والتي تحدث من خلال تجميع أفعال السياسات الخارجية التي تتخذها عدة دول⁽²⁾. إنها إذاً نظرية تمتلك القدرة الواضحة على تفسير السلوك السياسي الخارجي للدول.

وذلك من خلال تقديم تفسير عقلي ومنطقي لذلك السلوك (الخارجي)، يستند إلى معطيات الأمر الواقع وحقائقه المستقرة، دون أن يتجاوزها إلى تصوّر العلاقات الدولية من زاوية ما يجب أن تكون عليه⁽³⁾.

ويرى الأكاديمي الأمريكي الدكتور توم فيرر أن: المحددات النهائية لتفسير السلوك الخارجي للدولة حسب النموذج التقليدي للواقعية ترتكز على أن القوة أكثر من المعايير الشرعية والأخلاقية هي العملة الأساسية والوحيدة (المُدعمة بالحجج) السائدة في العلاقات الدولية، وأن السعي وراء القوة مع إنفاذها في أي زمن معين هو الذي يحدد شكل هذه العلاقات ومحتواها⁽⁴⁾.

وتعكس منهجية "المدرسة الواقعية" استخدام منهج اختياري- واقعي "Empirical and Pragmatic Approach" في استخلاص الأسس أو الإطار النظري الذي يقوم عليه التحليل الواقعي للعلاقات الدولية. فالمعايير الأخلاقية كما يُشير تاريخ العلاقات الدولية، لا تكفي وحدها لتحقيق السلم والاستقرار في إطار العلاقات الدولية، التي تُهيمن عليها حال الفوضى "Anarchism"، فحال الفوضى في العلاقات الدولية تعني اقتناص الدول للفرص التي تحقق لها مصالحها القومية، تمشياً مع إمكانياتها وقدراتها المتاحة، وتمسكاً مع إمكانياتها وقدراتها المتاحة، وتمشياً مع القواعد والأسس التي تقوم عليها نظم توازن القوى. فنظم توازن القوى هي الضمان الوحيد لتحقيق السلم والاستقرار العالمي، وبالتالي فإن الواقعيين يرفضون الأسس التي تقوم عليها "المدرسة المثالية"، والتي تغلب القيم والمعايير الأخلاقية في إطار العلاقات الدولية، إذاً فالحكم على نجاح أو فشل السياسة الخارجية لدولة ما بتحقيق أهدافها، يمكن التأكد منه عن طريق قدرة الدولة على تحقيق أو عدم تحقيق مصالحها القومية⁽⁵⁾.

وتوصف هذه الأخيرة بأنها: "المفتاح الأساسي" في السياسة الخارجية، ويرجع هذا المفهوم -في جوهره- إلى مجموع القيم الوطنية، النابعة من الأمة والدولة في نفس الوقت. إن ثمة تعريفاً بديهاً للمصلحة الوطنية/ القومية (National Interest) بأنها: الأهداف العامة المستمرة التي تعمل الأمة من أجلها. إن الجدال المتكرر حول السياسة الخارجية يتركز على التفسيرات المختلفة لمطلوبات المصلحة الوطنية⁽⁶⁾.

(1) فرانسيس بويل، مستقبل القانون الدولي والسياسة الخارجية الأمريكية، سلسلة الدراسات القانونية، فاليتا/ مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي، 1993، ص 107.

(2) جلين بالمروت. كليفتون مورجان، نظرية السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص 18.

(3) محمد محمود ربيع ود. إسماعيل صبري مقلد (محرران)، موسوعة العلوم السياسية، الجزء الأول، الكويت: جامعة الكويت، 1994، ص 809. وأنظر كذلك: أماني محمود غانم، البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات، تقديم: نادية محمود مصطفى ود. سيف الدين عبد الفتاح، القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2007، ص 35-38.

(4) توم فيرر، "تشكيل السياسة الخارجية للأمة: الصراع من أجل الهيمنة فيما بين داري العلاقات الدولية للأمريكيين"، ترجمة: حمدي الزيات، مجلة: ديوجين، العدد: 147/203، الطبعة العربية، القاهرة: مركز مطبوعات اليونيسكو، ص 97.

(5) مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، مرجع سبق ذكره، ص 224.

(6) جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، ط2، جدة/ المملكة العربية السعودية: مطبوعات (PUBLICATIONS) ودار تهامة، 1984، ص 52.

ويؤكد فريق كبير من الباحثين على أنَّ المصلحة القومية (National Interest) هي الهدف الحقيقي والمنشود بالنسبة لصانعي القرار خلال تبنيهم لسياسة خارجية معينة. ويعكس مصطلح "المصلحة القومية" لدولة ما في العادة، وجود مفهوم عام يتمثل في جملة من العناصر ترتبط بسعي صانعي القرار إلى تحقيق الاحتياجات الضرورية الأكثر أهمية للدولة، والتي من أمثلتها: المحافظة على بقاء كيان الأمة، الاستقلال، الوحدة الوطنية للأمة، الأمن القومي، والرفاهية الاقتصادية.

وطالما أنه يصعب القول بأن هناك مصلحة قومية واحدة محددة تهيمن على عملية صنع القرار والسياسة العامة للدولة، فإن التعبير الصحيح هو الإشارة إلى هذا المفهوم في صيغة الجمع، على اعتبار أن هناك عدة مصالح قومية للدولة تسعى عادة إلى تحقيقها، وليس مجرد مصلحة واحدة بعينها، وعندما تحضر دولة ما سياستها الخارجية في إطار تحقيق مصالحها أو مصالحها القومية دون مراعاة لأي اعتبارات أخلاقية، فإنه يمكننا القول بأن مثل هذه السياسة تعكس التأثير بفلسفة المدرسة الواقعية "Realist School"، التي تغلب مفهوم (المصلحة القومية) على أي اعتبارات أخلاقية مثل: القانون الدولي.

إن الدول القومية، التي يربوا عددها على مائة وثمانين دولة مع بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين، تتبنى سياسات خارجية تعكس إلى حد كبير مصالحها القومية المتناقضة والمتنافرة في الكثير من الأحيان، فعندما تتوافق المصالح القومية لأطراف النظام الدولي، أو على الأقل الأطراف المؤثرة فيه، فإن الدول تتعاون وتلتقي جهودها لحل المشكلات ذات الاهتمام المشترك. أما عندما تتعارض المصالح القومية لأطراف النظام الدولي، لاسيما مصالح الدول الكبرى، فإن هذه الدول تتبنى سياسات خارجية تعكس وجود درجات متفاوتة من التوتر والصراع، قد يصل في الكثير من الأحيان إلى نشوب حروب مدمرة⁽¹⁾.

ويتحدث المفكر الشهير باري بوزان (أستاذ العلاقات الدولية في كلية لندن) في مقال نُشر في مجلة: "شؤون دولية" الأمريكية في شهر يوليو عام 1991 تحت عنوان: "السياسة الواقعية في العالم الجديد: أنماط جديدة للأمن العالمي في القرن الحادي والعشرين"، محاولاً من خلاله رسم صورة عن التطورات المحتملة، والتي بدأت بالفعل على المستوى الدولي آنذاك، عقب انهيار المنظومة الاشتراكية، مشيراً إلى أن التصنيف الثلاثي للعالم (العولم الثلاثي) قد فقد مبررات استمراره؛ بفعل أقول العالم الثاني (الكتلة الاشتراكية)، مقابل العالم الأول (الكتلة الرأسمالية)، ولأن مسألة الأمن العالمي في القرن الواحد والعشرين أو بالأحرى أمن المركز (الدول ذات الاقتصادات الرأسمالية المهيمنة عالمياً) فإن ذلك يتطلب تحديد أطراف اللعبة الرئيسيين، وهي المركز ممثلاً في الغرب، والأطراف ممثلة في دول الجنوب⁽²⁾.

ولابد من الإشارة هنا إلى أنالواقعية حاولت تقديم تفسيرات مقبولة لما يحدث في العلاقات الدولية، ونقطه الاشتراك بين كل التيارات الواقعية (التقليدية/ الجديدة/ البنيوية/ النيوكلاسيكية) هي القول بتأثير معطيات البيئة الدولية على السلوكيات الخارجية للدول، غير أن ما يمكن ملاحظته فيما يتعلق بمواقفهم حول طبيعة الفصل ما بين السياسة الداخلية والخارجية هو اختلاف حدة هذا الفصل، بحيث نجد مطلقاً عند أنصار الواقعية التقليدية، وكذلك البنيوية الجديدة مع كينيث والتز، في حين يذهب أنصار الواقعية النيوكلاسيكية إلى تخفيف حدة الفصل، والقول بتأثير المحددات الداخلية للدولة، وأهميتها في فهم السلوك الخارجي.

(1) مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 227-228.

(2) بلخيرة محمد، "برديغما العلاقات الدولية المعاصرة: المركزية الغربية نموذجاً"، مجلة: الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، الجزائر، العدد: 10، جوان 2013، ص 80.

وتُصنَّفُ النظرية الواقعية في دراساتها للسُّلوك الخارجي للدُّول نحو بعضها البعض باعتبارها من المقاربات الفوقية (Top-down approaches)، أي أنها تنظر لسُّلوك الدُّول من منظور "النظام الدولي" كمفتاح لفهم سُّلوك الدُّول، ووفقاً لهذه النظرية فإنَّ الحوافز والقيود أو معايير السُّلوك هي خارجة عن أيِّ فاعلٍ، وبالتالي هي في الأصل نسقية، بمعنى أنها تُحاول تفسير سُّلوك الدَّولة داخل النسق الدوليِّ والسياسة الدوليَّة.

فالواقعية تُفضِّلُ التعاملَ مع سُلوكيات الدُّول على أنها نتاج تفاعلاتٍ خارجيةٍ نابعةٍ من طبيعة السياسة الدوليَّة، ونمط التفاعل وشكل العلاقات فيها. وهي بذلك تنطلق من مبدأ التكافؤ والتشابه في السياسات الخارجية لبعض الدُّول المتقاربة من حيث مكانتها في النظام الدوليِّ، رغم الاختلاف الكبير في المكوّنات الداخليَّة لكلِّ منها⁽¹⁾.

ولأنَّ النظريَّات والمذاهب الفكرية تُنظِّمُ الرؤى والتصورات، وتوجِّه عملية صنع السياسة الخارجية، فإنَّ الاستراتيجيات التي تُستخدَمُها الدُّول في لعبه العلاقات الدوليَّة تعتمدُ بالضرورة على رؤيتها للعالم، وتصوّراتها للرؤى الخاصَّة بالدُّول الأخرى. ونتيجة لذلك فإنَّ الدُّول تتأثّر في علاقاتها الدوليَّة بمذاهبها الفكرية (الخاصَّة بها) والمذاهب الفكرية التي تؤمِّنُها الدُّول الأخرى المعارضة لها.

وبما أنَّ الواقعية تُركِّزُ على حُطُورة المُجتمع الدوليِّ وعَدَمِ استِقرارِ الأمنِ فيه، وعلى الطَّبِيعَةِ المُتصارِعةِ والتَّنافُسيَّةِ للعلاقات الدوليَّة، فإنَّها تُعطي الأولويَّةَ لِعَدَدٍ من المبادئ الاستراتيجية التي تُضمُّ ما يلي⁽²⁾:

- زيادةُ القوَّةِ القوميَّةِ لأقصى حدٍّ: لضمان تغلُّبِ الدُّول على أيِّ تهديدٍ خارجيٍّ، لغياب الأمن بالمُجتمع الدوليِّ.
 - تكوينُ التَّحالُفات: لِحِمَايَةِ أَمْنِها، وتدعيم مصالحها السياسيَّة والاقتصاديَّة المشتركة، وتعزيز سياسة الرَّدع.
 - وَضْعُ القوَّةِ على رأس الأولويَّات: وخصوصاً القوَّة العسكريَّة: باعتبارها الأداة الأساسيَّة لِلبَسْطِ القوَّةِ.
 - حِمَايَةُ سِيَادَةِ الدَّولة: باعتبار أنَّها تُعدُّ الكيانات الأساسيَّة التي تُحقِّقُ النظامَ الداخليَّ وتحمي حُقوق الإنسان.
 - التركيزُ على المصلَحة القوميَّة: فالسياسةُ الخارجيَّةُ الحكيمَةُ يجبُ أن تُوجَّهَ من خلالِ المصلَحة القوميَّةِ.
 - عَدَمُ الاعتمادِ على المؤسَّسات الدوليَّة في تحقيقِ المصالح الحيويَّة: لأنَّها لا تملكُ السُّلطة التي تُخوِّلُها تخديدُ المُشكلات، وضمَّانِ امْتِنَالِ الدُّولِ لها، وبالتالي، فيجبُ (حَسَبَ هَذِهِ المَدْرَسَةِ) ألا تُضَعِ الدُّولُ ثِقَتَها فيها.
 - اللُّجوءُ لِلتَّعَدُّدِيَّةِ لِتَحْقِيقِ المصالح القوميَّة: فعلى الدُّول أن تسعى لِتَحْقِيقِ مَصَالِحِها من خلالِ التَّعاوُنِ مع الدُّول الأخرى.
- ولكن عندما تُصبحُ السياسة مُتعدِّدة الأطراف عائقاً في سبيل تحقيق المصالح الحيويَّة للدَّولة، يتعيَّنُ على الدَّولة حينها أن تتخلَّى عن التَّعَدُّدِيَّةِ وتلجأ لِاتِّخَاذِ إجراءاتٍ أُحادِيَّةٍ الجَانِبِ. فَمِنَ المُهِمِّ أن نَضَعَ في الاعتبارِ أنَّ الأهدافَ والمقاصدَ هي التي تُحدِّدُ طَبِيعَةَ التَّحالُفاتِ التي تُقيمُها الدَّولة، وَلَيْسَ العَكْسُ.

وفي هَذَا الإِطارِ، تُؤكِّدُ النظريةُ الواقعيةُ أنَّ الدُّولَ تسعى لِتأمينِ مَصَالِحِها القوميَّةِ بوسيلتي: القتال أو التفاوض، ويأتي هدفُ الحِفاظِ على الدَّاتِ (Self-Preservation) كهدفٍ نهائيٍّ وأعلى لا يَقْبَلُ المُساوَمَةَ عَلَيْهِ بِأَيِّ حَالٍ. وهي ترى أنَّ عُقْدَةَ عَدَمِ الثقة مُتأصِّلَةٌ في جُذورِ السُّلوكِ الدوليِّ؛ والسَّبَبُ هو أنَّه ما دام أنَّ الدَّولةَ لا تَسْتَطِيعُ السَّيْطَرَةَ على تَصَرُّفاتِ الآخرين، فإنَّها تُصبحُ غيرَ مُتأكِّدةٍ ممَّا سيَكُونُ عليه سُلوكُهم إزاءَها، وعليها باستمرارٍ أن تتوقَّعَ منهم الأسوأ، وأن تتَحَسَّبَ لاحتمالاته،

(1) جهاد عودة، النظام الدولي: نظريَّات وإشكاليَّات، مرجع سبق ذكره، ص ص 22-29.

(2) مارك أمستيزو، قواعد اللعبة، مرجع سبق ذكره، ص ص 168-170.

ويترتب على ذلك أنه كلما تهيماً للدولة أساساً كافٍ من إمكانات القوة أمكنها أن تقاوم بلا صعوبة التهديدات التي يواجهها بها خصوصاً⁽¹⁾.

وتعكس السياسة الخارجية لأي دولة وجود عملية ديناميكية تأخذ في الاعتبار المصلحة القومية National "Interest" والظروف البيئية الدولية، ويتم ترجمتها إلى أرض الواقع عن طريق القنوات الدبلوماسية. كما تجسد السياسة الخارجية وجود جملة من الخطوات يمكن تلخيصها في النقاط التالية⁽²⁾:

- 1- إن الدول تُترجم في العادة مصالحها القومية إلى مبادئ وأهداف محدّدة عند تبني سياسة خارجية مُعيّنة.
- 2- إن صانعي القرار يأخذون في الاعتبار بطبيعة الحال الظروف البيئية المختلفة على المستويين الداخلي والخارجي؛ نظراً لما لذلك من تأثير مباشر وغير مباشر على الأهداف المراد تحقيقها من جراء تبني سياسة خارجية مُعيّنة.
- 3- تحليل وتقدير قدرات وموارد الدولة المادية والبشرية والتكنولوجية لتحقيق الأهداف المنشودة للسياسة الخارجية.
- 4- تطوير صانعي القرار لخطة عمل أو استراتيجية تتماشى وقدرات أو إمكانيات الدولة، بحيث يمكن التعامل مع مواقف السياسة الخارجية بعقلانية كافية لتحقيق الأهداف المنشودة للدولة.
- 5- أن تتخذ الدولة الموقف أو المواقف التي تحقق لها مصالحها القومية^(*) في إطار إمكانياتها المتاحة.
- 6- أن تقوم أجهزة الدولة المختلفة بإجراء مراجعة وتقييم دوري للتقدم الذي حققته فيما يتصل بتحقيق الأهداف المنشودة للسياسة الخارجية.

إن الخطوات المشار إليها، قد لا تتبعها الدول بنفس الكيفية والترتيب، حيث إن بعض الخطوات قد تتبناها الدول مُجمعة في نفس الوقت. ونظراً لأن الظروف البيئية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية على المستويين الداخلي والخارجي في حال تفاعل وتغير مستمر، فإن عملية صنع السياسة الخارجية هي أيضاً في حال ديناميكية مستمرة. كما أنها باستمرار عملية ترشيديّة (عقلانية) Rational، بمعنى أنها لا تخرج عن كونها عملية توفيق بين الوسائل المتاحة وبين الأهداف المحددة، لذلك فكل سياسة خارجية هي عقلانية لأنها تسعى دائماً لتعظيم القوة والمصلحة الوطنية⁽³⁾. وفي هذا الصدد يرى جاك دونلي أن: الباحث قد يستخدم بشكل ملائم الواقعية في تحليلاته...، وذلك يتوقف على مصالحه السياسية واهتماماته الرئيسية.. فالواقعية يجب أن تكون جزءاً من الغدة التحليلية لكل طالب جاد للعلاقات الدولية، ولكنها لو كانت أداتنا الوحيدة ستكون أقل تجهيزاً للقيام بمهامنا التحليلية⁽⁴⁾.

ويمكن نستنتج من خلال ما تقدم أن الإطار التفسيري للنظرية الواقعية للسياسات الخارجية يتلخص فيما يلي:

- أن الطبيعة البشرية شريرة من أساسها، وأن السياسة انعكاس لهذه الطبيعة الشريرة التي لا تعبر اهتماماً كبيراً للأخلاقيات والقانون الدولي، فالسياسة الخارجية تعكس إذاً النوايا الشريرة للدول، وبالتالي فإن العلاقات الدولية تقوم على أسس ومعايير براغماتية مصلحية غير أخلاقية.

(1) محمود محمد ربيع وإسماعيل صبري مقلد (محرران)، موسوعة العلوم السياسية، مرجع سبق ذكره، ص 809.

(2) مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدولية: مفاهيم مختارة، مرجع سبق ذكره، ص ص 185-186.

(*) في هذا الصدد يرى بعض الباحثين: (أن المصلحة الوطنية The National Interest تشمل: المحافظة على سلامة كيان الدولة وأمنها الوطني، والسعي إلى طلب القوة في البيئة الدولية، ومن هنا تبدو أهمية القيادة في تحديد عناصر هذه الأهداف، فهدف الأمن الوطني يتضمن عدّة عناصر منها: تحديد مفهوم العدو وطريقة مجابهته والتصدي له أو التعامل معه أو ضده). أنظر: علي محمد شمبش، العلوم السياسية، ط7، بنغازي/ ليبيا: المؤلف، 2011، ص 338.

(3) جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، مرجع سبق ذكره، ص 28.

(4) جاك دونلي، "الواقعية"، في: مجموعة باحثين، نظريات العلاقات الدولية، مرجع سبق ذكره، ص 90.

-أنَّ السِّياسَةَ الخارجِيَّةَ للدَّولِ تغلبُ إلى حَدِّ كَبِيرٍ مفهوم "المصلحة القوميَّة"، الذي يأخذُ في الاعتبار قُدرات وإمكانيَّات الدَّولِ المُتاحة، فالدَّولُ تَسعى إلى تحقيق مصالحها القوميَّة في كُلِّ الأوقات، وبالتالي فَيَبي لا تلتزمُ بالأخلاقيَّات والقانونِ الدَّولِيِّ.

-أنَّ مفهومِ المصلحة القوميَّة والقُوَّة ليسا مفهومَيْن جامِدَيْن، ولكِهُمَا مفهومَان مُتجدِداً وينسجمَان مع تَغْيَرِ الظُّروفِ البيئيَّة المُحيطة (داخلياً أو خارجياً). فالمصلحة القوميَّة لدولةٍ ما، في فترةٍ زمنيَّة مُعيَّنة، ليست بالضرُورة هي نفسُ الشيء بَعْدَ مُضيِّ بعضِ الوَقْت؛ نَتيجَةً لتغْيَراتٍ سياسيَّةٍ أو اقتصاديَّةٍ أو ثقافيَّة.

-أنَّ الدَّولَ تلتزمُ في سياساتها الخارجِيَّة بالقيم والأخلاقيَّات أو القانونِ الدَّولِيِّ، إذا توافق ذلك مع مَصَالِحِهَا القوميَّة وقُدراتها المُتاحة، فترشيدُ الإمكانات المُتاحة للدَّولِ يجعلُها تلجأ إلى تطبيق أَقْلِ الأساليب المُتاحة كُلِّها، وبالتالي إذا كان القانونُ الدَّولِيُّ يُحقِّقُ مَصَالِحَها، فَلَا بَأْسَ مِنْ أَنْ تُبنى سياسات خارجيَّة تَتَماسَّى والقواعد والقيم الأخلاقيَّة التي يُؤكِّدُ عليها القانونُ الدَّولِيُّ.

-أنَّ السِّياسَةَ الخارجِيَّةَ للدَّولِ ليست امتداداً للسِّياسَةِ الدَّاخِلِيَّة، وبالتالي فَإِنَّ التَّزامَ الدَّولِ بالمعايير والقيم الأخلاقيَّة على الصَّعيدِ المحليِّ أو الدَّاخِلِيِّ، لا يَغني بالضرُورة التَّزامَها بنفسِ الشيء على مُستوى العلاقات الدَّوليَّة، لاسيما في الحالات التي يَحْدُثُ فيها تَعَارُضٌ بين المصلحة القوميَّة والقيم والأخلاقيَّات الدَّوليَّة.

وعُموماً فَإِنَّ الواقعيَّةَ التقليديَّة تُؤكِّدُ على مَبْدَأِ تَحْقِيقِ القُوَّةِ القوميَّة، والحِفاظُ على (المصلحة الوطنيَّة)، بِاعتبارِها الهَدَفَ النَّهائِيَّ المُستَمَرَّ ومُحوَرِ الزَّيْتِكانِ الرَّئيسيِّ للسِّياسَةِ الخارجِيَّة لآيِّ دَوْلَةٍ.

رابعاً: أبرزُ الانتقادات التي وُجِّهت إلى المدرسة الواقعيَّة التقليديَّة في تفسير السياسة الخارجية للدول:

لم تسلم المدرسة الواقعيَّة التقليديَّة من انتقاداتٍ وُجِّهت إليها، يُمكننا إيجازُها في الآتي⁽¹⁾:

1- لم تستطع المدرسة الواقعيَّة أن تُمَيِّزَ بَيْنَ القُوَّةِ كمصلحةٍ سياسيَّة، والقُوَّةِ كآداةٍ، والقُوَّةِ كدافعٍ مُحَرِّكٍ، إذ أنَّ لِكُلِّ مِنْ هذه المَفاهيمِ مَدلولاتٍ تختلفُ الواحدةُ منها عن الأخرى، إلا أنَّمورجنثا ودمَجَها في مَفهومٍ وَاحِدٍ.

2- عَالَجَ الواقعيُّونَ مَفهومَ المصلحة القوميَّة كَهَدَفٍ سَهْلٍ مِنَ المُمكِنِ تَحْقِيقُهُ، والحقُّ أَنَّهُمْ لا يُمَيِّزُونَ بين ظُروفِ العلاقات الدَّوليَّة في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، التي لم تُعد صالِحَةً للتطبيق على الظُّروفِ المُستجِدَّة في القرنِ الحَالِي.

إنَّ التشديد على المصالح يُعبِّرُ عن فكرتين: الأولى أنَّ للدَّولة مصالح، ثانياً: أنَّ مَصَالِحَ الدَّولِ تُسيطرُ على سُلوكِها. وقد تشكَّل الفكرَةُ القائلة أنَّ للدَّولِ مصالح مُشكلةً مدعاةً للجدل، فهل للمؤسسة وليس للفرد أن تكون لها مصالح بالمعنى الصَّحيح، فالموقفُ الواقعيُّ يَقولُ: إنَّ الدول هي مثلُ الأشخاص يُمكن أن تكون لها مصالح، وبالتالي فَإِنَّ "المصلحة الوطنيَّة" ليست مُجرَّدَ عبارةٍ مُختلِطةٍ لمصالح أيِّ جماعة تُسيطرُ على الهيكل الإداريِّ للدَّولة. فالدَّولُ تتصرَّفُ انطلاقاً من هذه المصالح وليس استجابةً لمبادئ مُجرَّدة (مثل الأمن الجماعي) أو الرَّغبة في التصرُّفِ بشكلٍ غيبيِّ. فالدَّولُ لا تُضحي بنفسها أبداً فهي أنانيَّةٌ من حيثِ الأساس.

3- يعتقدُ الواقعيُّونَ بثبات النظام السياسي الدولي، طالما أنَّ مصالح الأطراف تتحدَّد دائماً بدافعِ القُوَّة تحت أيِّ ظُروفٍ، ومهما كانت طبيعة هذه الظُّروف. هذا المَفهومُ عند مورجنثا يخلطُ بين ظاهرة صراعات القوى السياسيَّة الدَّوليَّة وبين الحالات الانتقاليَّة لهذه الصراعات والمؤسَّسات التي نشأت في إطارها في القرون الأخيرة، وبمعنى آخر، فَإِنَّ صراعات القوى شيءٌ والظُّروفُ الدَّوليَّة التي تُحرِّكُها، والمؤثرات التي تخلقُها ودوافعُ الأطراف المُشتركة فيه شيءٌ آخرٌ مُتباينٌ.

⁽¹⁾ أنظر: أحمد نوري النعيمي، "البُنيويَّة العصريَّة في العلاقات الدَّوليَّة"، مرجع سبق ذكره، ص 5-6. وكذلك: مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986، ص 36.

4- إنَّ المهام الذي اتبعهمورجنثا في عملية صُنع القرار في السياسة الخارجية هو عملية ترشيديَّة مُستمرة، يأخذُ عملية التوفيق بين الوسائل المتاحة وبين الأهداف التي تُعدُّ ثابتة وموضع اعترافٍ عامٍ في الوقت نفسه. إنَّ عملية صُنع القرار في السياسة الخارجية حالياً، هي عملية صراعٍ مُستمرة في الدول المختلفة: من أجل الوصول إلى الأهداف، وإذا كانت الأخيرة تختلف من دولة لأخرى، فإنَّ الوسائل أيضاً مختلفة.

5- لا تُعدُّ القُوَّة وحدها كأداة لتحليل الظواهر كافة في السياسة الدولية، إذ تُوجدُ إلى جانبها قيمٌ وعواملٌ أخرى مؤثرة في السلوك السياسي الخارجي للدولة، مثل الرغبة في التعاون الدولي والنزعات الاندماجية في السياسة الدولية كالحالة في أوروبا الغربية.

6- تتسم تحليلات مورجنثا بالتشاؤمية في السياسة الدولية، التي لا تستند إلا على افتراضات واهية للغاية. وفي هذا المجال يربا البعض: أنَّ الواقعيين تأثروا بظروفٍ خاصَّة وأهمُّوا حركة التاريخ، فهم يُحاولون توفير التفسيرات العلمية للسياسة الخارجية الأمريكية خلال حقبة الحرب الباردة.

7- لم يميز مورجنثا قط تمييزاً واضحاً بين السلطة كغاية في حد ذاتها، والسلطة كوسيلة لتحقيق غاية أخرى.

8- تُوجدُ مشكلة كبيرة متعلِّقة بـ "مستوى التحليل" في أعمال مورجنثا. إذ ليس من الواضح، البتة ما إذا كان تشاؤمه حول طبيعة العلاقات الدولية ناجماً عن فرضياته الميتافيزيقية حول "الطبيعة الإنسانية"، أم ناجماً عن طبيعة النظام الدولي الفوضوية بحد ذاتها.

المحور الثاني: الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية:

أولاً: السياسة الخارجية الأمريكية بين الأهداف والوسائل:

في هذا الجزء من البحث سأقدم نموذجاً تطبيقياً حول: "الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية (2008-2001)"، صحيح أنَّ ثمة رأياً ذا وجهة يقول: بأنَّ الذين يوجهون السياسة الخارجية عادة ما يصرفون النظر عن أطروحات الأوساط النظرية، غير أنَّ هناك علاقة لا يمكن تجاهلها بين العالم النظري المجرد والعالم الواقعي، الذي يتم فيه ممارسة العمل السياسي، فالكل يستعمل نظريات، وينطلق من رؤى فكرية معينة (بإدراك منه لذلك أو غيره)، حيث أنَّ التباين في وجهات النظر تجاه السياسة المتبعة يعود إلى الاختلافات الجوهرية حول القوى الأساسية التي تسهم في صياغة مخرجات التفاعل الدولي⁽¹⁾.

وحيثما تظهر الواقعية أنَّها تُقدِّم قواعد سياسة واضحة، لا يتفق الواقعيون جميعاً على ما يمكن أن تبدو عليه سياسة خارجية واقعية ما(2) ..

وحول السياسة الأمريكية على وجه التحديد يقول الأكاديمي الأمريكي تو فيرر: "إنَّ عملية التنظير المُقدَّمة غالباً لا تلقى التقدير، ومن المحتمل عدم الاعتراف بها (أيضاً) من جانب الكتلة الكبيرة من تشخيصات السياسة الخارجية، ووضع الوصفات لها في أعقاب الحرب الباردة. ورغم ذلك فقد قام التنظير بتحليل وتقييم أربع استراتيجيات كبيرة للولايات المتحدة، الأولى: "النزعة الانعزالية الجديدة"، وتدعو إلى الانسحاب من الالتزامات العسكرية في أعالي البحار، وخفض الانفاق

⁽¹⁾ أنظر: جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، مرجع سبق ذكره، ص 17. و: إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين: دراسة لواقع القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي والعالم، طرابلس: مكتبة طرابلس العلمية العالمية، 1996.

⁽²⁾ كارين أ. منغست وإيفان م. أريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة: حسام الدين خضور، دمشق: دار الفرق للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 115.

الدفاعي، باعتبار أن التورط الدولي سوف يُولد تهديدات للأمن الأمريكي، والاستراتيجية الثانية: "الالتزام الانتقائي"، وتركز على المحافظة على موقف الأمن طويل المدى للولايات المتحدة، مع ضرورة التدخل أحياناً لاستعادة أو لدعم توازن القوى في الأقاليم، أو المناطق ذات الأهمية الحقيقية للولايات المتحدة، أما الاستراتيجية الثالثة: الأخرى، والمتنافستين من أجل الهيمنة فهما: "الالتزام الأحادي" و "الالتزام العالمي مُتعدّد الأطراف"، ويحمل مؤنّدتو هاتين الاستراتيجيتين الكثير من الصفات المشتركة، وهُم يعتقدون أن تطورات الأمور في العالم قد تركت تأثيراً خطيراً على أمن ورفاهية الشعب الأمريكي، وأن المناخ السياسي والعسكري والاقتصادي العالمي يتطلب التزاماً مستمراً⁽¹⁾. ويرى البعض أن السياسة الخارجية الأمريكية لا تحكمها مبادئ أو ثوابت، بل تتعدّد وتتنوّع بحسب الجهة التي تتعلق بها السياسة في الساحة العالمية وظروفها الخاصة، وبحسب اللحظة التاريخية والسياسية والاستراتيجية. والواقعية هنا تعني تحقيق أهداف الذات، بغض النظر عن الوسائل⁽²⁾.

وإذا كانت الواقعية كذلك، فإن ثمة العديد من الأمثلة على تلك الواقعية الملموسة في السياسة الخارجية الأمريكية، فمثلاً الرئيس الأمريكي السابق رونالد ريغان كان يوصف بأنه يتبنّى "نهجاً واقعيّاً"، وواقعيته تتركز على الحرب ضد الشيوعية، لتكوّن الأساس الاستراتيجي لمسلك السياسة الخارجية، مثلما سيجي أيضاً "مبدأ ريغان" الذي يدعو لمساندة الحركات الفدائية المضادة للشيوعية حول العالم، وقد تعرّض هذا التوجّه لانتقادات شديدة في الولايات المتحدة آنذاك، حيث أن المفكر الواقعي جورج كنان (على سبيل المثال) يرى أن القضايا الخارجية يجب ألا تُصَبّح حروباً صليبية، وأن مكافحة الشيوعية ليست دواءً شافياً لجميع العلل المتعلقة بمفهوم وإدراك وهيكل السياسة الخارجية الأمريكية في عملية صنع القرار. وقد كان من المفزع في نظر مورجنثاو أن موظفين حكوميين في إدارة ريغان حاولوا إضفاء الشرعية الكاذبة على سياستهم الخارجية المستقبحة بخلع اسم ريغان على "الواقعية السياسية"، كما أن مورجنثاو عارض من قبل حرب فيتنام التي كانت تُشن وقتئذٍ من نماذج "الواقعيين" في إدارتي جونسون ونيكسون⁽³⁾. ويرى البعض أن: "السياسات الواقعية لا تنتج مباشرة من النظريات الواقعية أو المثالية، إنما من التآلفات العابرة للاختلافات النظرية. حُذ في الاعتبار مثلاً: الرفقة الغربية التي نشأت في مسألة فيتنام: ليبرالي كهنري جاكسون انضم لواقعي محافظ كريتشارد نيكسون، لصالح دعم الحرب في المقابل وقف ضدها جورج ماكجوفرن وجورج كنعان. مثال آخر على الانقسام داخل المعسكر الواحد، جاءت افتتاحية النيويورك تايمز في 22 سبتمبر عام 2002 مبرزة للخلاف في المعسكر الواقعي؛ حيث قُسمت الصفحة لقسمين: في أحدهما مانيفستو من ثلاثين باحثاً معارضين للحرب القادمة ضد العراق، بينما في الجزء الآخر مقال لكينيث بولاك يشرّ الحاجة الملحة لشيها⁽⁴⁾.

(1) توم فيرر، "تشكيل السياسة الخارجية للأمم: الصراع من أجل الهيمنة"، مرجع سبق ذكره، ص 110-111. وأنظر أيضاً: إيناس شيباني، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والابن: دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009/2010.

(2) هادي قبيسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظة الجديدة والواقعية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008، ص 74-76.

(3) فرانسيس بويل، مستقبل القانون الدولي والسياسة الخارجية الأمريكية، مرجع سبق ذكره، ص 54-55.

(4) "ترجمات: الواقعية في السياسات الخارجية الأمريكية: سلوك أم عقيدة؟"، عادل حمزة، بتاريخ: 19/سبتمبر/2015، متاح على الرابط التالي:

<https://www.sasapost.com/translation/realism-attitude-not-doctrine> وأنظر: ماتياس فون هاين، "حرب العراق: بدأت بكذبة وألت إلى فوضى"، بتاريخ:

9/أبريل/2018، موقع: دويتشه فيله، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: <https://p.dw.com/p/2vdBT>

ثانياً: رؤاُ الواقعية في الولايات المتحدة الأمريكية:

أبرز رؤاُ الواقعية الأمريكيين، ممن سلفت الإشارة إليهم: جورج كنان، وهانس مورجنثاؤ...، وفي وقتٍ لاحقٍ، برزت أسماءٌ كبيرةٌ في الإدارة الأمريكية من الواقعيين، من أشهرهم الأمريكي (الألماني الأصل) هنري ألفرد كيسنجر الذي يُعتبر أحد أباء المدرسة الواقعية في السياسة الخارجية الأمريكية، وتُعتبر تجاربه وأفكاره وكتاباته مرجعيةً للعاملين والباحثين في السياسة الأمريكية (وهو وزيرُ خارجية الولايات المتحدة السادس والخمسون). مَرَجَ هنري كيسنجر بين العنف والتهديد به من جهة، وبين الدبلوماسية من جهةٍ أخرى، بحيثُ تنالُ الدبلوماسية مصداقيةً واقعيةً. وقد ظَلَّتْ نظريتهُ توازنُ القوى عِمَادَ رؤيته في إدارة السياسة الخارجية الأمريكية إبان تنصيبه مُستشاراً للرئيس في قضايا الأمن القومي، ولاحقاً كوزير للخارجية الأمريكية، وقد حَاوَلَ بعضُ البَاحِثِينَ تَلْخِصَ استراتيجيتهُ في الدبلوماسية بثلاثِ نِقَاطٍ هِيَ كَمَا يَلِي⁽¹⁾:

- لكي يَكُون ثَمَّةُ سلامٍ لأبَدٍ أَنْ تَكُون هُنَاكَ تسوية قائمة على التفاوض يخرجُ منها الجميعُ في حالة توازنٍ.
- القوة المنتصرة يجبُ ألا تسحق المهزوم أو تُبِيدَهُ، وإنما يجبُ أَنْ تمنحه قدراً ومنفذاً لسلامٍ مُشْرِفٍ.
- أفضلُ ضمانٍ للسلام هُوَ التوازنُ.

ورغم أهمية هذا التلخيص فإنه لا يُغَطِّي إلا بعض زوايا منهجية الرجل، والقضايا التي تعرَّضَ لها خِلالَ سيرته الأكاديمية والمهنية لاحقاً، والمُقَارَبَاتِ التي قَامَ بِهَا، حيثُ تطرَّق في أوَّلِ كِتَابٍ أَصْدَرَهُ بعد نياله شهادة الدكتوراه إلى قضية الرَّدْعِ النَّوَوِيِّ ومَوْقِعُهُ في العلاقات الدَّولِيَّةِ إِبَّانَ الحرب البَارِدَةِ.

ورغم اتباع كيسنجر لمنهجية واقعية في مقارباته النظرية والعملية فإنه لم يعتبرها مرجعية ثابتة في جميع الظروف، حيثُ دَعَا لردِّ انتقامٍ بعد حادثة الحادي عشر من سبتمبر 2001، وأَيَّدَ غزو العراق عام 2003، كما أَنَّهُ ينظرُ بمزونة تجاه التغير في مناهج السياسة الخارجية، ويقول: "إذا كانت القيمُ أو القُوَّة الأيديولوجية أو مَبَرُّرُ الوجود، هي مُجْمَلُ المُحَدِّدَاتِ الرَّئِيسِيَّةِ للسياسة الخارجية، فإنَّ تحديد الاختيار من بينها يتوقفُ في الواقع على المرحلة التاريخية التي يَجُذُّ فيها النظامُ الدَّولِيُّ نفسه. وبالنسبة للسياسة الخارجية الأمريكية السَّاعية دوماً إلى صيغةٍ سحريةٍ عامَّة الغرض، تُمَثِّلُ الحاجة الناشئة إلى الدقَّة الأيديولوجية والاستراتيجية طويلة الأمدِ تَحْدِيداً خاصاً لم يُحل بَعْدُ". بناءً على هذا الواقع المُعَقَّد ليس على السِّياسيِّ الواقعيِّ العمل ضمن قوالب جاهزة، بل بحسب الواقع، وبحسب التحدّيات، فقد يتخذُ قراراتٍ غير واقعية، مُهَوِّرة، أو تحمل طابع المغامرة، تبعاً للواقع وتحدّياته، وفي مُواجهة سؤَالٍ من قَبِيل: هل تسترشدُ السياسة الخارجية الأمريكية بالقيم أو المصالح المثالية أو الواقعية؟، يُجيبُ كيسنجر بالقول: "يَكْمُنُ التحدّي الحقيقي في دَمَجِ الاثنين معاً، إذ لا يُمكنُ لصانِعِ السياسة الخارجية الأمريكية الجادِّ أَنْ يغفل عن تقاليد التفوق الاستثنائي التي كَرَّمَتِ الدِّيمُقراطية نفسها بِهَا. لكن لا يستطيعُ صانعُ السياسة الأمريكية أيضاً تجاهلَ الظروف التي يَجِبُ أَنْ تُطَبَّقَ فِيهَا"⁽²⁾.

وفي هذا الصدد يقول كيسنجر: (إنَّ القُوَّة ينبغي أَنْ تحلَّ محلَّ الشُّعُورِ بالالتزام، والنَّصْرُ يتحقق بالاستمرارية، والخصوماتُ يَجِبُ أَنْ تُستأصَلَ لا أَنْ تُستمرَّ. وبفضل تاريخنا وبيئتنا كُنَّا نحاولُ أَنْ ننظرَ إلى قُوَّتِنَا كإدارةٍ لشؤونِ العالم، واستخدامها لفرض خيارَتِنَا. إنَّ الاعتمادَ الشَّدِيدَ على قِيَمِنَا والاعتمادَ الشَّدِيدَ عَلَى قُوَّتِنَا قَدْ يُطِيحَانِ بالقيم التي تُديرُ سياستنا)⁽³⁾. وهو

(1) هادي قبسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين، مرجع سبق ذكره، ص ص 74-76.

(2) المرجع السابق نفسه، ص ص 76-78.

(3) هنري كيسنجر، سنوات التجديد، المجلد المستخلص لمذكراته، ترجمة: د. هشام الدجاني، ط3، الرياض: مكتبة العبيكان، أبو ظبي: كلمة، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2011، ص ص 950-951.

يطرحُ تساؤلاً حول امكانية استرشاد السياسة الخارجية بالقيم أو المصالح، بالمثالية أو الواقعية؟، ويُجيبُ أنَّ التحدي الحقيقي يكمنُ في دمج الاثنين معاً⁽¹⁾.

وقد حاولَ روبرت كابلان تلخيصَ النظرية الواقعية في فكرِ كيسنجر، فَعَدَّدَ بَعْضَ المبادئ الأساسية مُعتبراً إياها مُحَدَّدَاتِ كيسنجر لهذه النظرية⁽²⁾:

1. الفوضى أسوأ من الظلم: فهذا الأخير يُعني أنَّ العالمَ غير كاملٍ، لكنَّ القوضى تعني أنَّ العدالة غير متوفرة لأيِّ كان، بحيثُ تُصبحُ الممارساتُ الحياتية البسيطة واليومية محفوفة بالخطر.
2. ليست المشكلة الأساسية في السياسة السيطرة على الشُّرُور، ولكنَّ وَضْعَ حُدُودٍ للحقِّ. فلا شيء أخطر من اقتناع مجموعة من الناس بتفوقها المعنوي، حينها تنشأ الديكتاتوريات.
3. المهمة الأساسية لرجل الدولة هي "تفادي الثورات".

وبعد يومين من أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، (التي تُعتبر لحظة انطلاق مشروع المحافظين الجدد)، كتب كيسنجر مقالةً بعنوان: "الحاجة لردٍّ مدروسٍ"، عبَّرَ فيها عن رؤية تتوافقُ ضمناً مع أداء المحافظين الجدد خلال الفترة التي تلت تلك الأحداث، حيثُ قال: "إنَّ ردَّنا على الهجوم ينبغي أن يتضمَّنَ فعلاً انتقامياً يصلُ إلى مستوى مُلاحقة الجماعة التي قامت به. إنَّ هذا الاعتداء على أرض الولايات المتحدة هو تهديدٌ للخطِّ الاجتماعي لحياتنا، ووجودنا كمجتمعٍ حرٍّ، لذا ينبغي التعاطي معه بطريقةٍ مختلفة، عبر هجومٍ على النظام أو البنية التي أنتجته".

انطلقت تجربة المحافظين الجدد، وأفضت إلى ما أفضت إليه من أزماتٍ للسياسة الخارجية الأمريكية، وبَدَتْ مُغامراتهم ثقيلةً على الماكينة الضخمة لوزارة الخارجية والدِّفاع، اللتان تُعدَّان الجهتان التنفيذيتان المعنيتان بالسياسة الخارجية، وظهر التَّطَرُّفُ لدى المحافظين الجدد كوسيلةٍ سياسية عاجزة عن معالجة أزمات العلاقات الدولية المتداخلة، التي تحتاجُ إلى عقلٍ هادئٍ ورؤيةٍ واقعية. وجد كيسنجر دوراً نقدياً له في هذا الخضمِّ، فكتب العديد من المقالات التي حاول فيها تغليب الواقعية والتوازن على التَّطَرُّف الأيديولوجي والتفرد، دون أن يعارض مبدأ الحرب الاستباقية ككلٍّ، ولكنه حاول التَّنْظِيرَ لرؤية واقعية تجمعُ بين استقرار النظام الدولي وتفرد الولايات المتحدة والقيام بحروبٍ استباقيةٍ ضدَّ التهديدات المحتملة⁽³⁾.

ثالثاً: أبرزُ أفكار فريق المحافظين الجدد في الولايات المتحدة الأمريكية:

قبل تسلُّمهم مقاليد الحكم في البيت الأبيض والبنجابون عمل فريق المحافظين الجدد على إعادة صياغة رؤية الولايات المتحدة لنفسها وللعالم على وقع حادثة الانهيار المؤدِّي للمنظومة الشيوعية. فمنذ سنة 1997 تحلق مجموعة المحافظين الجدد حول "مشروع من أجل قرن أمريكي جديد" بقيادة وليام كريستل. أصدر هذا الفريق منذ سنة 1997 أواخر حُقبه بيل كلنتون نصه التأسيسي الأول الذي يمكن اعتباره بمثابة المنفستو السياسي المؤسس لرؤية المحافظين الجدد في مجالي السياسة الخارجية والدفاعية. ومما ورد في هذا النصِّ أنَّ الولايات المتحدة كونها أصبحت القوة العظمى الوحيدة في العالم يتوجب عليها أن تتصرف على ضوء هذه الحقيقة الجديدة، ومن ثمَّ تُعيدُ صَوِّعَ العالم ونظام العلاقات الدولية بما يخدم مصالحها. كما شدَّدَ هذا النصُّ التأسيسي على إعادة بناء القوة العسكرية الأمريكية ورفع ميزانية التسلُّح لمواجهة ما أسماه

⁽¹⁾ هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا لسياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر الأيوبي، ط2، بيروت: دار الكتاب العربي،

2003، 10.

⁽²⁾ هادي قبسي، السياسة الخارجية الأمريكية... مرجع سبق ذكره، ص 78.

⁽³⁾ المرجع السابق نفسه، ص ص 95-96.

بالمخاطر الجديدة، مع الدّعوة إلى تبني سياسةٍ خارجيةٍ هُجُومِيَّةٍ لقطع الطريق على أيّ قُوَّةٍ جديدةٍ يُمكن أن تُحدِثَها نفسها بمُنافسة القيادة الأمريكيَّة أو الوُفُوف في وَجْهها⁽¹⁾.

وإجمالاً يُمكن القولُ هنا أنَّ رؤيةَ المحافظين الجُدُد قد تغدَّت من أربعة روافد رئيسيَّة مُترابطة فيما بينها:

أولاً: ميراثُ الحزبِ الباردة، وما وَلَدته عندهم من شُعُورٍ عميقٍ بأهميَّة المُواجهَةِ الشَّامِلَةِ بشقها العسكِرِيِّ والأيدِولوجيِّ مَعَ "إمبراطوريَّة الشرِّ"، وهم يَزُورُن أنَّه لَوَلا هذه استراتيجية المُواجهَةِ الشَّامِلَةِ لَمَا كَانَ مِنَ المُمكن دَحْرُ الخطر الشيوعيِّ، وانتصار المُعسكر الليبراليِّ بقيادة الولايات المتَّحدة الأمريكيَّة.

ثانياً: الانتقادُ الشَّدِيدُ لحُقبة كلينتون، ووسمُهُ بالضعف والتراخي في الدِّفاع عن المصالح الأمريكيَّة في العالم.

ثالثاً: صناعهُ مواطن خطرٍ جديدةٍ لا بُدَّ مِنْ أن تُحشِدَ ضِدَّها القُوَّة الأمريكيَّة. هَكَذَا تَمَّ التَّركيزُ على الصين وروسيا في السَّاحة العالميَّة، وعلى العراق وإيران وفلسطين في السَّاحة الشَّرقيَّة أوسطيَّة.

رابعاً: تتأسَّسُ فلسفَتُهُم السِّياسيَّة ورؤيتُهُم العامَّة للعلاقات الدَّوليَّة على الميراث الهوبزي (نسبة إلى الفيلسوف الإنجليزي توماس هوبز) المعاد إنتاجُهُ في ثوب ما يُسمَّى بالنظريَّة الواقعيَّة والواقعيَّة الجديدة. فبمُوجب هذه الرُّؤية من حقِّ القويِّ أن يُفرض قانونُهُ الخاص على الآخرين، ويُملي عليهم الإذعان لشُرُوطه وأجندته الخاصَّة ما دام صاحب اليد العليا من جهة الاقتدار العسكِرِيِّ والاقتصاديِّ.

وقد جاءت استراتيجية الأمن القومي التي صادق عليها الكونجرس الأمريكي في سبتمبر سنة 2002 لتعكس هذه الرُّؤية العامَّة لنظام العلاقات الدَّوليَّة، وانتقالها من مُجرَّد نظريَّة عامَّة في حقل العلاقات الدَّوليَّة إلى عقيدة مُنتهجة ومُطبَّقة فعلياً في مجال السِّياسة الخارجيَّة الأمريكيَّة.

يُمكن القولُ هنا إنَّ أحدَ أهمِّ ملامح السِّياسة الأمريكيَّة مُنذُ تَوَلَّى بوش وفريق المُحافظين الجُدُد مقاليد الحُكم، يتمثلُ في التعويل الهائل على القُوَّة العسكِرِيَّة الصَّلبة والتهديد المُستمرِّ باستِخدامِها. وتتأسَّسُ هذه السِّياسة بدورها على قِراءةٍ عامَّةٍ للوَضْعِ مُلَحَّصُها أنَّ الولايات المتحدة وقد أضحت القُوَّة العُظمى مُنذُ نهاية الإمبراطوريَّة الرُّومانيَّة، علَّيها أن تُعيد تأسيسَ الوَضْعِ الدَّوليِّ بما يَعْكِسُ حَجْمَها وذاتِرةَ مَصالحِها الخاصَّة، ومن دُونِ إشراكِ الآخرين أو التَّعاونِ مَعَهُمْ⁽²⁾.

ويقدم ريتشاردند ليو (بروفيسور العلاقات الدولية في جامعة لندن للاقتصاد والعلوم السياسية) حرب العراق 2003 كنموذج تطبيقي للواقعية الكلاسيكية، بهدف استخدام هذه الأخيرة في ابتكار إطار لتحليل الحالة. ويصف التدخل بأنه تراجمي بالمعنى الإغريقي للمصطلح، ويركز على الولايات المتحدة لأن جميع القرارات الرئيسة تم اتخاذها في واشنطن.

ومن الموضوعات الرئيسة في التراجمي والواقعية الكلاسيكية أن الأشخاص الذين يتصرفون خارج المجتمع المحلي وخارج لغة العدالة غير قادرين على صوغ المصالح بطريقة ذكية ومترابطة، فالذي يحركهم هو المشاعر والآمال وليس العقل والحسابات الدقيقة. ومع نهاية الحرب الباردة جاء المحافظون الجدد بما أطلقوا عليه "لحظة القطب الواحد"، ولأنهم خلطوا بين القوة والنفوذ فقد شعروا أنه لا يوجد مبرر يدعو دولهم إلى أن تكون ملزمة بالمعاهدات والاتفاقات، والمعايير التي تقيد سعيها نحو مصالحها. وفي حرب العراق 2003 أودت ثمانية أمريكا بنشوة القوة واستخفافها بحلفائها التقليديين وبالمجتمع

(1) رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الأمريكيَّة بين القُوَّة الصلبة والقُوَّة الناعمة، بيروت: الانتشار العربي، وصناعة الفكر للدراسات والتدريب، 2011، ص 75. وأنظر: جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، 2007، ص ص 102-103.

(2) رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الأمريكيَّة بين القُوَّة الصلبة والقُوَّة الناعمة، مرجع سبق ذكره، ص ص 76-78. وأنظر كذلك: محمد سويبي عبدالله، رأس الأفعى: بريجنسكي وشيطنة سياسات أمريكا في الشرق الأوسط، دمشق/ القاهرة: دار الكتاب العربي، 2013.

الدولي، وحتى ازدراؤها لهم، بإدارة بوش إلى الغطرسة. فالإدارة الأمريكية لم تكن راضية بمجرد احتواء نظام صدام حسين، بل سعت للتخلص منه بالقوة، وتوقعت أن ذلك من شأنه أن يعيد رسم خريطة الشرق الأوسط وأن يوسع نفوذ الولايات المتحدة حول العالم بشكل كبير... وبحلول منتصف 2008 كانت إدارة بوش في مستنقع لا يختلف عن فيتنام، ولم يكن أي من الخيارات المتاحة أمامها واعدًا؛ فقد تحول الرأي العام الأمريكي بشكل متزايد ضد الحرب، ووصلت شعبية بوش إلى أدنى حد لها على الإطلاق في استطلاعات الرأي العام، وربما أن تجربة إدارة بوش في العراق قد جلبت معها أهم رؤية متبصرة للواقعية الكلاسيكية وهي أن: القوى العظمى أكبر عدو لنفسها⁽¹⁾.

ومن هنا يخلص البعض إلى أن المقولات التي تعبر عنها إدارة بوش هي إحياء فج لمقولات النظرية الواقعية الكلاسيكية في مرحلتها الأولى،... ومنها: فرض الإرادة على الآخرين بقوة النار والسيوف، وستكون الحدود الفعلية لهذه الحملة هي حدود القوة الأمريكية، أما حدودها الممكنة/ الجغرافية فستكون الكرة الأرضية، ولا مجال لاعتراض المنظمات الدولية.. وليس فقط المقولات هي التي تعكس إحياء إدارة بوش لمقولات النظرية الكلاسيكية بل الحركة أيضا، فقد تم رفع الإنفاق العسكري من 230 مليار دولار إلى 400 مليار دولار، بالإضافة إلى 60 مليار دولار لإنفاق وزارة الأمن الداخلي، أي أن إجمالي الإنفاق العسكري 460 مليار دولار، وهو ما يعادل 50% من الإنفاق العسكري للعالم كله تقريبا⁽²⁾.

الخاتمة

تناولنا في هذا البحث موضوع: "تفسير النظرية الواقعية الكلاسيكية لسُلوك السياسة الخارجية للدول: دراسة حالة السياسة الخارجية الأمريكية (2001-2008)"، وتوصلنا إلى أن ثمة قدرات تفسيرية واضحة تتميز بها المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية، فالنظرية الواقعية التقليدية تعتبر الدولة هي محور العلاقات الدولية، وأن هدفها الأساسي (أي الدولة) هو الحصول على القوة؛ من أجل تحقيق مصالحها القومية، وحماية أمنها القومي، في ظل بيئة دولية تتسم بالفوضى. وترتكز النظرية الواقعية التقليدية (الكلاسيكية) على أن الدول ستبقى هي الفواعل المهيمنة في السياسة الدولية، وهي نظرية مُحافضة، تُصور العلاقات الدولية من منظور تشاؤمي باعتبارها صراع قوة، ومن أجل القوة، وتنطلق من أن هذه العلاقات لن تخلو من الصراعات والحروب. وهذه الهيمنة الواضحة للواقعية تعود إلى كونها الإطار النظري الملائم لتفسير بعض الظواهر الدولية في فترة الحرب الباردة مثل الأحلاف العسكرية وغيرها، ومن ثم، فهي تجعل من الدولة وحدة تحليل أساسية، وفيما يتعلق بالقوة العسكرية فهي الخاصية الأساسية في التحليل الواقعي، الذي يضع مسائل الاستقرار والسيادة والقوة في قمة الأولويات.

فالتحليل الواقعي للظاهرة الدولية لا يعتمد مستوى "التحليل الداخلي"، بما فيه العوامل المجتمعية والثقافية السائدة داخل المجتمع، بل تُحاول "الواقعية" إعطاءنا تفسيراً لسُلوك الدولة داخل النسق الدولي والسياسة الدولية، وليس اعتماد سُلوكها كوحدة مُنفردة.

وخلصت الدراسة إلى أن أحد أهم ملامح السياسة الخارجية الأمريكية منذ تولى الرئيس بوش الابن وفريق المحافظين الجدد مقاليد الحكم في أمريكا، يتمثل في التَّغْوِيل الهائل على القوة العسكرية الصلبة، والتَّهْدِيد المُستمر باستخدامها.

⁽¹⁾ للمزيد أنظر: ريتشارد ند لبيو، "الواقعية الكلاسيكية"، في: مجموعة باحثين، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تحرير: تيم دان وميليا كوري وستيف سميث، ترجمة: ديماء الخضراء، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016، ص ص 199-204.

⁽²⁾ أنظر: مصطفى علوي، "الحرب على العراق وأزمة التنظير في العلاقات الدولية"، في: مجموعة باحثين، علم السياسة: مراجعات نظرية ومنهجية، إشراف وتحرير: نادية مصطفى، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004، ص ص 325-326.

وتتأسس هذه السياسة بدورها على قراءة عامة للوضع ملخصها أن الولايات المتحدة وقد أضحت القوة العظمى منذ نهاية الإمبراطورية الرومانية، علماً أن تُعيد تأسيس الوضع الدولي بما يعكس حجمها ودائرة مصالحها الخاصة، ومن دون إشراك الآخرين أو التعاون معهم، وهو ما بدا جلياً في حرب العراق 2003 سواء على صعيد التنظير أو على صعيد الحركة..

قائمة المراجع:

أولاً: الكتب:

1. إبراهيم أبو خزام، العرب وتوازن القوى في القرن الحادي والعشرين، دراسة لواقع القوى العظمى وانعكاسات هذا الواقع على الوطن العربي والعالم، طرابلس/ ليبيا: مكتبة طرابلس العلمية العالمية، 1996.
2. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، 2011.
3. إسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة، ط2، الكويت: ذات السلاسل، 1986.
4. أماني محمود غانم، البعد الثقافي في العلاقات الدولية: دراسة في الخطاب حول صدام الحضارات، تقديم: د. نادية محمود مصطفى ود. سيف الدين عبد الفتاح، القاهرة: برنامج الدراسات الحضارية وحوار الثقافات بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، 2007.
5. أنور محمد فرج، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية في ضوء النظريات المعاصرة، السليمانية/ العراق: مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، 2007.
6. بول ويلكينسون، العلاقات الدولية: مقدمة قصيرة جداً، ترجمة: لبنى عماد تركي، مراجعة: هبة عبد العزيز غانم، القاهرة: كلمات عربية للترجمة والنشر، 2013.
7. جلين بالمر وت. كليفتون مورجان، نظرية السياسة الخارجية، ترجمة: د. عبد السلام علي النوير، الرياض: النشر العلمي والمطابع بجامعة الملك سعود، 2011.
8. جمال سند السويدي، آفاق العصر الأمريكي: السيادة والنفوذ في النظام العالمي الجديد، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 2014.
9. جهاد عودة، النظام الدولي: نظريات وإشكاليات، ط2، القاهرة: شركة الدليل للدراسات والتدريب وأعمال الطباعة والنشر، 2013.
10. جوزيف س. ناي، القوة الناعمة: وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة: محمد توفيق البجيرمي، الرياض: مكتبة العبيكان للنشر، 2007.
11. جوزيف فرانكل، العلاقات الدولية، ترجمة: غازي عبد الرحمن القصيبي، ط2، جدة/ المملكة العربية السعودية: مطبوعات (PUBLICATIONS) ودار تهامة 1984.
12. جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية، دبي/ الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، 2004.
13. جيمس دورتي وروبرت بلستغراف، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، ترجمة: د. وليد عبد الحي، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1985.
14. دايفد باوتشر، النظريات السياسية في العلاقات الدولية: من ثيوسيديدس حتى الوقت الحاضر، ترجمة: رائد الفاقون، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2013.

15. رفيق عبد السلام، الولايات المتحدة الأمريكية بين القوة الصلبة والقوة الناعمة، بيروت: الانتشار العربي، وصناعة الفكر للدراسات والتدريب، 2011.
16. روبرت غيلبن، الحرب والتغيير في السياسة العالمية، ترجمة: سعيد الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.
17. ريتشارد ليتل، توازن القوى في العلاقات الدولية: الاستعارات والأساطير والنماذج، ترجمة: هاني تابري، بيروت: دار الكتاب العربي، 2009.
18. زايد عبيد الله مصباح، السياسة الخارجية، فاليتا/ مالطا: إلجا للنشر، 1994.
19. زايد عبيد الله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة، طرابلس/ ليبيا: دار الرواد، 2002.
20. عامر مصباح، نظرية العلاقات الدولية الحوارات النظرية الكبرى، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2011.
21. علي عودة العقابي، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الأصول والنشأة والتاريخ والنظريات، بغداد: المؤلف، 2010.
22. علي محمد شمبش، العلوم السياسية، ط7، بنغازي/ ليبيا: المؤلف، 2011.
23. فرانسيس بويل، مستقبل القانون الدولي والسياسة الخارجية الأمريكية، سلسلة الدراسات القانونية، فاليتا/ مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامي، 1993.
24. فريد زكريا، من الثورة إلى القوة: الجذور الفريدة لدور أمريكا العالمي، ترجمة: رضا خليفة، القاهرة: مركز الأهرام للترجمة والنشر، 1999.
25. كارين أ. منغست وإيفان م. أريغوين، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة: حسام الدين خضور، دمشق: دار الفرق للطباعة والنشر والتوزيع، 2013.
26. كاظم هاشم نعمة، نظرية العلاقات الدولية، طرابلس/ ليبيا: أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، 1999.
27. مارتن غريفيثس وتيري أوكلان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، ترجمة: المركز، دبي: مركز الخليج للأبحاث، 2002.
28. مارسيل ميرل، سوسيولوجيا العلاقات الدولية، ترجمة: د. حسن نافعة، القاهرة: دار المستقبل العربي، 1986.
29. مارك أمستيز، قواعد اللعبة، ترجمة: قسم الترجمة بالدار، القاهرة: دار الفاروق للاستثمارات الثقافية، 2010.
30. مجموعة باحثين، نظريات العلاقات الدولية، ترجمة: محمد صفار، القاهرة: المركز القومي للترجمة، سلسلة: العلوم الاجتماعية للباحثين، 2014.
31. مجموعة باحثين، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، تحرير: تيم دان وميليا كوركي وستيف سميث، ترجمة: ديما الخضرا، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.
32. مجموعة باحثين، علم السياسة: مراجعات نظرية ومنهجية، إشراف وتحرير: نادية مصطفى، القاهرة: سلسلة: محاضرات الموسم الثقافي (4-5)، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2004.
33. محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية: من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام، سلسلة أطروحات الدكتوراه: (58)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2006.
34. محمد سوييف عبد الله، رأس الأفعى: بريجنسكيوشيطنة سياسات أمريكا في الشرق الأوسط، دمشق/ القاهرة: دار الكتاب العربي، 2013.
35. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، ط3، القاهرة: مكتبة النهضة العربية، 2013.

36. محمد محمود ربيع وإسماعيل صبري مقلد (مُحرران). موسوعة العلوم السياسيّة، الجزء الأول، الكويت: جامعة الكويت، 1994.
37. محمد منذر، مبادئ في العلاقات الدولية: من النظريات إلى العولمة، ط2، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2012.
38. مصطفى عبد الله خشيم، مناهج وأساليب البحث السياسي، طرابلس: الهيئة القومية للبحث العلمي، 1996.
39. مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم العلاقات الدوليّة: مفاهيم مُختارة، ط2، مصراتة/ ليبيا: الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان، 2004.
40. ناصيف يوسف حتي، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.
41. هادي قببسي، السياسة الخارجية الأمريكية بين مدرستين: المحافظية الجديدة والواقعية، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، 2008.
42. هنري كيسنجر، سنوات التجديد، المجلد المُستخلص لمُدَّكراته، ترجمة: د. هشام الدجاني، ط3، الرياض: مكتبة العبيكان، أبو ظبي: كلمة، هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2011.
43. هنري كيسنجر، هل تحتاج أمريكا لسياسة خارجية؟ نحو دبلوماسية للقرن الحادي والعشرين، ترجمة: عمر الأيوبي، ط2، بيروت: دار الكتاب العربي، 2003.
44. يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية، بيروت: منتدى المعارف، 2013.
- ثانياً: الدَّورِيَّاتُ:
1. أحمد علي سالم، "القوة والثقافة وعالم ما بعد الحرب الباردة: هل باتت المدرسة الواقعية في العلاقات الدولية شيئاً من الماضي؟"، المجلة: العربية للعلوم السياسية، العدد: 20، بيروت، 2008.
2. أحمد محمد أبو زيد، "كينيث والتز: خمسون عاماً من العلاقات الدولية (1959-2009) دراسة استكشافية"، المجلة: العربية للعلوم السياسية، العدد: 27، بيروت، صيف 2010.
3. أحمد نوري النعيمي، "البُنيويّة العصريّة في العلاقات الدوليّة"، مجلة: العلوم السياسية، بغداد/العراق، العدد: 46، 2013.
4. بلخيرة محمد، "برديغمت العلاقات الدوليّة المُعاصرة: المركزيّة الغربيّة نموذجاً"، مجلة: الأكاديميّة للدراسات الاجتماعيّة والإنسانيّة، الجزائر، العدد: 10، جوان 2013.
5. توم فيرر، "تشكيل السياسة الخارجية للأمم: الصراع من أجل الهيمنة فيما بين دارسي العلاقات الدولية للأمريكيين"، ترجمة: د. حمدي الزيات، مجلة: ديوجين، العدد: 147/203، الطبعة العربية، القاهرة: مركز مطبوعات اليونسكو، 2013.
6. ريهام مقبل، "مركب القوة: عناصر وأشكال القوة في العلاقات الدولية"، اتجاهات نظرية في العلاقات الدولية، ملحق مجلة: السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، القاهرة، عدد: أبريل 2012.
7. محمد أحمد علي مفتي، "العلاقات الدولية في الفكر السياسي الغربي: دراسة تحليلية"، مجلة: كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة الإسكندرية، العدد: الثاني، المجلد: 27، 1990.
8. نادية محمود مصطفى، "نظريّة العلاقات الدوليّة: بين المنظور الواقعي والدَّعوة إلى منظورٍ جديدٍ"، مجلة: السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، أكتوبر 1985.

9. ولاء علي البحيري، "إشكاليات النظرية والتطبيق: الصراع الدولي بعد الحرب الباردة"، مجلة: السياسة الدولية، القاهرة، مؤسسة الأهرام، العدد: 191، المجلد: 48، يناير 2013.
ثالثاً: الرسائل العلمية:

- 1- إيناس شيباني، السياسة الخارجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط خلال إدارتي جورج بوش الأب والابن: دراسة تحليلية مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة الحاج لخضر باتنة، 2010/2009.
- 2- بولمكاحل إبراهيم، تأثير تحولات ومتغيرات البيئة الداخلية على السياسة الخارجية الروسية نحو الاتحاد الأوروبي بعد الحرب الباردة، رسالة ماجستير غير منشورة، الجزائر: جامعة باتنة 2009.
- 3- فريد ونصالحمة، تحليل السياسة الخارجية الأمريكية من منظور المدرسة الواقعية: إدارة جورج دبليو بوش أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، العراق: جامعة النهرين، 2008.

رابعاً: المواقع الإلكترونية:

- 1- "ترجمات: الواقعية في السياسات الخارجية الأمريكية: سلوك أم عقيدة؟"، عادل حمزة، بتاريخ: 19/سبتمبر/2015، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.sasapost.com/translation/realism-attitude-not-doctrine/>
- 2- ماتياس فون هاين، "حرب العراق: بدأت بكذبة وآلت إلى فوضى"، بتاريخ: 9/أبريل/2018، موقع: دويتشه فيله، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: <https://p.dw.com/p/2vdBT>

انضباط الشرطة في دولة فلسطين

Police discipline in the State of Palestine

أ. عبد الرحمن علي إبراهيم غنيم

ماجستير قانون عام- أكاديمية شرطة دبي 2017

رائد حقوقي في الشرطة الفلسطينية/ دولة فلسطين

المخلص

هدفت هذه الدراسة إلى الحديث عن مفهوم وأهداف الضبط والربط العسكري، وواجبات الضبط والربط العسكري، كما هدفت إلى الحديث عن المخالفات والعقوبات التي تترتب على مخالفة قواعد الضبط والربط العسكري والعقوبات المترتبة عليها، وبينت الدراسة أن العمل الشرطي هدفه المحافظة على الأمن العام للمواطنين، وتوفير سبل الراحة والأمن لهم، وأن القوانين التي تحكم العمل الشرطي تكون صارمة إلى حد ما، لذلك وجد انضباط الشرطة كقسم قائم بحد ذاته، فهو يعمل على تحسين الأداء لعناصر الشرطة، وبالوقت نفسه تقتضي طبيعة عمله إيقاع المخالفات على كل من يأتي بأي من المخالفات المحددة حسب اللوائح والتعليمات للمؤسسة العسكرية، وتوصلت الدراسة إلى أن الهدف من انضباط الشرطة التقيد بقواعد الضبط والربط العسكري، وتعزيز الالتزام بالقواعد واللوائح التي يتم إصدارها وتعميمها من الرؤساء على كافة عناصر الشرطة، والتركيز على حسن المظهر العسكري النظيف والأنيق، ووضع قواعد ينبغي على جميع عناصر الشرطة تطبيقها بحذافيرها؛ ذلك لأنها تهدف إلى الارتقاء بالمؤسسة العسكرية والوصول بها إلى مصافي الأمم المتقدمة، كما ركزت قواعد الضبط والربط العسكري على التعامل من خلال استخدام أسلوب الثواب والعقاب، وذلك من خلال الاستناد إلى نظام المخالفات والعقوبات التي تترتب عليها، والتي جاءت من خلال درجتين ويتم تحديد العقوبة تبعاً لدرجة جسامة المخالفة.

الكلمات المفتاحية:

الشرطة، الانضباط، الروح المعنوية، المخالفات، العقوبات.

Abstract

The aim of this study is to talk about the concept and objectives of military discipline, It also aimed to talk about the violations and penalties that result from the violation of the rules of control and military linkage and penalties resulting from them, The study showed that policing is aimed at maintaining the public safety of citizens, providing them with safety and security, and that the laws governing police work are fairly strict. Therefore, police discipline is found as a standing section in itself. It works to improve the performance of military personnel, At the same time, the nature of his work necessitates imposing irregularities on anyone who commits any of the violations specified in the regulations and instructions of the military establishment. The study concluded that the aim of the police discipline is to adhere to the rules of military discipline and coordination and to strengthen compliance with the rules and regulations issued and distributed by the heads to all employees of the institution Military, and focus on good military appearance clean and elegant, and the establishment of rules should be applied by all members of the military strictly; As it aims to upgrade the military institution and access to refineries developed nations, and focused rules of control and military connection to deal through the use of the method of reward and punishment, through the reliance on the system of violations and penalties that result, which came in two degrees and the penalty is determined by To the extent of the seriousness of the offense.

key words:

Police, discipline, morale, irregularities, sanctions.

مقدمة

إن العمل الشرطي الناجح يتطلب مجموعة من القواعد والأسس السليمة، التي يقوم عليها جهاز الشرطة، وللاستمرار هذه القواعد والأسس لا بد من وجود الضبط والربط العسكري، الذي يعد بمثابة العمود الفقري للعمل الشرطي؛ حيث يعد الانضباط العسكري بمثابة الوسيلة الرئيسية التي تمكن القادة والأمراء من السيطرة على مرؤوسهم، الأمر الذي يترتب عليه ضمان تنفيذ الأوامر العسكرية، كما ويعد الضبط والربط العسكري المتمثل بتنفيذ الأوامر وطاعة

القادة والرؤساء بروح معنوية قوية وعالية وفقاً لمبدأ وحدة القيادة القائمة على أسس المحبة والاحترام، والشعور بالواجب الوطني والمسؤولية والثقة بين الجنود وضباط الصف والقادة، وهي من أهم الأمور التي تضمن تنفيذ العمل الشرطي على أكمل وجه.

فالقوات التي تتمتع بقدر عالي من الطاعة واحترام الأوامر والتعليمات، والالتزام بالأنظمة واللوائح، هي أكثر فعالية وديناميكية من القوات التي لا تتوافر فيها هذه الحالة، كما أن الانضباط العسكري في فحواه لا يكمن فقط في خلق وجود حالة من الطاعة والامتثال للأوامر والتعليمات بوسائل التهديد والرقابة والعقاب، وإنما يكمن أيضاً من خلال خلق حالة من الشعور والدافع الذاتي للعمل بروح الفريق، وذلك بفعل عوامل أخرى مثل الإقناع والتحفيز والتشجيع¹، والتي تتضمن السيطرة على إرادة الفرد من أجل مصلحة الجماعة.

فالضبط والربط الحقيقي يتطلب إطاعة القائد، ويتوقف نجاح هذه الطاعة على فهم القائد لأفراد مجموعته، كما أن ضرورة الالتزام بالضبط والربط العسكري لما يعكسه من صورة إيجابية لدى المواطن عن رجل الأمن ويساهم في إرساء سيادة القانون.

إشكالية الدراسة

تعتبر دائرة انضباط الشرطة في دولة فلسطين حديثة النشأة والتطبيق، ونظراً لحدوثها فإن تطبيقها سيواجه بعض المشكلات للقادة والتابعين لهم من خلال تحرير بعض المخالفات وتحديد ما يترتب عليها من عقوبات، وتبرز المشكلة في بعض المشكلات التي قد تواجهها هذه الإدارة في بدايتها، وذلك نتيجة للكم الهائل من الجهد الذي سيلقى على عاتق قادة هذه الدائرة من أجل تعميق وتقيد عناصر الشرطة من ضباط وضباط صف وأفراد في قواعد الضبط والربط العسكري.

أهمية الدراسة

تكمن أهمية دراسة انضباط الشرطة في الضبط والربط العسكري في كافة مرافق أجهزة الشرطة الأمنية والخدمية، والذي يعد بمثابة المظهر الأساسي لجهاز الشرطة الفلسطينية؛ حيث تم إنشاء دائرة انضباط الشرطة في دولة فلسطين بقرار من السيد اللواء حازم عطا الله قائد جهاز الشرطة الفلسطينية بتاريخ 2018 / 5 / 16 وذلك بهدف تحقيق المصلحة العامة ومقتضيات ضرورات العمل، كما أنه يعزز الالتزام بسلطة القانون ويرسخ هبة المؤسسة العسكرية باعتبارها عنوان لقوة الدولة وعزتها، ومن هنا تبرز أهمية هذه الدراسة التي سوف تسلط الضوء على انضباط الشرطة الفلسطينية.

أهداف الدراسة

كما وتهدف هذه الدراسة إلى الحديث عن مفهوم وأهداف الضبط والربط العسكري، وواجبات الضبط والربط العسكري، ومن ثم الحديث عن المخالفات والعقوبات التي تترتب على مخالفة قواعد الضبط والربط العسكري.

منهج الدراسة

استخدمت الدراسة القوانين واللوائح الخاصة في دولة فلسطين والتي تتعلق بموضوع انضباط الشرطة بهدف الرجوع للقوانين والعمل على تحليلها، لتوضيح المخالفات والعقوبات التي تترتب عليها.

1د. سمراء غربية، دور القيادة في تكييف الجنود في مؤسسات التكوين العسكري، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، الجزائر، العدد (1)، 2012، ص201.

المحور الأول: مفهوم الضبط والربط العسكري وواجباته.

المحور الثاني: المخالفات والعقوبات التي تترتب على مخالفة قواعد الضبط والربط العسكري.

المبحث الأول: مفهوم الضبط والربط العسكري وواجباته

يعد الضبط والربط العسكري مصطلح غير محدد المفهوم والتعريف بشكل كامل، فهو يعني بالمطلق الالتزام بالقوانين والتعليمات والأنظمة التي تفرضها تصدرها المؤسسة العسكرية، أي الانتظام والخضوع للأوامر العسكرية، وذلك لأن مصطلحي الضبط والربط مختصان بالحياة العسكرية، كما أن أهمية الالتزام بالانضباط الشرطي هو تعزيز لمفهوم الضبط والربط بين أوساط منتسبي قوات الشرطة.

المطلب الأول: الضبط والربط العسكري من المفهوم إلى الأهداف

أولاً: مفهوم الضبط والربط العسكري

إن الانضباط العسكري مصطلح متعارف عليه بين العسكريين، ويقصد به: الالتزام بالأنظمة المحددة، والتقيّد بالعادات والتقاليد للحياة العسكرية والطاعة الواعية من المرؤوس للرئيس والتحلي بالسلوك الجيد، والتلفظ المهذب، والمظهر العسكري المرتب، والنظيف والدقة واليقظة في تأدية مختلف مهام وواجبات الخدمة¹.

كما يقصد به: الالتزام بالقوانين والقواعد والسياسات واللوائح التنظيمية من قبل كافة الأفراد العاملين بالجهاز الشرطي، وقد يكون وقائياً وذلك عن طريق زيادة وعي الأفراد بالقوانين والنظم واللوائح بالجهاز وتعريفهم بالمخالفات والإجراءات التأديبية، وقد يكون الانضباط تأديبياً من خلال فرض تطبيق السلوكيات والتصرفات المرغوبة من خلال تطبيق الجزاءات المنصوص عليها في القانون أو النظام العام أي عدم تكرار السلوك أو التصرف المعيب².

كما يعرف الانضباط بأنه: " ما يتعلق بالسلوك الفردي والعام سواء كان للأفراد أو الوحدة، ومدى استجابتهم لجميع الأوامر التي لا تمس أو تجرح عواطفهم، وتكون استجابتهم إرادية خالصة، ويعتبر الانضباط عنوان الوحدة"³.

ويقصد به أيضاً: اصطلاح عسكري، يستعمل في مجال التربية العسكرية والانضباط العسكري ويعني التقيّد بالتعليمات وإطاعة الأوامر الصادرة عن الرؤساء والقادة وكبار المسؤولين، ضمن إطار التسلسل القيادي في الرتب والمسؤوليات والاستعداد لممارسة الانضباط في داخل الوحدات العسكرية وخارجها والإقبال على حب النظام والمحافظة عليه وتنفيذ المهام بدقة وتنفيذ المهمات، والمحافظة عموماً على حسن النظام⁴.

ولقد اتجه المشرع الفلسطيني إلى تعريف الضبط والربط العسكري من خلال كتيب المخالفات الانضباطية وذلك كما ورد في المادة الثالثة منه، والتي عرفت على أنه " كل ما يبديه العسكري من الالتزام والتحلي بالقوة والقدرة الواجب

1 عبد الله أحسن زيدان، الانضباط العسكري، شؤون عسكرية، بغداد، العدد (1586)، 2011، ص 13.

2 د. خالد أحمد عمر، إدارة الشرطة العصرية، الطبعة الرابعة، دبي، أكاديمية شرطة دبي، 2006، ص 275.

3 العميد/ الركن محمد بن علي الحميدي، الإدارة العسكرية والقائد والقيادة، الطبعة الأولى، الرياض، 2018، 127.

4 عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الطبعة الأولى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983، ص 73.

توافرها في نفوس العسكريين أفراداً كانوا أو جماعات لتنفيذ جميع الأوامر والتعليمات الصادرة إليهم من قيادتهم العليا وفق القانون بكل أمانة وإخلاص ودقة، دونما حاجة إلى رقابة"¹.

وبعد عرض مجموعة من التعريفات لمفهوم الضبط والربط العسكري، يرى الباحث أن هذه التعريفات وإن اختلفت من حيث الصياغة إلا أنها اتفقت من حيث المضمون، ويعرف الباحث الضبط والربط العسكري بأنه: مجموعة من القواعد والتعليمات هدفها تعزيز الالتزام بالقواعد واللوائح التي يتم إصدارها وتعميمها من الرؤساء على كافة عناصر الشرطة، وتحسين جودة العمل الشرطي، ورفع وتيرة أداء الضباط والأفراد، وتعزيز العمل التعاوني بين من هم أعلى رتبة وأقل رتبة، والتركيز على حسن المظهر العسكري الأنيق والنظيف.

ثانياً: أسس الانضباط العسكري

يقصد بأسس الانضباط العسكري مجموعة العوامل التي تهدف إلى خلق القناعة لدى الأفراد العسكريين بما يحقق ضمان قوة الانضباط في نفوسهم وضمان ثباته واستمراره، وهذه الأسس هي²:

- 1- الفهم الصحيح لمفهوم العقيدة العسكرية.
- 2- حب الوطن والتفاني في سبيل الدفاع عنه.
- 3- الثقة المتبادلة بين الأمر والمرؤوسين وتنمية وتبادل الاحترام والتقدير فيما بينهم.
- 4- التدريب المستمر علي الضبط والربط العسكري والانصياع للأوامر والتعليمات برضا تام.
- 5- العلم والمعرفة والقدرة على الإبداع.
- 6- توقيع العقوبة العاجلة على المخطئ وعدم تركه يتمادى في ممارساته الخاطئة حتى لا يكون مصدراً للسلبية والانحراف داخل المؤسسة العسكرية.

تعد هذه الأسس بمثابة قواعد ينبغي على جميع عناصر الشرطة تطبيقها بحذافيرها؛ حيث أنها تهدف إلى الارتقاء بالمؤسسة العسكرية سواء كانت على صعيد القادة أو المرؤوسين والوصول بهم إلى مصافي الأمم المتقدمة، والوصول إلى شرطة عصرية حضارية قائمة على العمل بروح القانون وقادرة على تعزيز التعاون بين كافة العناصر.

ثالثاً: أهداف الضبط والربط العسكري

تتمثل أهمية أهداف الضبط والربط العسكري فيما يلي³:

- 1- المحافظة على النظام الشرطي، والالتزام بالقوانين والتعليمات وضمان عدم الخروج عليها أو مخالفة قوانينها، وأنظمتها، والأوامر والتعليمات الأخرى المتعلقة بها.
- 2- السمو بأفراد الجهاز الشرطي، والارتقاء بهم إلى أعلى المراتب والصفات النبيلة.

1د. سعيد أبو علي، كتيب المخالفات الانضباطية لمنتسبي قوى الأمن الفلسطينية، الصادر بموجب قرار وزير الداخلية رقم 192، رام الله، 2009، انظر المادة رقم (3).

2 العقيد/ صلاح الدين الزيداني، أدبيات التقاليد العسكرية الضبط والربط سر النجاح والنظام العسكري، مجلة المسلح، 2014، متاح على الرابط التالي: <http://www.almusalh.ly/ar/thoughts/465-vol-42-44> تاريخ الاطلاع على المقال: 2018/7/20.

3د. ياسر الخزاعلة ومحمد خلف وناثر عاشور، الإدارة الشرطية المعاصرة، عمان، دار الخليج للصحافة والنشر، 2017، ص 24. وانظر نص المادة 4 من كتيب المخالفات الانضباطية لمنتسبي قوى الأمن الفلسطينية.

- 3- رفع الروح المعنوية لدى جميع أفراد جهاز الشرطة، من خلال الاحترام المتبادل ومعرفة كل شخص لحقوقه وواجباته وحدود مسؤولياته، وإحساسه بالولاء بأنه عنصر داخل الجهاز له نظام يحترمه ويتقيد به الجميع.
 - 4- سرعة الاستجابة للأوامر وتنفيذها بدقة وأمانه، وتنمية روح الفريق لدى الأفراد في المؤسسة الشرطية، وتطبيق مبدأ الثواب والعقاب بين أفراد الجهاز.
 - 5- دعم المحافظة على هبة المؤسسة العسكرية باعتبارها عنوان لقوة الدولة وعزتها.
 - 6- الإبقاء على العناصر الجيدة الصالحة داخل صفوف المؤسسة الأمنية والاستغناء عن خدمات كل من يسيء إلى سمعتها أو يخل بنظامها أو أوامرها وتعليماتها.
 - 7- تقوية وتعزيز أواصر الثقة والاحترام بين كافة قوى الأمن والمواطنين بمختلف فئاتهم على أساس المهنية العالية والإخلاص والوفاء للواجبات التي تفرضها القوانين.
 - 8- ضبط السلوكيات وفق القواعد المثلى للسلوك العسكري بما يتفق مع خصوصية المجتمع الفلسطيني وصيانة الحقوق والحريات المدنية للمواطن الفلسطيني.
- ومن أهم الأسس التي يجب التركيز عليها في انضباط الشرطة هو الروح المعنوية والتي تعرف بأنها "شعور متصل ومرتبط بالحماس وهي تشير إلى الجو العام المحيط بعمل المؤسسة العسكرية، فإذا أظهر المرؤوسون الحماس والتفاؤل الايجابي نحو أعمالهم فإنه يمكن وصف الروح المعنوية بأنها روح عالية، أما إذا أظهر المرؤوسون القلق والتشاؤم وسادت روح الانتقاد بينهم فيمكن وصف الروح المعنوية هنا بأنها روح منخفضة"¹.
- ومن هنا، يمكن القول بأن الروح المعنوية وبناءها بشكل صحيح لدى الضباط وضباط صف والأفراد مهمة تقع على عاتق القائد أو الرئيس في المؤسسة العسكرية، حيث أن الروح المعنوية العالية لديهم تأتي من طبيعة العلاقة بين الرؤساء والمرؤوسين، وتعتبر مهمة أكثر من غيرها في إدارة انضباط الشرطة، فكلما تمتع المرؤوسين بروح معنوية عالية كلما كانوا قادرين على القيام بواجباتهم بصورة أفضل.
- المطلب الثاني: الواجبات المستمدة من قواعد الضبط والربط العسكري**
- إن قواعد الضبط والربط العسكري تفرض على العاملين في المؤسسة العسكرية مجموعة من الواجبات التي تعزز الاحترام المتبادل بين الرؤساء والمرؤوسين، والتي تميز العمل العسكري عن غيره من الأعمال الأخرى، والمقصود هنا أن أداء التحية العسكرية للرتب العليا على سبيل المثال تميز العمل العسكري عن غيره من المؤسسات المدنية الأخرى. وفيما يلي نستعرض بعض هذه الواجبات:

• الاحترام المتبادل بين الرتب

والذي يتمثل في أداء التحية العسكرية للرتبة الأعلى، ورد التحية على الرتبة الأدنى، وذلك لأن في أداء التحية العسكرية دلالة تعبر عن الاحترام الواجب من الجندي إلى مرؤوسيه كلما التقى بهم أو تقابل معهم، وهي تعبر عن الانضباط والطاعة وتعتبر بمثابة تحية متبادلة بينهم.

• في حالة المسير

1 د. راشد حمدان الشلوي. القيادة العسكرية الحديثة، الطبعة الأولى، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2017، ص 145.

عند المسير يكون الشخص الأقدم رتبة على يمين الشخص الأقل أو الأحدث رتبة، وذلك من مظاهر الاحترام بين الرتب، فمن غير المنطقي أن يتم تقديم الرتبة الأقل على الرتبة الأعلى، كما ينبغي على الشخص الأحدث رتبة عدم الإسراع في وتيرة السير حتى لا يتقدم على الرتبة الأقدم منه أثناء المسير.

● العمل على عدم إعاقة عمل الرؤساء

وذلك من خلال عدم التردد على مكتب المسئول بدون مناسبة واقتصار زيارته على الأعمال الرسمية، والنهوض من حالة الجلوس إذا مر الضابط الأعلى أمام المرؤوس والوقوف بحالة التهيؤ احتراماً له¹.

● اللباقة في المخاطبة العسكرية

ويظهر ذلك من خلال الوقوف أو الجلوس أمام المسئول بوضع الاستعداد (التهيؤ)، وكذلك الحال عندما يقوم في بدء الحديث مع المسئول بأسلوب رصين وبصوت مسموع وواضح يستخدم كلمة سيدي وعدم التلويح بإحدى اليدين أو كلاتهما، والإصغاء باهتمام إلى حديث المسئول وعدم مقاطعته إلا في الوقت المناسب².

● الالتزام بالأداب العسكرية أثناء المسير في الشارع العام

وذلك من خلال الحرص على عدم تأبط إحدى اليدين أو كلاهما بذراع أو كتف زميل آخر، وعدم العبث بأشياء مثل المسابح والعصي وغيرها، وعدم الصراخ أو التحدث مع الآخرين بصورة مزعجة، وعدم المزاح مع الآخرين بصورة تسيء إلى المظهر العسكري³.

● الالتزام بالأداب العسكرية في النوادي العسكرية

وذلك من خلال خلع غطاء الرأس ووضعه في المكان المخصص له، والجلوس إلى طاولة الطعام بوضعية مناسبة في مكان يتناسب مع الرتبة العسكرية، واحترام كبار الزوار والتصرف حسب الأخلاق العسكرية والحميدة، والأكل بأسلوب يدل على القناعة والتعامل باحترام ومضغ الطعام بضم مغلق قدر المستطاع، وعدم رفع الأصوات والضوضاء أثناء تناول الطعام أو الشراب⁴.

كما ينبغي على عناصر الشرطة الاهتمام بشكل كبير بالقيافة العسكرية، من خلال المحافظة على المظهر المرتب النظيف، وحسن الهندام لكونها تعتبر مكملات لقوة شخصية الضابط أو الفرد⁵.

وهنالك بعض الواجبات التي تقع على عاتق الضابط الذي ينتهي إلى إدارة انضباط الشرطة، ومنها ما يلي⁶:

- 1- تفقد مرتبات الشرطة العاملين داخل المديرية وخارجها من الناحية الانضباطية في اللباس والقيافة والسلوك العام والأداء وغيرها.
- 2- تفقد مرتبات الشرطة العاملين داخل المديرية وخارجها من الناحية الانضباطية والسلوكية وضبط أي مخالفات انضباطية.

1 انظر نص المادة 23 من كتيب المخالفات الانضباطية لمنتسبي قوى الأمن الفلسطينية، مرجع سابق.

2 انظر نص المادة 24 المرجع السابق.

3 انظر نص المادة 25 المرجع السابق.

4 انظر نص المادة 26 المرجع السابق.

5 العميد/ الركن محمد بن علي الحميدي. مرجع سابق، ص 125.

6 لجنة التطوير الإداري في الشرطة الفلسطينية، النظام الإداري في الشرطة، المديرية العامة للشرطة، رام الله، 2009، ص 525.

3- عمل جولات فجائية على الميدان للتأكد من حسن سير العمل على ما يرام.

4- عمل جولات تفقدية ليلاً أو نهاراً على حراسات المديرية والتأكد من عدم وجود أية ثغرات في قوة الحراسة.

إن طبيعة العمل العسكري تفرض على الضباط وضباط صف والأفراد مجموعة من السلوكيات المرغوب فيها كما ذكرنا سابقاً، وفي مقابلها مجموعة من السلوكيات غير المرغوب فيها والتي تضع الضابط أو الفرد أمام العقوبة في حال ارتكاب أحد هذه التصرفات، كما أن واجبات الحياة العسكرية لا تقتصر على فترة العمل فقط، وإنما ينبغي التقيد بها في الحياة الخاصة للعسكري كأن يبتعد الضابط أو ضابط الصف أو الفرد عن التواجد في الأماكن المشبوهة التي قد تسيء له وتسيء لنظام الشرطة.

المبحث الثاني: المخالفات والعقوبات التي تترتب على مخالفة قواعد الضبط والربط العسكري

إن قواعد الضبط والربط العسكري من شأنها الارتقاء بالمؤسسة العسكرية وبكافة المنتسبين إليها من ضباط و ضباط صف وأفراد، فهي تسعى لترسيخ القيم الشرطة في نفوس الأفراد، وتعزز اهتمامهم بمظهرهم العسكري الذي يعبر عن انتمائهم للمؤسسة العسكرية التابعين لها، لذلك فإن الالتزام بهذه القواعد يخضع لمبدأ الثواب والعقاب الذي من شأنه تعزيز المظاهر الحسنة التي تنعكس على صورة المؤسسة الشرطة إيجاباً ومحاربة السلوكيات السلبية التي تضر بسمعة المؤسسة وهيبته، علماً بأن هذه المخالفات تأتي من خلال درجتين وتكون العقوبة تبعاً لنوع ودرجة المخالفة، ومن هنا ومن خلال هذا المبحث سنتحدث عن المخالفات لقواعد الضبط والربط العسكري والعقوبات المترتبة على هذه المخالفات.

المطلب الأول: المخالفات من الدرجة الأولى التي تترتب على مخالفة قواعد الضبط والربط العسكري

تعرف المخالفة الانضباطية بأنها " كل فعل أو امتناع عن فعل يرتكبه الضابط أو ضابط صف أو الفرد ويشكل إخلالاً بأحكام القانون أو الأنظمة أو اللوائح أو التعليمات أو الأوامر، ولا يتفق مع قواعد الضبط والربط العسكري"¹.

ومن المخالفات التي تندرج ضمن الدرجة الأولى ما يلي²:

1. مخالفة الأوامر والتعليمات المشروعة الصادرة من رتبة أعلى، سواء كان الأمر شفوياً أو كتابةً، أو التردد في تنفيذها على الرغم من مشروعيتها.
2. إيقاع الأذى بالآخرين وتعذيبهم أو إساءة معاملتهم بما يتنافى مع القيم الإنسانية والتشريعات النازمة.
3. رفض استلام الوظيفة أو التأخر في استلامها.
4. ترك الوظيفة قبل إتمامها وتسليمها للغير بدون موافقة المسئول.
5. النوم أثناء الخدمة.
6. الإهمال والتقصير في أداء الواجب.
7. التحقير أو الذم أو القذح.
8. ارتداء رتبة غير الرتبة الحقيقية المستحقة.
9. تقديم شكوى كاذبة.

¹ العقيد/ الدكتور صالح فرح البرغوثي. انضباط الشرطة، المديرية العامة للشرطة الفلسطينية، رام الله، 2018، ص 3.

² انظر: المادة رقم (5) من كتيب المخالفات الانضباطية لسنة 2009، مرجع سابق. وانظر المادة رقم (187) قانون العقوبات الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية لعام 1979.

10. المواربة وإخفاء المعلومات وعدم الصدق أمام الجهات القيادية أو أمام لجان التحقيق.
 11. مخالفة الآداب العامة في الوحدات العسكرية، أو في الأماكن العامة.
 12. تعاطي المشروبات الروحية خلال فترة العمل الرسمي أو في الأماكن العامة.
 13. حيازة المواد الممنوعة.
 14. ارتياد الأماكن الممنوعة أو المشبوهة.
 15. عدم الاعتناء بالعهد أو صيانتها.
 16. فقدان الهوية العسكرية أو الوثائق الشخصية ذات الشأن العسكري، بسبب الإهمال أو التقصير.
 17. ترك ذخيرة حية بالسلاح في الحالات التي لا تقتضيها الضرورة.
 18. إطلاق الأعيرة النارية خارج إطار المهمة الرسمية.
 19. حمل سلاح مخالف للأوامر والتعليمات.
 20. الإهمال بتداول السلاح بشكل يؤثر على حياة الآخرين.
 21. حمل السلاح بشكل يسيء للمظهر العسكري.
 22. حمل سلاح غير عهدة المؤسسة الأمنية دون الحصول على تصريح خطي بذلك.
 23. تمييز المركبة الخاصة للعسكري من خلال وضع لوحات إضاءة أو شعارات تدل على أن صاحب المركبة الخاصة يعمل لدى المؤسسة الأمنية.
 24. أية مخالفات أخرى تضرّ بحسن الضبط والربط العسكري، تحدد على شكل تعليمات تصدر من جهة مختصة بذلك.
- وبناءً على هذه المخالفات يتم تشكيل مجلس انضباطي، ويتم تشكيل المجلس بناءً على توصيات مدير عام الجهاز، وذلك بهدف التحقيق في المخالفة المرتكبة بنية تحديد العقوبة التي تتناسب معها، وتكون العقوبات على النحو التالي¹:
- عند ارتكاب أي من المخالفات من الدرجة الأولى يتم تحرير مخالفة انضباطية مع التوصية بالإحالة للمجلس الانضباطي للنظر بالمخالفة، ومن ثم رفع التوصيات لقائد الشرطة لإصدار القرار الذي يراه مناسباً إما بالتصديق على العقوبة أو تخفيفها أو تشديدها؛ حيث يتم إيقاع إحدى هذه العقوبات على الضباط:
1. التنبيه: ويقصد به تأنيب العسكري على المخالفة التي ارتكبها، وتنبيهه بتوقيع عقوبة أشد في حالة تكرار المخالفة نفسها.
 2. الإنذار: ويقصد به تأنيب العسكري على مخالفة ارتكبها وتنبيهه بتوقيع عقوبة أشد في حالة تكرارها، مع تثبيت الإنذار في ملف العسكري لدى هيئة الإدارة والتنظيم.
 3. الحرمان من المخصصات الأساسية لشهرين على الأكثر.
 4. الحجز ثلاثة أشهر على الأكثر.
 5. الحبس ثلاثة أشهر على الأكثر.
 6. تأخير التقديمية سنة على الأكثر.
 7. تنزيل الرتبة.

¹ انظر: المادة رقم (189) ن قانون العقوبات الثوري لعام 1979.

ويتم إيقاع العقوبات الانضباطية على الضباط المخالفين من قبل المدير العام أو القادة المباشرين، كلٌّ في حدود اختصاصه، وتكون العقوبة وفقاً للإجراءات والأحكام المعمول بها في القوانين النافذة على أن يصدر قرار عن الوزير بلائحة المخالفات الانضباطية والعقوبات المقررة بشأنها¹.

أما في حالة ثبوت الإدانة علىضباط صف أو الفرد من قبل المجلس الانضباطي فإن العقوبات تختلف وتكون إحدى العقوبات التي سنذكرها في ما يلي.

العقوبات التي يتم إيقاعها على الفرد المدان²:

1. التنبيه .
 2. الإنذار .
 3. الحرمان من المخصصات الأساسية لشهر على الأكثر .
 4. الحجز شهر على الأكثر .
 5. الحبس شهر على الأكثر .
 6. تأخير الأقدمية سنة على الأكثر .
 7. تنزيل الرتبة واحدة .
- بالإضافة إلى ما سبق فإنه يجوز لقادة الفصائل أو من يعادلهم فرض العقوبات التالية على الجنود وضباط صف، وهي³:

1. التنبيه .
2. الإنذار .
3. الحجز ثلاثة أيام على الأكثر .

ويمكننا القول أن تحديد درجة جسامه العقوبة التأديبية أمر متروك للقادة والرؤساء على اعتبار أنهم أخبر وأدرى بمرؤوسهم وبمدى استجابتهم للعقوبات التأديبية، لذلك فإن القائد هو المسئول عن تأديب من يخالف بعقوبة مشددة منذ الوهلة الأولى أو يتجه نحو التدرج في العقوبات وذلك نظراً لدرجة وشدة المخالفة المرتكبة.

المطلب الثاني: المخالفات من الدرجة الثانية التي تترتب على مخالفة قواعد الضبط والربط العسكري ومن المخالفات التي تندرج ضمن الدرجة الثانية ما يلي⁴:

1. عدم الالتزام بأصول المخاطبة العسكرية الواجب إتباعها في الوحدات والإدارات المختلفة.
2. التصرف على وجه تظهر فيه الفوضى، أو أية صورة يحتمل أن تسيء إلى هيبة المؤسسة الأمنية.
3. عدم الالتزام بأصول التسلسل العسكري للمراجع الواجب إتباعها في الوحدات والإدارات المختلفة.
4. عدم احترام الرتبة الأعلى سواء كان ذلك بالقول أو بالفعل.
5. ارتكاب فعل منافٍ للآداب العامة أثناء تأدية الوظيفة أو خارج الوظيفة.
6. استعمال ألفاظ شائنة أو مهينة تجاه أي فرد من أفراد القوة.

1 قرار بقانون رقم (23) لسنة 2017 بشأن الشرطة، المادة رقم (33).

2 انظر: المادة (190) من قانون العقوبات الثوري، مرجع سابق.

3 انظر: المادة (194) من قانون العقوبات الثوري، وانظر: المادة (41) من قرار بقانون رقم 23 لسنة 2017 بشأن الشرطة.

4 انظر: المادة (17) من كتيب المخالفات الانضباطية لسنة 2009، المرجع السابق.

7. التأخر عن موعد الخدمة بدون عذر مقبول.
 8. التمارض أو التظاهر بالمرض دون سبب موجب، أو إخفاء أي مرض عضوي سواء كان معدياً، أو ضاراً، بإهمال التبليغ عنه.
 9. الامتناع عن تسجيل أي شيء كان يتوجب تسجيله في أي مستند أو دفتر أو شهادة رسمية.
 10. عدم أداء التحية لمستحقها بالأسلوب العسكري المتبع (يتوجب أداء التحية بروح معنوية عالية).
 11. الجلوس في الأماكن العامة بالزي العسكري.
 12. وضع الأيدي في الجيوب.
 13. عدم حمل الأجهزة اللاسلكية بالشكل المطلوب.
 14. عدم الامتنثال لأوامر الدورية الخاصة بالشرطة العسكرية.
 15. تناول الأطعمة والمربطات في الشارع العام أثناء ارتداء الزي العسكري.
 16. التدخين في الأماكن العامة أثناء الوظيفة الرسمية.
 17. تدخين النرجيلة (الشيشة) في المواقع العسكرية أو أثناء ارتداء الزي العسكري.
 18. لعب الورق (الشدة) في المواقع العسكرية أو أثناء ارتداء الزي العسكري.
 19. تناول العلكة أثناء تأدية الوظيفة.
 20. التغيب بدون إجازة رسمية، أو التجاوز دون عذر مقبول.
 21. حمل أمتعة بشكل لافت للنظر أثناء تأدية الوظيفة.
 22. وضع الأساور في اليد والسناسل في الرقبة.
 23. وضع الخواتم في الأيدي باستثناء (خاتم الخطوبة أو الزواج).
 24. عدم حلاقة الذقن دون عذر مقبول.
 25. إطالة شعر الرأس والسوالف أو حلاقة الشعر بطريقة غير لائقة عسكرياً.
 26. إطالة الشارب بشكل ملفت للنظر.
 27. إطالة الأظافر.
 28. أية مخالفات أخرى تضر بالضبط العسكري تحدد على شكل تعليمات تصدر من جهة مختصة بذلك.
- إن الأمور السابقة الذكر تعتبر مخالفات لقواعد الانضباط، وذلك لأن عناصر الشرطة ينبغي عليهم التحلي بالانضباط العسكري واحترام الأوامر وإطاعة النظم، والسرعة والحسم في مواجهة الأوضاع، لذلك فإن طبيعة عمل انضباط الشرطة تتطلب تكريم المتميزين ومحاسبة المقصرين، لذلك يجب التركيز على تطبيق نظام انضباطي يحقق الأهداف المنشودة منه¹.

1 علي حسين علي. النظام التأديبي لقوى الأمن الداخلي في العراق: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جمهورية السودان، جامعة النيلين، 2017، ص 6.

المخالفات المتعلقة بالزي العسكري، وتكون على النحو التالي¹:

1. ارتداء لباس مخالف للمواصفات العسكرية المحددة.
2. ارتداء اللباس الشتوي أو الصيفي في غير موسمه.
3. ارتداء بدلات عمل غير مخصصة لوحده.
4. قذارة البذلة العسكرية.
5. وضع أشياء في الجيوب بحيث تسيء إلى المظهر العام.
6. عدم وضع الرتبة العسكرية أو وضعها على ساعد واحد أو عدم تثبيتها.
7. وضع النطاق تحت الجرزة.
8. ارتداء فلده أو جاكيت أو جرزة مدنية من غير العهدة العسكرية.
9. انتعال حذاء من غير العهدة العسكرية.
10. قذارة الحذاء أو تمزقه.
11. عدم وضع الرقم العسكري أو لوحة الاسم.
12. السير في الأماكن العامة بلباس عسكري دون غطاء رأس.
13. وضع غطاء الرأس في منتصف الرأس.
14. ارتداء غطاء رأس رث أو قديم، أو ارتدائه دون شعار دولة فلسطين.
15. ارتداء فانيلا أو جرابيات ملفقة للانتباه.
16. عدم وضع شعار الوحدة المعتمد على الكتف.
17. عدم ارتداء النطاق العسكري أو استبداله بغير المخصص.
18. وضع مفاتيح أو ميداليات على حمالات البنطال.
19. ارتداء نظارات شمسية بدون تصريح.
20. فتح أزرار القميص أو سحاب الفلده.
21. أية مخالفات أخرى متعلقة بالزي العسكري، تحدد على شكل تعليمات تصدر من قبل جهة مختصة بذلك.

المخالفات الخاصة بالمجنندات والشرطة النسائية

المخالفات التي تتعلق بالمجنندات والشرطة النسائية، تكون على النحو التالي²:

1. نشر الشعر على الأكتاف.
2. ارتداء بنطال مخالف للمواصفات العسكرية.
3. وضع الماكياج بشكل ظاهر أثناء ارتدائهن اللباس العسكري.
4. ارتداء الحلي وأدوات الزينة ووضع السناسل في الأعناق أثناء ارتدائهن اللباس العسكري.
5. وضع بُكل ودبابيس بشكل ظاهر.

¹ انظر: المادة رقم (18) من كتيب المخالفات الانضباطية لسنة 2009، المرجع السابق.

² انظر: المادة رقم (19) من كتيب المخالفات الانضباطية لسنة 2009، المرجع السابق.

6. وضع طلاء الأظافر بألوان صارخة.

7. ارتداء حجاب خلافاً للمقرر.

8. حمل حقيبة غير العهدة.

9. أية مخالفات أخرى تنطبق على مرتبات المجندات والشرطة النسائية.

المخالفات الخاصة بسائقي المركبات العسكرية

المخالفات التي تتعلق بسائقي المركبات العسكرية، تكون على النحو التالي¹:

1. مخالفة أي حكم من قوانين المرور بدون مبرر قانوني عند تأديته لمهامه، أو أثناء ارتداء الزي الرسمي، وهو يقود مركبة عسكرية.

2. عدم حمل التصريح المعتمد لحركة المركبات العسكرية المقرر لذلك، أو عدم إظهاره للجهات المختصة للتفتيش عندما يطلب منه ذلك.

3. ركوب أشخاص مدنيين بدون تصريح رسمي.

4. مبيت السيارات العسكرية في المواقف غير المخصصة لها.

5. نقل الأثاث بدون تصريح رسمي.

6. استخدام السيارات العسكرية لأغراض شخصية.

7. تحميل ركاب زيادة عن الحمولة المقررة للمركبة العسكرية.

8. تغيير الاتجاه المقرر لسير المركبة.

9. غسل المركبات العسكرية عند ورش الغسيل المدنية إلا بموجب عقد مع المحطة المعنية وبموجب تصريح من قبل الوحدة.

10. عدم صيانة المركبة العسكرية بشكل عام.

11. الإهمال أو التقاعس عن تبليغ الجهات المختصة عن أي عطل أو ضرر تعرضت له المركبة العسكرية.

12. عدم وضع إشارة الوحدة وشعار الجهاز على المركبة.

13. عدم الاهتمام بنظافة المركبة العسكرية.

14. ترك المركبة في الشارع العام بدون حراسة.

15. أية مخالفات أخرى تنطبق على مرتبات العاملين في قوى الأمن.

وهناك عقوبات حددها المشرع عند إتيان أي من المخالفات المذكورة سابقاً، وتم تقسيم هذه العقوبات إلى قسمين

أحدها تطبق على الضباط، والقسم الثاني يطبق على ضباط الصف والأفراد.

و في حال رصد ارتكاب ضابط لمخالفة من الدرجة الثانية يتم تحرير مخالفة انضباطية ومخاطبة قائد الوحدة أو مدير المديرية أو الإدارة العامة أو الدائرة، وله سلطة تقديرية في جواز إيقاع عقوبة، ولقد حدد قانون العقوبات الثوري لعام 1979 العقوبات التي تنطبق على مخالفات الدرجة الثانية على الضباط؛ حيث يجوز لقادة القوات والكتائب ووحدات الإسناد والخدمات فرض عقوبات التنبيه والإنذار على جميع الضباط التابعين لهم، كما يجوز لقادة الوحدات فرض عقوبات

¹ انظر: المادة رقم (20) من كتيب المخالفات الانضباطية لسنة 2009، المرجع السابق.

حرمان الإجازة الأسبوعية والشهرية أو وظيفة زيادة كعقوبة إضافية، و يجوز جمع أكثر من عقوبة للمخالفة الواحدة، وللقيادة الأعلون لدى عرض الأحكام عليهم تخفيف العقوبات أو إحالتها للجهات المختصة¹. أما العقوبات التي تقع على ضباط الصف والأفراد في حال ارتكاب أي من مخالفات الدرجة الثانية، تكون على النحو التالي²: يجوز لقيادة الفصائل أو من يعادلهم فرض العقوبات التالية على الجنود وصف الضباط .

أ- التنبيه.

ب - الإنذار.

ج - الحجز ثلاثة أيام على الأكثر.

وعند تحرير المخالفة الانضباطية ينبغي على محرر المخالفة أن يكون³:

1. سريعاً: بمعنى أن يوقع الجزاء بالفرد فور ارتكابه، وذلك لكي يشعر المخطئ بأن خطئه جسيم وجلب له الجزاء، وليكون عبرة لغيره.
2. عادلاً: ويقصد بذلك أن يتناسب الجزاء مع الخطأ المرتكب، كما يجب أن يكون الجزاء محايداً وبعيداً عن المحاباة أو التمييز بين الأفراد؛ بحيث يشعر الجميع بأنهم سواسية.
3. علناً: بمعنى أن يتم الإعلان عن الجزاء ويكون أمام الجميع حتى لا يرجع الفرد لارتكابه مرة أخرى.

الخاتمة

إن طبيعة العمل الشرطي يحتاج إلى الكثير من الوقت والجهد، وإلى عدد كبير من العاملين فيه سواء كان من الضباط أو ضباط صف أو الأفراد، وبما أن العمل الشرطي هدفه المحافظة على الأمن العام للمواطنين، وتوفير سبل الراحة والأمن لهم، فإن القوانين التي تحكم العمل الشرطي تكون صارمة إلى حد ما، لذلك وجد انضباط الشرطة كقسم قائم بحد ذاته، فهو يعمل على تحسين الأداء لعناصر الشرطة، وبالوقت نفسه تقتضي طبيعة عمله إيقاع المخالفات على كل من يأتي بأي من المخالفات المحددة حسب اللوائح والتعليمات للمؤسسة العسكرية.

ونظراً لطبيعة العمل الشرطي فقد اقتضت المصلحة العامة أن تكون أساليب العقاب بالمؤسسة الشرطة أقوى من غيرها، ولذلك تم تحديدها بناءً على درجتين، درجة جسيمة وهي الدرجة الأولى من حيث المخالفات والعقوبات التي تترتب عليها، والدرجة الثانية بسيطة أيضاً من حيث طبيعة المخالفات والعقوبات التي تترتب عليها.

نتائج الدراسة

توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج التالية:

- إن الهدف من انضباط الشرطة التقيد بقواعد الضبط والربط العسكري، وتعزيز الالتزام بالقواعد واللوائح التي يتم إصدارها وتعميمها من الرؤساء على كافة عناصر الشرطة، كما تهدف إلى التركيز على حسن المظهر العسكري النظيف والأنيق، ووضع قواعد ينبغي على جميع عناصر الشرطة تطبيقها بحذافيرها؛ ذلك لأنها تهدف إلى الارتقاء بالمؤسسة العسكرية والوصول بها إلى مصافي الأمم المتقدمة.

1. انظر: المادة (195) من قانون العقوبات الثوري لعام 1979.

2. انظر: المادة (194) من قانون العقوبات الثوري.

3. خالد أحمد عمر، مرجع سابق، ص 274.

- ركزت أسس الضبط والربط العسكري على العمل بروح الفريق والتعاون بين كافة عناصر الشرطة للارتقاء بها، وعلى تحسين جودة الأداء، وتحسين العمل الشرطي.
- حددت قواعد الضبط والربط العسكري مجموعة من الواجبات التي من شأنها إظهار الضباط وضباط صف والأفراد بأحسن صورة، من خلال التعامل مع من هم أعلى رتبة منهم بأسلوب محترم ومؤدب، وتعاملهم مع بعضهم البعض بنفس الأسلوب، والتي من أهمها الالتزام باللباقة في الحديث والاهتمام في القيادة العسكرية.
- ركزت قواعد الضبط والربط العسكري على التعامل من خلال استخدام أسلوب الثواب والعقاب، وذلك من خلال الاستناد إلى نظام المخالفات والعقوبات التي تترتب عليها، والتي جاءت من خلال درجتين ويتم تحديد العقوبة تبعاً لدرجة جسامة المخالفة.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً: الكتب

- د. خالد أحمد عمر، إدارة الشرطة العصرية، الطبعة الرابعة، دبي، أكاديمية شرطة دبي، 2006.
- د. راشد حمدان الشلوي. القيادة العسكرية الحديثة، الطبعة الأولى، الرياض، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2017.
- د. سعيد أبو علي، كتيب المخالفات الانضباطية لمنتسبي قوى الأمن الفلسطينية، الصادر بموجب قرار وزير الداخلية رقم 192، رام الله، 2009.
- د. ياسر الخزاعلة ومحمد خلف واثار عاشور، الإدارة الشرطية المعاصرة، عمان، دار الخليج للصحافة والنشر، 2017.
- عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، الطبعة الأولى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1983.
- العقيد/ الدكتور صالح فرح البرغوثي. انضباط الشرطة، المديرية العامة للشرطة الفلسطينية، رام الله، 2018.
- العميد/ الركن محمد بن علي الحميدي. الإدارة العسكرية والقائد والقيادة، الطبعة الأولى، الرياض، 2018.
- لجنة التطوير الإداري في الشرطة الفلسطينية، النظام الإداري في الشرطة، المديرية العامة للشرطة، رام الله، 2009.

ثانياً: المجلات العلمية

- د. سمراء غربية، دور القيادة في تكيف الجنود في مؤسسات التكوين العسكري، مجلة علوم الإنسان والمجتمع، الجزائر، العدد (1)، 2012.
- عبد الله أحسن زيدان، الانضباط العسكري، شؤون عسكرية، بغداد، العدد (1586)، 2011.

ثالثاً: الرسائل

- علي حسين علي. النظام التأديبي لقوى الأمن الداخلي في العراق: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جمهورية السودان، جامعة النيلين، 2017.

رابعاً: القوانين والقرارات

- قانون الخدمة في قوى الأمن الفلسطينية رقم (8) لسنة 2005.
- قانون العقوبات الثوري لمنظمة التحرير الفلسطينية لعام 1979.
- قرار بقانون رقم (23) لسنة 2017 بشأن الشرطة.

خامساً: المواقع الالكترونية

- العقيد/ صلاح الدين الزيداني، أدبيات التقاليد العسكرية الضبط والربط سر النجاح والنظام العسكري، مجلة المسلح، 2014، متاح على الرابط التالي: <http://www.almusallh.ly/ar/thoughts/465-vol-42-44>

العلاقات المصرية الإسرائيلية علي ضوء المتغيرات السياسية المصرية ،

وضرورة إعادة النظر في معاهدة السلام (26 مارس 1979)

The Egyptian-Israeli Relations In Light of The Egyptian Political Variables & Necessity To Review The Peace Treaty (March 26,1979)

د. صلاح سمير البنداري

أستاذ العلوم السياسية المشارك ، جامعة بورسعيد ، مصر

ملخص :

تتميز العلاقات المصرية الإسرائيلية بطبيعة خاصة غلب عليها الصراع والمواجهة . تخللتها أربعة حروب دامية راح ضحيتها الآلاف من الشهداء ، إلا أن تلك العلاقات قد دخلت منعطفاً جديداً عقب حرب أكتوبر 1973 ، ثم زيارة الرئيس السادات للقدس 1977 ، وما أعقبها من عقد اتفاقية كامب ديفيد 1978 ، ثم توقيع معاهدة السلام في مارس 1979 ، وهي المعاهدة التي أنهت حالة الحرب بين الدولتين ، إلا أنها شكلت قيداً علي حرية الحركة السياسية لمصري دوائرها المختلفة ، فضلاً عن انتقاصها من سيادتها علي سيناء . إلا أنه مع التغيير السياسي الذي أفرزته ثورتي 25 يناير 2011 و 30 يونيو 2013 ، فقد تعالت الأصوات المطالبة بضرورة تدشين أسس جديدة للعلاقات تركز فقط علي المصالح الوطنية المصرية ، وكذلك إعادة النظر في معاهدة السلام علي ضوء التحديات الحالية ومتطلبات الأمن القومي المصري ، لمواجهة الجماعات الارهابية المتمركزة في سيناء والمهددة لأمن واستقرار الدولة ، وهو ما خلصت إليه الدراسة من ضرورة بل وحتمية تبني مصر لذلك في المستقبل المنظور .

الكلمات المفتاحية :

العلاقات السياسية ، مصر ، إسرائيل ، كامب ديفيد ، معاهدة السلام ، السادات ، مبارك ، السيسي .

Abstract :

This Study Analyzes The Nature Of The Egyptian-Israeli Relations , Which Dominated By A Struggle And Military Confrontation Throughout Many Decades , Thousands Of Martyrs Had Fell During Four Bloody Wars , While These Relations Had Entered A New Turn After October War 1973 , Sadat's Visit To Jerusalem 1977 , Camp David Agreement 1978 , And Signing The Peace Treaty March 1979 , These Treaty Which Ended The State Of War And Conflict Between The Two States , But Constitute A Restriction On The Political Movement Of Egypt , As Well As Derogation Of Its Sovereignty On Sinai Peninsula . The Political Changes Had Brought By Jan. 25, 2011 & June 30, 2013's Revolutions Showed The Strong Necessity To Establish A New Strategy For The Bilateral Relations , Based on The Egyptian National Interests Only , As Well As Reviewing The Peace Treaty , In Light Of The Challenges And Requirements Of The Egyptian National Security , To Confront The Current Terrorism In Sinai , Which The Study Had Already Concluded .

Keywords :

Political Relations , Egypt , Israel , Camp David , Peace Treaty , Sadat , Mubarak , Sisi .

تتسم العلاقات المصرية الإسرائيلية منذ نشأة دولة إسرائيل في 14 مايو 1948 ، بطبيعة خاصة غلب عليها الصراع والمواجهة العسكرية عبر حروب متعاقبة ، إلا أن تلك العلاقات دخلت منعطفاً جديداً عقب نصر أكتوبر 1973 ، وزيارة الرئيس السادات للقدس في 19 نوفمبر 1977 ، وما أعقبها من عقد اتفاق كامب ديفيد في 17 سبتمبر 1978 ، ثم معاهدة السلام في 26 مارس 1979 ، وهي المعاهدة التي أنهت حالة الحرب بين البلدين ، إلا أنها شكلت قيداً علي حرية حركة السياسة الخارجية المصرية في دوائرها المختلفة ، فضلاً عن انتقاصها من سيادة مصر علي شبه جزيرة سيناء . ولما كانت الظروف والأوضاع السياسية الدولية والإقليمية قد تغيرت منذ توقيع هذه المعاهدة ، فقد تعالت الأصوات في مصر وخاصة بعد ثورتي 25 يناير 2011 و 30 يونيو 2013 ، مطالبة بضرورة تدشين أسس جديدة للعلاقات المصرية الإسرائيلية تركز علي المصالح الوطنية المصرية كمحدد أساسي وأوحد ، وإعادة النظر في المعاهدة علي ضوء اعتبارات ومتطلبات الأمن القومي المصري في المرحلة الراهنة من مواجهة الارهاب المتمركز علي أرض سيناء والمهدد لاستقرار الدولة .

إشكالية الدراسة:

تمر مصر ومنذ 3 يوليو 2013 تحديداً بمرحلة حرجة تضافرت فيها قوى الإرهاب ، والتي اتخذت من جبال سيناء معقلاً لها مهددة بذلك أمن واستقرار الدولة ، ولما كانت مصر إلي حد كبير مغلولة اليد في تلك المواجهة بسبب القيود التي فرضتها نصوص معاهدة السلام علي حجم وانتشار القوات في سيناء ، فإن الحاجة باتت ماسة وملحة لإعادة النظر في طبيعة العلاقات الثنائية مع إسرائيل وأيضاً نصوص المعاهدة وملحقاتها ، عبر دراسة متعمقة وصولاً لحل لتلك الإشكالية .

أهمية الدراسة :

وتنبع من عدة اعتبارات ، أبرزها :

1. الأهمية التي تتمتع بها كلتا الدولتان مصر وإسرائيل كقوى ذات مكانة داخل المنظومة الدولية .
2. طبيعة التحولات التي شهدتها مصر بعد 3 يوليو 2013 ، والتي أفرزت نظاماً سياسياً يحمل توجهات مختلفة ، وبما يفرضه ذلك من أهمية الوقوف علي كيفية تأثيرها على العلاقات والمصالح المشتركة .
3. تصاعد وتزايد العمليات الإرهابية في سيناء بما تفرضه من ضرورة إعادة النظر في معاهدة السلام ، بهدف استعادة السيادة المصرية الكاملة علي سيناء حفاظاً علي الأمن القومي المصري .
4. تنامي الاهتمام الداخلي في مصر بضرورة إعادة بناء السياسة الخارجية المصرية ، بما يعزز من مكانتها الإقليمية والدولية ، وامتلاك القدرة على صياغة هذه السياسة بإرادة مستقلة ، وهو ما يرتبط في جانب كبير منه بالعلاقات مع دول الجوار الاقليمي وفي مقدمتها إسرائيل .
5. سعى الدراسة لاستخلاص التوصيات التي يمكن لصانع القرار السياسي الاستفادة بها في مجال تطوير هذه العلاقات مستقبلاً .

أهداف وفروض الدراسة :

يتمحور هدف الدراسة حول رصد طبيعة العلاقات المصرية الإسرائيلية ، وتحليل المتغيرات الحاكمة لمسارها ، لاسيما معاهدة السلام ، ومحاولة الوقوف علي جوانبها على ضوء المتغيرات التي حدثت للنظام السياسي المصري بعد ثورتي 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013 ، وذلك بهدف وضع تصور أو رؤية مستقبلية لهذه العلاقات ، وتدور الدراسة حول فرض أساسي وهو : أن إعادة صياغة تلك العلاقات والتي تفرضها ظروف المرحلة الراهنة ، وكذا إعادة النظر في معاهدة السلام ، سوف يكون عاملاً أساسياً وحاسماً في تحقيق آمريين هامين ، وهما :

الأول. منح مصر حرية حركة كبيرة في مجال ممارسة سياستها الخارجية في علاقاتها الدولية .

والثاني. زيادة قدرة مصر في حربها ضد الإرهاب في سيناء ، وسرعة حسمها لصالح الأمن القومي للدولة .

وفي اطار تحقيق هذا الفرض ستسعى الدراسة للإجابة على التساؤلات التالية :

1. لماذا تتخذ العلاقات المصرية الإسرائيلية منحى سلبياً رغم وجود معاهدة السلام ؟ .
2. ماهي العوامل الأساسية التي تؤثر على هذه العلاقات ، وما مستويات وحدود هذا التأثير ؟ .
3. ماهي التحديات التي تواجه هذه العلاقات وبخاصة في مرحلة ما بعد سقوط نظام مبارك ؟ .
4. إلي أي مدى يمكن أن تساهم العوامل الاقتصادية والتجارية في تحسين العلاقات السياسية ؟ .
5. هل يحمل المستقبل لتلك العلاقات اتجاهاً نحو التعاون وتلاق المصالح أم للتوتر والصراع ؟ .
6. ماهي السيناريوهات المتوقعة للعلاقات خلال فترة حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي ؟ .

منهجية الدراسة :

تقوم الدراسة على فكرة التكامل المنهجي بهدف الوصول إلى تحليل علمي تغلب عليه الدقة والموضوعية ، ومن ثم اعتمد الباحث على : المنهج الوصفي التحليلي ، للتعامل مع الظاهرة لفهم طبيعتها ومتغيراتها وأدوار الأطراف الفاعلة ، اعتماداً علي الدراسات والمراجع المتخصصة . والمنهج التاريخي ، بهدف تحليل وتفسير وفهم أحداث الماضي بناء علي أسس منطقية واستشراف المستقبل علي ضوء ذلك ، إلى جانب مدخل المصلحة الوطنية ، الذي يفترض أن القوة الرئيسة المحركة لسياسات الدول لاسيما الخارجية ، هي السعي المستمر لحماية وتنمية مصالحها القومية في حدها الأقصى، حاضراً ومستقبلاً في مواجهة الأطراف الأخرى.

الإطار النظري للدراسة :وقسمت الدراسة إلى خمسة مباحث فضلاً عن مقدمة وخاتمة ، وذلك كالآتي :

المبحث الأول: نظرة تاريخية على العلاقات المصرية الإسرائيلية

امتد الوجود اليهودي في مصر إلى عدة قرون ، حيث كانت مصر مقصداً لليهود منذ تدمير مملكة يهوذا عام 597 ق. م ، وفي العصر الحديث تواصلت هجرتهم إليها بتشجيع من محمد علي باشا ، حيث تمتعوا بكافة الامتيازات ، وبلغ عددهم 59.581 ألفاً عام 1917 ، حيث كان التطور الاقتصادي الذي كانت تتمتع به مصر آنذاك أحد أهم عوامل الجذب لهم ، فلعبوا دوراً كبيراً وحيوياً في ذلك ، فساهموا بشكل كبير في التنمية الاقتصادية والصناعية والثقافية⁽¹⁾ ، فارتبط تاريخ ونشأة البنوك بهم ، حيث نجحوا في احتكار هذا المجال ، واشتهرت عائلات بعينها فيه مثل : قطاوي والموسيري وسوارس ، كما امتدت سيطرتهم لمجالات أخرى هامة كقطاع البترول وتجارة الأقمشة والملابس والأثاث ، فتملكوا الشركات الأشهر مثل : شيكوريل ، جاتينيو ، بنزايون ، عمر أفندي وغيرها ، واحتكروا عدداً من الصناعات الحيوية كصناعة السكر ومضارب الأرز ، كما سيطروا علي قطاع الفنادق : "كونتيننتال ، مينا هاوس ، سان ستيفانو" ، ونشطوا في امتلاك الأراضي الزراعية ، وأيضاً الصحف ، فأنشأوا أكثر من 50 صحيفة بعدة لغات ، فحققوا مكاسب اقتصادية ضخمة بلغت أقصاها ما بين عامي 1940 و 1946 ، رغم الركود في الاقتصاد العالمي وقتئذ ، إلا أنهم استطاعوا أن يصبحوا أغنى طائفة يهودية في منطقة الشرق الأوسط⁽²⁾ ، إلا أنه مع قيام ثورة 23 يوليو 1952 بدأت مرحلة جديدة ومختلفة ، نتناولها في سياق التالي :

أولاً. خلال فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر :

رغم حرص قيادة الثورة الشديد على طمأنة اليهود على ممتلكاتهم وأمنهم ، إلا أن إسرائيل بادرت بالعداء فنفذت عملية "سوزانا" ، والتي جندت لها يهوداً مصريين ، وهو ما أظهر اليهود بمظهر الطابور الخامس . وخلال هذه المرحلة تصاعد الصراع بين مصر وإسرائيل بدرجة كبيرة ، خاصة بعد دعوة إسرائيل لليهود للهجرة إليها ، وحرقت المسلمون لعدد من محلاتهم بمصر ، وتحول انتماء يهود مصر لإسرائيل ، وهو ما تأكد بعد كشف العديد من شبكات التجسس وأبرزها "فضيحة لافون" 1955 ، وهي العملية التي حاول من خلالها الموساد إفساد العلاقة بين مصر والدول الأجنبية ، وكان عدد اليهود في مصر وقتئذ 145 ألفاً ، جرت هجرتهم بأموالهم إلى فرنسا وإيطاليا ثم إلى إسرائيل⁽³⁾ . وفي مرحلة ما بعد اشتراك إسرائيل في العدوان الثلاثي علي مصر 1956 ، عمل رئيس الوزراء الإسرائيلي "بن جوريون" علي إقامة تحالفات مع عدد من الدول غير العربية بالمنطقة ، كإيران وتركيا وإثيوبيا ، فشاركت في عمليات ضد الرئيس عبد الناصر ، الذي كان يعتبر التهديد الرئيس لإسرائيل والحكومات العربية الموالية للغرب⁽⁴⁾ ، ومن ثم مثلت إسرائيل خلال هذه الحقبة عدواً حقيقياً لمصر ، وشكلت مصر عدواً يهدد وجود إسرائيل ومصالحها ، فاشتعلت الحرب مجدداً بينهما ، وانتهى العصر الناصري بحرب الاستنزاف استعداداً لجولة جديدة من الصراع⁽⁵⁾ .

(1) د. قاسم عبده قاسم : اليهود في مصر ، القاهرة ، دار الشروق ، 1993 ، ط 1 ، ص ص 10 42 .

(2) مصطفى عبيد ، منذ البطالة إلى قيام دولة إسرائيل .. هيمنة اليهود على الاقتصاد المصري ، الوفد ، 5 يناير 2013 .

(3) Reuven Snir : Arabness , Egyptianess , Zionism , And Cosmopolitanism .. The Arabic Cultural And Journalistic Activities Of Egyptian Jews In The 19th And 20th Centuries , Orientalia Suecana 55 , 2006 , PP. 133-164 .

(4) Aluf Benn : Without Egypt .. Israel Will Be Left With No Friends In Mideast , Haaretz , Jan. 29 , 2011 .

(5) هبة صلاح : العلاقات المصرية الإسرائيلية في ظل الرئيس الجديد ، المصريون ، 22 يونيو 2012 .

وللمزيد حول علاقة الرئيس عبد الناصر بإسرائيل ، أنظر :

ثانياً. خلال فترة حكم الرئيس أنور السادات :

بدأ الرئيس السادات عهده منتهجاً ذات النهج تجاه إسرائيل ، ومستمراً في قيادة حرب الاستنزاف ومخططاً لحرب أكتوبر 1973 ، والتي انتصر فيها الجيش المصري فتغيرت موازين القوى في المنطقة والعالم ، وعلي إثر اقتناع الرئيس السادات بعدم جدوى القرار 338 ، نظراً لعدم اتفاق وجهات النظر فيما بين مصر وسوريا ، فضلاً عن تدهور الاقتصاد المصري وعدم ثقة السادات بنوايا الولايات المتحدة في ممارسة الضغط على إسرائيل ، فكرو بصورة جديدة في وجوب التركيز على مصالح مصر بصورة منفردة ، حيث كان يعتقد أن أي اتفاق بين مصر وإسرائيل سوف يؤدي لاحقاً إلى اتفاقات مشابهة بين الدول العربية وإسرائيل ، وهو ما يقود إلى حل القضية الفلسطينية⁽¹⁾ . إلا أن الخلاف نشب بين الرئيس السادات ووزير خارجيته إسماعيل فهمي ، نظراً لأن السادات كان متعجلاً لإنجاز ومستعداً لقبول أي حل منفرد إذا استمرت العقوبات أمام عقد مؤتمر جنيف ، فأرسل مبعوثه "حسن التهامي" للقاء وزير خارجية إسرائيل سراً في المغرب ، في الوقت الذي كان فيه "إسماعيل فهمي" يعمل جاهداً على حشد العرب إلى جانب مصر ، انطلاقاً من قناعته بأن أي حل منفرد سوف يطلق يد إسرائيل في المنطقة ، ويؤدي إلى تمزيق وإضعاف العرب⁽²⁾ ، فأقدم الرئيس السادات علي خطوة مفاجئة وتاريخية بزيارة القدس في 19 نوفمبر 1977 ، وخاطب الكنيست طارحاً مبادرته للتفاوض للوصول إلي سلام شامل وعادل في المنطقة .

وفي سبتمبر عام 1978 عقدت قمة ثلاثية برعاية أمريكية في "كامب ديفيد" ، شهدت مفاوضات وصفت بأنها شاقة ، شارك فيها الرؤساء الثلاثة "كارتر والسادات وبيجن" ، ووزراء خارجيتهم ومستشاريهم ، إلا أن القرارات الحاسمة قد اتخذت من قبل الرؤساء وحدهم ، الذين أعلنوا في 17 سبتمبر اتفاقهم على وثيقتين أساسيتين ، الأولى "إطار عمل للسلام في الشرق الأوسط" ، والثانية "إطار عمل لعقد معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل" ، ووقع عليهما السادات وبيجن كطرفين و"كارتر" كشاهد ، وهو ما شكل المقدمة لحسم الأمر بتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية في بليزهاوس بواشنطن 26 مارس 1979⁽³⁾ ، والتي كان من أبرز بنودها اعتراف كلتا الدولتين بالأخرى ، وإيقاف حالة الحرب بينهما ، والانسحاب الكامل للقوات الإسرائيلية والمستوطنين من سيناء ، كما تضمنت السماح بمرور السفن الإسرائيلية من قناة السويس ، والاعتراف بمعابر تيران وخليج العقبة كممرات مائية دولية⁽⁴⁾ ، وإقامة علاقات ودية بين الدولتين ، والبدء في مفاوضات لإنشاء منطقة حكم ذاتي للفلسطينيين ، والتطبيق الكامل لقرار مجلس الأمن الدولي رقم 242⁽⁵⁾ ، كما نصت أيضاً علي تقسيم سيناء إلى

- Elie Podeh : Seeing Through A Glass Darkly .. Israeli And Egyptian Images Of The Other During The Nasserite Period (1952–1970) , In : K. Sharvit, E. Halperin (eds.), A Social Psychology Perspective On The Israeli - Palestinian Conflict ,Springer International Publishing Switzerland , 2016 .

(1) د. عادل عامر : آثار اتفاقية كامب ديفيد علي مصر والعرب ، الجمعية الدولية للمترجمين واللغويين العرب .

<http://www.wata.cc/forums/showthread.php?83217->

(2) عبدالرؤوف الريدي : 35 عاماً مرت عليها .. معاهدة السلام المصرية . الإسرائيلية ، الأهرام ، عدد 46496 ، 26 مارس 2014 .

(3) Jewish Virtual Library : Israel-Egypt Relations .. 30th Anniversary of The Israel-Egypt Peace Treaty , A Project of Aice , March 26 , 2009 .

<http://www.jewishvirtuallibrary.org/30th-anniversary-of-the-israel-egypt-peace-treaty>

(4) مصطفى الأسواني : معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية .. أول اختراق في الموقف العربي من إسرائيل ، الشروق الجديد ، 27 مارس 2012 .

(5) البيدي : معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية .. بين الحاضر والمستقبل ، 26 مارس 2017 . <http://m.yehemak.com/news-164575->

ثلاث مناطق وهي : (أ) وينتشر فيها الجيش المصري بعدد يصل إلى 22 ألف جندي بأسلحة متفوق عليها ، والمنطقة (ب) وتضم قوات شرطة فقط ، والمنطقة (ج) الملاصقة للحدود ويسمح فيها بقوات من حرس الحدود بتسليح شخصي فقط ، إلى جانب قوات متعددة الجنسيات ترأب تنفيذ هذه البنود(*) ، مع حظر تحليق الطائرات الحربية المصرية في سماء المنطقتين (ب) و(ج)(1).

وبالتوقيع علي هذه المعاهدة فإن السياسة الخارجية المصرية قد دخلت حقبة جديدة اختلفت عن سابق عهدها ، ومنذ اليوم الأول أثارت المعاهدة غضباً كبيراً في الشارعين المصري والعربي ، وقدم وزير الخارجية آنذاك محمد إبراهيم كامل استقالته(**) ، والذي اطلق عليها "مذبحة التنازلات"(2) ، وتصاعد الرفض الشعبي للمعاهدة وانخرطت فيه قوى وتيارات سياسية وطنية وإسلامية وليبرالية ونقابات واتحادات عمالية وطلابية ، مثلت كافة فئات وطوائف المجتمع(3) .

إلا أنه في عام 1980 ، ساهمت عدد من الزيارات المتبادلة رفيعة المستوى في خدمة هدف الرئيس السادات في إظهار

نجاح الاتفاق ، وأن الأمر يتوقف فقط علي وفاء إسرائيل بالتزامها والانسحاب من سيناء بحلول أبريل 1982(4) ، إلا

أنه لم يكن هناك ثمة علاقات أو تبادلات سياحية أو أكاديمية أو ثقافية ، باستثناء بعض الصفقات التجارية ، كما قاطعت كافة الجمعيات المهنية والنقابات المصرية إسرائيل ، ووصف "حسن التهامي" نائب رئيس الوزراء وقتئذ اليهود بأنهم غادرون وأفاقون ، وأن إسرائيل دولة دموية ومكروهة ومحكوم عليها بالفناء(5) .

وفي مارس من نفس العام ، ذكرت صحيفة إسرائيلية أن وزارة الخارجية المصرية أصدرت تعليماتها للمستولين بأن يكون التعاون مع إسرائيل في حده الأدنى ، كما ذكر تقرير للخارجية الإسرائيلية أن هناك نزعة مصرية واضحة نحو الإبطاء المتعمد للتقدم في تطبيع العلاقات الثنائية(6) . ومن ثم ساد خلال هذه المرحلة ما وصف بالسلام البارد بين البلدين ، ودأبت الصحافة المصرية علي وصف اليهود بأنهم غير أخلاقيين وغير جديرين بالثقة وغير متعاونين ، مع تجاهل النداءات الإسرائيلية

(*) للمزيد حول القوات متعددة الجنسيات ودورها في سيناء ، أنظر:

Thomas Spoehr : The Fat Lady Has Sung .. The Multinational Force And Observation In Sinai , Strategy Research Project , Us Army War College , Pennsylvania , 2000 .

(1) أحمد زين : قوة مصر العسكرية .. بين ترقب عربي ومخاوف إسرائيلية ، الحرة ، 13 أبريل 2013 .

<http://defense-arab.com/vb/threads/66360/>

(**) قدم استقالته قبل يوم واحد من التوقيع علي الاتفاقية ، وكان ثالث وزير خارجية يستقيل من منصبه منذ اعلان السادات عزمه زيارة القدس .

(2) Mohammed Ibrahim Kamel : The Camp David Accords , New York : Metheun Inc., Routledge & Kegan Paul , 1986 , PP. 5862 .

2011 أكتوبر 13(3) عبد العليم محمد : العلاقات المصرية الإسرائيلية في عهد مبارك ، مركز الجزيرة للدراسات ،

(4) Kenneth W. Stein : Egyptian-Israeli Relations , MERIA JOURNAL , Middle East Review of International Affairs , Sep. 5 , 1997 .

<http://www.rubincenter.org/1997/09/stein-1997-09-05>

(5) Colin Legum : Haim Shaked , Daniel Dishon (eds.) , MECS , Vol. IV, 1981 , PP. 115 , 116 .

(6) Kenneth W. Stein : Op. Cit.

لوقف مثل هذه المقالات⁽¹⁾ ، وعلي إثر قصف إسرائيل للمفاعل النووي العراقي 1981 بعد ثلاثة أيام من قمة جمعت بين بيجن والسادات ، تم تجميد العلاقات علي كافة الأصعدة ، كمؤشروي علي مناخ غير إيجابي يكتنف العلاقات⁽²⁾ . وفي المحصلة فإن مصر قد دفعت ثمنًا باهظًا لما حقته من فوائد عبر هذه المعاهدة ، حيث أدانها العالم العربي وأوقفت عضويتها بجامعة الدول العربية ، وانتهى الأمر باغتيال الرئيس السادات في 6 أكتوبر 1981⁽³⁾ .

ثالثًا. خلال حكم الرئيس حسني مبارك :

في البداية كان الرئيس مبارك كان بارداً في علاقته بإسرائيل ، وظل سنوات حكمه رافضاً زيارتها ، باستثناء جنازة إسحاق رابين ، حريصاً علي ابطاء وتيرة التطبيع⁽⁴⁾ ، وكانت أولوياته التعامل مع الاحتياجات الاقتصادية والبنية التحتية المتهاكلة ، ولم يكن مستعداً علي الإطلاق للدخول في أية مواجهة مع إسرائيل تستنزف مصر وتقودها نحو الانهيار ، إلا أنه علي ضوء التصرفات الإسرائيلية ضد العرب والفلسطينيين ، سمح لوسائل الإعلام بالتعبير عن مشاعر الغضب بعبارات أكثر تشدداً ، كوصف إسرائيل بأنها "توسعية ومتصلبة وخطر على المنطقة" ، بل وانتقاد رئيس الوزراء "شامير" بصورة شخصية . ومع اندلاع الانتفاضة الفلسطينية الأولى في ديسمبر 1987 ، قام الإعلام المصري بسب إسرائيل وزعمائها ، ووصفهم بأنهم نازيون وبرابرة وقتلة⁽⁵⁾ ، إلا أنه وعلي المستوى الرسمي كان هناك درجة من التعاون ، حيث تجتمع اللجان المشتركة ، فاللجنة العسكرية تعقد اجتماعات منتظمة لتنسيق قضايا الدفاع العسكري والتواصل بين الجيشين ، لكن علي مستوى منخفض ودون إجراء أية تدريبات أو مناورات مشتركة⁽⁶⁾ ، كما تجتمع اللجنة الاقتصادية لتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري ، والذي كانت له ثماراً ايجابية خاصة في مجال التعاون الزراعي⁽⁷⁾ .

ورغم ذلك فإن النظام قام بتقليص حجم العلاقات واختزلها مبارك في قناة اتصال رفيعة المستوى مع الرئاسة وحاشيته القريبة ، ولم يكن للسفراء الإسرائيليين بالقاهرة حرية التواصل مع الوزارات والأحزاب ووسائل الإعلام ، في الوقت الذي كان فيه السفير المصري في تل أبيب متاح له كافة الاتصالات علي أعلى مستوى⁽⁸⁾ ، وهو ما شكى منه "شامير" عام 1991 ، من أنه لا يوجد تطبيع حقيقي ، حيث لا توجد علاقات تجارية طبيعية ولا تعاون ثقافي ولا سياحة ، كأن الأمر علاقة بين دولتين ، لا تعيشان حالة سلام ، فكان رد وسائل الإعلام المصرية اتهام إسرائيل بأنها تعمل علي الإضرار بالسياحة والزراعة المصرية ،

⁽¹⁾ Mohammed Ibrahim Kamel : Op. Cit .

⁽²⁾ Ali E. Hillal Dessouki : Egypt And The Peace Process , International Journal , Summer 1990 , PP 554- 567 , P 555.

⁽³⁾ Neville Teller : Egyptian-Israeli Relations .. Signs Of A Thaw ? , Eurasia Review , Dec. 27 , 2016 .

<http://www.eurasiareview.com/27122016-egyptian-israeli-relations-signs-of-a-thaw-oped>

⁽⁴⁾ Fawaz A. Gerges : Egyptian-Israeli Relations Turn Sour , Foreign Affairs , Vol. 74 , No. 3 (May - Jun. , 1995) , PP. 69-78 .

⁽⁵⁾ Kenneth W. Stein : Op. Cit .

⁽⁶⁾ Aluf Benn : Op. Cit .

⁽⁷⁾ MEM : Egyptian Israeli Relations 1948-2011 , Middle East Monitor , Fact Sheet , Feb. 2 , 2011 .

⁽⁸⁾ Itzhak Levanon : The First Year Of The Egyptian Revolution .. Assessment And Predictions , Jerusalem Center For Public Affairs , Jerusalem Issue Briefs , Vol. 12 , No. 7 , April 9 , 2012 .

<http://jcpa.org/article/the-first-year-of-the-egyptian-revolution-assessment-and-predictions/>

وتعمل علي هدم مصر باستخدام الدولارات المزيفة ونشر المخدرات والإيدز ، واستنزاف احتياطات المياه المصرية ، واستخدام المركز الأكاديمي بالقاهرة لأغراض التجسس⁽¹⁾.

ومع اندلاع انتفاضة الأقصى سبتمبر 2000 ظهرت تعبئة شعبية كبيرة ضد إسرائيل ، قادتها اللجنة الشعبية للتضامن مع الانتفاضة ، وشارك فيها اليساريون والناصريون والليبراليون والإخوان رغم ما بينهم من خلافات⁽²⁾ ، كما كان الرأي العام المصري محتشداً ومعادياً بشكل علني لإسرائيل⁽³⁾ ، إلا أن الرئيس مبارك عمل على توطيد العلاقات عبر تدشين عدد من الاتفاقيات ، كان أشهرها اتفاقية تصدير الغاز لإسرائيل 2005 ، والتي تقضى بتصدير 1.7 مليار³ سنوياً لإسرائيل لمدة 20 عاماً بثمان يتراوح بين 70 سنتاً و1.5 دولار للمليون وحدة حرارية بينما التكلفة 2.65 دولار ، ومن قبل اتفاقية الكويز 2004 ، والتي بموجبها يسمح للمنتجات المصرية بدخول الأسواق الأمريكية شريطة أن يكون المكون الإسرائيلي بها 11.7%⁽⁴⁾.

وظهر مبارك خلال هذه الفترة بمظهر المنفذ للسياسات والأهداف الأمريكية والإسرائيلية ، وهو ما جعل شعبيته في أدنى مستوياتها ، خاصة مع تصدي قواته لمعظم التظاهرات المناهضة لإسرائيل وأمريكا ، فضلاً عن دوره في تضيق الخناق على الفلسطينيين وحصار غزة ، وموقفه السلبي إبان غزو العراق ولبنان⁽⁵⁾ ، في الوقت الذي سعت فيه إسرائيل وبدأب إلى النيل من مكانة مصر وتهميش دورها الإقليمي ، وجعلها مجرد مقاول لسياساتها ، تحت عدد من الأغشية كالوساطة ومكافحة الإرهاب والتصدي للتطرف ، حيث تقلدت مصر في تلك الآونة وبفضل مبارك دور الحليف الاستراتيجي لإسرائيل والتضامن لاستقرارها وأمنها⁽⁶⁾.

ورغم أن إسرائيل كانت تطمح من وراء معاهدة السلام إلى ما هو أعمق ، وهو تطبيع العلاقات بين الشعبين ، إلا أن ذلك لم يتحقق وظل السلام بارداً⁽⁷⁾ ، حتى اندلعت ثورة 25 يناير 2011 وتنحي مبارك عن الحكم ، فدخلت العلاقات المصرية

⁽¹⁾ Kenneth W. Stein : Op. Cit .

⁽²⁾ Hossam El-Hamalawy : Comrades and Brothers , Middle East Report 242 , Spring 2007 .

⁽³⁾ Ephraim Dowek : Israeli-Egyptian Relations 1980-2000 , Reviews in History , March 2002 .

<http://www.history.ac.uk/reviews/review/264>

2012 أغسطس 8⁽⁴⁾ عبدالله الهدلق : كلمة حق .. مستقبل العلاقات الإسرائيلية المصرية بعد الثورة ،

<http://kuwait.tt/article/details.aspx?Id=213264>

Also: Adam Haniyeh : Egypt's Uprising: Not Just a Question of Transition , MRZine , Feb. 14 , 2011 .

⁽⁵⁾ أحمد حسين الشبيبي : سيناريوهات العلاقات المصرية تجاه فلسطين وإسرائيل .. رؤية أمريكية!! ، قاوم ، 19 سبتمبر 2012 .

http://ar.qawim.net/index.php?option=com_content&task=view&id=8292

⁽⁶⁾ Anne Alexander : Mubarak in the International Arena , in : Rabab El-Mahdi & Philip Marfleet , (eds.) , Egypt: Moment of Change , London: Zed Books , 2009 , p. 143.

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=317213>

⁽⁷⁾ أحمد بلال : العلاقات المصرية . الإسرائيلية بعد صعود الإخوان .. حسابات الأيديولوجيا والمصلحة ، المصري اليوم ، الاثنين 12 مارس 2013 .

الإسرائيلية في عدد من المنعطفات الخطرة ، جعلت غالبية الساسة والعسكريين في إسرائيل يرددون : أن الجبهة الجنوبية لدولتهم عادت من جديد جبهة لحرب محتملة⁽¹⁾

المبحث الثاني: العلاقات المصرية الإسرائيلية وثورة 25 يناير 2011

أولاً. الموقف الإسرائيلي من الثورة وتداعياتها :

منذ اندلاع الاضطرابات في العالم العربي خلال مرحلة الربيع العربي 2011 ، نظرت إسرائيل بعين القلق لذلك الاتجاه الثوري وتلك التغييرات⁽²⁾ ، وهو ما دفع "إيهود باراك" وزير الحرب ، إلى وصفها بأنها أشبه بـ"هزة أرضية تاريخية" ، سوف تدفع إلى "تسونامي" يؤدي إلى إفقاد إسرائيل لشرعيتها بدرجة كاملة⁽³⁾. وفيما يتعلق بمصر ، فلقد كانت إسرائيل قلقة للغاية خاصة علي علاقتها الخاصة بالجيش المصري ، الذي يشكل من منظورها مفتاح العلاقات بين البلدين والمحافظ والمنعي لها⁽⁴⁾ ، حيث رأت أن الأحداث "تسونامي" أمني واستراتيجي ضرب إسرائيل ، سيؤدي إلى اختلالات في موازين القوى ، تحمل خطراً داهماً علي وجود وكيان إسرائيل⁽⁵⁾ ، فاعتبر "عاموس جلعاد" رئيس الطاقم الأمني بوزارة الدفاع ، هذه التطورات بأنها "إعلان حرب على وجود إسرائيل" ، كما أكدت العديد من الدوائر الأخرى علي أن تداعيات ذلك سوف تؤثر على إسرائيل في عدة مجالات ، في مقدمتها مستقبل عملية السلام واتفاقية السلام ، فضلاً عن الأوضاع الاقتصادية والعسكرية⁽⁶⁾ ، مرجحة أن إسرائيل سوف تكون أكثر الأطراف الإقليمية خسارة وتضرراً حال نجاح الثورة المصرية⁽⁷⁾.

ومن ثم ووفقاً لنظرية الأمن الإسرائيلي ، فإنه يتعين علي إسرائيل أن تسعى جاهدة لإجهاض هذه الثورة واعاقة مساراتها ، وحال الفشل في ذلك تعمل علي تحويلها الى مجرد حركة اصلاحية داخلية ، لا يمتد أثرها إلى السياسة الخارجية المصرية ، فعلاقات إسرائيل مع مصر تعتبر حجر الأساس في الحفاظ على الأمن القومي الإسرائيلي ومفتاح الحرب والسلام⁽⁸⁾ ، وسقوط نظام مبارك سوف يفقد إسرائيل حليفاً استراتيجياً هاماً ، فوفقاً لـ "ألف بن" يمثل خسارة فادحة للاستراتيجية الأمنية

⁽¹⁾ أمير سعد : العلاقات المصرية الإسرائيلية بين "الكنز الاستراتيجي" و"السلام البارد" ، بي بي سي ، 25 أبريل 2012 .

⁽²⁾ Avner Golov , Udi Dekel , Orit Perlov : The Revolution In Egypt .. Recommendations For Israel , INSS Insight No. 445 , July 11 , 2013 .

⁽³⁾ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات : التقدير الاستراتيجي (30) .. مستقبل الموقف الإسرائيلي من مصر بعد ثورة 25 يناير ، 30 أبريل 2011 .

<http://www.alzaytouna.net/permalink/4341.html>

⁽⁴⁾ Avner Golov, Udi Dekel, Orit Perlov : Op. Cit .

⁽⁵⁾ عرفه البنداري : مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير و"نظرية أمن قومي جديدة لإسرائيل ، مصرس ، 6 يونيو 2011 .

⁽⁶⁾ فضيل التيامي : ثورة 25 يناير المصرية والصراع العربي . الإسرائيلي ، الحوار المتمدن ، عدد: 4160 ، 21 يوليو 2013 .

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=369527>

⁽⁷⁾ Massimiliano Fiore : How Israel Can Turn The Unrest In The Middle East Into An Opportunity For Peacemaking , Instituto Affari Internazionali , IAI Working Papers 1105 , March 2011 , P. 2 .

⁽⁸⁾ Michael Herzog : Israel's Strategic Concerns Over Upheaval In Egypt , The Washington Institute For Near East Policy , Policywatch 1762 , Feb. 23 , 2011 , P. 1 .

وللوقوف على التطورات في العلاقات المصرية . الإسرائيلية منذ كامب ديفيد ، أنظر:

- Kenneth Stein : Continuity And Change In Egyptian – Israeli Relations 1973-1997 , Israel Affairs , Vol. 3 , No. 3 & 4 , Spring/Summer 1997 , PP. 296-320 .

الإسرائيلية ، ويضع إسرائيل في أزمة حقيقية تستوجب تدشين سياسة بديلة في ظل بيئة إقليمية تتسم بقدر كبير من الغموض⁽¹⁾ ، كما أن ذلك سيقود إلى الحديث عن ميزانية مختلفة للدفاع والأمن ، وبناء قوات الجيش بشكل مختلف⁽²⁾ .

ومن هنا ، كانت إسرائيل أولى الأطراف الراضية للثورة المصرية ، وأول المحرضين عليها والداعين لإجهاضها⁽³⁾ ، فعملت علي إدخال طرف آخر في المعادلة فأشركت المجتمع الدولي ، حيث طالبه "تنتياهو" بضرورة إلزام أي نظام قادم في مصر بالالتزام بمعاهدة السلام ، نظراً لأن الاعتقاد الراسخ لدى إسرائيل أن النظام الذي سيخلف مبارك سيكون إسلامياً تقوده جماعة الإخوان ، التي لا تعترف بإسرائيل وتعاديها بشدة⁽⁴⁾ ، وتدعو دوماً إلى سحب معاهدة السلام ، وأيديولوجيتها ترى في إسرائيل عدواً اغتصب أرضاً إسلامية وأقام عليها دولته ، التي يجب محوها من الوجود ، فضلاً عن إيمانها بحتمية زوالها وفقاً لوعده قرآني⁽⁵⁾ .

وفي 30 يناير 2011 أعلن "تنتياهو" أن "السلام بين إسرائيل ومصر مستمر منذ ثلاثين عاماً ، وأن هدف إسرائيل هو ضمان استمرار العلاقات" ، ونقلت إذاعة الجيش عن مصادر رفيعة في مكتبه قولها : "أن قلقاً كبيراً يسود دوائر صنع القرار بتل أيبب ، في ظل معلومات واردة تؤكد إصرار واشنطن على التغيير الكامل للنظام في مصر⁽⁶⁾ ، ولقد عجزت كافة أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية عن التوقع بتداعيات الأحداث أو التنبؤ بتطوراتها^(*) ، كما فشل أيضاً "أهارون فركش" رئيس جهاز الاستخبارات العسكرية الأسبق ، حيث أكد : " أن فرص نجاح الجيش المصري في قمع المتظاهرين واستعادة النظام مرتفعة للغاية"⁽⁷⁾ .

ورغم تأكيد كافة المؤشرات على نجاح الثورة المصرية ، إلا أن الإسرائيليين ظل يراودهم الأمل في بقاء نظام مبارك ، وهو ما دفعهم إلى مهاجمة "الولايات المتحدة" لتخليها السريع والمريب عن مبارك حليفها الأقوى في العالم العربي⁽⁸⁾ ، كما نشطت

⁽¹⁾ عماد جاد : إسرائيل والثورة المصرية ، مجلة شؤون عربية ، عدد 145 ، ربيع 2011 ، ص 93 .

⁽²⁾ الجنرال عاموس يدلين : في ، بوغز فايلر ، "يدلين .. قد يتغير الجيش كلية بسبب مصر ، واي نت ، 9 فبراير 2011 .

<http://www.ynet.co.il/Ext/Comp/ArticleLayout/CdaArticlePrintPreview/1,2506,L-4026362,00.html>

⁽³⁾ أحمد محمد أبوزيد : العلاقات المصرية . الإسرائيلية بعد ثورة 25 يناير ، آراء حول الخليج ، عدد 86 ، نوفمبر 2011 ، ص 75 . 79 .

⁽⁴⁾ Eric Trager : Back To Mubarak : Two Years After Egypt's Revolution , U.S. Diplomacy Comes Full Circle , The New Republic , Jan. 25 , 2013 .

<http://www.newrepublic.com/article/112224/us-egypt-relations-diplomacy-comes-full-circle>

⁽⁵⁾ Gil Yaron : Israel Fears Regime Change In Egypt , Spiegel Online , Jan. 28 , 2011 .

<http://www.spiegel.de/international/world/concerns-about-the-muslim-brotherhood-israel-fears-regime-change-in-egypt-a-742186.html>

⁽⁶⁾ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات : الموقف الإسرائيلي من ثورة 25 يناير المصرية (تقرير معلومات 23) ، بيروت ، 2012 ، ص 25 .

^(*) شبه الصحفي الإسرائيلي ألوف بن ذلك الفشل بالفشل الذي حدث في توقع حرب أكتوبر عام 1973 .

⁽⁷⁾ حمدي السعيد سالم : طبيعة العلاقات المصرية الاسرائيلية بعد الثورة ، الحوار المتمدن ، عدد 3800 ، 26 يوليو 2012 .

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=317213>

⁽⁸⁾ د. سامح عباس : قراءة في مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد مبارك ، 18 فبراير 2011 .

إسرائيل دبلوماسياً وبصورة غير مسبوقة للدفاع عنه لدى الدول الكبرى ، فأرسلت خارجيتها تعليمات سرية إلى سفراءها في الولايات المتحدة وروسيا والصين وكندا وعدد من الدول الأوروبية ، وأمرتهم بالاتصال الفوري بأعلى السلطات والمطالبة بوقف انتقاد مبارك والتأكيد على أن الاستقرار في مصر سوف يؤثر في مجمل الاستقرار بالمنطقة ، والدفاع عن نظام مبارك والتحذير من مخاطر إسقاطه لصالح تيار الإسلام السياسي الراديكالي⁽¹⁾ . وفي ذات الاتجاه حذر "نتنياهو" في خطاب له بالقدس ، من إمكانية استيلاء "قوى إسلامية متطرفة" على الحكم في مصر ، وأن تصبح مصر خليفة للنموذج الإيراني ومخاطر ذلك⁽²⁾ ، وظل "نتنياهو" حتى أواخر يناير الزعيم الوحيد في العالم الداعم والمؤيد لمبارك⁽³⁾ ، الذي كان يوصف من قبل الإسرائيليين بكونه : حامي إسرائيل ، وكعبة السياسيين

الإسرائيليين ، وصديق إسرائيل الحميم في العالم العربي ، ورجل إسرائيل الأول في مصر⁽⁴⁾ .

ولقد اعتبرت إسرائيل أن تدشين نظام ثوري جديد في مصر ينجح في إقامة نظام ديمقراطي معبر عن إرادة الشعب سوف يجعل التوازن يميل لصالح مصر ، وهو ما قد يدفعها إلى إعادة تشكيل منظومة التحالفات والترتيبات الأمنية ، وإعادة النظر في البنود المجحفة بحقها في معاهدة السلام⁽⁵⁾ ، فالنظام القادم في مصر بالقطع لن يكون "كنزاً استراتيجياً لإسرائيل" ، وسوف يكون بمقدوره رفض سياسة الهيمنة ، ولن يبرر مفاوضات تديرها إسرائيل لكسب الوقت ، ولن يقبل باستمرار الحصار على غزة ، وقد يدشن لعلاقات جديدة مع حركات المقاومة ، كما أنه لن يوفر غطاءً لضربة إسرائيلية لإيران⁽⁶⁾ ، ومن ثم صرح الرئيس الإسرائيلي "شيمون بيريز" : "أنه يفضل حكماً في مصر تغيب فيه الديمقراطية على حكم ديني متطرف"⁽⁷⁾ .

ورغم كل المحاولات الإسرائيلية المستميتة لدعم مبارك والحيلولة دون سقوطه ، إلا أن الأحداث سارت في اتجاه مغاير وتنحي مبارك عن الحكم 11 فبراير 2011 ، وعندئذ أعلن " بن اليعازر " أن إسرائيل قد خسرت واحداً من أهم حلفائها وأصدق

<http://www.islammemo.cc/hadath-el-saa/Entefadat-Masr/2011/02/18/117445.html>

⁽¹⁾ برك رفيد : إسرائيل في رسالة إلى العالم .. توقفوا عن انتقاد مبارك ، ها آرتس ، 31 يناير 2011 .

⁽²⁾ أحمد سعيد نوفل وآخرون : التداعيات الجيوسياسية للثورات العربية ، القاهرة ، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، فبراير 2014 ، ص 485 .

⁽³⁾ وحدة المشيد الإسرائيلي بالمركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية (مدار) : ثورة 25 يناير المصرية في قراءة إسرائيلية ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، 8 ديسمبر 2011 .

⁽⁴⁾ د. سامح عباس : القراءة الإسرائيلية للثورة المصرية .. توقعات وتقديرات 2/1 ، 20 فبراير 2011 .

<http://www.muslim.org/vb/showthread.php?423236-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%A1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B3%D8%B1%D8%A7%D8%A6%D9%84%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%84%D8%AB%D9%88%D8%B1%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B5%D8%B1%D9%8A%D8%A9-%D8%AA%D9%88%D9%82%D8%B9%D8%A7%D8%AA-%D9%88%D8%AA%D9%82%D8%AF%D9%8A%D8%B1%D8%A7%D8%AA-1-2-%D9%84%D9%80-%D8%AF-%D8%B3%D8%A7%D9%85%D8%AD-%D8%B9%D8%A8%D8%A7%D8%B3>

⁽⁵⁾ أحمد محمد أبو زيد : مرجع سابق .

⁽⁶⁾ د. عبد العليم محمد : العلاقات المصرية . الإسرائيلية وسيناريوهات المستقبل ، الموقف ، 10 مايو 2012 .

<http://almawqef.com/spip.php?article5659&lang=ar>

⁽⁷⁾ د. سامح عباس : مرجع سابق .

أصدقاءها"⁽¹⁾ ، في حين اكتفى "تنتياهو" ببيان مقتضب ، جاء فيه : "إن إسرائيل تعرب عن أملها في أن تقوم القيادة المصرية القادمة بالحفاظ على معاهدة السلام"⁽²⁾ . ورغم أن البيانين رقمي 4 و5 الصادرين عن المجلس الأعلى للقوات المسلحة ، الذي تسلم الحكم عقب التنحي ، قد تضمننا التزام مصر بالاتفاقيات الدولية بما فيها اتفاقية كامب ديفيد ومعاهدة السلام ، إلا أن "تنتياهو" سارع بمطالبة الرئيس الأمريكي وعدد من زعماء العالم بالتدخل لحث أي نظام مصري بالالتزام الكامل بذلك⁽³⁾ .

ثانياً. أبعاد التطور في العلاقات الثنائية بعد 25 يناير 2011 :

تصاعدت الاحتجاجات الشعبية وربط المتظاهرون بين مسببات إفقارهم وتآكل هيبة مصر على المستوى الدولي وبين تبعية مبارك للتوجهات الأمريكية والإسرائيلية ، فطالبوا بإنهاء اتفاقيات QIZ وبيع الغاز لإسرائيل ، ورفعوا صوراً لمبارك مزينة برموز إسرائيلية ، إلى جانب لافتات كتبت بالعبرية تطالبه بالرحيل وتؤكد أنه سيكون محل ترحيب في تل أبيب⁽⁴⁾ . ثم اتجهت العلاقات الثنائية نحو أدنى مستوى لها ، وذلك عقب قيام إسرائيل في 18 أغسطس بالتوغل داخل الحدود في سيناء وقتل 5 جنود مصريين⁽⁵⁾ ، فاقترح آلاف المتظاهرين مبنى السفارة الإسرائيلية بالقاهرة وألقوا وثائقها من النوافذ ، وانزلوا العلم وأحرقوه مرددين شعارات : "دم جنودنا لن يكون عبثاً" ، "الدم المصري ليس رخيصاً" ، وكان مطلبهم الأساسي طرد السفير وإغلاق السفارة ، وقطع العلاقات الدبلوماسية ، وإعادة التفاوض بشأن معاهدة السلام أو إلغائها ، وأعلنوا اعتصاماً مفتوحاً حتى تتحقق مطالبهم⁽⁶⁾ ، كما شددوا على أن اقتحام السفارة جاء للتأكيد على استمرارية الثورة ، وأنهم لن يعتبروا أنها قد انتصرت إلا بإسقاط كامب ديفيد⁽⁷⁾ ، إلا أن الجيش المصري تحرك سريعاً ونشروا قوات إضافية لحماية مقر السفارة ، في الوقت الذي سارعت فيه الأحزاب السياسية والناشطون ومرشحو الرئاسة إلى الانضمام للمتظاهرين ، داعين الحكومة إلى اتخاذ إجراءات عقابية ، كوقف تصدير الغاز وتنقيح أو إلغاء معاهدة السلام .

ورغم وجوب أن يكون هناك اعتذار فوري من قبل إسرائيل مع تشكيل لجنة تحقيق في الأمر ، إلا أنها لم تفعل وشنت حرباً إعلامية ضد الحكومة الانتقالية في مصر ، متهمة إياها بالعجز عن حماية مقر البعثة الدبلوماسية⁽⁸⁾ ، فتعاملت مصر

(1) عبد الفتاح ماضي : العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد الثورة ، مركز الجزيرة للدراسات ، 2 مايو 2011 .

(2) أحمد بلال : مرجع سابق .

(3) د. عبد العليم محمد : العلاقات المصرية . الإسرائيلية وسيناريوهات المستقبل ، مرجع سابق .

(4) Reem Abou-El-Fadl : The Road To Jerusalem Through Tahrir Square .. Anti-Zionism And Palestine In The 2011 Egyptian Revolution , Institute For Palestine Studies , Vol. 41 , No. 2 , Winter 2012 , PP. 6-26 .

(5) Mohamed Elshinnawi : Egypt – Israel .. A Cold Peace Could Get Colder, Sep. 19 , 2011 .

<http://www.voanews.com/content/egypt-israel-a-cold-peace-gets-colder-130198163/173216.html>

(6) Yasmine El Rashidi : Egypt's Israel Problem , NYR Daily , Sep. 2 , 2011 .

<http://www.nybooks.com/blogs/nyrblog/2011/sep/02/egypts-israel-problem/>

(7) القدس العربي : دعوات مصرية لمراجعة 'السلام البارد' مع إسرائيل ، القدس العربي ، 10 سبتمبر 2013 .

(8) Mustafa El-Labbad : Egypt .. A "Regional Reference " In The Middle East , In : Henner Furtig (ed.) , Regional Powers In The Middle East .. New Constellation After The Arab Revolts , 2014 , PP 81-99 , P 90 .

بسخط وأرسلت طلباً لإسرائيل لإجراء تحقيق رسمي في الحادث ، وتحرك "سامي عنان" رئيس أركان الجيش إلى سيناء لقيادة التحقيقات ، إلا أنه مع تصاعد ضغط الرأي العام ، دعا "عصام شرف" رئيس مجلس الوزراء إلى اجتماع طارئ للمجلس ، وفي اليوم التالي نشر المجلس بياناً أعلن فيه استدعاء مصر لسفيرها في إسرائيل ، إلا أنه في غضون ساعات تم رفع البيان ، وبرر ذلك المتحدث الرسمي بأنه كان مجرد "مسودة" تم نشرها بطريق الخطأ ، حيث رجح المحللين أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة قد تدخل في ذلك ، وقدم ضمانات لإسرائيل بعدم اتخاذ مثل هذا القرار⁽¹⁾.

ومع زيادة حجم التدخل الخارجي في مصر وتحديداً من قبل الولايات المتحدة ، التي كانت تربطها علاقات وثيقة مع بعض قادة الإخوان ، بدأ العمل الفعلي في استراتيجية تهدف إلي جلبهم إلى السلطة على غرار النموذج التركي⁽²⁾ ، فأجريت الانتخابات البرلمانية في ديسمبر 2011 ووصل الإخوان إلى السلطة وأصبحوا يمثلون الأغلبية بالبرلمان ، وتساعد القلق في إسرائيل بعدما أصبحوا منافسين أقوياء في الانتخابات الرئاسية⁽³⁾ ، وذلك علي ضوء ما سبق وأكدته الجماعة علي لسان مسئول بارز بها ، من عزم علي إعادة تقييم معاهدة السلام ، وقيام الحزب السياسي لهم بصياغة تشريع لتعديل المعاهدة⁽⁴⁾ ، فضلاً عن قيام القاهرة بعدة خطوات اعتبرتها تل أبيب تغييراً في سياستها وتهديداً لاتفاقية السلام ، بدءاً بفتح معبر رفح ، ومروراً بتبني اتفاق المصالحة بين فتح وحماس ، ومباشرة التحقيق مع الجاسوس الإسرائيلي "إيلان جرايل" ⁽⁵⁾ ، فضلاً عن إلغاء اتفاقية تصدير الغاز ، وهو ما اعتبره "إيلي نيسان" مؤشراً على التراجع في مستوى العلاقات ، خاصة مع ترحيب الشارع السياسي المصري بذلك وإشادة الإسلاميين بالقرار⁽⁶⁾.

ومع ازدياد المخاوف الإسرائيلية أرسل "نتنياهو" مستشاره الخاص "اسحاق مولخو" إلى القاهرة في 20 يونيو 2012 ،

حيث عقد مباحثات مغلقة مع قادة المجلس العسكري ، خرجت بعدها "معاريف" تؤكد علي أن الجنرالات قد بعثوا برسالة تهدئة لنتنياهو : "أنه أياً كانت نتائج الانتخابات الرئاسية ، فلن يتم المساس بالعلاقات الثنائية ، سواء أمنياً أو سياسياً أو اقتصادياً ، وأن الجيش سيظل المسئول عن العلاقات وعن حماية اتفاقية السلام"⁽⁷⁾ ، وفي ذات الوقت أبلغ زعماء الإخوان وخاصة "خيرت الشاطر" نائب المرشد السناتور "جون كييري" والسفيرة "آن باترسون" بأنهم سيحترمون معاهدات مصر الدولية⁽⁸⁾ ، ولعل هذا ما تحقق بالفعل مع وصول "محمد مرسي" إلى السلطة ، حيث دخل الإخوان في عملية توازن حساسة

(1) Yasmine El Rashidi : Op. Cit .

(2) Hassan Tahsin : Egypt .. From January 25 To June 30 , MIDDLE EAST , June 27 , 2013 .

<http://english.alarabiya.net/en/views/news/middle-east/2013/06/27/Egypt-From-January-25-to-June-30.html>

(3) Edmund Blair & Tom Perry : Analysis .. Egypt's New Politics Make Israel Ties A Target , REUTERS , April 24 , 2012 .

(4) Eric Trager : Op. Cit .

(5) دار الإعلام العربية: الجاسوس "إيلان" زادها تعقيداً .. 4 سيناريوهات تحكم العلاقات المصرية الإسرائيلية ، 28 أكتوبر 2013 .

<http://www.albayan.ae/one-world/arabs/2011-06-24-1.1461156>

(6) أمير سعد : مرجع سابق .

(7) هيثم قطب : كيف تعمقت العلاقة المصرية الاسرائيلية ، وطن للأبناء ، 9 مارس 2016 .

<http://www.wattan.tv/ar/print/166101.html>

(8) Reem Abou-El-Fadl : Op. Cit .

تضمنت : الحفاظ على الاستمرارية لكسب القبول الدولي وحماية نظامهم الحاكم ، مع قدر كاف من التغيير لإضفاء المصداقية على وعودهم ، مع تجنب أية تغييرات دراماتيكية وبخاصة في السياسة الخارجية⁽¹⁾ .

ومن ثم شهد موقف الإخوان نحو إسرائيل تراجعاً أيديولوجياً وسياسياً ، فبعد أن كانوا يرون فيها عدواً دينياً ، وظلوا طوال تاريخهم يطالبون بطرد سفيرها وإلغاء المعاهدة ، وتحرير فلسطين ، تحولت مواقفهم فتحدثوا عن احترام الاتفاقيات الدولية بما فيها معاهدة السلام⁽²⁾ ، كما لعب الرئيس "مرسي" دوراً وسيطاً فيما بين إسرائيل والفصائل الفلسطينية⁽³⁾ ، حيث أسفر تدخله عن وقف إطلاق النار بين حماس وإسرائيل بصورة سريعة ، منهيّاً القتال بينهما في نوفمبر 2012⁽⁴⁾ ، كما ظل ومنذ خطابه الأول محافظاً ومؤكداً على احترام المعاهدة وكذلك أعضاء حكومته ، ولم يشذ عن ذلك سوى مستشاره للشئون العربية "د. عصمت سيف الدولة" ، الذي قال : "إن تعديل المعاهدة مسألة وقت فقط ، وأن التعديل ضروري لاستعادة السيطرة المصرية الكاملة على سيناء" ، إلا أن المتحدث الرسمي للرئاسة سارع وقتئذ بالتأكيد على : "أنه لا توجد حاجة لتعديل كامب ديفيد"⁽⁵⁾ ، وفي هذا يرجح المحللين أن الحرص المصري على العلاقات مع الولايات المتحدة وحرص الجيش على الاستمرار في تلقي المساعدات العسكرية كان السبب الرئيس وراء ذلك⁽⁶⁾ .

ومن ثم فإن عهد "مرسي" وخلافاً للتوقعات ، لم يشهد أي تدهور للعلاقات بين البلدين ، بل أن نظامه منح نوعاً من الشرعية الإخوانية لمعاهدة السلام⁽⁷⁾ ، وهو ما عبرت عنه "روث لاندي"^(*) بالقول : "إن إدارة مرسي أظهرت قدراً كبيراً من الحزم تجاه حماس ، فبدلاً من فتح الحدود مع غزة عززت في بعض الأحيان من حصارها ، كما قامت بتدمير الكثير من الأنفاق المستخدمة لتهريب الأسلحة ، وكثفت من حربها ضد الخلايا الإرهابية في سيناء"⁽⁸⁾ ، كما مارست إسرائيل الضغوط على الولايات المتحدة للإفراج عن مساعدات عسكرية للقاهرة ، بدعوى أنها ضرورية للتصدي للتهديدات في سيناء⁽⁹⁾ ، ووافقت تل أبيب من قبل على نشر 1500 جندي إضافي في سيناء وعدد من الأسلحة الثقيلة في المنطقة (ج)⁽¹⁾ ، وفي

(1) Ahmad Shokr : Reflections On Two Revolutions , Middle East Research And Information Project , MER 265 , Vol. 42 , Winter 2012 .

(2) رويتز : إسرائيل تطلب من حكام مصر القادمين الحفاظ على السلام بين البلدين ، مرجع سابق .

(3) Michele Dunne : Egypt-Israeli Cooperation .. At The Top Only , Dec. 27 , 2016 .

<http://carnegieendowment.org/2016/12/27/egypt-israeli-cooperation-at-top-only-pub-66567>

(4) Eric Trager : Op. Cit .

(5) المصري اليوم : مستشار مرسي .. تعديل "كامب ديفيد" مسألة وقت.. وسيناء لن تكون أداة ضغط على مصر ، 19 سبتمبر 2012 .

(6) القدس : العلاقات الثنائية المصرية . الإسرائيلية إلى أين؟! ، القدس ، 24 فبراير 2011 .

(7) يوسي نيشر : عهد مرسي شهد نمواً في العلاقات المصرية الإسرائيلية ، فيتو ، 18 يوليو 2013 .

<http://www.vetogate.com/464588>

(*) نائب رئيس البعثة في السفارة الإسرائيلية بالقاهرة آنذاك .

(8) Michele Chabin : Israel Keeps Wary Eye On Egypt , USA TODAY , July 4 , 2013 .

(9) Moran Stern : The Reality Of Israel-Egypt Relations , Atlantic Council , Oct. 28 , 2016 .

<http://www.atlanticcouncil.org/blogs/menasource/the-reality-of-israel-egypt-relations>

أغسطس 2012 وافقت أيضا على نشر قوات أخرى شملت مروحيات هجومية ، وتكرر الأمر في يوليو من العام التالي بعد وقوع عدد من الحوادث الإرهابية⁽²⁾ ، كما سمحت لمصر خلال عام 2013 بتجاوز العدد المسموح لها من القوات والدبابات وطائرات الهليكوبتر وفقاً لنصوص المعاهدة ، كي يتسنى لها محاربة العناصر الإرهابية بشكل أكثر فعالية⁽³⁾

المبحث الثالث: العلاقات المصرية الإسرائيلية وثورة 30 يونيو 2013

أولاً. الموقف الإسرائيلي من الثورة وتداعياتها :

مع عدم قدرة جماعة الإخوان على الحكم وتعثر أمن البلاد وتحول سيناء إلى معقل للإرهاب ، وتدهور حالة الاقتصاد مع عدم قدرة الحكومة علي تلبية المتطلبات الأساسية للشعب ، فضلاً عن الإخفاق في التعامل مع العديد من القضايا الدولية، تزايدت درجة الإحباط الشعبي وتراجعت شعبية الرئيس "مرسي" وجماعته ، فظهرت إلى النور حركة "تمرد" ، التي استطاعت جمع 22 مليون توقيعاً للمطالبة بانتخابات رئاسية مبكرة تجرى في 30 يونيو 2013⁽⁴⁾ ، وهو اليوم الذي تجمعت فيه حشود ضخمة تجاوزت 34 مليوناً ، ضمت كافة فئات المجتمع مطالبين بإسقاط الرئيس وتدخل الجيش لإنقاذ البلاد⁽⁵⁾ ، وكان شعارهم ودافعهم : الاستقلال الوطني والحفاظ على الهوية ، وضمان سياسة خارجية مستقلة وعلاقات دولية متوازنة ، مع ضرورة إعادة توجيه الثورة إلى مسارها الأصلي ، الذي انحرفت عنه خلال فترة حكم الإخوان⁽⁶⁾ .

وفي الأول من يوليو رفض الرئيس "مرسي" كل ذلك وأعلن : "أن أي محاولة لإزاحته بالقوة من السلطة سوف تغرق مصر في حالة من الفوضى"⁽⁷⁾ ، وهو ما استتبع في ذات اليوم اصدار القوات المسلحة انذاراً له بضرورة تلبية مطالب الشعب ، وإلا فإن الجيش سوف يتدخل وأمهله 48 ساعة ، إلا أنه استمر في عناده ورفض قبول الإنذار⁽⁸⁾ ، ومع تأزم الأوضاع في الثالث من يوليو ، أعلن وزير الدفاع وقتئذ "عبد الفتاح السيسي" خارطة طريق تضمنت عزل

الرئيس ، وتسليم الرئاسة بصورة مؤقتة إلى رئيس المحكمة الدستورية العليا وتعليق العمل بدستور 2012⁽⁹⁾ .

(1) Yasmine El Rashidi: Op. Cit

(2) البديل : معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.. بين الحاضر والمستقبل ، مرجع سابق .

(3) ها آرتس : العلاقات بين مصر وإسرائيل في أقوى مراحلها الآن بفضل السيسي ، 14 سبتمبر 2013 .

(4) Bassem Sabry : Will Egypt Have Its Second Revolution On June 30? , Al- Monitor , June 9 , 2013 .

<http://www.al-monitor.com/pulse/originals/2013/06/egypt-second-revolution-morsi-anniversary.html>

(5) Thomas Harrison : Egypt .. The Revolution At The Crossroads , New Politics , Aug. 22 , 2013 .

<http://newpol.org/content/egypt-revolution-crossroads>

(6) Al-Sayed Amin Shalabi : Future Foreign Policy , Al-Ahram Weekly , Issue No.1185 , Feb. 20 , 2014 .

(7) Liram Stenzler-Koblentz : The Egyptian Army And The Status Quo After The Current Revolution , Yale Journal Of International Affairs , Aug. 14 , 2013 .

(8) Thanassis Cambanis : Final Betrayal of Egypt's Revolution , Foreign Policy , Jan. 23 , 2015 .

<http://foreignpolicy.com/2015/01/23/the-final-betrayal-of-egypts-revolution>

(9) Horace G. Campbell : Third Phase Of The Egyptian Revolution .. Is This The Path To War? , Toward Freedom , Jul. 17 , 2013 .

وعقب الاطاحة بـ "مرسي" أعربت إسرائيل عن ثقتها الكبيرة في النظام الجديد ، لأن من يدير منظومة العلاقات الأمنية والعسكرية هي المؤسسة العسكرية⁽¹⁾ ، وفي غضون ساعات قليلة وصل مبعوث رسمي إسرائيلي إلى القاهرة ، لتنسيق العلاقات والمواقف ، كما طار "تمير بردو" رئيس الموساد إلى واشنطن لبحث سبل توظيف الأوضاع الجديدة لتحسين مكانة إسرائيل الإقليمية ، كما اقترح "نتنياهو" على الرئيس أوباما خطة "مارشال" لدعم مصر اقتصادياً لمنع عودة الإسلاميين للحكم مرة أخرى ، وخرج المفكر "أرييه شفيت" عبر مداخلة تليفزيونية مستعظفاً أوباما للضغط على الدول العربية لضخ 100 مليار دولار لمصر لضمان ذات الهدف⁽²⁾ .

ورغم حرص إسرائيل رسمياً على ضبط النفس وعدم التعبير عن موقف واضح من الأحداث ، حيث أصدر "نتنياهو" تعليمات مشددة لجميع المسؤولين بالتزام الصمت والامتناع عن أية تصريحات ، إلا إن النخب السياسية والعسكرية قد احتفت وبشكل واضح بتلك الاطاحة ومنفذاً "عبد الفتاح السيسي" ، ولم تخف ارتياحها لما اعتبرته ضربة قاصمة ضد "الإسلام السياسي"⁽³⁾ ، حيث أعربت كافة المحافل الإسرائيلية عن سعادتها بذلك ، فعبر جنرالات في لقاءات تلفزيونية بالقول : "نشعر بالسعادة والانتشاء لانتهاء حكم الإسلاميين لأنه كان خطراً على أمن إسرائيل" ، وقال "بن أليعازر" : "احذروا فشل الانقلاب على مرسى لأنه يعنى إعادة بناء الدولة المصرية بشكل لا يتماشى مع مصالحنا والغرب" ، وقال "أهارون زئيفي" رئيس الاستخبارات الأسبق : "إن فشل الانقلاب على مرسى سيؤدي إلى تحول جيوسراتيجي بالغ الخطورة لنا وللغرب" ، كما انتقد "حزقيل درور" رعونة أوباما ووصف دفاعه عن مرسى بأنه سيكون بمثابة سهم سيرتد إلى إسرائيل⁽⁴⁾ . ولقد وظفت إسرائيل كافة إمكاناتها وعلاقاتها الدولية في محاولة لتأمين الاعتراف بالنظام الجديد وبخاصة مع الإدارة الأمريكية ، مطالبة بدعم الجنرالات وعدم اعتبار ما جرى أنه انقلاباً ، مع ضرورة عدم المساس بالمعونات العسكرية التي تقدم لمصر ، نظراً لأن قطعها سينعكس سلباً على الأمن القومي لإسرائيل ، وهي الجهود التي كانت محلاً للامتنان من قبل الجيش المصري⁽⁵⁾ .

ثانياً. أبعاد التطور في العلاقات الثنائية بعد 30 يونيو 2013 :

ردت جماعة الإخوان على ما حدث بشن حملة إرهابية واسعة النطاق بالتعاون مع حماس ، وارتكبت في ذلك الكثير من الفظائع ، وهو ما شكل تهديداً كبيراً لكل من مصر وإسرائيل ، فبدأت الدولتان تتعاونان معاً وبشكل أوثق في الجوانب

<http://www.towardfreedom.com/30-archives/africa/3220-third-phase-of-the-egyptian-revolution-is-this-the-path-to-war>

⁽¹⁾ Dekel, Udi & Perlov, Orit : Sinai ..Implications Of The Security Challenges For Egypt And Israel .. Egyptian Discourse On The Social Networks , INSS Insight No. 440 , June 30 , 2013 .

⁽²⁾ محمد جمال عرفة : قادة إسرائيل .. سنجى أرباحا تفوق ما جنيته في عهد مبارك بعد الانقلاب على مرسى ! ، الشعب ، 10 يوليو 2013 .

⁽³⁾ مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات : مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية في ضوء الانقلاب ، بيروت ، المركز الفلسطيني للإعلام ، 6 ديسمبر 2013 .

⁽⁴⁾ د. عدنان أبو عامر : سلوك إسرائيل إزاء أحداث مصر ، فلسطين أون لاين ، 8 يوليو 2013 . <http://felesteen.ps/details/news/96054/>

⁽⁵⁾ د. صالح النعامي : ما وراء الاحتفاء الإسرائيلي بالانقلاب العسكري في مصر ، 15 أغسطس 2013 .

<http://naamy.net/news/View/1550/>

Also: Patrycja Sasnal & Michał Wojnarowicz : Improvement In Israeli-Egyptian Relations , The Polish Institute Of International Affairs , Nov. 24 , 2017 .

<http://www.pism.pl/publications/bulletin/no-116-1056#>

العسكرية والأمنية ، وبدأ الجيش المصري القيام بحملات واسعة ضد التيارات الجهادية في سيناء ، فأعلن الفريق "السيسي" حرباً شاملة ضد الإخوان وحماس ووصف كليهما بالتنظيمين الإرهابيين ، ووضع الخطط لاستئصالهما ، وأغلق معبر رفح ودمر أكثر من ألف من الأنفاق تحت الحدود ، والتي لها دور رئيس في النشاط العسكري والاقتصادي لحماس⁽¹⁾ ، وخلال الفترة 2013 حتى 2015 ، تم تدمير أكثر من 3000 منزل في مدينة رفح ، وذلك بهدف توسيع المنطقة العازلة بين الحدود المصرية وقطاع غزة.

ومنذ عام 2014 تحسنت العلاقات المصرية الإسرائيلية بشكل ملحوظ ، حيث توافقت مصالح الطرفين في كثير من الجوانب ، وفي أوائل عام 2015 صنفت مصر رسمياً حركة حماس على أنها منظمة إرهابية ، حيث اتهمتها مصر بتدبير وتقديم الخدمات اللوجستية لجماعة "ولاية سيناء" التي تقتل الجنود المصريين ، فضلاً عن تهريب المتفجرات والمقاتلين عبر الأنفاق⁽²⁾ .

ولعل تلك المظاهر من التعاون هو ما دفع صحيفة ها آرتس إلى التأكيد على أن الجبهة الجنوبية والغربية لإسرائيل قد أصبحت آمنة تماماً منذ تولي الرئيس "السيسي" الحكم في 4 يونيو 2014 ، وأن العلاقات الثنائية باتت في أقوى مراحلها ، حيث تخطت مرحلة التعاون إلى مرحلة التقارب في المصالح الاستراتيجية⁽³⁾ ، فالتعاون العسكري والاستخباراتي نما بصورة أكبر وأعمق ، فضلاً عن درجة عالية من التنسيق حول توقيت فتح مصر لحدودها مع غزة ، والتعامل مع حماس ، إلى جانب عدد من أوجه التعاون العسكري السري ، حيث تحدثت تقارير عن عمليات إسرائيلية داخل سيناء وطلعات لطائرات بدون طيار⁽⁴⁾ .

وفي يونيو 2015 أرسل الرئيس "السيسي" سفيراً جديداً لمصر لدى تل أبيب ، كما أعادت إسرائيل فتح سفارتها بالقاهرة ، وفي سبتمبر من نفس العام وفي سابقة هي الأولى دعمت مصر إسرائيل في الأمم المتحدة بالتصويت لها عضواً في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية ، وفي ديسمبر من العام التالي سحبت مصر ، تحت ضغط أمريكي وإسرائيلي ، اقتراحاً بشأن قرار في مجلس الأمن الدولي يدين المستوطنات في الأراضي المحتلة⁽⁵⁾ .

ولم يقتصر ازدهار العلاقات على الجانب الأمني ، بل امتد ليشمل جوانب أخرى ، ففي نهاية 2015 توصل الطرفان إلى اتفاق تصدر بموجبه إسرائيل 4 مليارات م³ من الغاز لمصر سنوياً لمدة 15 عاماً بقيمة 60 مليار دولار ، فضلاً عن تخلي الرئيس "السيسي" بشكل غير مباشر عن جزء من الحدود البحرية لصالح إسرائيل ، عندما أعاد ترسيم الحدود مع قبرص واليونان في قمة "الكالاماتا" ، والتي تخطى بموجها عن جزء من المنطقة الاقتصادية البحرية لصالح اليونان ، التي يشرف على حقولها شركات إسرائيلية ، كما أظهر الرئيس "السيسي" ذلك بوضوح عندما استقبل الملياردير "رونالد لاودر" رئيس المؤتمر اليهودي

⁽¹⁾ Neville Teller : Op. Cit .

⁽²⁾ Moran Stern : Op. Cit .

⁽³⁾ ها آرتس : العلاقات بين مصر وإسرائيل في أقوى مراحلها الآن بفضل السيسي ، مرجع سابق .

⁽⁴⁾ Michele Dunne : Op. Cit .

⁽⁵⁾ Patrycja Sasnal & Michał Wojnarowicz : Op. Cit .

العالمي ونائبه "موشي رونين" ، وكذلك عندما استقبل وفد اللوبي الإسرائيلي برئاسة "مالكوم هوين" رئيس مؤتمر المنظمات اليهودية الأمريكية ، إلا أن ما أثار عاصفة من الانتقادات ضده ما نقلته صحيفة "ميكور ريشون" الإسرائيلية ، من أن الرئيس "السيسي" عبر للوفد عن إعجابه بنتنياهو ووصفه بأنه : " قائد ذو قدرات قيادية عظيمة ، لا تؤهله فقط لقيادة دولته وشعبه ، بل كفيلة بأن تضمن تطور المنطقة وتقدم العالم بأسره " ، وتأكيداً على أنه دائم التواصل والتحدث معه كثيراً⁽¹⁾.

وإجمالاً يمكن القول ، أن الإسرائيليين قد رأوا أن النظام الجديد في مصر بقيادة "السيسي" قد مد جسور التعاون والتفاهم معهم ، وحسن بشكل كبير من البيئة الاستراتيجية لدولتهم عبر عدد من الإسهامات، منها :

1. استمرارية احترام مصر لمعاهدة السلام ، التي تعد أحد أهم أعمدة الأمن القومي الإسرائيلي .
2. استعادة عدداً من جوانب الشراكة الاستراتيجية التي كانت قائمة في عهد مبارك ، ولعل أهمها : تشديد الحصار على قطاع غزة ، ونزع قدر من الشرعية عن المقاومة الفلسطينية من خلال حملات تشويه ممنهجة ، فضلاً عن التعاون الاقتصادي .
3. خفف بدرجة كبيرة من الضغوط والتكاليف التي كانت تثقل الاقتصاد الإسرائيلي ، عبر تخفيف الإجراءات العسكرية وإقامة المطارات والمنشآت الحربية الجديدة التي تكلف الدولة مليارات الدولارات .
4. بعث نظام "السيسي" الحياة مجدداً في "محور الاعتدال العربي" الذي كان مهدداً بالاندثار ، وهو ما يوفر بيئة عربية داعمة لعملية السلام والتسوية ، ويدشن لعلاقات سياسية طبيعية بين إسرائيل وجيرانها .
5. شكل ضربة قاصمة للحركات الثورية المطالبة بالتغيير ولجماعات الإسلام السياسي ، وهو ما يشكل حائط صد يمنع إقامة أية أنظمة معادية لإسرائيل ، تنهي عناصر القوة وتبني نهضة تؤدي إلى تغيير في موازين القوى لصالح العرب⁽²⁾.

المبحث الرابع :إعادة النظر في معاهدة السلام 26 مارس 1979

أولاً. إعادة النظر في المعاهدة :

لقد مضى 39 عاماً على توقيع هذه المعاهدة ، التي كانت سبباً رئيساً في تغيير كافة موازين القوى والتوجهات السياسية إقليمياً ودولياً^(*) ، ورغم ذلك فإن المعاهدة مازالت محلاً للجدل والخلاف ، حيث تنقسم الآراء حولها ما بين مؤيد يرى

(1) هيثم قطب : مرجع سابق .

(2) مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات : مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية في ضوء الانقلاب ، مرجع سابق .

(*) للاطلاع على المعاهدة وملاحقها أنظر الرابط التالي :

<http://mfa.gov.il/MFAAR/IsraelAndTheMiddleEast/Egypt/Pages/israel%20egypt%20peace%20treaty.aspx>

ضرورة الالتزام بها ، وبين رافض يرى حتمية إلغائها أو علي الأقل تعديلها⁽¹⁾. وقبل استعراض وجهتي النظر ، يمكن رصد الفوائد التالية التي تحققت من المعاهدة ، والتي يمكن اجمالها في الآتي :

1. عودة سيناء كاملة لمصر دون حرب ، بعدما فقدت عشرات الآلاف من جنودها في حروب متكررة .
2. الاعتراف بسيادة كل دولة على أراضيها وتبادل السفراء وإقامة علاقات طبيعية فيما بين الطرفين .
3. تدفق المساعدات الأمريكية للدولتين (حصلت مصر علي حوالي 70 مليار دولار وإسرائيل 98 ملياراً) .
4. زيادة عائدات مصر من الطاقة بعد استعادة حقول بترولها .
5. زيادة معدلات التبادل التجاري مع الدول الغربية وإسرائيل وتوقيع العديد من الاتفاقيات .
6. تقلد مصر لدور محوري في عملية السلام كوسيط بين إسرائيل والدول العربية والفلسطينيين .
7. خفض نسب الإنفاق العسكري المصري ، وهو ما أتاح إعادة تخصيص هذه الأموال صوب مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
8. تدشين علاقة خاصة واستراتيجية بين المؤسستين العسكريتين المصرية والأمريكية ، قدمت من خلالها واشنطن للقاهرة مساعدات عسكرية في شكل مبيعات أسلحة وتحولات ، مكنتها من استبدال أسلحتها السوفيتية القديمة ، فضلاً عن إجراء تدريبات عسكرية مشتركة منتظمة ، وتبادل المعلومات الاستخباراتية ، والتدريب ، والإنتاج المشترك للدبابات... الخ⁽²⁾ .

كذلك يمكن رصد بعض المثلث التي جلبتها المعاهدة ، والتي تتمثل في التالي :

1. محاولات إسرائيل المتكررة لاختراق الأمن القومي المصري عبر توظيف الجواسيس وشبكات التجسس .
2. محاولات إسرائيل المتعددة للحد من قدرات مصر العسكرية وممارسة الضغوط عليها
3. السياسة الإسرائيلية العدوانية تجاه الدول العربية وخاصة فلسطين ولبنان وسوريا .
4. السعي الإسرائيلي لتفويض الدور الإقليمي لمصر والهيمنة على المنطقة عبر "مشروع الشرق الأوسط الجديد" ، والهادف لإعادة هيكلة المنطقة وإقامة نظام إقليمي جديد يكون لها السيادة والريادة فيه⁽³⁾ .

⁽¹⁾ هدى زكريا وآخرون : 37 عاماً على كامب ديفيد .. هل تعرقل معاهدة السلام محاربة مصر للإرهاب في سيناء؟ .. جدل بين خبراء القانون الدولي حول تعديل الاتفاقية لزيادة أعداد القوات بسيناء ، اليوم السابع ، 17 سبتمبر 2015 .

⁽²⁾ ديفيد ماكوفسكي : استعراض مكاسب مصر من معاهدة السلام مع إسرائيل، معهد واشنطن لدراسات الشرق الأدنى ، المرصد السياسي 1772 ، 7 مارس 2011 .

<http://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/view/reviewing-egypts-gains-from-its-peace-treaty-with-israel>

⁽³⁾ د. صبحي عسيلة : معاهدة السلام المصرية . الإسرائيلية مرة أخرى ، مختارات اسرائيلية ، يوليو 2016 .

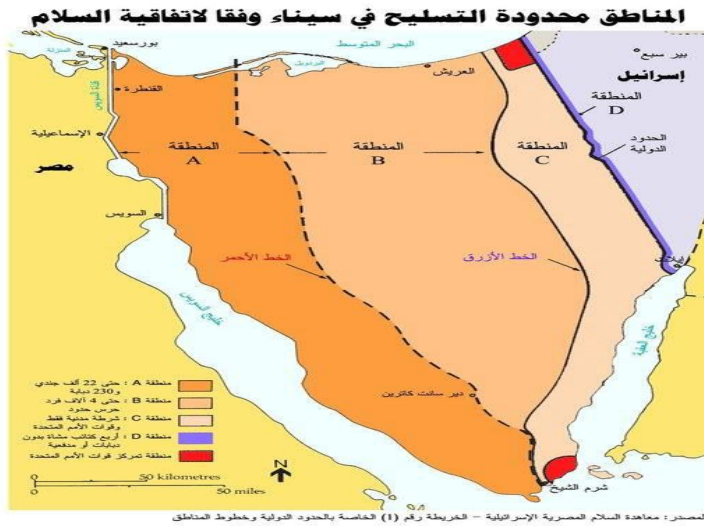
* فضلاً عن أن المعاهدة وبصورة عامة قد ضربت وحدة الصف العربي ، ودفعت المنطقة نحو حالة من التمزق والانقسام ، وسمحت للولايات المتحدة بفرض هيمنتها على المنطقة ، وأطلقت يد إسرائيل كي تعربد في المنطقة ، وأضعفت حركات المقاومة الفلسطينية ، وجعلت سيناء بمثابة رهينة في يد إسرائيل تستطيع إعادة احتلالها وقتما تشاء ، بعدما جعلتها منزوعة السلاح ، إضافة إلي أن المعاهدة كانت سبباً في توقف التنمية الاقتصادية الحقيقية في مصر وتضاعف ديونها الخارجية ووقوعها في أسر التبعية لمؤسسات التمويل الدولية⁽¹⁾ ، فضلاً عن أنها تشكل قيداً أبدياً على مصر نظراً لكونها غير محددة بمدة ، كما أن لها الأولوية على أية اتفاقيات سابقة أو لاحقة ، وأن الالتزامات الواردة بها واجبة التنفيذ حال التعارض مع أية التزامات مصرية مستقبلية.

وواقعياً فإن المعاهدة لم تنه حالة الصراع فيما بين البلدين لكنها منحتة شكلاً جديداً ، كالصراع على المكانة والدور والنفوذ والتأثير في أحداث المنطقة⁽²⁾ . إلا أنه مع نجاح ثورة 25 يناير في إسقاط نظام مبارك ، بدأت الدوائر السياسية تولي اهتماماً خاصاً بمستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية⁽³⁾ ، فاحتدم الجدل من جديد حول المعاهدة ، واختلعت الآراء وتنوعت بل وتعارضت ، ما بين تل أبيب وواشنطن من جهة والقاهرة من جهة أخرى ، حيث أصرت إسرائيل والولايات المتحدة علي الإبقاء عليها كما هي دون تعديل ، في حين انقسمت الآراء علي الجانب المصري ما بين فريقين :

الأول. رافض للمعاهدة ومطالب بإلغائها :

حيث يرى أنصار هذا الاتجاه ، أنه يجب إلغاء المعاهدة بأكملها ، لما تتضمنه من انتقاص من سيادة مصر على أراضيها⁽⁴⁾ ،

عبر القيود المفروضة على حجم القوات وعمق وجودها في سيناء ، حيث يفرض الملحق العسكري للمعاهدة قيوداً صارمة على عدد الجنود ونوعية الأسلحة التي تستطيع مصر نشرها في سيناء ، وكذا الأماكن المسموح بها على وجه التحديد ، كما يحظر تمركز أي قوات مصرية في المنطقتين (ب) و(ج)



<http://acpss.ahram.org.eg/News/16256.aspx>

(1) آلاء حمزة : تعديل بنود معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ممكن

<http://assabeel.net/news/2013/04/17/>

(2) محمود محارب : إسرائيل والثورة المصرية ، 21 أبريل 2011 .

<http://www.dohainstitute.org/release/0e05903f-117f-4759-b44a-a4b287223c13>

(3) شيرين ناشأت المنيري : مستقبل العلاقات المصرية . الإسرائيلية بعد الثورة ، السياسة الدولية ، 24 أكتوبر 2011

<http://www.siyassa.org.eg/News/1986.aspx>

(4) هدى زكريا وآخرون : مرجع سابق .

بخلاف قوات محدودة خفيفة التسليح أو من حرس الحدود⁽¹⁾.

ومن ثم ، فواقعياً وعلى ضوء الخريطة المرفقة ، تعتبر سيناء إلى حد كبير خارج إطار النفوذ المصري بسبب تلك القيود ، فضلاً عما ترتب على ذلك من خلل استراتيجي في ميزان القوى فيما بين مصر وإسرائيل ، والذي أحدث بدوره خللاً استراتيجياً في ميزان القوى العام في المنطقة لصالح إسرائيل⁽²⁾ ، وهو ما يحتم ويستوجب إلغاء المعاهدة .

والفريق الثاني. رافض للمعاهدة أو مؤيد لها ولكن يطالب بتعديلها :

ويطالب هؤلاء ، بغض النظر عن الرفض أو التأييد ، بضرورة تعديل المعاهدة لتحقيق مصالح مصر الاستراتيجية ، فنصوصها من منظورها تتضمن إخلالاً جسيماً بتلك المصالح وتنازل من سيادتها وأمنها القومي ، بما يستوجب إعادة النظر فيها وتعديلها وخاصة الملحق العسكري ، وتحديد المادة الثانية بفقرتها والمادة الثالثة بفقرتها ، أو إضافة بروتوكول أممي خاص بالمنطقة (ج) ، على غرار ملحق اتفاق ممر "صالح الدين" الذي أضيف عام 2005 ، بما يتيح إعادة ترسيم حدود المناطق أ ، ب ، ج ، وتعديل حجم ونوعية القوات التي يمكن نشرها في كل منها ، وتعزيزها بقوات من الصاعقة والشرطة العسكرية تكون قادرة على التتبع والمطاردة في المناطق الجبلية⁽³⁾.

ولقد كانت أحداث "إيلات" أغسطس 2011 وما أعقبها ، بمثابة الشرارة التي أشعلت حريقاً كبيراً ، حيث ثار الرأي العام المصري بشكل غير مسبوق ، وارتفعت المطالب بضرورة مراجعة العلاقات المصرية الإسرائيلية ، والملحق العسكري للمعاهدة وإعادة نشر القوات في المنطقة (ج) ، حيث أن مصر تحتاج من أجل حماية أمنها القومي وإحكام السيطرة على سيناء ، إلى إدخال قوات عسكرية وأمنية إضافية ، وهو ما يقتضي تعديلاً جوهرياً في نصوص المعاهدة⁽⁴⁾ ، حيث دار حديث جدي داخل المجلس العسكري آنذاك حول ضرورة التعديل على ضوء ذلك الخلل الأمني الذي كشفت عنه الأحداث⁽⁵⁾ ، فاعتبر المجلس وكذا العديد من الأحزاب والجماعات الإسلامية والعلمانية ، القيود التي تفرضها المعاهدة أنها إهانة للسيادة وللكرامة الوطنية⁽⁶⁾ ، وأن الحاجة أصبحت ماسة لتنقيحها وتعديلها وفقاً لمبدأ توازن المصالح وليس توازن القوى⁽⁷⁾.

⁽¹⁾ Ehud Yaari : The New Triangle Of Egypt , Israel , And Hamas , The Washington Institute For Near East Policy , Policywatch 2193 , Jan. 17 , 2014 .

⁽²⁾ بلال الحسن : ما هو مصير اتفاق السلام بين مصر وإسرائيل؟ ، الشرق الأوسط ، العدد 11962 ، 29 أغسطس 2011 .

⁽³⁾ بشير عبد الفتاح : إعادة اكتشاف معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ، المركز الفلسطيني للإعلام ، 28 أكتوبر 2012 .

⁽⁴⁾ Dareen Khalifa : Saving Peace : The Case For Amending The Egypt – Israel Peace Treaty , ICSR , Atkin Paper Series , Feb. 2013 , PP 1-18 .

⁽⁵⁾ عبد الزهرة الركابي: كامب ديفيد وإمكانية التعديل ، صحيفة الخليج الإماراتية ، 2 سبتمبر 2011 .

⁽⁶⁾ خالد الجندي : مصر وإسرائيل وفلسطين ، مركز سابان لسياسات الشرق الأوسط ، ذا كايرو ريفيو أوف جلوبال آفيرز ، 25 أغسطس 2012 .

<http://www.brookings.edu/ar/research/articles/2012/08/25-egypt-israel-palestine-elgindy>

⁽⁷⁾ Fahimeh Ghorbani : The Egyptian Revolution And Its Effects On The Iran-Egypt Relations Discourse .. An Iranian Quarterly , Vol. 10 , Nos. 1-2 , Winter-Spring 2012 , PP 1-22 .

وعلي ضوء تكرار الحوادث الارهابية استشعرت اسرائيل الخشية من تزايد انعدام الأمن وتحول سيناء إلى ملاذ للمتطرفين ولتهريب الأسلحة ، واحتمالية مهاجمة خطوط الشحن بخليج العقبة ، أو مطار إيلات والمراكز السكانية على طول الحدود ، استجابت بعد اتصالات عالية المستوى مع السلطات المصرية علي زيادة عدد القوات بالمنطقة (ج) ، إلا أنها أصرت أن يكون ذلك بناء علي موافقة منفصلة دون تعديل للمعاهدة أو ملاحقها ، فقامت مصر بنشر طائرات أباتشي وحاملات مدرعة وكتائب من الصاعقة ، مع قيامها بحملات استطلاعية بطائرات إف 16 ، وإدخال أعداد من الدبابات ، وتمركز عناصر من الجيش الثاني في العريش ووحدات من الجيش الثالث في أجزاء من جنوب سيناء⁽¹⁾. إلا أنه مع استمرار وتصاعد المواجهات بين الجيش المصري والجماعات الإرهابية "ولاية سيناء" التابعة لتنظيم "داعش" ، عاد الحديث يتصاعد مجدداً عن ضرورة إعادة النظر في المعاهدة⁽²⁾ ، حيث رأى عدد من الخبراء أنه بات حيوياً وملحاً أن تطلب وزارة الخارجية المصرية ذلك من إسرائيل بشكل رسمي ، وأن يشكل رئيس الجمهورية فريقاً من القانونيين والعسكريين والدبلوماسيين ، علي غرار فريق طابا لإدارة عملية المراجعة، والمطالبة بالتعديل تأسيساً على مبدأ التغييرات الجوهرية التي طرأت ، حيث نصت اتفاقية فيينا 1969 : على أن التغيير الجوهرية في الظروف يعد أحد الأسباب التي يمكن لأطراف المعاهدات الدولية الرجوع إليها في شأن التعديل⁽³⁾ ، علي أن يكون ذلك مصحوباً بحشد رأي عام دولي عبر حملات دبلوماسية وإعلامية واسعة النطاق لتوضيح هدف وضرورة التعديل لمجابهة التحديات الراهنة⁽⁴⁾.

ثانياً. تداعيات إعادة النظر في المعاهدة :

إن إسرائيل تدرك جيداً حجم مكاسيها الضخمة دولياً وإقليمياً من المعاهدة ، وبالتالي فإنها لن تتخلى عنها بسهولة وسوف تحافظ عليها باستماتة⁽⁵⁾ ، كما أنها ومعها الولايات المتحدة حريصتان علي اطالة أمدها دون تعديل ، حيث تتمسكان بموقفهما الرافض لذلك رغم التغيرات والتطورات التي حدثت ، وتوفر مسوغات قانونية لإعادة النظر وفقاً للقانون الدولي . وعلي الجانب الآخر ، فإن الجيش المصري يدعم المعاهدة دعماً قوياً انطلاقاً من إدراك مدى أهميتها ، فضلاً عن قناعة الكثير من الخبراء بأن قرار إلغائها أو الانسحاب منها سيكون قراراً سياسياً خطيراً له تداعياته الخطيرة ، وأنه سوف يفتقد السند القانوني إلا في حالة واحدة وهي الدفع ببطلان المعاهدة من الأساس، وهو أمر صعب للغاية⁽⁶⁾ .

* ومن ثم يمكن رصد التداعيات الآتية حال إقدام مصر علي إلغاء المعاهدة :

⁽¹⁾ Ehud Yaari : Op. Cit .

⁽²⁾ العالم العربي : هل تنهار معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، 7 مايو 2016 .

https://arabic.sputniknews.com/arab_world/201605071018657539

⁽³⁾ د. أيمن سلامة أستاذ القانون الدولي وعضو المجلس المصري للشؤون الخارجية : في ، هدى زكريا، مرجع سابق .

⁽⁴⁾ د. عادل عامر : كيفية تعديل اتفاقية كامب ديفيد ، المركز الديمقراطي العربي ، 4 مارس 2016 .

<http://democraticac.de/?p=28684>

⁽⁵⁾ العميد صفوت الزيات خبير الشؤون العسكرية : في ، هبة صلاح ، العلاقات المصرية الإسرائيلية في ظل الرئيس الجديد؟ ، المصريون ، 22 يونيو 2012 .

⁽⁶⁾ السفير معتمد الأمير ، هيئة سفراء مجلس الوحدة العربية والتعاون الدولي : في ، مروة الأسويطي ، السفير معتمد الأمير يطالب بضرورة إعادة النظر في معاهدة كامب ديفيد ، 4 نوفمبر 2013 .

<http://www.shbabmisr.com/t~27701>

أولاً. إن هذا القرار سيكون بمثابة إعلان حرب⁽¹⁾ ، وسيفتح علي مصر جهة مع واحد من أشرس الجيوش والمزود بأسلحة أمريكية حديثة⁽²⁾، ولقد هدد "نتنياهو" أكثر من مرة بتدخل قوات جيش الدفاع في سيناء ، تحت زعم القضاء علي الإرهاب ، وهو ما تزامن مع تبني دوائر صهيونية دولية لاستراتيجية دعائية للتشهير بما وصفته بالعجز المصري عن حفظ الأمن في سيناء ، في مواجهة الإرهابيين الذين يستهدفون أمن إسرائيل والمصالح الغربية والأمريكية ، وذلك بهدف حشد رأي عام دولي داعم للقبول بتدخل دولي أو إسرائيلي في سيناء⁽³⁾. ورغم استبعاد البعض لإمكانية نشوب مواجهة عسكرية بين الدولتين حال إلغاء المعاهدة ، نظراً لوجود الكثير من العوامل التي تحول دون ذلك، إلا أن الاحتمال يظل من منظور آخرين قائماً ، في الوقت الذي لا تسمح فيه الظروف الاقتصادية لمصر بتحديث جيشها وتزويده بالسلاح الذي يجعله قادراً على مواجهة إسرائيل ، اذا ما قررت إعادة احتلال سيناء رداً على قرار الإلغاء⁽⁴⁾ .

ثانياً. توصف المعاهدة دوماً بأنها ذات ثلاثة أرجل ، أي مصر وإسرائيل والولايات المتحدة⁽⁵⁾ ، ولعل الواقع يؤكد علي الارتباط الوثيق فيما بين المعاهدة والمساعدات الأمريكية لمصر ، وعلي حد وصف "الجيروزاليم بوست" : " فإن المعاهدة تعد القاطرة التي تسحب المساعدات إلي مصر من الكونجرس⁽⁶⁾ . ومن هنا فإن إسرائيل تهدد بأن إلغائها سيكون كفيلاً بتلغيم العلاقات المصرية الأمريكية ، حيث يرجح أن تلجأ إسرائيل إلى كافة أساليب الضغط عبر اللوبي اليهودي ، لحمل الولايات المتحدة علي وقف معوناتها لمصر حال اقدامها علي إلغاء المعاهدة ، وهيضربة قاصمة لن تقوى مصر علي تحملها⁽⁷⁾ .

ثالثاً. تدعي إسرائيل بأن إلغاء المعاهدة سوف يهدد السلام والاستقرار بالمنطقة ، ويعيد المواجهات والصراعات ، وإذا كانت إسرائيل في ظل المعاهدة قد خرقتها أكثر من 56 مرة عسكرياً وسياسياً، فإن من شأن إلغائها إعطاءها الذريعة لمواصلة عدوانها وتجاوزاتها⁽⁸⁾ .

رابعاً. لا جدال أن تغييراً في طبيعة ومستوى العلاقات الثنائية سوف يطال كافة الجوانب ، خاصة الاقتصادية والتجارية ، وهو ما تهدد به تل أبيب بالفعل حال الإلغاء⁽⁹⁾ .

(1) د. إبراهيم أحمد أستاذ القانون الدولي بجامعة عين شمس : في ، هدى زكريا وآخرون ، مرجع سابق .

(2) Gil Yaron : Op. Cit .

(3) بشير عبد الفتاح : مرجع سابق .

(4) غسان العزي : مستقبل العلاقة المصرية - الإسرائيلية بعد الرئيس مبارك ، 1 مارس 2011 .
<http://www.confluences-mediterranee.com/article3072,3072>

(5) Itzhak Levanon : Op. Cit .

(6) جيروزاليم بوست : المساعدة الأمريكية لمصر مرتبطة باتفاقية السلام ، 13 يونيو 2013 .

(7) رفعت سيد أحمد ، مدير مركز يافا للدراسات الاستراتيجية : في ، أمل علام ، مرجع سابق .

(8) د. محمد المجذوب : الأساس القانوني لإلغاء معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل ، جريدة الشعب ، 5 يناير 2012 .

(9) د. عادل عامر : المشروعات الاقتصادية الإسرائيلية بمصر ، الصدى نت ، 22 يوليو 2016 .

خامساً. سوف يحدث خلل أمني كبير في ضبط الحدود بين الدولتين ، فإلغاء المعاهدة سيحدث كارثة وخطر على الحدود المصرية ، يؤدي إلى تداعيات أمنية داخلية تهدد أمن واستقرار المجتمع .

سادساً. إن حدوث الإلغاء دون تراض مع الجانب الإسرائيلي سوف يظهر مصر بمظهر الدولة التي لا تحترم تعهداتها الدولية ، وهو ما يزرى بمكانتها داخل المجتمع الدولي وقد يعرضها للمسألة الدولية ولعدد من الاجراءات الجماعية ، كالتدخل العسكري في سيناء ، أو عقوبات الاقتصادية أو تجميد عضويتها في عدد من المؤسسات الدولية أو حرمانها من بعض المكتسبات الدولية⁽¹⁾ .

ومما تقدم يستبين أن فكرة الإلغاء في الوقت الراهن يكتنفها الكثير من المخاطر والصعوبات ، ومن ثم فإن المرجح بل والمناسب هو إجراء تعديل لبعض نصوص المعاهدة وخاصة الترتيبات الأمنية⁽²⁾ ، وذلك عن طريق تشكيل عدد من اللجان التشاورية والتفاوضية مع الجانب الإسرائيلي .

المبحث الخامس :مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية

تتسم العلاقات المصرية الإسرائيلية بكونها شديدة الخصوصية والحساسية ، وذلك نظراً لكونها لا تعبر عن علاقة ثنائية بين دولتين ، بل علاقة ثلاثية وأحياناً رباعية ، فعندما تتعامل مصر مع إسرائيل تدرك جيداً أنها تتعامل في ذات الوقت مع طرف ثالث هو الولايات المتحدة بل ورابع هو الاتحاد الأوروبي ، وبالتالي فإن مسار هذه العلاقات يؤثر بالسلب أو الإيجاب على مسار علاقات مصر بهذه الأطراف⁽³⁾ ، ومن هنا نلاحظ أن جميع الإدارات الأمريكية المتعاقبة حرصت على تعزيز التعاون المصري الإسرائيلي ، واستخدمت هذا الهدف دوماً لتبرير استمرار تقديمها للمساعدات لمصر⁽⁴⁾ .

ورغم تنامي وتيرة التعاون وتحسن العلاقات الثنائية ، وخاصة بعد تولي الرئيس "السياسي" الحكم بالنظر إلى عدد من المؤشرات : كاتفاق شراء الغاز 2014 ، وتقديم مصر لطائرات هليكوبتر للمساعدة في إطفاء حرائق حيفا 2016 ، وعودة السفراء بين البلدين عامي 2015 ، 2016...الخ⁽⁵⁾ ، إلا أن المراقب يمكنه الوقوف على عدد من التحديات تشكل حجر عثرة في وجه العلاقات الثنائية ، والتي يمكن اجمال أهمها في الآتي⁽⁶⁾ :

(1) د. أحمد فوزي استاذ القانون الدولي بجامعة القاهرة : في ، أمل علام ، إلغاء كامب ديفيد... هل يصبح أخطر نتائج ثورة يناير؟! ، مصرس ، 6 مايو 2011 .

(2) د. محمد عبدالسلام : الاختبار الأول .. إلى أين سيصل توتر العلاقات المصرية . الإسرائيلية ؟ ، السياسة الدولية ، 10 سبتمبر 2011 .

(3) فيفي هويدي : العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد ثورة .. عن السم الذي تجرعناه مضطرين ، الشبكة العربية العالمية ، 22 أكتوبر 2012 .

<http://www.globalarabnetwork.com/studies/8766-2012-10-23-00-37-21>

(4) Michele Dunne : Op. Cit .

(5) Patrycja Sasnal & Michał Wojnarowicz : Op. Cit .

(6) عبد العليم محمد : العلاقات المصرية الإسرائيلية في عهد مبارك ، مرجع سابق .

1. تحدي الأمن الإقليمي والقيادة :

حيث أن مستقبل وتطور العلاقات رهين بتحقيق الاستقرار والأمن الإقليمي ، وتغيير التوجهات الإسرائيلية من خلال إقرار السلام وحقوق الشعب الفلسطيني ، والانسحاب من الأراضي العربية ، والبعد عن النزعة العدوانية ، التي أضحت إسرائيل في ظلها مصدراً للتهديد ، وفيما يتعلق بقيادة المنطقة فإن إسرائيل تنزع دوماً نحو السيطرة وقيادة المنطقة بما يخل بموازين القوى ويضع مفاتيح كثير من القضايا في يدها ، ومن ثم فإن هاجس الأمن الإقليمي والقيادة يشكلان تحدياً كبيراً أمام تطور العلاقات بين البلدين .

2. التحدي النووي الإسرائيلي :

تتمسك مصر بضرورة توقيع إسرائيل على معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية وإخضاع منشآتها لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، في حين ترفض إسرائيل ذلك وبشدة ، حيث تعتمد وتؤيدها في ذلك الولايات المتحدة ، علي "سياسة الغموض النووي" ، فلا تعترف ولا تنفي امتلاكها لتلك الأسلحة ، التي ترى فيها مصر تهديداً خطيراً لأمنها وأمن شعوب المنطقة ، وهو ما يفتح الباب أمام سباق للتسلح في المنطقة .

3. التحدي الإيراني :

تنظر مصر إلي إيران كمنافس قوي لها على الساحة الإقليمية ، وأن تنامي دورها في المنطقة يشكل خطراً كبيراً علي السياسة المصرية وينعكس في أحد جوانبه على العلاقات مع إسرائيل ، حيث تطرح إيران نفسها كقوة إقليمية ذات تطلعات نووية تحرص علي تحقيقها ، وهو ما قد يدفع مصر للحصول على سلاح نووي حال امتلاك إيران له ، وهو ما سيخلق تدهوراً في العلاقات المصرية الإسرائيلية ، حيث أن حجة الحصول على هذا السلاح لمواجهة إيران لن تقنع إسرائيل ، التي ستعتبره موجهاً ضدها ، ومن ثم ستسعى وبقوة لمنع ذلك كما فعلت مع العراق ، وعندئذ تتوتر العلاقات الثنائية بدرجة كبيرة .

4. تحدي عملية السلام :

إن استكمال عملية السلام على المسار الفلسطيني تعد أحد أهم المحددات لمستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية بشكل خاص والعربية الإسرائيلية بشكل عام ، فلا جدال أن حل القضية الفلسطينية يشكل أهم التحديات أمام تطور هذه العلاقات ، حيث أن تلك القضية لا تتعلق فحسب بالأمن الإقليمي العربي بل تتعلق أيضاً بالأمن القومي المصري ، ومن غير المتوقع أن يتحول السلام البارد بين البلدين إلى سلام دائم ، كما تتمنى إسرائيل ، إلا مع استكمال عملية السلام .

5. الأوضاع في سيناء :

رغم اعترافها بالسيادة المصرية الكاملة علي سيناء ، فإن معاهدة السلام قد فرضت ، كما سبق ، قيوداً صارمة على انتشار القوات المصرية فيها ، وهو الأمر الذي ينظر إليه من قبل كافة التيارات السياسية ودوائر الأمن القومي المصري على أنه أمر مجحف للسيادة المصرية ، في الوقت الذي تتمسك فيه إسرائيل بقوة باحترام تلك النصوص بل وتتحسب لانتهاكها عبر استعدادات عسكرية ، ومن ثم فإن أي إجراء مصري لخرق أو تجاوز تلك القيود ، سوف يفجر ردود فعل إسرائيلية سلبية تؤثر علي مسار العلاقات وتقود إلي قدر كبير من التوترات والأزمات .

* سيناريوهات مستقبل العلاقات الثنائية علي ضوء معطيات الواقع :

وفي هذا الصدد يمكن رصد ثلاثة سيناريوهات محتملة ، كالتالي :

السيناريو الأول. الحرب والمواجهة العسكرية :

إن معاهدة السلام لم تلغ فرضية اندلاع حرب جديدة فيما بين الطرفين ، وهي المواجهة التي وإن كان يستبعلها الكثيرون إلا أن هناك من يقتنع باحتماليتها بل ويتوقعها ، فـ "إيهود إيلام" توقع حدوثها في السطر الأول من كتابه "الحرب القادمة بين مصر وإسرائيل" ، ورجح أن سيناء ستكون أرض المعركة ، وأنها ستكون حرباً حاشدة بين مصر وإسرائيل بعيداً عن العرب الذين سيعانون وقتئذ تدهوراً شاملاً، كما أكد علي أن الجيش الإسرائيلي سوف يسعى من خلالها لاحتلال مناطق في سيناء بهدف إضافة عمق استراتيجي أولدفع القوات المصرية إلى الخلف⁽¹⁾ .

ورغم كونه السيناريو الأخطر إلا أن هناك من يرجحه ويدعو إليه علي كلا الجانبين ، فالواقع يشير إلي أن الخطاب الإسرائيلي المتشدد تجاه مصر مازال متواصلاً ، فعلي سبيل المثال دعا اليميني "حاييم بن بتساح" حكومته إلي إلغاء المعاهدة ووقف أي مظهر للسلام مع مصر ، أيضاً دعا " بن أليعازر" بالتشدد في التعامل مع مصر ، وذلك عقب اعتقالها للجاسوس "إيلان جراييل" ، فضلاً عن تصريحات "نتنياهو" ، بأن السلام مع مصر ليس كنزاً استراتيجياً ولكنه شوكة في حلق إسرائيل ، وأنه أبلغ الرئيس الأمريكي بأن إسرائيل لن تستطيع ضبط النفس إلى ما لا نهاية ، وأنها قد تلجأ إلى إعادة احتلال سيناء عند الحاجة ، كما عبرت كثير من العناصر الإسرائيلية الأخرى عن ذات التوجه.

وعلي الجانب الآخر ألمح محمد البرادعي ، المدير السابق لوكالة الطاقة الذرية ، إلي هذا السيناريو إبان ترشحه للرئاسة ، واصفاً إياه بالسيناريو الأخطر الذي يخشاه الطرفان ، مؤكداً علي أنه حال فوزه سوف يتخذ قراراً بفتح المعابر مع غزة عند حدوث أي هجوم إسرائيلي ، وأنه سوف يبحث طرق تنفيذ اتفاقية الدفاع العربي المشترك للاصطفاف العربي في مواجهة إسرائيل⁽²⁾، إلا أن الواقع يؤكد أن الساسة المصريون حريصون على السلام ، ولا يتوقعون أي صراع مع الإسرائيليين إلا إذا أقدموا هم علي ذلك ، أو أضروا بالمصالح القومية لمصر ، وأنهم لن يحاربوا إسرائيل أبداً بالنيابة عن غيرهم⁽³⁾ .

⁽¹⁾ Ehud Eilam : The Next War Between Israel And Egypt .. Examining A High-Intensity War Between Two Of The Strongest Militaries In The Middle East, London , Vallentine Mitchell , 2014 .

⁽²⁾ دار الإعلام العربية: مرجع سابق .

⁽³⁾ هيثم حسنين : مستقبل العلاقات المصرية الإسرائيلية .. القاهرة أكثر التزاماً بالسلام من التطبيع ، معهد واشنطن لسياسة الشرق الأدنى ، 18 فبراير 2017 .

ومع ذلك فإن بعض المحللين يرجح اندلاع تلك الحرب نتيجة لشعور متبادل بالتهديد أو الوقوع في شرك الحسابات الخاطئة ، أو حال اقدام الحكومة المصرية علي افتعال أزمة بهدف إلهاء الشعب عن مشاكلها الداخلية ، أو حال دفع الشعب لقيادته نحو مواجهة مع إسرائيل علي إثر عدوان أو تطور ما في غزة⁽¹⁾.

وعلي كل ، فإنه وإن كان من غير المتوقع أن يخوض المصريون حرباً قريبة ضد إسرائيل ، إلا أن ذلك لا يمنع من تفاقم المشكلات المتعاقبة ، والذي يعتقد بعض المحللين أنها قد تقود إلي انجراف طبيعي محتمل نحو الصراع⁽²⁾، رغم عدم ترجيح حدوث ذلك خاصة علي المدى القريب والمتوسط .

السيناريو الثاني. التحسن التدريجي وتمتين التعاون :

ويرتكز هذا السيناريو ، ولعله الأقرب للتحقق ، علي امكانية تدشين عدداً من الأسس والدعائم القوية للعلاقات ، من خلال تحقيق عدة أهداف في المستقبل ، في مقدمتها بناء روابط أقوى للتفاهم المتبادل والتسامح بين الشعبين ، وتعزيز حوار ثقافي أوسع ، وتنمية ثقافة السلام والتعايش⁽³⁾ ، ولعل ذلك يتأتى من خلال الابتعاد عن فكرة إلغاء المعاهدة ، مع امكانية تعديلها بما يتفق ومصالح الطرفين ، مع وضع استراتيجية وبرنامج زمني للتغلب على العقبات التي تعوق تقدم العلاقات في كافة المجالات ، وفي مقدمتها الخطاب الديني الذي يتبناه غالبية رجال الدين في مصر ، الذين لا ينقطعون عن وصف اليهود بقتلة الأنبياء وأحفاد القردة والخنازير⁽⁴⁾ ، وهو ما فطن إليه الرئيس "السيسي" وحذر من عواقبه ، خلال أكثر من 10 مناسبات مختلفة ، كان أبرزها في 8 ديسمبر 2015⁽⁵⁾ . بالإضافة إلي إزالة المعوقات الأمنية أمام سفر المصريين إلي إسرائيل ، أيضاً السعي لتنفيذ الوعد بإنشاء مركز أكاديمي مصري في تل أبيب يحاكي المركز الأكاديمي الإسرائيلي في القاهرة ، مع اقتران ذلك بتدشين عدد من برامج التبادل الطلابي مع الجامعات الإسرائيلية ، بما ينمي وأواصر العلاقات في هذا الشأن⁽⁶⁾ ، فضلاً عن مجالات التعاون الأخرى التي يمكن البناء عليها ، كالكنولوجيا والزراعة والصحة وغيرها⁽⁷⁾.

(1) أحمد ياسر ، جيروزلم : حرب قادمة بين مصر وإسرائيل ، اليوم الجديد ، 6 مارس 2016 .

<http://www.elyomnew.com/news/24hours/2016/03/06/46704>

(2) Mohamed Elshinnawi : Op. Cit .

(3) Moomen Sallam & Ofir Winter : Egypt And Israel : Forty Years In The Desert Of Cold Peace , Strategic Assessment , Vol. 20 , No. 3 , Oct. 2017 , PP 21-34 , P 32 .

(4) Haisam Hassanein : Enhancing Egyptian-Israeli Ties Under The Trump Administration , The Cipher Daily Brief , April 2 , 2017 .

<https://www.thecipherbrief.com/enhancing-egyptian-israeli-ties-under-the-trump-administration>

(5) إيمان محمود : 10 مناسبات وجه خلالها السيسي بضرورة تجديد الخطاب الديني ، مصرأوي ، 8 ديسمبر 2016 .

http://www.masrawy.com/News/News_Egypt/details/2016/12/8/997215/10-

(6) Haisam Hassanein : Op. Cit .

(7) Michele Dunne : Op. Cit .

السيناريو الثالث. التحالف :

ويتحقق هذا السيناريو مع تنامي وتواتر التعاون القوي والعميق بين البلدين ، ولعل ذلك هو ما يحدث بالفعل منذ تولي الرئيس "السيسي" الحكم ، حيث تشهد العلاقات مستويات غير مسبوقة من التعاون والتنسيق ، وهو ما امتدحه مؤخراً الجنرال "يائير جولان" نائب قائد الجيش الإسرائيلي . وعلى الجانب الاقتصادي فإن الرئيس السيسي يتابع بنفسه ويرحب بفرص التنمية مع إسرائيل ، والمشروعات المشتركة كتحلية مياه البحر والسياحة وغيرها ، كما صعدت إسرائيل من درجة ومستويات تعاونها ومساعدتها لمصر في العديد من المجالات وخاصة الطاقة والزراعة والري والغاز ، ما يؤشر إلى درجة عالية من الازدهار للعلاقات قد تقود في المستقبل إلى مستوى أقرب إلى التحالف⁽¹⁾.

وفي هذا الصدد يري عدد من المحللين ، أن التقارب والتحالف مع إسرائيل يشكل السياسة الراهنة للرئيس "السيسي" ، والذي يؤكد علي أن مصر قد دخلت مرحلة جديدة في علاقاتها مع إسرائيل سوف تصل إلى مستوى غير مسبوق ، وخاصة علي الصعيد العسكري والسياسي ، وأن إسرائيل قد أصبحت قاب قوسين أو أدنى من أن تكون حليفاً استراتيجياً لمصر⁽²⁾ ، إلا أن الوصول إلى ذلك المستوي مشروط ، وفقاً لرؤية كثيرين ومنهم د. عمرو حمزاوي ، بالتوصل إلى تسوية سلمية للقضية الفلسطينية وإقامة دولة فلسطينية مستقلة ، ووقف الاستيطان ، وتبني إسرائيل وبصورة جدية لتوجه جديد غير عدواني تجاه دول المنطقة⁽³⁾.

* وانطلاقاً مما تقدم ، فإنه يمكن الخروج بعدد من التوصيات تساهم في خلق مناخ جيد ومثمر للعلاقات المصرية الاسرائيلية خلال المرحلة القادمة ، ومنها :

1. بلورة رؤية وطنية توافقية حول مستقبل العلاقات مع إسرائيل ، تركز علي متطلبات المصلحة الوطنية والأمن القومي المصري .
2. إجراء عملية تقييم وتقويم شاملة للعلاقات علي ضوء معطيات الواقع دولياً وإقليمياً ، وتطورات الأحداث الداخلية منذ تنحي مبارك في 2011 .
3. السعي وبصورة رسمية خلال المرحلة القادمة إلي تعديل معاهدة السلام ، بما يتوافق مع المتطلبات الراهنة للأمن القومي المصري .
4. الدخول في مفاوضات رسمية مع إسرائيل بهدف إعادة النظر في كافة الترتيبات الأمنية في سيناء ، وإعادة انتشار القوات المصرية خاصة في المنطقتين (ب) و(ج) .
5. إعادة النظر في مفهوم التطبيع المختلف عليه ، وتدشين أسس جديدة للعلاقات لا تكون معاهدة السلام وحدها محور ارتكازها .
6. تدشين أسس جديدة للعلاقات الاقتصادية ، تكون المصالح المصرية هي الأساس الأوحد والحاكم لها .

⁽¹⁾ Moran Stern : Op. Cit .

⁽²⁾ محمود جمال : الجيش المصري وإسرائيل .. تحولات العقيدة ، القاهرة ، المعهد المصري للدراسات ، دراسات استراتيجية ، 9 أبريل 2018 .

⁽³⁾ Mohamed Elshinnawi : Op. Cit .

7. حتمية قيام الحكومة المصرية ودون إبطاء بمراجعة كافة سياساتها حول سيناء ، ووضع الخطط والبرامج العاجلة لتنميتها وإعمارها .
8. إنشاء مركز أو وحدة لإدارة الأزمات ، يناط به وضع الخطط والبرامج الكفيلة بؤاد أية أزمة في العلاقات الثنائية قبل استفحالها ، بما يحافظ على المصالح المشتركة ويدعم استمرارية التعاون⁽¹⁾.

الخاتمة

- من خلال التحليل العلمي لطبيعة وتطور العلاقات المصرية الإسرائيلية خلال المراحل المتعاقبة ، ولأسيما ما بعد ثورتي 25 يناير 2011 و30 يونيو 2013 ، وعلي ضوء التوصيات السابقة ، فإنه يمكن تبيان الآتي :
1. إن العلاقات بين مصر وإسرائيل تحكمها العديد من المحددات التاريخية والسياسية والأمنية والثقافية ، وترتكز على عدد من القضايا المحورية التي تمس مصالح الطرفين .
 2. أن هناك تناقض واضح وصارخ في الأسس التي بنيت عليها هذه العلاقات وبخاصة معاهدة السلام ، التي كبلت مصر بالعديد من القيود وحدت من حرية حركتها السياسية ، وانتقصت من سيادتها علي سيناء .
 3. أنه بات من الضروري إعادة تصويب مسار العلاقات ، عن طريق إعادة ضبط الأسس التي تقوم عليها وتعديل معاهدة السلام بما يتوافق مع المصالح المصرية والأمن القومي المصري.
 4. إن زيادة قدرة مصر بدرجة عالية في مجال حريها ضد الجماعات الارهابية علي أرض سيناء وحسم تلك المواجهة ، رهين بهذا التصويب وذلك الضبط للعلاقات الثنائية .
 5. يرجح أن تشهد هذه العلاقات في المستقبل المنظور وخلال حكم الرئيس "السياسي" نقلة نوعية ، ومزيد من التعاون المثمر القائم على توازن وتبادل المصالح .

* ومن ثم ، خلصت الدراسة إلى ضرورة بل حتمية تدشين مصر لاستراتيجية جديدة في علاقتها مع إسرائيل ، مع وجوب إعادة النظر بالمراجعة والتعديل لبنود معاهدة السلام المبرمة بين البلدين 26 مارس 1979

⁽¹⁾ د. عواطف عبد الرحمن: التطبيع بين مصر وإسرائيل في ميزان المستقبل ، الحياة اللندنية ، 25 نوفمبر 2017 .

منصوري نوال

باحثة في طور دكتوراه علوم سياسية

جامعة الجزائر3

ملخص:

لقد تزايدت هجرة الكفاءات أو العقول العربية في السنوات الأخيرة نتيجة تأثير عوامل متعددة منها عدم توفر الظروف المادية الملائمة، ضعف الاهتمام بمجال البحث العلمي، بالإضافة الى المشاكل والاضطرابات السياسية والأمنية في بعض الدول العربية، هذا التعدد في الأسباب هو الذي يغذي النزوح القوي للهجرة. فمنذ ستينيات وسبعينيات القرن الماضي وإشكالية هجرة العقول والكفاءات طرحت نفسها في العديد من الدول النامية، فهي ليست بالقضية الجديدة ولكن الحديد فيها هو تنوع أشكالها وارتفاع وتيرتها بشكل ملفت للانتباه. وتتناول هذه الورقة البحثية موضوع هجرة الكفاءات العربية من خلال دراسة وتحليل هذه الظاهرة، والبحث في دور السياسات العامة للدولة في جلب هذه الأدمغة ومحاولة اقتراح بعض الآليات التي تمكن المجتمعات العربية من الاستفادة من الكفاءات المهاجرة.

الكلمات المفتاحية: هجرة الكفاءات، هجرة العقول، الدولة، السياسات الحكومية

Abstract:

There has been an increase in the migration of Arab brains or minds in recent years due to the influence of several factors, including the lack of adequate material conditions, the lack of interest in the field of scientific research, and the political and security problems and disturbances in some Arab countries.

Since the 1960s and 1970s, the problem of brain drain and competencies has been present in many developing countries,

It is not the new issue, but the iron is the diversity of its forms and the height and frequency of attention.

This research paper deals with the issue of the migration of Arab competencies through studying and analyzing this phenomenon, research on the role of public policies in bringing these brains and trying to propose some mechanisms that enable Arab societies to benefit from migratory skills.

Keywords: brain drain, brain drain, state, government policies

مقدمة:

الهجرة ظاهرة بشرية قديمة تعني في أبسط معانيها الانتقال من مكان الى آخر فرديا او جماعيا بحثا عن وضع أفضل اجتماعيا كان او اقتصاديا او سياسيا، وبمرور الزمن تعددت أغراضها فمن هجرة استكشاف أراضي جديدة الى هجرة للتبادل الحضاري والثقافي وهجرة قسرية نتيجة أوضاع إنسانية وكوارث طبيعية أو نتيجة الحروب بين القبائل، لكنها كانت هجرة بسيطة لم تشكل مشكلة أو أزمة، أما في عصرنا الحالي تغير هذا المفهوم وأصبحت الهجرة لها قوانين تضبطها تضعها الدول واتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة

ومع بروز التحولات الكبرى التي شهدها العالم منذ بداية الألفية الثالثة وتفاقم تداعيات العولمة توسعت الهوة الاقتصادية والتنموية بين دول متقدمة ودول في طريق النمو، وعليه تكونت رغبة شديدة لدى شعوب هذه الدول خاصة فئة الشباب للاستفادة من التطور المتوفر لدى الدول المتقدمة عن طريق الهجرة بمختلف الطرق.

ونظرا للقيود التي تفرضها الدول المستقبلية على الهجرة وعلى رأسها الدول الأوروبية برزت وانتشرت أنماط عديدة من الهجرة من بينها اللجوء، الهجرة غير الشرعية وهجرة الدمغة والكفاءات العلمية، حيث أضحت تشكل هذه الأخيرة هاجسا مخيفا للحكومات والمنظمات على حد سواء، فتحوّلت النظرة إلى الهجرة من مجرد ظاهرة اجتماعية إلى قضية عالمية معقدة ومتعددة الأبعاد يصعب تحديد حجمها.

وتعتبر المنطقة العربية من أهم المناطق التي تبرز فيها الهجرة بشكل كبير، إلا أنه ارتفع في السنوات الأخيرة عدد المهاجرين خاصة ذوي الكفاءات الى أوروبا من شمال افريقيا عبر دول المغرب العربي، فأصبحت هذه الدول ليست فقط دول مصدرة بل مستقبلية ودول عبور ومن بينها الجزائر التي تعتبر واحدة من أكبر ممرات العبور لعشرات الأدمغة المهاجرة إلى الضفة الشمالية للمتوسط ليس فقط منها بل من كل الدول الافريقية،

وهو ما يستوجب عليها وضع خطط واستراتيجيات الاسترجاع هذه الكفاءات.

إشكالية الدراسة:

تحتل ظاهرة الهجرة صدارة الاهتمامات الدولية والوطنية لاسيما في ظل التحولات الراهنة والتوجه المتزايد نحو العولمة، وهو ما ساهم بشكل كبير في بروز أنواع جديدة لهذه الظاهرة.

وفي هذا المنحنى وعلى ضوء ما تقدم تتبلور لنا معالم إشكالية البحث والتي تتمحور حول:

ما هي أهم الآليات التي يمكن اعتمادها من طرف الحكومات لجلب الكفاءات المهاجرة؟

وانطلاقا من هذه الإشكالية، ويهدف تغطية الجوانب المختلفة للموضوع ارتأينا طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماذا نعني بظاهرة هجرة الكفاءات والعقول العربية؟
- ماهي الأسباب الحقيقية المؤدية الى هجرة الكفاءات؟ وفيما تتمثل آثارها وانعكاساتها على المجتمعات؟
- ما هي أبرز آليات الممكن انتهاجها من طرف الحكومات من اجل استرجاع الكفاءات المهاجرة أو الاستفادة منها؟
- ماهي الحلول المقترحة كي نجعل من الكفاءات المهاجرة ورقة رابحة لتنمية بلدها الأصلي؟

أهداف الدراسة:

نحاول من خلال هذه الورقة البحثية تسليط الضوء على حركية الظاهرة ومحاولة رصد مظاهرها وتأثيراتها على رسم السياسة الخارجية للدول في ظل تصاعد الخطاب السياسي المعارض لتواجد المهاجرين والسياسة المتشددة للهجرة، والبحث في الأسباب التي تجعل الشباب العربي، الجزائري وخاصة ذوي الكفاءات يهاجرون الى الضفة الشمالية، وتشخيص دور الحكومات في استرجاع هذه الكفاءات الشبابية المهاجرة وإعادة ادماجها في المجتمع. حيث تسعى الدراسة الى التركيز على هذا الموضوع الحيوي، الذي يجب أن ترصد له الإمكانيات والجهود من قبل المؤسسات والمراكز البحثية المعنية بالشأن العلمي للبحث في إيجاد حلول سريعة وفاعلة للحد من هذه الظاهرة.

أدبيات الدراسة:

- مقالة لأبو غمجة نصرالدين محمد بعنوان " هجرة العقول العربية: مقترحات عملية ورؤى مستقبلية للمواجهة"، الصادرة في مجلة الدراسات المستقبلية، سنة 2016 حيث تتناول هذه الدراسة مسألة هجرة العقول العربية وتأثيرها على برامج التنمية المستدامة في الوطن العربي.
- دراسة لـ بوقال نسيم وعطيوي سميرة تحت عنوان: "هجرة الكفاءات: التحول من مفهوم استنزاف العقول الى مفهوم الكسب المشترك"، وتسعى هذه الدراسة إلى التعرف عن قرب على مفهوم هجرة الكفاءات وأهم مسبباتها وتسلط الضوء على أهم الآليات الممكن أن تعتمدها الدول بهدف الحفاظ على المورد البشري الكفاء.

المنهج المتبع:

نظرا لطبيعة الموضوع واتساع جوانبه ارتأينا توظيف نوع من التكامل المنهجي لمحاولة الاقتراب من الظاهرة والإشكالية محل الدراسة فاعتمدنا على المناهج التالية:

- استخدمنا في الجانب النظري المنهج الوصفي فيما يتعلق بسرد مختلف المفاهيم الخاصة بالهجرة، أما المنهج التحليلي فقد ساعدنا في تحليل مختلف المفاهيم المترابطة في هذه الدراسة.
- وأیضا المنهج التاريخي الذي يمدنا بالجانب الوصفي في دراسة الظواهر في إطارها الزماني والتطورات التي لحقت بها فالمنهج التاريخي لا يكتفي بسرد الوقائع وتكديسها ولكنه يقدم تصورا للظروف التي تحكم ميلاد الظواهر أو اندثارها، فمن خلال هذا المنهج نحاول رصد أهم الظروف والأسباب التي ادت الى طرح الهجرة في واقع المجتمع العربي.

تقسيم الدراسة:

إن الإلمام بمختلف جوانب الموضوع ومعالجة الإشكالية المطروحة بالإضافة الى تبيان صحة الفرضيات من عدمها يستدعي تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور على النحو التالي:

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لهجرة الكفاءات العلمية

المحور الثاني: تطور هجرة الكفاءات العلمية وأثارها

المحور الثالث: استراتيجيات استعادة الكفاءات المهاجرة او الاستفادة منها

المحور الأول: الإطار المفاهيمي لهجرة الكفاءات العلمية

زاد الاهتمام بظاهرة الهجرة الدولية لما لها من اثار سلبية على المجتمعات، ولا سيما كون هذه الاثار تزداد بتفاقم الظاهرة لكونها لا تشمل فقط الافراد ذوي المهارات القليلة والمتوسطة وانما امتدت الى ضم الكفاءات والأدمغة التي تشكل نواة التقدم والنمو في أي مجتمع.

1. تعريف هجرة الكفاءات العلمية:

ان مصطلح هجرة العقول او هجرة الكفاءات هي مترادفات أصبحت تطلق على جميع المهاجرين المدربين تدريباً عالياً من بلدانهم الاصلية الى بلدان أخرى، فاصطلاح استنزاف العقول او الأدمغة هو مصطلح أطلقته الصحافة البريطانية على خسائر بريطانيا نتيجة هجرة الأدمغة والكفاءات العلمية بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

وترى منظمة اليونسكو ان هجرة الأدمغة هي: "نوع شاد من أنواع التبادل العلمي بين الدول يتسم بالتدفق في اتجاه واحد (ناحية الدول المتقدمة) او ما يعرف بالنقل العكسي للتكنولوجيا".¹

كما يقصد بهجرة العقول أو الكفاءات العلمية نزوح حملة الشهادات الجامعية العلمية والتقنية والفنية على مختلف التخصصات المختلفة²

وفي تعريف آخر يقصد بهجرة الكفاءات "سفر أو نزوح أو هجرة الرجال والنساء المؤهلين تأهيلاً جامعياً سواء في داخل البلاد أو خارجها بمحض إرادتهم أو طلبوا أو قُصدوا ذلك طلباً للعمل والاستيطان أو الدراسة وعدم عودتهم بعد إتمام الدراسة" كما تعتبر منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE) هجرة الكفاءات ظاهرة تشمل أيضاً خريجي الجامعات والكليات الذين يذهبون إلى الخارج لفترة محددة من الزمن للدراسة والتخصص وكذا الزائرين الذين يمددون فترة زيارتهم وإقامتهم بالخارج. ويرى "جاك غيار" (JACQUES GAILLARD) أن مصطلح هجرة الكفاءات يستعمل للتعبير عن هجرة الأشخاص المؤهلين من دولهم الأصلية نحو دول المستقبل (هجرة الكفاءات الخارجية) وللتعبير أيضاً عن هجرة الأشخاص العلميين والتقنيين نحو قطاعات غير علمية داخل نفس الدولة (الهجرة الداخلية للكفاءات).³

2. أنماط هجرة الكفاءات:

هناك نمطين من هجرة الكفاءات العلمية او هجرة العقول هما:

أ. الهجرة الخارجية للكفاءات:

وتشتمل انتقال الكفاءات خارج الحدود الجغرافية لبلدانهم الأصلية وهو النمط الأكثر شيوعاً بين الدول وتنقسم الى: النمط التبادلي للكفاءات: ويتمثل في تبادل الأفراد ذوي المهارات والكفاءات ما بين الدول وعادة ما يكون هذا النوع من التبادل بين الدول المتقدمة، قصد التكامل المعرفي من جهة ثم العمل المشترك في مشاريع بحثية تحقيقاً للمصلحة المشتركة في المجال المعرفي والمعلوماتي.

¹ فاطمة مانع، فاطمة الزهراء خبازي، "هجرة الكفاءات العلمية واثارها على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية"، في الملتقى الدولي حول لراس المال البشري في منطقة الاعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، يومي 13 و14 ديسمبر 2011.

² هجرة العقول العربية في الموقع: <https://repository.nauss.edu.sa>

³ سنوسي شيخاوي، هجرة الكفاءات الوطنية وإشكالية التنمية في المغرب العربي: دراسة حالة الجزائر 1999-2010، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات أورو متوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011، ص ص. 41، 42.

النمط الاستنزافي للكفاءات: وهو السائد بين الدول النامية والدول المتقدمة، حيث تأخذ الهجرة بهذا المفهوم اتجاه واحد من المناطق الأقل نمواً الى المناطق الأكثر نمواً وتقدماً

البحث العلمي: ويشمل الطلبة والباحثين من ذوي الشهادات العليا.

التعليم: حيث يسعى الكثير من الطلبة الى إتمام مشوارهم العلمي بدول الشمال سواء من اجل تنمية كفاءاتهم في اختصاص معين او سعياً وراء الشهادات العليا.

الصحة: ان هجرة الأطباء والكفاءات المتخصصة في هذا المجال ملفتة للانتباه.

ب. الهجرة الداخلية للكفاءات: أو النزيف الداخلي للكفاءات

ويتعلق هذا النمط بمحدودية نشاط الكفاءات داخل اوطانهم نتيجة ميلهم الى اقتصر أبحاثهم على المعرفة في حد ذاتها دون ان تتعدى ذلك الى تنمية مجتمعاتهم، وقد يكون الهدف من نشاطهم الحصول على امتيازات شخصية محدودة او نتيجة لتهميشهم من طرف الأنظمة القائمة وبالتالي عولتهم وابتعادهم عن ميدان البحث العلمي.¹

3. أسباب هجرة الكفاءات العلمية

تجمع الدراسات التي تناولت موضوع هجرة الأدمغة في الوطن العربي على أن هذه الهجرة هي نتيجة لتشابك مجموعة من الأسباب والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والشخصية، يمكن تصنيفها على النحو التالي:

1. الأسباب الرئيسية الدافعة الى الهجرة:

ان ظاهرة هجرة العقول أو الأدمغة العربية لا تختلف عن أي نمط من أنماط الهجرة الأخرى، فالهجرة على وجه العموم، يرجعها المشتغلون بالجغرافيا البشرية إلى عوامل طرد، وعوامل جذب، ومن عوامل الطرد أو الأسباب الدافعة لهجرة العقول ما يلي:

- ضعف المردود المادي لأصحاب الكفاءات العلمية.
- انعدام التوازن في النظام التعليمي، أو فقدان الارتباط بين أنظمة التعليم ومشاريع التنمية.
- عدم الاستقرار السياسي أو الاجتماعي، والإشكالات التي تعترض التجارب الديمقراطية العربية، والتي تؤدي في بعض الأحيان إلى شعور بعض أصحاب الخبرات بالغبرة في أوطانهم، أو تضطربهم إلى الهجرة سعياً وراء ظروف أكثر حرية، وأكثر استقراراً.
- صعوبة أو انعدام القدرة على استيعاب أصحاب الكفاءات الامر الذي يؤدي بهم الى أن يصبحوا إما عاطلين عن العمل أو لا يجدون عملاً يناسب اختصاصاتهم العلمية في بلدانهم، وعدم توفير التسهيلات المناسبة، وعدم وجود المناخ الملائم لإمكانية البحث العلمي.
- ويرى بعض الباحثين أن من الأسباب الرئيسية، في بعض الدول العربية لهجرة العقول العربية، هو حالة الركود في تطور القوى المنتجة.
- إلى جانب هذه الأسباب الأساسية يمكن أن توجد عوامل أخرى موضوعية أو ذاتية، تدفع أصحاب الخبرات إلى الهجرة، كالبيروقراطية الإدارية وأنظمة الخدمة المدنية، وبعض التشريعات، والتعهدات، والكفالات المالية التي تربك أصحاب الخبرات، إلى جانب أسباب عائلية، أو شخصية فردية.¹

¹ خيرة قوبع وآخرون، " ما السبيل الى الحد من هجرة العقول العربية حالة الجزائر " في الموقع: <https://platform.almanhal.com>

- ويقول لبدلاوي حسين باحث وعالم اجتماع: "أن قدرة البلدان المغاربية على الاحتفاظ ضعيفة في وجه قوة العناصر الجاذبة للبلدان المتقدمة، مستحضرة فكرة إدراج سوق العمل الوطني في ديناميكية دولية أكثر احتمالا. لتعبئة المواهب من خلال الحفاظ على خطاب مركّز حول المهارات الجزائرية".²

ب. الأسباب الجاذبة لهجرة العقول:

وتتمثل في المؤثرات التي تفرزها البيئة الخارجية (الدول المستضيفة) التي من شأنها الزيادة بشكل او باخر في نسبة تدفق الكفاءات التي تستقبلها هذه الدول عن طريق الهجرة، ومن عوامل الجذب الهامة في هجرة الأدمغة، والعقول العربية ما يلي:

1. رغم وقوف الدول الغربية ضد هجرة مواطني الدول النامية إليها إلا إنها تتبنى سياسات مخططة، ومدروسة بدقة لاجتذاب أصحاب الكفاءات والمهارات الخاصة من هذه الدول.

2. تهيأ الدول الرأسمالية المتقدمة المحيط العملي الأكثر تقدما، والذي يحفز على مواصلة البحث والتطوير وزيادة الخبرات، حيث ان ظروف العمل في البلدان المتقدمة وسيلة لتحقيق الطموحات العلمية بما توفره من فرص للبحث العلمي ووسائله المختلفة.

3. توفير الثروات المادية الضخمة التي تمكنها من تمويل فرص عمل هامة، ومجزية مادياً، وتشكل إغراءات قوياً للعقول العربية بما توفره من مستوى معاشي ممتاز، وضمانات اجتماعية وخدماتية.

4. إتاحة الفرص لأصحاب الخبرات في مجال البحث العلمي، والتجارب التي تثبت كفاءاتهم، وتطورها من جهة، وتفتح أمامهم آفاقاً جديدة أوسع وأكثر عطاءً، من جهة أخرى.³

5. الاستقرار السياسي والتقدم الحضاري كفيل بتوفير الأجواء الملائمة لتطور الكفاءات العلمية.

6. سعي الدول المتقدمة الى تجسيد مجتمع المعرفة لتصبح بيئة علمية جاذبة لمختلف الكفاءات من الدول النامية.⁴

المحور الثاني: تطور هجرة الكفاءات العلمية وأثارها

ان اعتماد مبدأ ترسيم الحدود بين الدول وتنازع المصالح السياسية والاقتصادية زاد من حدة التعاطي مع مسألة الهجرة، مع فارق مهم هو ان توالي موجات الهجرة في العقود الأخيرة كانت تتم بصورة عمودية من الجنوب الى الشمال، فخلال الحربين العالميتين لم تتردد بريطانيا وفرنسا مثلاً من اللجوء الى مستعمراتها من اجل تجنيد عدد كبير من الناس، وبعد الحرب العالمية الثانية ساهم العمال المهاجرون في عملية إعادة إعمار أوروبا في مجال البناء والأشغال العمومية كما تم استعمالهم كيد عاملة في المناجم وقطاعات الصناعة والفلاحة والخدمات، لكن عقب الأزمة الاقتصادية التي شهدتها الدول، شرعت هذه الأخيرة في اتخاذ عدة تدابير من اجل التوقف عن استيراد اليد العاملة الأجنبية، لكن هذا لم يحدث بل تطورت الهجرة:

• من هجرة ذكورية ومؤقتة الى هجرة عائلية ودائمة.

• من هجرة اليد العاملة الى هجرة الكفاءات.¹

¹ نصرالدين محمد أبوغمجة، "هجرة العقول العربية: مقترحات عملية ورؤى مستقبلية للمواجهة"، مجلة الدراسات المستقبلية، عدد 17، 2016. ص ص 14-12.

² Hocine Labdelaoui, "Le phénomène de la fuite des cerveaux est devenu critique", dans le site : <https://www.liberte-algerie.com>

³ نصرالدين محمد أبوغمجة، مرجع سابق، ص ص 14، 15.

⁴ خيرة قوبع وآخرون، مرجع سابق.

1. الآثار السلبية لهجرة الأدمغة العربية:

لا يمكن تصور الآثار السلبية لهجرة الكفاءات الوطنية بمنظور اقتصادي فحسب ولكن تتعدى ذلك لتمس الجوانب الاجتماعية والثقافية والسياسية والعلمية وغيرها، ومن بين هذه الآثار نذكر ما يلي:

- ✚ فقدان موارد مالية أنفقت على تعليم الكفاءات وتكوينها لتصبح إطارات جاهزة للدول المستقبلية.
- ✚ الزيادة في توسيع الهوة بين دول النامية والدول المتقدمة التي تمثل البيئة الجاذبة للكفاءات، التي تصبح بالضرورة مالكة لكل إنتاج علمي واختراعات، وتزيد من احتكارها للمنتجات التي تعتمد على المعرفة كمادة أولية.
- ✚ التأثير بالتبعية الثقافية للمجتمعات التي هاجروا إليها، مما يضر بالتنمية الثقافية في مجتمعاتهم التي تمثل حلقة في مسار التنمية الشاملة، حيث تزيد الهوة بينهم وبين عادات بلدانهم الأصلية ومن ثم التأثير على هويتهم.
- ✚ ضعف البحث والإنتاج العلمي في البلدان المصدرة للكفاءات، في مقابل زيادة ذلك في الدول المستقبلية.
- ✚ الزيادة في الإنفاق الخاص باستقدام كفاءات أجنبية لسد الفراغ الناتج عن هجرة الكفاءات الوطنية.²
- ✚ ضياع الجهود والطاقات الإنتاجية والعلمية لهذه العقول، التي تصب في شرايين البلدان الغربية، بينما تحتاج التنمية الوطنية لمثل هذه العقول في مجالات الاقتصاد والتعليم والصحة والتخطيط والبحث العلمي.
- ✚ وحسب الخبير السياسي والأكاديمي الدكتور عبد السلام نويرة، فإنه من الخسائر التي منيت بها الدول العربية، أن هجرة العقول إلى الخارج تسببت ولا تزال في تخلف حقول المعرفة في العالم العربي وإضعاف الفكر العلمي والعقلاني، وعجزه عن مجاراة الإنتاج العلمي العالمي في أي ميدان من الميادين، لكن الخسارة الكبرى، تتبدى في الأثر السلبي الذي تركه هذه الهجرة على مستوى التقدم والتطور المطلوب في المجتمعات العربية في كل الميادين.³

2. الآثار الإيجابية لهجرة الأدمغة العربية:

في الغرب أن هذه العقول المهاجرة تُعتبر رصيда إضافيا لها في مجال الريادة العلمية والفكرية، وأنها تعتبر إسهاما فاعلاً في التقدم الصناعي والتكنولوجي وتسرع من حركة التنمية الشاملة فيها، ولعل أكبر دليل على ذلك، حصول بعض العلماء العرب المهاجرين للغرب على جائزة نوبل في تخصصاتهم الدقيقة، ونذكر منهم على سبيل المثال الدكتور أحمد زويل، الحاصل على جائزة نوبل في الكيمياء لعام 1999 لإنجازاته العلمية في دراسة وتصوير ذرات المواد المختلفة خلال تفاعلاتها الكيميائية.⁴

أما بالنسبة لدولة الأصلية فإن التحويلات المالية للمهاجرين تساعد على التخفيف من حدة اختناقات الصرف الاجنبي في هذه الدول وتحسين موقف ميزان المدفوعات كما تمكن دول الأصل من استيراد السلع اللازمة لعمليات الاستثمار وتكوين رأس المال.⁵

وقد تصدرت المكسيك والهند والفلبين والمغرب ومصر وتركيا ولبنان وبنغلاديش والأردن قائمة الدول من حيث تلقي التحويلات من المهاجرين بالخارج.¹

¹ أمين بلعيفة، "السياسات الدولية لمكافحة الهجرة الغير شرعية: دراسة في المقاربة الأمنية كآلية معالجة وتطبيقاتها في الاتحاد الأوروبي"، في الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، مرجع سابق، ص 372، 271.

² سنوسي شيخاوي، مرجع سابق، ص 106، 107.

³ العقول العربية المهاجرة. مكاسب قليلة وخسائر فادحة"، في الموقع: <https://www.swissinfo.ch>

⁴ العقول العربية المهاجرة. مكاسب قليلة وخسائر فادحة، مرجع سابق.

⁵ محمد عبد الحميد صلاح، الهجرة: الطرق، الأسباب، الآثار، مصر: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، ط.1، 2014، ص.74.

وسنوضح من خلال الجدول التالي توجهات تحويلات المهاجرين في البلدان العربية

الدولة	المصرفات المعيشية اليومية	إنشاء منزل	الاستثمار
الجزائر	45	23	5
مصر	43	18	15
الأردن	74	4	6
لبنان	56	5	5
المغرب	46	16	5
سوريا	61	8	16

الجدول رقم (1) النسبة المئوية لأوجه إنفاق التحويلات في بعض الدول العربية

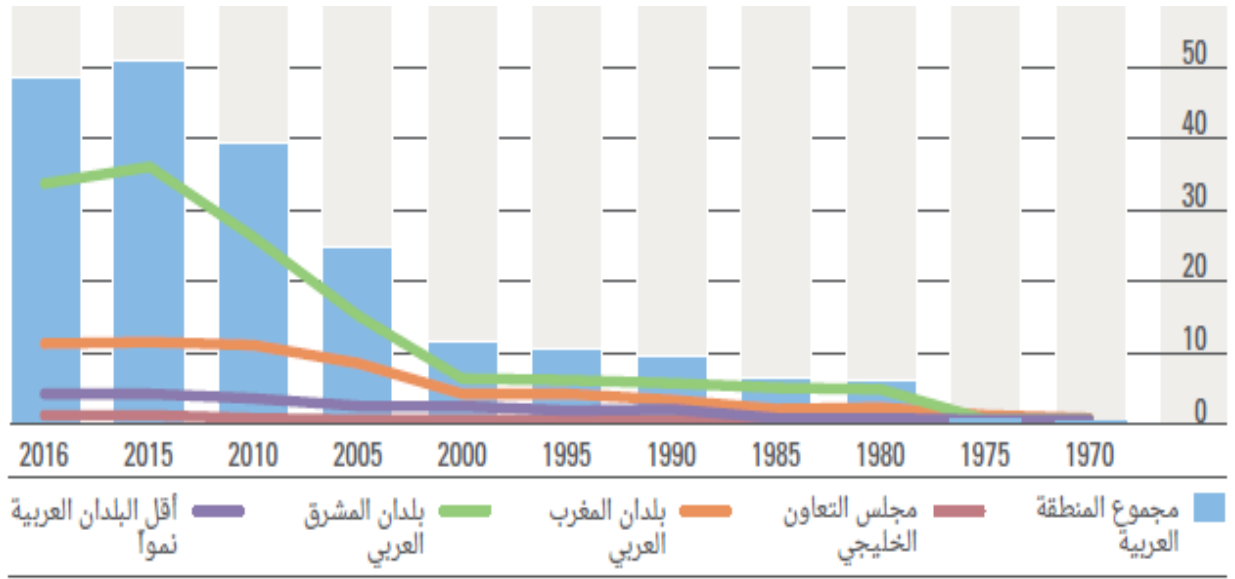
المصدر: جامعة الدول العربية، إدارة السكان والمغتربين والهجرة، الهجرة الدولية والتنمية، التقرير الإقليمي للهجرة الدولية العربية 2014.

وتشير البيانات لعام 2015 إلى تباطؤ أو حتى تراجع التحويلات المالية في بعض البلدان العربية، إذ تلقت المنطقة العربية تحويلات مالية بلغ مجموعها 50.9 مليار دولار في عام 2014 انخفضت في عام 2015 إلى 50.8 مليار دولار، وتشير بيانات عام 2016 إلى انخفاض أكبر، ولقد أرسلت نحو 58 في المائة من التحويلات المالية إلى البلدان العربية من داخل المنطقة العربية، لاسيما من بلدان مجلس التعاون الخليجي، وخاصة المملكة العربية السعودية، وأُرسلت 27 في المائة من التحويلات المالية من أوروبا، لا سيما من فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وألمانيا و8.9 في المائة من أمريكا الشمالية.²

ويبين الشكل التالي التحويلات المالية الواردة إلى المنطقة العربية حسب مجموعات البلدان:

¹ عبد القادر زريق المخادمي، الهجرة السرية واللجوء السياسي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.2، 2012، ص.30.

² الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2023، تقرير الهجرة الدولية لعام 2017.



الشكل رقم (1) التحويلات المالية الواردة إلى المنطقة العربية

المصدر: تقرير الهجرة الدولية لعام 2017 لمحة عامة عن اتجاهات الهجرة في المنطقة العربية

أما بالنسبة لمن المستفيد من اثار ظاهرة "هجرة العقول" البلد المنشأ او البلد المستقبل، فان هناك نظريتين: الدوليون، من ناحية، يعتبرون أن هذه الهجرة هي ظاهرة طبيعية في السوق الحالية، مهارات تذهب حيث الأجر والإنتاجية هي الأمثل، لذا فإن نزيف الأدمغة مفيد بالنسبة إلى الشمال كما هو بالنسبة للجنوب.

أما الوطنيون، من ناحية أخرى، يدعون أن تقسيم السلطات غير عادل ويحدث دائما على حساب دول الجنوب.¹

المحور الثالث: استراتيجيات استعادة الكفاءات المهاجرة او الاستفادة منها

إن ظاهرة هجرة العقول المفكرة من الظواهر الفريدة المتميزة في العقود الأخيرة من الزمن ويجب دراستها بطريقة مغايرة للدراسات السابقة باعتبارها ظاهرة إجبارية وليست طوعية، والسبب في ذلك يعود إلى أن عوامل هجرة العقول المفكرة تركز برمتها على الأسباب الاقتصادية ثم الأسباب الأخرى التي تليها.

إن البحث في مسألة مواجهة هجرة العقول العربية يطرح التساؤل التالي: "لماذا تخفق البلدان العربية في بذل

الجهود اللازمة لجذب علمائها وفنييها ذوي المهارات العالية والدقيقة في حين نجحت دول أخرى في ذلك؟"، إن جانباً من الإجابة على هذا السؤال يكمن في الأسباب الدافعة للهجرة والتي أشرنا إليها سابقاً، ولكن ثمة جوانب أخرى يمكن توضيحها وهي أن الدول العربية تفتقد ما يمكن أن يطلق عليه "مشروع التنمية المتوازنة والشاملة"، والذي من أهم عوامله خلق وتعزيز البيئة الفكرية والعلمية والثقافية التي توفر مقومات العمل والاستقرار المعيشي والنفسي والإنتاج العلمي.

ومن ثم فإن الخطورة التي تشكلها هجرة العقول العربية على المخططات التنموية العربية تتطلب إيجاد حلول

للحد من هذه الظاهرة، وفي هذا الصدد لا بد من وضع استراتيجية عربية متكاملة للتصدي لمشكلة هجرة

الكفاءات، وينبغي أن تشارك في وضعها كل من جامعة الدول العربية، ومنظمة العمل العربية، والمجلس

¹ Harmony vander Straeten, La fuite des cerveaux : un enjeu nord sud ? Illustration de cas : les systèmes de santé, Analyses & Études, Siréas asbl, Avec le soutien de la Fédération Wallonie-Bruxelles, 2009, p.3,4.

الاقتصادي والاجتماعي العربي، والمنظمات العربية غير الحكومية المهتمة بهذا الموضوع، مع الاستفادة من خبرات منظمة اليونسكو ومنظمة العمل الدولية التي تملك خبرات ودراسات جادة حول هذه المشكلة¹.

يأتي الكلام عن أهمية التعامل لاستثمار هذه العقول المفكرة ووقف هذا النزيف المستمر للكوادر الوطنية، ومن المهم ضمن هذا الإطار تحديد أهداف وضع الاستراتيجية المتعلقة بالتعامل واستثمار هذه العقول، ويعتبر تحديد الأهداف الخطوة الأخرى المتقدمة لبلوغ استراتيجية واضحة المعالم للتعامل مع مشكلة استنزاف العقول والكفاءات المبدعة، ويستلزم بلوغ الأهداف المرجوة رسم خطط استراتيجية عملية على المدى القصير والبعيد وتركز فيها على الطرق والأليات الفعالة حول أفضل السبل لاستثمار قدرات الأدمغة في المهجر أما عن طريق تشجيع عودتها إلى الوطن أو استثمارها عن بعد². ونظرا لما تشكله ظاهرة هجرة العقول من خصوصية ومجال متميز فإن مشروع استراتيجية التعامل مع هذه العقول يرمي إلى تحقيق أهداف ومقاصد مختلف يمكن ايجازها بالتالي:

- 1- معالجة الثغرات الدستورية التي سببت العديد من المشاكل داخل البلاد والاعتماد على الكفاءة في تسلم المناصب في الدول سواء كانت مدنية أو عسكرية، مما يؤدي إلى بناء مجتمع المواطنة.
- 2- استقطاب الكفاءات بواسطة تشجيعها على تأسيس شركات تقنية متطورة داخل الوطن ودعمها ماديا، ونتيجة لذلك تم إنشاء شركات تقنية ناجحة، فقد نجحت تجارب في بعض الدول الآسيوية ومنها تايوان وسنغافورة التي سيطرت على أسواق جنوب شرق آسيا والصين وبسواعد العقول التي كانت تعيش في الغرب.
- 3- ان عدم نجاح عودة الكفاءات من الخارج، بسبب عدم توفر استراتيجية واضحة المعالم لاستقطاب هذه العقول ولعدم رغبة الكثير من هذه العقول على العودة بسبب استقرارها الدائم في دول الغرب، لا يعني نهاية المطاف، لأن أهمية استثمار هذه العقول لا تكمن فقط في الاستفادة من كفاءتها على دفع مشاريع الرقي والتقدم في الوطن الأصلي عن طريق تشجيعها على العودة إلى الوطن الأم وإنما تتعداها إلى مشاريع ومجالات أوسع من ذلك بكثير، من هذه المجالات تكمن في كون اعتبار العقول المفكرة المهاجرة جسور ارتباط بين الحضارات وأواصر لإقامة علاقات عالمية من خلال الحوار العلمي والثقافي بل والديني أيضا، والسبب في ذلك يعود لمعيشة واستقرار تلك العقول المفكرة في دول المهجر وهي الدول الغربية عموما، إن استقرار هذه العقول في دول الغرب ساعدها في التعرف عن قرب على عادات وإخلاق تلك المجتمعات الغربية وطرق عملها وكيفية تخطيطها وتنفيذها للمشاريع، لهذا يمكن الاستفادة منها من خلال استضافتها كخبراء ومستشارين في كل المجالات لغرض الاستفادة منهم.
- 4- معالجة الوضع الاقتصادي واعتماد سياسات اقتصادية تقود إلى تنوع مصادر الدخل في البلاد، وتطوير الزراعة والصناعة وعدم الاعتماد على المواد المستوردة التي تقود إلى استنزاف العملة من البلاد، وتوفير فرص عمل للعاطلين، من خلال القضاء على آفة الفساد المالي والإداري في البلاد.

¹ حسين عبد المطلب الأسرج، "هجرة الكفاءات العربية"، في الموقع: <https://mpira.ub.uni-muenchen.de>

² حمد جاسم محمد، "ظاهرة هجرة الكفاءات العراقية الى الخارج.... الأسباب والمعالجات"، في الموقع: <https://annabaa.org>

- 5- محاولة فتح أفاق أمام الكفاءات من خلال تعيينهم في مؤسسات الدولة المختلفة على أساس الكفاءة والخبرة لا على أساس المحسوبية والقربا، لأن أغلب أسباب هجرة الكفاءات حاليا هي عدم إشراكهم في إدارة الدولة
- 6- على وزارة الخارجية إن تأخذ دورها التاريخي في الحد من الهجرة من خلال الاتصال بالدول التي تستقطب المهاجرين، لأن عمليات الهجرة غير الشرعية تضر بسمعة البلاد واقتصاده.
- 7- كذلك علينا ان لا ننسى دور المرجعية الدينية في الحد من الهجرة من خلال إصدار الفتاوى والبيانات، وحث الشباب على التمسك بأرضه وحمايتها.
- 8- التقييم السليم والواقعي لكفاءة العقول ضمن المعايير العلمية والاعتراف بأنها ثروة قومية ووطنية لا يمكن التفریط بها، ويمكن التعامل معها حتى لو قررت البناء في دول الغرب.¹

وعليه وفي إطار البحث عن حلول أكثر ملائمة وقابلية للتطبيق في مجال الحد من هجرة الكفاءات أو الاستفادة منها يتوجب علينا أخذ كل الملاحظات السابقة بعين الاعتبار بهدف الوصول إلى تحقيق الأهداف المرجوة. من هذا المنطلق سنقوم بالتطرق إلى مجموعة من الحلول التي تهدف إلى الحد من ظاهرة هجرة الكفاءات أو الاستفادة منها، وسيتم تقسيم هذه الحلول في توجيهين أساسيين هما:

1. آليات الرفع من ديناميكية الاستفادة من الكفاءات المهاجرة:

توجد هناك العديد من الحركات والتوجهات التي تعمل وتهدف إلى ضمان استفادة الدول المصدرة للكفاءات من كفاءاتها المهاجرة ولو بشكل نسبي، وتتسم هذه التوجهات بالأهمية وغالبا ما تكون تحت الإشراف المباشر للتنظيمات الوطنية أو الدولية الناشطة في ميدان هجرة الكفاءات أو بإشراف ومشاركة الكفاءات المهاجرة في حد ذاتها. ومن بين أبرز أنشطتها:

- تحصيل الأجهزة التكنولوجية والعلمية والاستفادة منها لفترة أطول نظرا لحالتها الجيدة، هنا يبرز دور الإطارات المهاجرة والتي يمكن استغلالها حتى تلعب دورا مساعدا في استغلال مثل هذه الفرص وحثها على التنسيق مع سلطات وهيئات بلدانها الأصلية من أجل الاستفادة من هذه الأجهزة، وقد عرف هذا التوجه تطورا ملحوظا في السنوات الأخيرة خصوصا في مجال التجهيزات الحديثة بالتحديد مجال الإعلام الآلي ولإلكترونيك والذي يعرف وتيرة تجديد جد مرتفعة في الدول المتقدمة.

- توقيع الاتفاقيات ما بين الجامعات. مثل هذه الاتفاقيات يمكن إطلاقها، تشجيعها ودعمها من طرف الهيئات الرسمية من جهة وحتى من طرف الكفاءات الوطنية المهاجرة في الجامعات الأجنبية من جهة أخرى، بحيث يمكن لها أن تدعم الشراكة بين الدول المتقدمة والدول النامية، وذلك في مختلف المجالات العلمية وليس فقط تلك التي تنشط فيها كفاءاتنا الوطنية المهاجرة.

- إنشاء هيئات ومراكز علمية إقليمية أو ما يعرف بمفهوم مراكز الامتياز التي تسعى إلى إعطاء حل ملموس لضروريات التعاون وذلك عبر تقسيم العمل العلمي بين دول معينة مع الحرص على ضمان تواصل هذا الجهد

¹ حمد جاسم محمد، مرجع سابق.

بشكل دائم وثابت، وأيضاً توفير مختلف المتطلبات لهذه المراكز من إشراك للهيئات المختصة وتوفير الإمكانيات المادية والمالية المختلفة، إضافة إلى التركيز على مضاعفة عدد فرق البحث متعددة الجنسيات بغرض العمل على برامج محددة، متفق عليها وذات أهمية مشتركة بين مجموعة من الجامعات.

- الاستفادة من الجالية العلمية المتواجدة في خارج الوطن عبر تشجيع مفهوم الباحثين الدوليين (المتخطين للأوطان)، وهكذا ستحقق جامعاتنا ومخابرنا استفادة كبيرة من البحث الدولي وخبرة الباحثين الدوليين. وعليه فإن الحركة الدولية "الهجرة" التي ساهمت بشكل كبير في تنمية قدرات ومعارف هذه الكفاءات ستكون في صالح البحث العلمي الوطني، هذا التوجه يمكن توسيعه حتى خارج نطاق الباحثين الوطنيين إلى الأجانب¹.

- بناء شبكات الكفاءات او الشبكات العلمية وهوما سيسمح للكفاءات المهاجرة بأن تكون قاطرة لتطوير عمليات البحث العلمي الوطنية عبر مساعدتها في تأطير الطلبة واستقبالهم في تربية، تشجيع اتفاقيات البحث بين المخابر والشركات الدولية والوطنية، وأيضاً تزويد الكفاءات الوطنية بآخر المستجدات العلمية وما توصلت إليه الأبحاث وتبادل الخبرات، كذا يمكن للباحثين الدوليين الاطلاع من خلال نظرائهم على تطور الأوضاع في الدولة الأم مما يمكن أن يدفعهم للتفكير في العودة.

2. العمل على عودة الكفاءات:

هذا الحل وعلى غرار كل الحلول الجذرية يجب مقارنته بكل واقعية وعدم التطرق له من الجانب النظري وفقط كما جرت عليه العادة، حيث أن أغلب هذه الكفاءات قد هاجرت من بلدانها إما طوعية وإما مكرهة تحت وطأة العديد من الضغوطات والظروف الموضوعية.

وعليه فإنه وبناء على تحليل شامل ودقيق لمسببات هجرة الكفاءات يمكن الوصول إلى إمكانية عودة هذه الكفاءات، وبدراسة أهم مسببات هجرة الكفاءات غالباً ما نجدها تنقسم إلى عاملين أساسيين هما:

من جهة سوء الظروف المعيشية وظروف العمل، ومن جهة أخرى عدم ملائمة الظروف السياسية، ومنه فإنه وانطلاقاً من العمل على معالجة هذين المشكلين يمكننا أن نأمل في تغيير هذه الوضعية، حيث أن هذا التوجه سيسمح لنا في بداية الأمر من المحافظة على الكفاءات التي لم تهجر بعد، ثم وكمرحلة ثانية تشجيع عودة جزء من الكفاءات المهاجرة².

على غرار ما تفعله دول أخرى، تميل السلطات العامة الجزائرية اليوم نحو تشجيع رعاياها (من ذوي الكفاءات خاصة) على العودة للاستفادة من الكفاءات والمهارات التي اكتسبوها. وفي سبيل ذلك عرضت عليهم عدة امتيازات وتسهيلات. وإضافة إلى التدابير والإجراءات المتخذة، تبرز مساع أخرى تصب دائماً في إطار بعث وتفعيل الدور التنموي للمهاجرين الجزائريين، وتسترشد تلك المساعي بأهم خلاصات التجارب الإقليمية والدولية، وتوصيات الهيئات والمنظمات الوطنية والدولية المعنية بقضايا الهجرة والتنمية.

¹ نسيم بوقال، سميرة عطوي، "هجرة الكفاءات: التحول من مفهوم استنزاف العقول الى مفهوم الكسب المشترك"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد رقم 03، 2016، ص ص.22-26.

² نسيم بوقال، سميرة عطوي، مرجع سابق، ص ص.24-29.

فهناك سعي حثيث ليتم دعم مشاركة الجالية في مختلف مجالات التنمية، بما فيها البحث العلمي، الطب، الاستثمار، ترقية الصادرات الوطنية وذلك من خلال:

3. حل مشكل معادلة الشهادات المتحصل عليها في الخارج بمساهمة منظمة اليونسكو.

4. تشجيع البنوك الوطنية على فتح ممثلات وفروع لها في بلدان إقامة الرعايا الجزائريين.

5. ستنتظم الغرف الوطنية على نحو يمكن من استقبال المتعاملين الاقتصاديين لديها من المهاجرين.

ويمكن الإشارة هنا إلى أنه تم عقد عدة "ملتقيات ومؤتمرات" دولية تجمع الكفاءات الجزائرية بالخارج مع نظائهم في الجزائر إضافة إلى المسؤولين الجزائريين وبعض ممثلي المجتمع المدني الجزائري المهتم بقضايا الجالية والهجرة، وعقد اتفاقيات تعاون مع المؤسسات والجامعات الجزائرية.

وفي نفس الإطار أشار وزير التعليم العالي الجزائري (السابق) "رشيد حراوية" إلى أنه تم "تعبئة ما يفوق 800 أستاذ باحث وخبير وتم إدراجهم ضمن تسعة شبكات موضوعاتية يعملون فيها جنباً إلى جنب مع نظرائهم العاملين داخل الوطن"، كما عبر عن ارتياحه "للتجاوب القوي" الذي أبدته الكفاءات الجزائرية المقيمة في الخارج مع دعوة الرئيس الجزائري في خطابه الذي ألقاه في إطار الدخول الجامعي 2009-2010 للمساهمة في البحث العلمي في الجزائر.

وأشار "حراوية" في هذا المجال إلى أن هجرة الأدمغة أصبح ينظر إليها كخزان للكفاءات المتواجدة في الخارج. ومضيفاً أن "خبرات الكفاءات الجزائرية الموجودة في الخارج تشكل عناصر قوية أكيدة ينبغي الاستفادة منها في إطار الاستراتيجية الوطنية للبحث العلمي والتطور التكنولوجي".

وهذا مجرد مثال على أحد القطاعات الحيوية لعملية التنمية التي تحاول الاستفادة من الكفاءات الجزائرية في الخارج، وهو قطاع البحث العلمي والتكنولوجي، وهناك جهود مشابهة في مختلف القطاعات التنموية الأخرى، ولكنها متواضعة ولا تعوض خسائر الجزائر لكفاءاتها المهاجرة.

ولو أن تدارك ما خسره الجزائر حتى الآن جراء افتقارها إلى سياسة محكمة للهجرة يعد أمراً ضرورياً واستعجالياً، وخطوة هامة محمودة، إلا أن خلق جو عام يساعد على احتواء الكفاءات محلياً هو السياسة الأنجع لتجنيب البلاد الخسائر المادية التي تنجم عن الاستعانة بالكفاءات المهاجرة أو الخبرات الأجنبية.¹

توصيات:

ان الهجرة الدولية عامة وهجرة الكفاءات العلمية خاصة يمكن ان يكون لها اثار ايجابية على كل من المهاجر والبلد المنشأ والبلد المستقبل، إذا ما تم اعتبار المهاجر شريك في التطور والتنمية، وتم وضع ظاهرة الهجرة في إطارها الصحيح بعيداً عن الشؤون السياسية والأمنية وتم مراعاة قواعد ومبادئ احترام حقوق الانسان عند التعامل مع المهاجرين وقضاياهم وفي هذا الإطار يجب تجريب وتطبيق العديد من الآليات والحلول التي غالباً ما كانت تعطي نتائجاً ضعيفة أو غير مقنعة، وبغية تجنب الأخطاء السابقة في هذا المجال تفرض علينا الواقعية الاعتراف بحقيقتين أساسيتين. تتمثل أولاهما في عدم وجود حل

¹ صالح زباني، منير مباركية، "نحو سياسة جزائرية لدمج الهجرة في مسار التنمية"، دفاتر السياسة والقانون، العدد الثالث، جوان 2015، ص 324، 325.

واحد ووحيد لهذه الظاهرة، أما الثانية فتتص على ضرورة الاقتناع بعدم إمكانية القضاء على هذه الظاهرة بين عشية وضحاها مهما كانت الإمكانيات والسياسات المتوفرة والمطبقة.

كما يجب الاقتناع بأن هذه الكفاءات المهاجرة ورغم اتخاذها لقرار الهجرة إلا أنها لا زالت تحافظ على وبناء عليه ولتعزيز الحوكمة الرشيدة للهجرة، يجب على البلدان العربية بما فيها الجزائر إضافة الى ما سبق القيام بما يلي:

➤ التركيز على وضع سياسات مفصلة وشاملة للهجرة، تيسر الهجرة والانتقال على نحو منظم وآمن ونظامي ومسؤول.

➤ تطوير مجال البحث العلمي ودعم المراكز البحثية في البلدان العربية وتوفير الإمكانيات اللازمة.

➤ الدعم المعنوي للطلبة والباحثين والعلماء وتشجيعهم على مواصلة البحث والابتكار من أجل تحقيق التنمية المحلية.

➤ تأمين مناصب شغل مناسبة لخبرات الشباب فهذا من بين أكثر الأسباب التي تؤدي الى الهجرة بشكل عام.

➤ توفير الاستقرار والأمن بمختلف أبعاده وخاصة الأمن الإنساني في البلدان العربية عامة.

➤ تنفيذ الصكوك الدولية المصادق عليها التي تحمي حقوق المهاجرين واللاجئين.

➤ تنفيذ سياسات إحلال القوى العاملة الوطنية محل الأجنبية دون انتهاك حقوق المهاجرين.

➤ المشاركة بشكل تعاوني في المبادرات الدولية والإقليمية بشأن الهجرة والنزوح، والالتزام باعتماد اتفاق عالمي من أجل الهجرة الآمنة والمنظمة والنظامية.

➤ التعاون الإقليمي والدولي بين الدول المصدرة والدول المستقبلة من أجل وضع استراتيجية مفادها التقليل من هجرة الأدمغة من جهة ومن جهة أخرى الفئة المهاجرة تكون على دراية بها كلا الطرفين من أجل المصلحة العامة.

خاتمة:

تتخذ ظاهرة هجرة الكفاءات العلمية أبعاد مهمة في الوطن العربي الذي أصبح يشكل مجالا مصدرا للكفاءات والخبرات للبلدان المتقدمة، وهم ما ينجم عنه آثار كبيرة وخطيرة تتمثل في فقدان الوطن لإمكانات هذه الكفاءات العلمية والفكرية مما يؤدي بالضرورة الى إعاقه مسار التقدم وإبطاء حركة التنمية واضعافها وتعطيل عملية الإنتاج العلمي والتكنولوجي في البلدان المصدرة، لذا يستوجب على الدول القيام بما يلزم من الإجراءات المناسبة لجلب الكفاءات والأدمغة المهاجرة والاستفادة منها في الأوساط العربية خاصة والعالم عامة.

قائمة المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

1. الكتب:

1. المخادمي عبد القادر رزيق، الهجرة السرية واللجوء السياسي، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، ط.2، 2012.
2. الشهاوي طارق عبد الحميد، الهجرة غير الشرعية رؤية مستقبلية، الإسكندرية: دار الفكر الجامعي، ط.1، 2009.

3. غربي محمد وآخرون، الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط: المخاطر واستراتيجية المواجهة، الجزائر: ابن نديم للنشر والتوزيع، لبنان: دار الروافد الثقافية، ط.1، 2014.
4. محمد عبد الحميد صلاح، الهجرة: الطرق، الأسباب، الآثار، مصر: هبة النيل العربية للنشر والتوزيع، ط.1، 2014.

II. المجالات:

1. أبو غمجة نصرالدين محمد، "هجرة العقول العربية: مقترحات عملية ورؤى مستقبلية للمواجهة"، مجلة الدراسات المستقبلية، عدد 17، 2016.
2. بوقال نسيم، سميرة عطوي، "هجرة الكفاءات: التحول من مفهوم استنزاف العقول الى مفهوم الكسب المشترك"، مجلة دراسات اقتصادية، العدد رقم 2016، 03.
3. زياني صالح، منير مباركية، "نحو سياسة جزائرية لدمج الهجرة في مسار التنمية"، دفاتر السياسة والقانون، العدد الثالث، جوان 2015.
4. سحر مصطفى حافظ «الهجرة غير الشرعية: المفهوم والحجم والمواجهة التشريعية»، هرمس، المجلد الثاني، العدد 2 (2013).

III. الوثائق الرسمية:

1. الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للهجرة، الهجرة في المنطقة العربية وخطة التنمية المستدامة لعام 2023، تقرير الهجرة الدولية لعام 2017.

V. المذكرات والأطروحات:

1. شيخاوي سنوسي، هجرة الكفاءات الوطنية وإشكالية التنمية في المغرب العربي: دراسة حالة الجزائر 1999-2010، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات أورو متوسطية، جامعة أبو بكر بلقايد-تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.

VII. الندوات والمؤتمرات:

- مانع فاطمة، خبازي فاطمة الزهراء، "هجرة الكفاءات العلمية واثارها على التنمية الاقتصادية في البلدان النامية"، في الملتقى الدولي حول لراس المال البشري في منطقة الاعمال العربية في الاقتصاديات الحديثة، يومي 13 و14 ديسمبر 2011.

VIII. المواقع الإلكترونية:

1. العقول العربية المهاجرة". مكاسب قليلة وخسائر فادحة"، في الموقع: <https://www.swissinfo.ch>
2. الأسرج حسين عبد المطلب، "هجرة الكفاءات العربية"، في الموقع: <https://mpira.ub.uni-muenchen.de>
3. حمد جاسم محمد، "ظاهرة هجرة الكفاءات العراقية الى الخارج.... الأسباب والمعالجات"، في الموقع: <https://annabaa.org>
4. خيرة قوبع وآخرون، "ما السبيل الى الحد من هجرة العقول العربية حالة الجزائر" في الموقع: <https://platform.almanhal.com>

5. هجرة العقول العربية في الموقع: <https://repository.nauss.edu.sa>

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

1. Harmony vander Straeten, *La fuite des cerveaux : un enjeu nord sud ? Illustration de cas : les systèmes de santé*, Analyses & Études, Siréas asbl, Avec le soutien de la Fédération Wallonie-Bruxelles, 2009.

Hocine Labdelaoui, “*Le phénomène de la fuite des cerveaux est devenu critique*”, dans le site :

<https://www.liberte-algerie.com>

L'ANP : entre modèle de conscription et professionnalisme .

D. DJOUHRI SMAIL

enseignant à la Faculté des sciences politiques et des relations internationales, Université d'Alger 3

Depuis le Moyen âge, servir dans l'armée signifie d'abord servir le roi. Une catégorie des sujets du souverain sont recrutés volontairement pour défendre le Roi et leur métier consiste essentiellement à se préparer en temps de paix à livrer et gagner les batailles. Le dessein premier du roi n'était pas de renforcer à travers le service militaire l'unité et la cohésion du royaume : il s'agissait beaucoup plus de vaincre et conquérir. L'idée de service militaire était donc associée, du moins à l'origine, à la condition nobiliaire. Cependant, à partir de l'avènement de l'Etat-nation, la notion de service militaire a connu une mutation remarquable. La guerre devenant de plus en plus globale, nécessitait la mobilisation de toutes les forces vives de la nation en leur imposant le devoir de participer à la défense de la nation : le concept de circonscription était alors une conséquence de la naissance de l'Etat-nation et la bellicisation des relations internationales où la guerre constituait désormais un ressort essentiel. Les pouvoirs publics instituaient, parallèlement à l'impôt pécuniaire, une sorte d'impôt du sang imposable à tout citoyen d'un certain âge et apte physiquement et mentalement à prendre les armes.

La conscription s'apparentait alors à un acte administratif, de nature quasi-fiscale, par lequel les jeunes hommes, qui ont atteint l'âge fixé, sont inscrits sur des registres en vue de leur mobilisation militaire éventuelle. Pour cela, l'existence d'une administration puissante et un organe coercitif pour réprimer toute insoumission ou manquement aux ordres d'appels dûment signifiés (¹). D'un autre côté, l'inscription sur les registres ne valait pas obligatoirement recrutement effectif dans l'armée. Autrement, on pouvait être « conscrit » et ne jamais faire de service militaire obligatoire. Les conscrits peuvent s'avérer inaptes à l'accomplissement du devoir militaire ou tout simplement déclarés aptes non incorporables pour des raisons sociales ou autres. En effet, la conscription n'a jamais été, pour l'armée, qu'un mode de sélection et de recrutement parmi tant d'autres.

Aussi, il y a lieu de considérer qu'à partir du moment où se sont bien les individus, d'un âge dûment fixé réglementairement, qui ont été inscrits sur les rôles de l'armée, sans distinction de conditions, ni de classes. Cependant l'enrôlement ne peut couvrir toutes les classes conscrites, certains candidats peuvent en échapper. Une rupture qualitative a été ainsi réalisée étant donné qu'un tel acte suppose que le soldat, contrairement au

¹ -**Dictionnaire de droit**, tome II, Editions Librairie Dalloz, 2ème éditions, Paris 1966, P.486 (895 pages)

rapport entre le seigneur et ses sujets au temps du féodalisme, entretient un lien « institutionnel » avec celui qui incarne le pouvoir central. La mutation en question ne fut pas seulement juridique. Elle s'est accompagnée par d'autres transformations que les armées ont connues et qui concerne à la fois la stratégie générale, celle des moyens en ressource humaine en particulier, l'organisation et la nature de la guerre en elle-même. Le concept de conscription obligatoire a connu en conséquence des changements majeurs à travers un cheminement historique singulier.

Le parcours historique de la conscription

Pour les historiens, deux écoles s'opposent. Selon les uns, la conscription est une invention française qui remonte en 1789 et qui répondait à des motifs idéologiques et politiques qui ont rendus nécessaire l'implication de tous les citoyens dans la révolution afin de renverser la monarchie. Selon d'autres, c'est en Prusse, et pour des motifs très pragmatiques que fut développé un système de recrutement inédit, qui allait devenir un modèle pour de nombreux pays d'Europe au 19ème siècle (¹). En tout état de cause, les enjeux de défense qui ont motivé le recours à ces armées de masse étaient similaires, seul, peut-être, le calendrier de mise en œuvre de cette nouvelle organisation a différé.

En effet, l'environnement de conflictualité exacerbée qui caractérisait alors l'espace européen a rendu nécessaire le recours à des levées en masse pour compléter les effectifs et construire des armées aptes à faire campagne. De ce fait, se trouve instaurée une sorte de service militaire obligatoire, sous couvert de réquisition de tous les hommes valides, célibataires ou veufs sans enfants, âgés de 18 à 25 ans. C'est la loi Jourdain en France qui fonde juridiquement le principe d'un service obligatoire pour tous, qui a permis à l'Etat de lever en 1812, près de deux millions de « conscrits-appelés » qui couvraient la Métropole et les territoires sous colonisation (²). Il faut signaler que depuis son institutionnalisation, la conscription a suscité énormément de résistance et de réticences qui se traduisaient généralement par des insoumissions répétées en dépit de la mise en place d'un système répressif chargé de punir les récalcitrants. Des courants intellectuels constitués d'antimilitaristes et d'objecteurs de consciences donnaient à ces insoumissions une certaine légitimité sociale et un ancrage populaire

Cependant au début du XXème siècle, la radicalisation de la guerre induit le recours à des armées de plus en plus massives qui deviennent de fait le dernier rempart contre toute tentative d'annexer le territoire ou remettre en question le statut international de pays comme la France, l'Allemagne ou le Royaume Uni alors que l'espace

¹ - Gérard Varenne, **Les armées en questions**, Editions ECONOMICA, Paris 2005, p.114.

² - **Dictionnaire de droit**, op.cit, p.487.

européen et mondial connaissait une nette recomposition pour bâtir un nouvel ordre. Les armées citoyennes, contrairement au soldat mercenaire de la féodalité ou le soldat volontaire politique de la Révolution, incarnent de plus une identité nationale et deviennent le lieu d'exacerbation du sentiment patriotique. Dès lors, la composante humaine de ce genre d'armée ne peut-être que nationale d'où l'impératif de la généralisation de la conscription. Le format des armées s'accroît exponentiellement à partir des années 1880, le concept d'armée de masse prend tout son sens.

En effet, la conscription universelle et généralisée a été induite par le besoin de construire des armées de masses pour répondre à des menaces militaires massives pouvant mettre en péril l'existence même de la nation en tant qu'être stratégique autonome. Des conséquences sociales, économiques et même politiques découlent de ce choix d'armée du nombre. Les grandes armées modernes en Occident, articulées jadis autour de la conscription obligatoire, avaient toute une base sociale de recrutement plus large et plus « démocratique » dans la mesure où elles sont représentatives de toutes les couches sociales.

Les candidats-soldats convoqués pour l'accomplissement du service national ne le sont que pour une durée déterminée à l'issue de laquelle ils rejoindront la vie civile pour laisser la place aux contingents suivants. Ce système de rotation permettait d'une part à l'armée d'imposer certaines valeurs militaires aux différents contingents de conscrits qui se succèdent et permet d'autre part, la création d'un potentiel de réservistes qu'on peut rappeler en cas de guerre ou de crise majeure.

Une armée de masse ne s'appuie pas uniquement sur un nombre de mobilisés ou d'appelés sous le drapeau, autrement dit, la masse incorporée se trouvant en situation d'activité, mais elle repose également et surtout sur une réserve encore plus importante constituée de militaires démobilisés appartenant au corps d'actifs, contractuels ou d'appelés du service national. Dès lors, le soldat de métier devient inéluctablement très minoritaire et ceci induit par le jeu de massification du nombre, la transformation de l'organisation des armées, la répartition des tâches, de la fonction de commandement et surtout la relation entre l'armée et la société et le rapport du politique au militaire.

L'armée impose son ordre à la majorité de la population male par l'enrôlement pour l'accomplissement du service national militaire qui durait pendant trois ans, en plus de 11 ans dans la réserve (première disponibilité après la libération du service national) et 14 ans dans la territoriale en France ou en seconde disponibilité pour les armées allemandes et britanniques. Le citoyen se retrouvant pendant 28 ans de sa vie confiné dans un statut

de réserviste, considéré comme apte mobilisable pour défendre et sécuriser sa nation contre toutes formes de périls et de menaces.

Les Etats de la vieille Europe disposaient donc d'armées de nombre moins aguerries sans doute par rapport aux armées professionnelles, mais capables d'apporter cet effet de masse que le commandement militaire doit utiliser en fonction de développement de la situation opérationnelle sur les différents théâtres d'opérations. En effet, l'Europe, par la mise en application de la conscription obligatoire et généralisée, était alors composée de « nations en armes », notamment durant les guerres mondiales du siècle précédent. Ces guerres qui provoquaient des destructions industrielles consumaient massivement « la main d'œuvre » militaire, composées essentiellement de conscrits du service national militaire et les pertes entre tués et blessés atteignaient des chiffres effarants. Le recomplètement des effectifs a rendu indispensable le recours aux réserves et la convocation de contingents successifs de rappelés pour colmater les pertes humaines sur le front.

A partir des années 1960, le service militaire a connu un début de crise qui deviendra structurelle. La conscription en tant que modèle social suscitait de plus en plus des résistances faisant l'objet de contestations organisées grâce à la montée en puissance de l'antimilitarisme et l'affaiblissement de l'autorité de l'Etat, conjugué à l'ascendant des valeurs de liberté et la primauté de l'individu. Cependant, d'après les analystes, le début de déclin du concept renvoie plutôt à des considérations stratégiques. En effet, l'avènement de la bombe atomique, en tant que rupture technologique, a transformé la nature de la guerre qui passe d'une stratégie d'emploi effectif des forces militaires à une stratégie dissuasive par la menace de riposte nucléaire. L'armée de nombre ne répond plus aux exigences d'une stratégie d'interdiction dont la finalité reste de décourager en amont toute entreprise d'agression. Les destructions massives qu'une arme nucléaire peut générer, a aboli la guerre classique clausewitzienne, grande consommatrice de ressources humaines.

L'organisation des armées en Occident, notamment au sein des pays dotés de l'arme nucléaire, a subi un profond changement doctrinal qui suppose la réduction des formats des effectifs sous le drapeau. On assiste alors au façonnement d'un modèle militaire à format réduit qui se couple au potentiel nucléaire à caractère foncièrement dissuasif. Dès lors, l'arme nucléaire a rendu la conscription inutile, l'armée doit être réduite à un service public et un pays démilitarisé ⁽¹⁾.

D'autre part, un autre facteur d'ordre stratégique a pesé sur les décideurs occidentaux pour suspendre ou confirmer la conscription, en fonction de la particularité de la situation de chaque pays occidental. En effet, la

¹ - Pierre Dabiezies, La réforme de la politique française de la défense, Editions ECONOMICA, Paris 1998, P. 16.

sortie de guerre froide et la désintégration de l'URSS, l'ennemi héréditaire des pays occidentaux a privé ces derniers d'un ennemi identifié et assez confortable. Dés lors, le maintien de la conscription serait une aberration stratégique au moment où les populations, lassées par un demi-siècle de guerre froide, réclamaient à juste titre les dividendes d'une paix enfin retrouvée. De plus, les hypothèses d'emploi ont connu une transformation majeure étant donné que l'armée occidentale a recentré sa fonctionnalité sur la projection de la force et de la puissance sur des théâtres lointains afin de gérer des conflits violents, défendre des intérêts ou mettre en place des dispositifs de défense avancée pour prévenir certaines menaces comme le terrorisme, la criminalité organisée ou l'immigration clandestine.

D'une armée de guerre classique, les Occidentaux ont opté pour des forces de réaction rapides polyvalentes et adaptées pour les guerres asymétriques. Ces nouveaux défis supposent un effectif réduit composé exclusivement de professionnels. La conscription se trouve alors définitivement disqualifiée et les effectifs de l'armée occidentale ont connu une nette déflation. Toute la structure de la ressource humaine militaire passe d'une situation de mixité associant appelés du service national et volontaires pour un service actif à une composante homogène ne comprenant que des militaires recrutés sur une base volontaire ⁽¹⁾.

Le recours exclusif au volontariat pour fournir aux forces armées la ressource humaine nécessaire traduit la remise en cause de la notion d'armée de masse dans les démocraties occidentales anticipée par ailleurs par Morris Janowitz ⁽²⁾. La transition est d'autant obligatoire que la conscription après la guerre froide et la transformation des missions des armées en Occident, était à l'origine d'un effectif excédentaire par rapport aux besoins réels d'où l'impératif de suspendre la conscription. En conséquence, tous les pays occidentaux, excepté l'Allemagne, ont résolument opté pour des armées de métier.

Cependant, ces choix, bien qu'encore contestés par certains spécialistes et autres analystes ⁽³⁾, ne répondent finalement qu'aux spécificités d'un contexte stratégique propre à l'espace euro-occidental qui a été marqué par des facteurs stratégiques lourds rendant inappropriée la conservation de la conscription universelle et obligatoire. La plupart des pays du monde ont reproduit le modèle professionnel (voir tableau) construit par les Occidentaux.

¹ - La France constitue pratiquement le dernier pays occidental à avoir suspendu le service militaire durant l'année 1996.

² - Morris Janowitz, "The decline of the mass army", *Military Review*, février 1972, cite par Gérard Varenne, **Les armées en questions**, op.cit, P. 139.

³ - Pour une synthèse complète des opposants à la suspension du service national obligatoire, consulter, Jacques Cresson, **La défense dans tous ses états**, Editions Publisud, Paris 2000 (130 pages) et surtout l'excellent ouvrage de Ramu De Bellescize, **Le piège de l'armée professionnelle**, Office d'Édition Impression Librairie, Paris 1997 (213 pages).

Tableau N°5 : Pays sans conscription en 2004.

Afrique du sud	Ghana	Nigeria
Antigua-et-Barbuda	Grenade	Nouvelle-Zélande
Arabie Saoudite	Haïti	Oman
Australie	Hong kong	Pakistan
Bahamas	Hongrie	Panama
Bahreïn	Islande	Papouasie-Nouvelle-Guinée
Bangladesh	Inde	Pays-Bas
Barbade	Irlande	Portugal
Belgique	Italie*	Qatar
Belize	Jamaïque	République tchèque*
Birmanie	Japon	Royaume-Uni
Botswana	Jordanie	Rwanda
Brunei	Kenya	Saint-Marin
Burkina Faso	Kirghizstan	Sierra Leone
Burundi	Lesotho	Slovénie
Cameroun	Lettonie	Sri Lanka
Canada	Luxembourg	Suriname
Costa Rica	Malaisie	Swaziland
Djibouti	Malawi	Tonga
Émirats Arabes Unis	Maldives	Trinité-et-Tobago
Espagne	Malte	Ouganda
États-Unis	Mauritanie	Uruguay
Fidji	Maurice	Vanuatu
France	Monaco	Zambie
Gabon	Népal	Zimbabwe
Gambie	Nicaragua	

Les informations sur la plupart des pays tirées de « The Question of Conscientious Objection to Military Service », in *Office of the United Nations High Commission for Human Rights*, 53rd Session. **Rapport du Secrétaire Général préparé conformément à la résolution 1995/83 de la commission**. Publié le 16 janvier 1997. Les informations supplémentaires sont extraites de « *table of the situation of military service and conscientious objection in the EU countries* » du Bureau Européen de l'Objection de Conscience, disponibles sur l'adresse www.ebco-beoc.org/country_reports.htm

Cette reproduction découlait certainement d'une appréciation sereine et objective de l'environnement spécifique de défense et de sécurité de chaque pays qui devait favoriser la transition d'une armée mixte à une armée de métier. Qu'en est-il pour l'Algérie ?

L'ANP entre modèle mixte et modèle professionnel

La ressource humaine constitue la structure de base au sein de toute architecture militaire, notamment dans la stratégie militaire des moyens. Une ressource humaine en qualité et quantité suffisantes assure non seulement la cohérence de l'outil militaire mais encore sa performance et son efficacité autrement dit son aptitude à accomplir le contrat opérationnel auquel il a préalablement souscrit. Ainsi, les choix en la matière sont déterminants et devront obéir à une logique d'emploi compatible, elle-même dimensionnée par la nature et les spécificités des enjeux de défense et de sécurité qu'il faut relever.

L'armée occidentale, comme analysé précédemment, a opéré une migration structurelle d'un modèle mixte à base d'appelés du service national vers des armées professionnelles où la ressource humaine est recrutée sur une base volontaire pour exercer le métier des armes. Des facteurs politiques, sociaux, économiques et militaro-stratégiques qui ont favorisé cette transformation du format sont objectifs et la conservation de la conscription serait le cas échéant, un contresens. Cette adéquation entre environnement de défense et le choix d'une armée de métier traduit le souci de construire un outil militaire qui répond réellement aux besoins de défense et de sécurité.

Dès lors, la reproduction mimétique du modèle occidental serait improductive pour l'Algérie. D'abord, le parcours historique qui a abouti à l'abolition de la conscription en Occident n'est pas forcément partagé par l'ANP qui se démarque par un cheminement historique spécifique. En effet, durant les premières années d'indépendance, l'Algérie s'est appuyée sur une armée professionnelle, composée de cadres et de combattants de l'ALN reversés dans les rangs de l'ANP. Avant la promulgation du service national, l'armée algérienne comptait un effectif de 75.000 hommes, soit le même effectif que les Forces Armées Royales (FAR) du Maroc, alors que la Tunisie alignait 20.000 hommes (¹).

Cependant, la guerre des sables durant le mois d'octobre 1963, comme premier signal d'alerte, a poussé les décideurs de l'époque à renforcer ce noyau d'armée active (insuffisant pour protéger un grand territoire des ambitions expansionnistes manifestées par certains pays limitrophes), par la mobilisation obligatoire des jeunes

¹ - F.T. Schneider, « Les trois Afriques et leurs armées », Revue militaire générale, Mars 1969, p.399.

algériens âgés de 18 ans. Par conséquent, l'ordonnance de 1969 portant code du service national a permis à l'ANP de devenir une armée mixte à l'instar de la majorité des pays du monde de l'époque.

La finalité stratégique de cette transition consistait à construire une armée du nombre, seule à même de constituer un rempart face au bellicisme des voisins. De plus, une armée nationale et populaire suppose une implication de tous les citoyens pour défendre le cas échéant le territoire national tel qu'hérité de l'ère colonial. Il s'agit tout aussi d'instruire des contingents successifs d'Algériens et leur inculquer les valeurs du sacrifice et du patriotisme. Le service national s'apparentait donc à une école de formation civique, morale et militaire, autrement dit, une institution de fabrication de citoyens capables de renforcer la cohésion interne du pays et en même temps le défendre en cas de péril, d'agression majeure.

En effet, après la dissipation de la tension générée par la guerre des sables, une détente a commencé à se dessiner au début des années 1970 au sein de notre sous-région. Une nouvelle doctrine d'emploi de la masse de conscrits orientée essentiellement vers ce qu'on appelait alors des tâches d'édification. Les appelés du service national étaient massivement impliqués dans l'effort de reconstruction. Les missions de « nation-building » dominaient largement le spectre d'emploi des unités à composante majoritaire d'appelés du service national. A ce titre, ces unités sont déployées dans le cadre de « l'édification socialiste », notamment pour réaliser des projets socioéconomiques structurants comme le barrage vert ou la route saharienne dénommée route de l'unité africaine.

Cependant, dès l'entame des années 1990, afin de faire face à la menace du terrorisme qui a atteint un niveau stratégique, les appelés du service national ont joués un rôle majeur dans la lutte anti-terroriste sur le plan communicationnel. L'ANP, objet d'une campagne d'intoxication insidieuse, à l'effet de lui endosser les massacres collectifs perpétrés et revendiqués par les Groupes Islamiques Armés (GIA), trouvaient au sein de cette catégorie d'appelés, une fois rendus à la vie civile, des témoins à décharge, qui réduisaient à néant les thèses du « qui tue qui » amplifiées par la propagande terroriste et ses relais à l'intérieur et à l'extérieur de l'Algérie.

Les conscrits ont également joué un rôle déterminant sur le plan opérationnel. En effet, la présence d'une armée massive à base de conscription a permis à l'ANP d'absorber dans une première phase le choc initial du terrorisme pour ensuite engager dans une seconde phase des opérations de poursuite afin de dégrader progressivement ses capacités de nuisance jusqu'à l'éradiquer totalement de notre territoire. Ceci en lui même, traduit un succès stratégique que des superpuissances comme les Etats-Unis n'ont pas réussi à le réaliser. Il est incontestable que le terrorisme constituait alors une menace stratégique globale, dans la mesure où toutes les

composantes sociales, les infrastructures de base, les points sensibles, les voies de communication terrestres et ferroviaires, les structures économiques, d'énergie, les infrastructures pédagogiques et de santé publique, constituaient pour les hordes terroristes des cibles de guerre à détruire.

Dès lors, l'armée mixte au regard du nombre, pouvait en fonction d'un plan de déploiement cohérent, protéger la population et garantir une prévention statique de ces infrastructures de base pour sauvegarder leur capacités à dispenser les prestations de base aux citoyens et prévenir ainsi des mouvements de contestations sociales violentes que les groupes terroristes pouvaient instrumentaliser pour porter gravement atteinte à l'ordre public. Ces missions de protection passive supposaient l'affectation d'effectifs de plus en plus importants. Cependant, il ne fallait pas tomber dans le piège des terroristes qui voulaient confiner l'ANP dans une logique de protection passive et abandonner ainsi l'initiative stratégique aux terroristes. Aussi, des unités d'élites de l'ANP, notamment les forces spéciales à composante contractuelle et active uniquement, sont affectées à des missions de poursuite et destruction des groupes terroristes, y compris en profondeur dans les maquis.

L'armée mixte s'est alors avérée un choix judicieux car le nombre était requis pour apporter des réponses à un phénomène terroriste global et non discriminant en matière de choix des cibles à frapper. Le besoin du nombre était tel que les autorités compétentes ont jugé nécessaire de procéder d'une part, à une mobilisation partielle de certaines classes d'appelés, libérés après l'accomplissement de leur service national et d'autre part, au maintien des classes en activité durant les années 1990 de la lutte intensive contre le terrorisme (¹).

Après la sortie d'une lutte anti-terroriste victorieuse, des voix s'élèvent au sein de l'hémicycle du parlement notamment, pour réclamer le passage à une armée professionnelle et la suspension de la conscription. Des mesures ont été prises pour réduire de plus en plus la masse incorporée à titre du service national. Des conscrits, bien que jugés aptes, sont déclarés non incorporables et régulièrement exonérés massivement du service national par la promulgation de décrets de grâces présidentielles. De plus, des jeunes au-delà de 30 ans sont systématiquement dispensés des obligations militaires et sont déclarés aptes non incorporables. S'agit-il là des premières mesures visant à engager un processus de renonciation au service national militaire et permettre aux jeunes citoyens algériens de jouir des dividendes d'une paix enfin retrouvée après le net recul du terrorisme ? Ou bien ces mesures traduisent-elle une volonté politique d'amorcer un processus de suspension du service

¹ - Une succession de décrets ont été promulgués pour maintenir en activité ou rappeler des classes libérées. On peut citer : **Décret N° 95-146 PR** du 27/05/1995 portant rappel partiel des réservistes ; **Décret N° 96-09 PR** du 24/02/1996 portant création d'un corps d'officiers contractuels issus de la ressource rappelée sous les drapeaux définissant les dispositions qui leur sont applicables ; **Décret N° 96-311 PR** du 25/09/1996 relatif au maintien en activité de service des réservistes appelés ; **Décret N° 76-232** du 28/06/1997 portant rappel partiel des réservistes.

national à l'instar de l'armées occidentale? Par ailleurs, des responsables militaires de haut niveau ne cesse au demeurant, de souligner la marche de l'ANP vers la professionnalisation, comme si le débat est clos et la question définitivement tranchée (¹).

Pourtant, choisir une option ou une autre constitue un enjeu stratégique qui touche aussi bien les civils que les militaires, et qui ne peut, le cas échéant, s'accommoder d'une quelconque démarche précipitée, qui n'associerait pas les différents acteurs civilo-militaires qui peuvent aider à prendre la bonne décision. L'instauration d'un vrai débat, et l'implication effective du parlement à travers des journées d'études parlementaires sont incontournables pour trancher la question du maintien ou de l'abolition du service militaire obligatoire. Un débat qui produira assez d'expertise et de connaissance pour bien orienter la décision stratégique et aider à faire le bon choix. Aussi, une question mérite d'être posée et doit interpeller l'armée et toute la société civile afin d'apporter la meilleure réponse : au regard de la situation sécuritaire qui prévaut aujourd'hui, et dans un proche avenir, le modèle mixte composé d'actifs, contractuels et appelés du service national serait-il encore pertinent ou faut-il, à l'instar des pays occidentaux, opter pour une armée professionnelle ?

Armée de métier ou armée de conscription : le grand débat

Si l'armée de métier constitue par excellence l'instrument de la bataille, son coût élevé en limite le format et, donc, la polyvalence d'emploi, et les charges opérationnelles. Ne couvrant pas toutes les couches et catégories sociales, elle ne permet pas de construire une armée de défense nationale dans son acceptation globale. Les arguments généralement mis en évidence pour justifier l'invalidation du service national désignent le taux de technisation inexorable du métier militaire. Les appelés ne sont pas qualifiés pour la mise en œuvre ou l'exploitation d'armements modernes de plus en plus sophistiqués. Pourtant, des milices civiles en Afghanistan, en Syrie, en Irak et surtout les milices chiites du Hezbollah libanais, utilisent des supports de combat de haute technologie avec une efficacité reconnue par les militaires de métiers eux-mêmes (²).

De plus, la technologie des armements modernes, loin de compliquer l'emploi, favorise plutôt la facilitation de l'usage, seule la réparation exige un certain niveau de qualification et qui généralement incombe aux services de réparation et de maintenance des arrières où la densité civile est très forte. Le missile moderne, un concentré

¹ - L'ANP continuera, tout au long de cette nouvelle année (2014), à s'acquitter de ses missions constitutionnelles, en intensifiant les efforts **visant sa professionnalisation** et sa modernisation » extrait intégrale d'une déclaration du vice-ministre de la défense, chef d'état-major de l'ANP. Se référer à ce titre à l'éditorial de **la revue El-Djeich** du mois de janvier 2014.

² - Cahier du Retex, La guerre de juillet, analyse à chaud de la guerre israélo-hezbollah (juillet-août 2006), document accessible sur le site du CDEF : www.cdef.terre.defense.gouv.fr, p. 40 et 41.

technologique dispose de sa propre autonomie et d'une capacité d'orientation pour s'adapter avec les mouvements de la cible. Les appareils de communication et de transmission sont moins compliqués que leurs ancêtres ou le personnel est astreint à une formation spécifique afin de les bien exploiter. En outre, les appelés en général sont porteurs de diplômes et d'un niveau d'instruction assez suffisant pour assimiler des formations notamment avec l'apport des simulateurs qui permettent l'apprentissage dans des délais plus ou moins réduits compatible avec la courte durée du service national (12 mois).

D'autres griefs sont également avancés pour disqualifier la ressource humaine à base de conscription. Leur efficacité est inférieure à celle des engagés, et de surcroît, ils manquent de motivation et ne seraient opérationnels, selon le général Douin (chef d'état-major des armées françaises en 1998), que « dans un endroit répétitif où le travail a été déjà dégrossi par quelqu'un auparavant » ⁽¹⁾. Seulement, si un soldat appelé n'est pas efficace ou manque de motivation, la responsabilité incombe surtout à son chef qui ne l'a pas formé correctement et n'a pas su le motiver.

L'expérience propre à l'ANP en matière de lutte anti-terroriste et contrairement aux arguments émanant d'Occidentaux, a prouvé que sur le théâtre, la valeur combative des uns et des autres est tellement rapprochée qu'il serait difficile de distinguer entre appelé du service national et engagé volontaire. On pourrait citer plusieurs exemples puisés dans l'expérience réelle, toutefois nous n'allons pas faire un inventaire de tous les engagements dans lesquels les appelés ont pu forcer l'admiration et prouvé leur bravoure dans le combat contre le terrorisme. Le nombre de martyrs du devoir, tombés les armes à la main, peut à lui seul confirmer leur valeur combative et leur aptitude au combat. D'ailleurs, personne ne peut accuser les combattants de l'ALN de manque d'efficacité ou de motivation au combat, pourtant ce n'était pas des soldats de métier.

La conservation du modèle mixte : une option stratégique pour l'Algérie .

Une armée fondée uniquement sur la conscription est inconcevable, ni viable sans apport plus ou moins important de personnel de métier. Il serait alors indiqué de pérenniser le modèle d'armée mixte composé de conscrits et d'éléments engagés volontaires. Ce modèle a toujours apporté des réponses appropriées aux défis sécuritaires qu'a connus l'Algérie, notamment le terrorisme islamiste. En effet, l'ANP, grâce en partie à ce mélange savant entre ressource humaine à base de conscription et d'engagés volontaires, à réaliser un succès stratégique

¹ - Général Jean-Philippe Douin, Auditions Assemblée Nationale, tome 2, volume 01, p.224

sur le terrorisme au moment où des armées occidentales professionnelles ont échouées notamment en Irak et en Afghanistan. Une armée mixte dispose en effet d'avantages incontestables :

- La conscription assure une ressource humaine suffisante et modulable en fonction des fluctuations de la situation sécuritaire et des exigences de la défense nationale, bien que le nombre des jeunes recrues incorporables reste variable eu égard à la modification des critères de sélection et par le jeu des dispenses, d'exemption, de report d'incorporation (sursis), de grâce présidentielle. De plus la réduction de la durée du service national permet de recruter davantage d'effectifs. Ceci traduit la souplesse du système qui permet d'ajuster le format de la ressource humaine en fonction des besoins dictés par la conjoncture de défense et de sécurité ;
- Pour les besoins de la sécurité de l'Algérie, notamment la conjoncture actuelle qui suppose l'interdiction des infiltrations transfrontalières et le verrouillage hermétique des frontières, l'armée du nombre s'est avérée indispensable. En effet, la masse reste un facteur déterminant pour couvrir la totalité d'un grand territoire comme le nôtre. Les menaces sécuritaires dites irrégulières qui constituent aujourd'hui et peut-être demain, l'enjeu essentiel de notre stratégie de sécurité nationale suppose en effet le déploiement d'un effectif nombreux sur divers théâtres d'opérations pour maîtriser les espaces, établir des points de contrôle, effectuer des patrouilles, surveiller les approches terrestres, maritimes et aériennes du territoire, protéger les infrastructures sensibles, notamment les installations gazières et pétrolières du Sud. Une armée professionnelle au regard de la déflation qui en découlerait forcément n'est pas en mesure d'assurer une couverture sécuritaire complète d'un si grand territoire exposé de surcroît à des vulnérabilités stratégiques sur tous les axes de front, notamment Sud et Sud-est et même Sud-ouest.
- De plus, la circonscription permet de « démocratiser » l'accès à l'institution militaire et diversifier le corps de bataille en termes de géographie (la levée des classes touche toutes les régions du pays sans discrimination ou exclusion), de compétences, de qualifications et de niveaux scolaires (elle touche indistinctement les porteurs de diplômes, les cadres, les chômeurs, les échoués du système scolaire auxquels elle donne une seconde chance, etc.). Ce large brassage autorise la construction d'une armée représentative de l'Algérie dans toute sa diversité et permet sans qu'aucune autre institution n'est en mesure de le faire : le brassage de classes sociales diverses issues de zones géographiques et de milieux socioculturels différents. Cela s'avère précieux non seulement en matière de défense militaire mais surtout pour l'enracinement de l'esprit de défense et la consolidation de la citoyenneté.

- En effet, impliquer une fraction importante de la jeunesse algérienne dans le service national obligatoire, outre le fait de les instruire militairement pour défendre la patrie en cas de péril, la conscription constitue en plus un facteur important de cohésion nationale, d'enracinement de l'esprit et de l'approfondissement de la conscience de défense nationale ⁽¹⁾.
- Le système d'armée mixte permet également la constitution de réserves capables de venir compléter ou soutenir, en cas de besoin, l'appareil de défense. L'apport des réservistes durant la seconde moitié des années 1990 a été déterminant dans la victoire de l'ANP sur le terrorisme. En effet, disponible, susceptible d'être mobilisée dans des délais très courts, la réserve, couvrant des compétences et qualification diverses, peut apporter cet effet de masse qui permet une meilleure réactivité face à des situations exceptionnelles ou de crises graves. Cela ouvre des possibilités de rappel en fonction du plan de mobilisation préalablement élaboré et testé périodiquement ⁽²⁾. L'armée de métier ne possède pas cette capacité de monter en puissance par le rappel d'une réserve disponible et exploitable à souhait pour la défense opérationnelle du territoire. Aussi, la réserve nourrit essentiellement par la conscription devient un atout majeur dans le système de défense de notre pays.
- Le coût enfin, d'une armée mixte, demeure, à effectif égal, très largement inférieur à celui d'une armée professionnelle composée exclusivement de salariés. L'armée mixte permet de disposer d'assez d'effectif pour couvrir au moindre coût, un large spectre de missions auxquelles une armée de métier ne peut répondre. En effet, une armée de salariés coûte plus cher qu'une armée d'appelés du contingent en raison essentiellement, de l'écart existant entre la rémunération, parfois symbolique d'un conscrit effectuant un devoir envers la nation, et celle d'un engagé volontaire ayant fait le choix du métier militaire ⁽³⁾.
- Le choix d'une armée professionnelle suppose soit de réduire les effectifs et conséquemment les missions imparties aux forces armées, soit, maintenir un format appropriée pour répondre à toutes les charges avec pour corollaire l'augmentation des coûts par rapport à une main-d'œuvre militaire de salariés. Les occidentaux, au regard de la réduction des charges imparties aux militaires ont pu mettre en place une armée professionnelle avec des coûts moindres, d'autant plus que l'essentiel des missions retenues suppose la projection et l'emploi sur des théâtres extérieurs. Cela ne peut-être opérant pour

¹ - Ramu De Bellescize, **Le piège de l'armée professionnelle**, op.cit, p. 121.

² - Voir pour plus de détails, le manuel didactique sur la mobilisation dans l'ANP, élaboré par le Bureau mobilisation de l'Etat-major de l'ANP, Edition 2003.

³ - Colonel Cardozo, « **Les rapports du Sénat, l'avenir du service national** », N° 349, 1995-1996, p.294.

l'ANP dont les missions bien qu'elles sont strictement territorialisées, restent tout de même extrêmement pléthoriques. Disposer de capacités en ressources humaines pour couvrir toute la gamme des missions, suppose une armée du nombre. Dès lors, le choix du modèle professionnel au regard de son surcoût prohibitif, devient largement contre-indiqué.

Par conséquent, le maintien, voire la consolidation d'une armée mixte serait la meilleure option possible au regard de l'environnement de sécurité et de défense auquel appartient l'Algérie. Plusieurs arguments plaident pour la conservation de ce modèle. L'état de service ou le bilan de l'armée mixte serait largement positif et plaident pour la pérennisation du modèle. L'Algérie et ses forces de sécurité n'aurait jamais pu réaliser ce succès stratégique sur le terrorisme sans l'apport des appelés du service national et des rappelés issus de la mobilisation partielle des années 1990. Le maintien d'une relation synergétique et assez forte entre l'armée et la société n'a été possible que grâce à la contribution des appelés du service national.

Par ailleurs, le brassage social, l'ancrage des valeurs fondamentales de la république, le sens civique et surtout l'esprit de défense étaient une conséquence d'un mixage savant entre soldats conscrits et soldats de métier. De plus, la diversité des missions suppose une armée polyvalente capable de répondre à toutes les hypothèses d'emploi. Or, seule une armée du nombre qu'autorise le maintien de la conscription est à même de couvrir toutes ces charges ⁽¹⁾. La conjoncture sécuritaire que traverse aujourd'hui l'Algérie et l'impératif d'assurer un niveau requis d'étanchéité à nos frontières, rend indispensable le déploiement d'effectifs importants aux frontières. Cette mission, suppose un effectif approprié que seule l'armée mixte est en mesure de fournir.

L'armée fonctionne un peu comme une fusée. Pour la lancer, il faut un socle qui est le service national militaire obligatoire, il permet d'alimenter le premier étage composé de militaires engagés volontaires. Il doit donner à des générations de jeunes une formation civique, morale, et militaire pour en faire des combattants au sein d'unités militaires à titre d'appelés ou, en cas de crise majeure, de réservistes rappelés afin de contribuer à la défense de la nation et de ses intérêts vitaux. Il s'agit aussi, grâce au service national, de disposer en permanence, d'un volume de forces instruites suffisant pour rendre l'appareil de défense crédible.

Enfin, le service national obligatoire permet de constituer une réserve de personnels instruits permettant par la mobilisation, le recombplètement des effectifs et une montée en puissance des forces disponibles pour apporter

¹ -Aujourd'hui les armées professionnelles à l'instar de celle de la France souffre du syndrome de la « surchauffe opérationnelle » qui découle de la non concordance entre des missions et tâches relevant de la sécurité intérieure et les exigences de la projection extérieure et les effectifs réellement disponibles. A l'occasion des attentats de Paris de novembre 2015 qui ont induit des besoins énormes en termes de couverture, de surveillance et de présence dissuasive conformément au plan Vigipirate, les limites de l'armée professionnelle ont été particulièrement constatées.

des réponses aux situations de crise exceptionnelle. En tout état de cause, l'Algérie, à court et moyen termes au moins, ne peut s'en passer de l'armée mixte. Le service militaire obligatoire doit à ce titre être constitutionnalisé pour le rendre irréversible et prévenir certaines manœuvres qui veulent, à l'instar des pays occidentaux, le suspendre, voire l'abolir. Cependant, ce service national ne doit pas être figé et dogmatique. Un effort de réforme pour maintenir son efficacité et sa pertinence sera nécessaire.

Bibliographie

-**Dictionnaire de droit**, tome II, Editions Librairie Dalloz, 2ème éditions, Paris 1966, P.486 (895 pages)

Gérard Varenne, **Les armées en questions**, Editions ECONOMICA, Paris 2005, p.114.

- **Dictionnaire de droit**, op.cit, p.487.

Pierre Dabiez, **La réforme de la politique française de la défense**, Editions ECONOMICA, Paris 1998, P. 16.

- La France constitue pratiquement le dernier pays occidental à avoir suspendu le service militaire durant l'année 1996.

Morris Janowitz, "*The decline of the mass army*", *Military Review*, février 1972, cite par Gérard Varenne, **Les armées en questions**, op.cit, P. 139.

- Pour une synthèse complète des opposants à la suspension du service national obligatoire, consulter, Jacques Cresson, **La défense dans tous ses états**, Editions Publisud, Paris 2000 (130 pages) et surtout l'excellent ouvrage de Ramu De Bellescize, **Le piège de l'armée professionnelle**, Office d'Édition Impression Librairie, Paris 1997 (213 pages).

l'adresse www.ebco-beoc.org/country_reports.htm

F.T. Schneider, « Les trois Afriques et leurs armées », **Revue militaire générale**, Mars 1969, p.399.

Une succession de décrets ont été promulgués pour maintenir en activité ou rappeler des classes libérées. On peut citer : **Décret N° 95-146 PR** du 27/05/1995 portant rappel partiel des réservistes ; **Décret N° 96-09 PR** du 24/02/1996 portant création d'un corps d'officiers contractuels issus de la ressource rappelée sous les drapeaux définissant les dispositions qui leur sont applicables ; **Décret N° 96-311 PR** du 25/09/1996 relatif au maintien en activité de service des réservistes appelés ; **Décret N° 76-232** du 28/06/1997 portant rappel partiel des réservistes.

L'ANP continuera, tout au long de cette nouvelle année (2014), à s'acquitter de ses missions constitutionnelles, en intensifiant les efforts **visant sa professionnalisation** et sa modernisation » extrait intégrale d'une déclaration du vice- ministre de la défense, chef d'état-major de l'ANP. Se référer à ce titre à l'éditorial de **la revue El-Djeich** du mois de janvier 2014.

- Cahier du Retex, La guerre de juillet, analyse à chaud de la guerre israélo-hezbollah (juillet-août 2006), document accessible sur le site du CDEF : www.cdef.terre.defense.gouv.fr, p. 40 et 41.
 - Général Jean-Philippe Douin, **Auditions Assemblée Nationale**, tome 2, volume 01, p.224
 - Ramu De Bellescize, **Le piège de l'armée professionnelle**, op.cit, p. 121.
 - Voire pour plus de détails, le manuel didactique sur la mobilisation dans l'ANP, élaboré par le Bureau mobilisation de l'Etat-major de l'ANP, Edition 2003.
 - Colonel Cardozo, « **Les rapports du Sénat, l'avenir du service national** », N° 349, 1995-1996, p.294.
-